



مرحوم و مقفوره ادب اقدوس حميد و عابد و غلام
انتقال ايدون كتابتون سنبل زاده
اشباهك ابتدائون شروع
ايند بيب كتابور

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي انعمنا به هدايته الطريف السقيم واكرمنا بوقايته عن سبيل
 الضلالة والحجم واكرمنا بمعنايته لافهام احكام الشريعة المبين وشرفنا
 باعانه على طريقة الاكتساب الفقه في الدين والعلو والسلام على افضل
 الرسل والانبيا وعلى اله واصحابه اشباه بحجم الاهداء ونظام اعلام
 المهدى وبعد فيقول الفقير الى كفور به القدير محمد الشهاب بسبيل زاده
 المرحوم الرازي لطف ربه بالغدو والعشوي لما كان كتاب الاشباه
 والنظائر للمولى المشتهر لا ولي السني والبصائر جامع الفضائل الباهرة
 فانف فضاء القاهرة زمين بن بحيم الحنفى عاملة الله تعالى بقطعة
 الجلى والحنفى كتابا مرغوبا بطرب من سعادته اذهبان الفضل ويرغب
 في استقامته اذ ان الاذكياء لا يفترون اسلوب بدع وترتيب انيق
 ومن ذكر الغرائب وجمع التفرافيع غير ان في عباراته ملاحظات الى الاشياء
 والبيانات وفي مسانيد مختصرات تقتصر الى البحث والاعلان الى احدث
 ان اشرف شرحا بوضع غير المقاصد من الاخلاق ويظهر كموز الكمال
 ويخرج درر الاحكام من الاعراف شرحت فيه مستغنيا بالله تعالى فوضعا
 في مواضع الدل ومستغنيا به تعالى عن الخطا والخلل طاربا بالشرح المطالع
 الاطالة والامال معجنا في اذعان البال عن سلوك طريقة الابدان
 والاحوال وما زلت مجتهدا في طلب مسالك من المعتبرات الاماكن وقواعد
 واشهر في تصحيح مقولاته عن اصلها الاماكن او ندر في ما
 وفقت لا تمام الفن الاول بحول الله وقوته بغير ثبوت مما سواه سمعته
 توفيق الاله في شرح فن من الاشباه واسئل من فضل الملك الجليل ان يفتح
 به وفي ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل ثم لا رما في القضا بالاحضرت
 من سار حيث فضل في الافاق واجمع الخلف على فقه ثابته بلاريب
 ولا نقاش وقام على مركز دائرة الفضل والفنوي وانام في ظلمة مقامه
 ارباب الفضل والزهد والتقوى اعني به ولي ايا وهو النعم ومريم
 اصل الفضل والعارف والحكم والكمار ومبينا لانهار المقاصد والاما
 جعلته هدية له فان تلقاه بالقبول فهو غاية المأمول واليه المستعان
 في كل الاحوال ومنه الهداية واليه الرجوع والآن قال المص رحمه الله تعالى **الفن**
الاول في القواعد الكلية اذ بالافواه هذه القضا الكلية التي يجمع فروعا من
 اجواب شتى مختلف الضوابط على ما يصرح به المص في القواعد القاضية
الاول في الاضواب الا بالنية صرح به اي بهذا القول او بعدم الثواب بدون
 النية المتنازع في مواضع في القصة اولها اي اول المواضع او اول تصرفاتها
 في مباحث الوضوء وعدم الثواب بدون النية لا يثبت سواء قلنا انها شرط
 شرط الصحة ايضا كما في الطهارة والزكاة والصوم والحج وغيرها من العبادات
 المفصولة او قلنا انها لا تكون شرط الصحة كما في الوضوء والصلوة

فان القواعد الكلية هي التي يجمعها
 النية

وغیرها

وغیرها من الوسائل في التتميم كاسياسة وعلى هذا المعنى قرروا
 حديث ائمة المال بالنيات كالنا من باب المقضي على لفظ اسم
 الفاعل وهو اللفظ الدال على معنى خارج يتوقف عليه مدقة او
 صحة الشرعية او العقلية واما المقضي على لفظ اسم المفعول فهو
 ذلك المعنى الخارج فيقوله اذ لا يصح بدون تقدير شروع في بيان
 كونه من باب المقضي متوسلا به الى كونه على ذلك المعنى كالثمرة في
 الاعمال متعلق بالاصح بدونها اي النية فقد رواه مرقا في علم
 الاعمال وهو اي الحكم نوعان اخروي وهو الثواب في الطاعات والحقاق
 العقاب في المعاصي ودينوي وهو الصحة والفساد في الطاعات
 والمعاملات والزواجر من القطع والمجلد والرحم وغيرها المعاصي
 وهذه النوعان مختلفان فيكون لفظ الحكم مشترك بينهما
 لفظا وقد اريد الاخرى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب
 الا بالنية واعتراض عليه صاحب التلويح بان الاجماع الثاني لا يقتضي
 الاجماع الاول لان موافقة الحكم للذليل لا يقتضي ارادته منه وثبوته به
 فينتفع الاخران بكون مرارا وذلك اما لانه اي الحكم مشترك لفظا
 ولا عموم له اي المشترك لمعانيه او لانه قاع الضرورة من صحة الكلام
 به اي بالاخروي متعلق بالاندفاع فلا حاجة الى النوع الآخر والوجه
 الثاني اوجه اي احسن من الوجه الاول لان الاول لا يسمي ان في
 رحمه لانه قال بعموم المشترك وفيه ان الشافعي حمله ايضا قال
 بعموم المقضي فله ان لا يسمي الشافعي ايضا واعلم ان متنازع
 الاصول جعلوا هذا الحديث وحديث رقي عن المعنى الخطا والنسب
 من باب ترك الحقيقة لدلالة محلي الكلام لان عين فعل الجوارح
 يوجد بدون النية وفيه الخطا والنسب واقع غير مدفوع قالوا
 فيها حكمها مجازا وهو نوعان اخروي وهو الثواب والاثم ودينوي
 وهو الصحة والفساد وجوهها والنوعان مختلفان لان معنى الاول
 على هدى العزيمة ومعنى الثاني على وجود الاركان والشرائط للعبادة
 في الشرع واذا صار اللفظ مجازا عن النوعين المختلفين كان مشتركاً
 بينهما بحسب الوضع النوعي فلا يجوز اراستها جميعا اما عندنا
 فلان المشترك لا عموم له واما عند الشافعي فلان الجواز لا عموم له
 فحمل الشافعي رحمه على النوع الثاني بناء على ان المص الاصح من بعثة النبي
 عليه السلام بيان الحلال والحرام والصحة والفساد ونحو ذلك فاحتج
 بالاول على اشراط النية في الوضوء والشايع على عموم فساد الصوم
 في الخطا وبوجهه رجم على النوع الاول لوجهها من احدها ما ذكر
 من الاتفاق على ان الاخرى مراد للاجماع على انه لا ثواب بدون
 النية الثاني انه لو حمل على الاول لبقى على عموم مختلف الثاني فانه قد

في قوله
 في قوله

يكون

بدون النية كما في البيع والكساح وغيرهما هذا خلاصة ما ذكره في كتب الأصول
المختارة وله مع قطع النظر عن البراءات واجوبتها والخصم يستخرج من ذلك
التي تترك كون الحديث الاول من حيث ما تركت فيه الحقيقة بدلالة محال الكلام
وتنفي الثاني كون الحديث الثاني من ذلك الباب ايضا وانت تعلم انه
في تقدير حمل الحديث على المحال لا مجال للثاني بعد ثبوت كون الاخرين
مراد في الاستناد ويكون المعنى الاخر ايضا مراداً للزوم عدم الجواز عند
خلو اختيار الخصم هذه الطريقة كما ان السمع والوقوف لا يبرهان به من كون
الحديث من باب المقضي مما لا يبرهن من غير ما يبرهن الا اصول على ما
به في محله فحينئذ اي حين اذا انقضى ان يكون الاخر مراداً لا بد من الحديث
المذكور على اشتراطها في النية في التوسل للمعنى مع ان الحقيقة قد
اجابوا عنه في الوضوء بان النقص في كون الماء طهوراً مطلقاً والتمسك
على المطلق نصح طهر فليس نصح النقص بجبر الواحد كما صرح به
في فصل النسخ من التوضيح والتكويج والشهر اليه في التزييل ولا يدل
على اشتراطها للصحة في المقام ايضاً كما لا يدل على اشتراطها في الاستدلال
فما استدلال صاحب المهدية والتزييل والدرر بهذا الحديث على اشتراطها
في النية في الطهارة لا يوافق على ما نفي به من نسخ الاصول في بعض
الكتب الوضوء الذي ليس متيناً ليس بما مر به لان خبر المزي
ليس بقوي والمأمورية قربة ولكنه اي غير المتين في مقام الاحتياط
لحصول المقصود من الوضوء المأمورية بذلك الوضوء من طهارته
عن الحديث ليس بعدد افعال للقيام بين يدي الرب فان في التوسل في طهارة
او كبر انما كانت في طهارة او المأمورية في الاضحية في غير النية وذلك في طهارة
المأمورية عبادة والوضوء بغير النية ليس بعبادة لكن العبادة هي لم تكن
مقصودة سقطت طهارة المصداق بدوت العبادة هذا الكلام لا يوجب عاقبة
ولا على المقامه سوا ان يقال فمن ابن حاكم بالاشتراط فيها فاجاب بقوله
وانما شرطت النية للصحة في العبادات المقصودة بالاجاب على ذلك في شرط
اوباية وما امروا الا بعبادة الله المخلصين له الدين او الا خلاص انما يكون
بالنية والوجه الاول من ذلك الوجهان احدهما من وجه الثاني منها ان
العبادة فيها ابدية الاية يحتمل ان يكون بمعنى التوحيد بالعبادة في طهارة
الطهارة والركوة عليها والاصل في المصداق كما يحتمل ان يكون
بالمعنى المتعارف ويكون المعنى من ذكر الخاف بعد العموم وبهذا الاية
انما تدل على النية الخالصة فلو استدل بها على اشتراط النية للصحة لزم عدم
صحة الطهارة مطلقاً رباء وقد خرج بخلافه في النقص كما بان من المعنى
وسبب ما يتعلق بذلك ان شاء الله تعالى على شرط اي اذا عرفت ان الرب
لا تدل على اشتراطها في التوسل كما علمنا ان شرط النية في الوضوء والفعل في
الاحتياط وان وجدنا الخبر رواية على الاشتراط كما في شرح المحققين

في فصل في العبادات

في فصل في الطهارة

عن الزاهد

عن الزاهد

عن الزاهد في ازالة الحقيقة عن الشوب والبدن والاولى للصحة متعلق
بلا يشترط واما اشتراطها في النية جواب لسؤال انما من عدم دلالة الحديث
المذكور على الاشتراط في التوسل لانه اي اية النية احدهما هو
النساء والاخر في المائدة عليهما اي مع النية لانه اي النية لانه اي النية
الفصل فمعنى قوله تعالى فتيقنوا فاقصدوا ويريد عليه ان اية الوضوء ايها تدل على
النية لان المأمورية الفصل وهو فعل اختيارى يسوق بالقصد وايضا اذا قيل
اذا اردت الاصول على الامر فتا صعب معناه فاصعب له فبكون معني اية الوضوء
فقد صواب للقيام في الطهارة فلا يتم الفرق بينهما فلا بد من المعنى في ما قالوا
ان المأمورية طهارة وان النظر به معقول في يتوقف حصول الطهارة على النية
وان توقف المأمورية اليها بخلاف الغراب فانه معلوف وان النظر به غير
معقول فلا يصح من المأمورية الا بالشرط الذي ورد به الشرع وهو كونه للعبادة
كما في الاصول واما في الحديث فقالوا لا يشترط النية لصحة الطهارة عليه
وتحصيل طهارته وانما اي اية النية شرط لا سقاط اقض عن صحة المكلفين
لان الفصل واجب عليهم لكونه من حقوق الميت فإزالة الاختيار وتجب
غسله وجوب كفاية لقوله دم للمسلم على المسلم ست حقوق وعدها ان
يعمل بعد موته انتهى فليس وجوبه بغير الطهارة عليه كما يدل عليه ايضا
وجوب غسل بعض الموتى مع عدم الطهارة عليه فهو اذن عبارة مقصودة
وليس وسيلة لمحققة مثل الوضوء والفعل حتى يسقط حصول الطهارة في
المقصودة بلانية من ذمتهم ويرجع عليه اي على كون النية شرط لا سقاط
العرض عن صحة المكلفين ان الميت الغريق مع طهارته بالوضوء في الماء
يعمل على ما اخذ ابو يوسف رحمه الله من نوى عند الاخراج لان النية شرط في
ثم الواجب وان سقط بالفصل مرة بعد الاخراج كان السنة لا يحصل الا بالاعتناء
وهو رواية عن محمد بن ابي ان نوى الفصل عند الاخراج من الماء يسقط بالاول
لكن الفصل مرتين بعده للسنة وان لم ينو الفصل عند الاخراج فكلما اي
يفعل فكلما لا يتيان بالسنة قوله رواية اخرى عنه اي عن محمد بن ابي
في فصل مرة فكان هذه الرواية مبينة على الاكتفاء بقدر الواجب كما في نسخ
القديم وهكذا نقل عن تاج الدين في ما بين عدم اشتراط النية في الوسائل
وجاءت النية في المقام ولم يكن الاكتفاء بما استظهر به اجمالاً بقوله وانما
شرطت في العبادات اذ منه ما لا يحتاج اليها كالا سلام والاذان وغيرهما
وبعض الافعال محتمل للعبادات حاول التفصيل فيها مع انها في ما يحتاج اليها
للشوب والصحة من القرب والمباحات والمعاملات وغيرها فقالوا لا بد من
كلها فهي اي النية شرط لصحتها اي العبادات الا الا سلام فانه يقع بدونها
بدليل قولهم ان الا سلام المذكور صحيح ولكن لو اردت بحسب ولا يقبل استحساناً
كانت النية وبدليل قولهم ايضاً ان الا سلام صواب لا يصح في الوضوء لكن ينبغي
ان يعلم ان هذه الصحة لا جزء احكام الا سلام ترجيحاً بجانب وجود الاحتياط

في فصل في

في فصل في

في فصل في

ايضا وانما ما بينه وبين الله فليس علم ما لم يرد الا اعتقاد كانه الامور الفقه و
 يكون الكافر مسلما بحجج نية الاسلام اي بما اقره والتدبير لان الاسلام على ما
 بحجج نية خلاف الكفر فانه حرك فبغيرها كما سبقت في بحث البروت واما
 الاخر اي كلف المسلم فبغيره كانه اي لتحقيق النية اي قد مدلول الكفر كقولهم
 ان كلف الكفر بالمعنى غير صحيح اذ كان قلبه مطمئنا بالابان ويدر عليه ايضا عدم
 صحة كلف الكفر لعدم الفقه كانه الزبني واما ثبتت الاكرام بالمعنى كما قال المذاهب
 من انه ان جرى كانه الكفر بحسب او قيد وقال كنت مطمئنا بالابان لم يعرف
 وصحني في القرائن اجماع كانه الكفر على انه بغيره كلف واما قوله في الكفر
 بكلمة الكفر كانه لا يفر فلا ينافي في اشتراط النية في الكفر لان ذلك انما هو
 باعتبار ان نية كلف كانه في الامور من حيث الميزان قال في التحقيق في الميزان
 بالردة كلف لانه استحقاق فيكون مراد بعبء الميزان لا بالاعتبار به فلا يصح
 مطلقا ولو حلوة جنازة الابهام اي بالنسبة وقوله فرضا او واجبا او نفسا
 تفصيل وبيان للصلوة مطلقا وتفصيل الوجبات والسنن والنوافل
 سيجي من المصنف في بحث تعيين المتنبي واما صلوة الجنازة فلا يكون
 الا واجبا على الكفاية واولا في قطعها اي قطع الصلوة لا يخرج عنها الا
 تناف لها اذ يخرج عمل فلا بد من فعل الجوارح كما ان المقيم لا يكون
 مسافرا بحجج نية بخلاف البروت كما مر وتكون في الانتقال عنها اجماعا
 اي في الصلوة تناف مطلقا ولو باعتبار بعض المقتضيات تنافا في وقتي
 الشروع مثلا فلا ينافي التردد بقوله فان كانت الثانية غير الاولى
 وانما اذا كانت الاولى فرضا والثانية نفلا او بالعكس او كانت الاولى
 الاولى فرضا والثانية فرضا اخر او صدقة كذا اذا كان في الظاهر متقيا
 فتوفي امامة النساء فيها او كان منفردا فتوفي الا فتاوى او مقتديا
 فتوفي الا فتاوى في الزبني وشرع في الثانية بالتكبير صار المعطى مطلقا
 الاولى ومنتهى الى الصلوة الثانية فيتم الثانية ولا يجتنب منها
 ما تدركها قبل الانتقال الى الثانية وان لم يجمع المفاير المذكورة والشرع
 بالتكبير سواء انتفى المفاير فقط كما اذا كان المعطى الظاهر مثل قصد
 ما على ركعة كبر فتوفي استئناف الظاهر والشرع بالتكبير فقط كما
 اذا كانت على الظاهر فتوفي الانتقال الى العصر بالتكبير او على كانه المذكور
 اذا كان على التكبير قبل بغير المعطى مطلقا لاولي ومنتهى الى الثانية في كل
 من الزهور المذكورة ويقيم الاوّل ويجتنب منها ما قد على بقي الهم قبل
 الصورة الاولى ما اذا كانت النية بالقلب فقط واما اذا كانت الالسان
 نويت ان يصلي الظاهر مني بطلت الاولى كما في الحلاصة وسيجي من المصنف
 من المصنف ايضا واما اذا كان التكبير على رفع يديه في صدر الشريعة والاصح
 الا فتاوى امام الابهام اي الافتاء يعني ان نية الصلوة لا تكفي في الانتقال
 في الافتاء بل لا بد من نية الافتاء ايضا واما بحجج نية الافتاء فتاوى

من المصنف في بيان
 الافتاء في الصلاة
 والشرع في الصلاة
 والشرع في الصلاة
 والشرع في الصلاة

فيها

خلاف

خلاف وتقع الامامة بدون نية نية الامامة خلافا للمكشي والافندي
 الكبير كما في البيانية قوله الا اذ جعل حلقه نساء مستثنى من قرآن من غير بقوله
 وتقع الامامة بدون نية نية الامامة من قبيل قول الامام كذا في حق التكليف
 ان يقول فان امامة الامامة نية الامامة غير صحيح الا انه لما كان حجة في
 صحتها خرج صحة الامامة وكان انتفاؤها منتزعا لا انتفاء صحة الامامة على الاستغناء
 المذاهب كقولهم فان افتدوا من اي بالامام بل نية منه من وقت الشروع لانه
 غير صحيح مطلقا الا في رواية عن ابن تيمية ان لم يكن متحازا في حال الافتاء في
 تلك الرواية لا تشترط نية الامامة اذ لم يكن متحازا في حال الافتاء كما لا يشترط
 عند زفر مطلقا وهذا الذي ذكره حكم افتدوا من بالرجل في حلوة مطلقا ولا في حلوة
 الجنازة فلا يشترط نية امامته من بالجماع كانه الحلاصة وكذا في سجدة التلاوة
 كما سبقت في المصنف واما افتدوا من باللسان فاما من قبلهم فليست
 باحتفال احتراض الضار بالمجازات انه لا يشترط نية امامته من هذه الصورة
 ولم ار الشرح فيها واستثنى بعضهم عن الحكم بعدم صحة الافتاء وعن به لاني
 امامته من الجملة والعديد بعله وجود الضرورة لعدم قدرته على ان يفتي
 او بعدم قدرته على الفهم بحسب الرجل لكثرة الزحام فلا يقتضي فيفسار
 الصلوة فيصنعها مستغنا عنها من الحكم بعدم صحة افتدوا من امام به لاني الافتاء
 لانها لا يكونان الا مع الامام كانه شرع الحقة وكذا في فاضل في الجملة وكما في
 كلام المصنف على الاستغناء عن التكبير للظاهرة ولو حلف ان لا يؤم احد اقلها ما رواه
 صلوة نفسه فافتدى به النساء غير امرأة هي الافتاء لعدم اشتراط نية الامامة
 وهل يجتنب هذا الخلاف ام لا قال في النية بجنت الابهام في سجدة كانه الجنازة
 والخلاصة هي في الحقيقة الامامة فلا بد من نية عدم النية الا اذا شرع هذا
 الخلاف في الشروع في الصلاة انه يصلي حلوة نفسه ولا يؤم احد اقلها فتاوى
 كما لا حلف ديانة وكذا الوهم ان من هذا الخلاف في صلوة الجمعة ونوى ان لا يؤم
 احدا فافتدى به الناس فيحتل الجمعة لان الشرط للمادة وقد وجدت في
 لادبانه وتقدم الاشهاد على هذه المسئلة لا يجاوز عن الاشارة في الفتاوى في هذه
 كما اشهر اليه في البرازيل ولا يجتنب هذا الخلاف اصلا او فقا ولا ديانة او امامهم وان
 بنية الامام في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة لان بنية تكبير الى الصلاة للظاهرة
 كانه في فاضل وان لو حلف ان لا يؤم فلان الناس ما رواه ان لا يؤم احد اقلها
 ويؤم غيره فافتدى به فلان حلف فتاوى وديانة وان لم يعلم الخلاف به اي بافتداء
 انتهى كلام الثانية وعبارته في فاضل في هذه المسئلة هو كذا ولو حلف ان لا يؤم
 فلان لرجل بعينه فتصلي ونوى ان يؤم الناس فتصلي ذلك الرجل من الناس حلقه حلف
 الخلاف وان لم يعلم به لانه لا نوى ان يؤم الناس فخطب هذا الرجل انتهى عن
 تعلم ان ما ذكره المصنف لانه لا يفتي هذا المقتول ولكن لا يجب له على الامامة مستدرك في
 وتقع الامامة بدون نية نية الامامة وقوله علم ان الامام لا يفتي كما مر وجود الفتاوى
 كالصلوة في اشتراط نية الفتاوى اذا اذ انتفاء او من ركوع الصلوة ولما اذا اذ انتفاء

والتواضع في العلم والدين والخلق
والنحو في السلوك والسير

[illegible]

45

رسالة

الاستماع

...مستطاب بمضيفنا الفاضل

العلمانية شرط قديم ولم يوجد له

وَأَمَّا لَوْ رَفَعَ إِلَى الْغَنِيِّ فَلَا يَفْقَدُ الزَّكَاةَ
فَمَا يَجُوزُ الزَّكَاةُ كَمَا لَا يَجُوزُ الزَّكَاةُ كَمَا لَا يَجُوزُ

وولم يتركوا النفسا اذ كان على القفاة ماله

المغول

بل افنی و تلتون
و افهم

وانما زكوة المدفوع فيبقى ان ينقطع ولم يبرح به وان وصعب بعضه فعلى تقدير
نية زكوة ذلك الدين لا يقطع زكايته ولا ينقطع زكوة الموصوب استحقاقا
وعلى تقدير عدم النية اصلا لا يقطع زكوة الموصوب عند ان يوصف بحكمه لا يقطع
زكوة ذلك الدين الا اذا لم يبق من الدين مقدار زكوة ذلك الدين ففي
هبة مائة وستة وتسعين من مائتي درهم يقطع من الزكوة درهم
وعند محض بقط زكوة الموصوب مطلقا وعلى تقدير نية عين او دين لا يقطع
لا يقطع زكوة ذلك المال واما زكوة الموصوب فيبقى ان يكون على خلاف
المذكور لم يبرح به وطريق جعل الدين من الزكوة بالمدفوع الى المدينين بالنية
من المصنف خرج الحيا واكثر هذا المذكور بنية الزمعي وخلاصة الخلاصة
وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لاجل زكوة اصحاب زماننا بادر الزكوة
بالبرون على المفاليس وينبغي ان يعلم ان كون الوقع بقط الهبة او التقدي
لا يوجب الاختلاف في الاحكام المذكورة بل يقطع الاثر ايضا وان كان المدفوع
اليه صاحب الدين والدين هو الماعلم ولا يبين كون النية شرطا لصحة او الزكوة
وقد كانت النية شرطا لوجوب الزكوة ايضا بعض المواضع اذ ان يبين ذلك
فقال قالوا وبشرط لوجوب زكوة التجارة نية التجارة وهي المقصود في
المال طلبا للربح وملك النية اعم من ان يكون حقيقة وهي ما هو في حكمها
كان مال خربص مال التجارة فانه يكون للتجارة وان لم ينوي لان الحكم المذكور
حكم الامر بالمخرج بنية عدمها وكان في عدمه قتل عبدا للتجارة فمخرج به
وكذا ما اشتراه مخراب وان لم ينو كما في فاضل في العروض جميع عرض
وهو ما سوي التقديرين ولا بد لوجوب الزكوة في العروض ان يكون النية
مقارنة للتجارة فبما هو لان النية تكون مقابلة قبل نية التجارة بل
المعتبر مقارنتها للشرع عند محدد وللتمسك بسبب اختياره شرعي اخرج
عنه ان يوصف بخرج فلو اشترى شيئا من العروض للفتنة اي للفاخر
واحتياذا للمال او بائنه ان وجد ربحا بانه لا زكوة عليه للمنفعة للفتنة
كما سيجي ولو نوى التجارة فيما خرج عن ارضه العشرية او الحراجية او غيرها
او المستغارة اي القى استجارها او استجارها للزراعة او التجارة
لا زكوة عليه لكون الحكم بسبب غير اختياري فكان كعرض المدين
وكذا لو نوى التجارة عند شري الارض الحراجية لا زكوة عليه والعشرية
كذلك الا في رواية عن محمد بن كاذ فاضل في خبر ان عدم الزكوة فيها
لعمري للعلل المذكورة بل للملزم اجتماع الحقيقتين بسبب واحد على
من خرج مقارنته نية التجارة للملك المذكور ولو كانت النية
ما اي سبب ملك لتبين ذلك السبب بل مال اي مبادلة مال بمال
كما للهبة والصدقة والخلم والمهر والوصية وكذا الصلح عن قود لا للزكوة
النية ولا يوجب الزكوة على القول الصحيح وهو قول من شرط اختيار
النية بالشرع واما على قول من شرط مقارنتها بسبب اختياره على ذلك

بطلت زكوة في عروض في الزكوة
بطلت زكوة في عروض في الزكوة

وغير ذلك من نية التجارة

اطرح

انها

انها تمنع وجوب الزكوة فيها انما هو الملك بها الى القول فيكون اختياره
لكن لما جرد جميع القول الاول من هذه النية في خبر هذا المثل لم يزوم مقارنته
النية بما يكون منها لانه مال مال لا يقتضي ان لا يبيع النية في العروض الى خود
اجرة وقد قال فاضل في رجل اجره لغيره لغيره ونحوه للتجارة كان للتجارة
انتهى ولم يشترط في الخلف فيه كما هو عاده حتى جعل على القول الاخر في
وجوب الزكوة في النية وهي المكتفية بالرعي لانه من قصد اسما
للدراي الا ان السبل وكذا التمسك كما نقل عن النهاية ثم ان ذلك القصد
لا بد ان يكون اعم من الخلفي والمكي لما قال في فاضل من انه لو دون سائمة
فان عليها القول كان عليه زكوة لانه كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان
لم ينوي اشترى اكثر لغيره كانه القنية وهو مفعول فيه لا سائمة وان قصد
به التجارة اي بما اسامه او بالاسامة والنقد كونه القنية على الغاية بما في قوله فاضل
اي في ان على زكوة التجارة لعدم قصد التجارة الا سائمة المذكور والنقل وجوب
شرط زكوة التجارة ان قارنت اي القصد الثاني باختبار النية الشر
علم من عدم نية التجارة بعد نية الاسامة وانه نية الاسامة بعد نية التجارة
فلا شك انها تقع حتى لو نوى الاسامة بعد نية التجارة فلا شك انها تقع حتى
لو نوى الاسامة بعد نية التجارة واما عليه المخر فبما زكوة اسامة
كان في الخلاء وان قصد ابتداء او بعد ما كانت للتجارة والى الكوب او لا
اي الخلم كما نقل في المخرج فلو زكوة فيها اصلا لا زكوة اسامة ولا زكوة التجارة
لانها شرطها اما لو قصد ذلك بعد ما قصد الاسامة المذكور والنقل فبما
زكوة اسامة مالم يوجه هذه الاعمال كما في خلاصة واما النية في الصوم فشرط
صحة اي فهي شرط صحة الصوم لكل يوم وقصد حاله في كافي في نية واحدة لجميع
الشرا كما في فاضل في كونه عطفها اي النية بالنية بان قال لو نوى ان الصوم في
اشاء الله صحت النية لانه اي النية اما ينظر الا قول والنية ليست منها
اي من الاقوال قال في النزاع في تجوز النية استحسانا لانه في مثل هذا ذكر
الطلب التوفيق كما في الخلق والفقهاء لا يبعد عنها لانه لا يبعد عنها بالاستئذان
كالنصر فاما القولية انتهى فمخرج عليها عدم الكفر بالاستئذان في الابان على قوله
من جعله مجرد المصدق وكذا على ما عند العامة من كون الاخر شرط الوشع
بما هو ان الساق الهاسد يمنع التكفير كما لا يصح العرض والسنة والعرض الصلح
بل من كل العبادة في انما هي اي النية سواء واما التقاوة باعتبار لزوم تعديها
فانها او صفة وعدم لزوم وكذا باختبار وقت النية في الصوم كما سيجي في ذلك
من المصنف واما الخلف في النية شرط صحة ايها ايها كانه لا يذكر من العبادة
فرضا كان الخلف او نقل ولو قدم الخلف على مسئلة استواء القول في النية لا يستغنى
عن هذا التفهم والعبرة هي لغة القصد اليه ما كان عامرا كما نقل عن المفردات
وشرط طرقت وصحي غير مختصا بشهر الخ كذا في كافي في انما نية النية
للصحة ولا يكون العبرة بالاسنة ونقل وجوبها عن النية وكونها فرض

بطلت زكوة في عروض في الزكوة
بطلت زكوة في عروض في الزكوة

بطلت زكوة في عروض في الزكوة

بطلت زكوة في عروض في الزكوة

و اما لوند بخند او انچه در مرقع
او از در میان عرق ما خطبه خواند
اخری من کلاسه ها

وایستادگی

الاحسان

۱۰۰ ابیوس فیہ شیخی من العالمات علیہ

ان لا يوجد فيه اهل البيت التي هي مبعث النعمة ومدارا براد النعمة وانما ان
 في اخلاص النية ليل الاجر العظيم والوصول الى جنات النعيم فلهذا اهتم
 بشأنه فقال من خلوص النية وذلك بان يكون الباعث له قد اعتراف
 بين الله وازلال الكفار ودفع شرهم عن العباد والبلاد والاهل والوصية هي
 عليك مضاف الى ما بعد الموت فكما انك في الدنيا لا تترك عبادته وعبادته وعبادته
 صحتها من الكافر ايضا ان قصد بها التقرب الى الله تعالى بدفع حاجته
 الفقير وتوقره من وجهه الخير فلهذا الثواب اي فيصير ويكون له الثواب وال
 ان وان لم يقصد بها التقرب من الله اي الوصية صحيحة فقط وانما في
 ان يعلم هذا ان الموصل ان كان عليه حق الله او حق العباد او حق الله فان كان
 له ما يجب عليه الوصية به او بها لتذكرت ما فرطت في حياته وفي النية يقدم
 الفاء على الاخرة في التقدير وان لم يكن له مال في الاول لا يجب الوصية بل
 يستحب ولكن يجب على الورثة تنفيذها باستقرار في شئ فلهذا لا يصح
 ثم يستوجب منه ثم ولم الى ان تودي الفدية ثم تتركه الى المقرض فلهذا لا
 يجب الوصية باستقرار الورثة والا فربما ويسحب لهم ارضاء لهم
 كما في الحايي واذا لم يكن عليه حقوق فان لم يكن له مال فلا يجب له الوصية
 وان كان له مال فربما يادون الثلث عند فناء الورثة او استغنائه عن ما يعيهم
 من الميراث الى وجوه الخير مندوبة والى غير مباح من الجاني مباح والى الوصية
 فلهذا لا يصح كانه في سائر ما عدا الاخوات ان كانت النية بفتح فلهذا لا يصح
 والا فيصير فقط في المباح بفتح ولا يثاب عليه الا اذا اراد به غيره فلهذا لا يصح
 وفي الاخير لا يصح ولا يثاب عليها نوي او لم ينوي والوقوف وهو حبس
 الدين على ملك الوقف والمصدق بالمنفعة فلهذا لا يصح بعبادة وعبادة فلهذا لا يصح
 من الكافر في الحايي محسني وقف ارضه على اولاده او اولاد اولاده او اولاد اولاده
 ومن بعدهم على فقراء اليهود او الجوس يجوز فقال فينبغي ان يجوز على فقراء الجوس
 اهل او ان توفى به القرية على الثواب لقوله صلوات الله على من اتبع الهدى
 من ثمة اشياء عند جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوا له في الزمعي وان
 اي وان لم ينوي به القرية فلا خلاف له في اهلاكه فلا يوقف على النية الا ان كان
 قال في الخواص والفاطر الوصف ستة وقتت وجبت وسبقت وتقدرت
 وابتدت وحرمت فالثلثة الاول مخرج فيه وبأخيه كناية لانها لا انية وانما النية
 فقالوا ان كان عباد من وجه ومعاملة من وجه لكنه اخرج منزلة الى العباد
 لمحض حتى قالوا ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العباد والنافعة عندنا
 وعند الشافعي ربح الكساح من المعاملات حتى يصح من الكافر والعبادة اولي منها
 لانها شرعت لله وشرح المعاملات للعباد ولما تولى دم من كان على يمين ودين
 داود وسليمان وبرايتهم صواه الله على نبيها وطيبتهم جميعا فلهذا لا يصح وان لم ينوي
 سبيلا فلهذا لا يصح سبيلا الله حيث جعل الكساح من الدين فلهذا لا يصح على الكساح واختار
 لغيره الاشتغال به فثبت انه افضل من الزمعي وهو الكساح عندنا السنة مؤلفة

وهذا في النية في الزكاة فانه لا يطالب

في النية

في النية

في النية

في النية

وهذا الثوبان واجب ومنه خوف الموت كره على الصبي وقيل انما يستحب عند
 الاخذ بالركن في حصة لا يحتاج الى النية لثوب الثواب او لا ثوب دون النية
 كما في غيره ومنه وجوب النية في الكساح وان كان كساحا صغيرا وهو قوله في النية
 في حصة من الزكاة وحسينها ووصول الولد وقسمه الاخذ بالركن في حصة
 سطح الكساح قال ثمة المراد بحالة الاخذ بالركن في حصة من الزكاة والنفقة
 مع عدم الخوف من الزنا والجور وركن الفرائض والسنن فلو لم يقدر على واحد
 من الثلثة او فاق واحد من الثلثة فليس عليه الاخذ بالركن في حصة من حصة كذا في
 في النية انتهى ولم يكن النية فيه اي في الكساح شرطا لصحة كساحه الا ان هو
 في حصة واحدة كناية عن ان لا تكون لغيره العين فلا يترتب من النية ان لم يذكر المراد
 الزمعي ثم ابدى كونهما شرط الوصية بقوله قالوا يصح الكساح مع الكساح وان
 لانية السداد وكذا قالوا يصح بالاكراه لكن قالوا لو عقد لفظ لا يعرف معناه
 فلهذا لا يصح والفقهاء على صحة علم النية ومقتضى اولها في النية في حصة
 لعنت المرأة بالعبودية زوجت من فلات ولا تعرف ذلك وقال في النية
 ومنه وجوب العلم او لا يعلم مع الكساح وقال في النية وعلمه الفقه وكذا
 الطلاق وقال الا لا يجوز لغيره لا وسبب وعلمه الفقه انتهى وينبغي ان يعلم
 ان الاشتغال به انما هو اقل ما يعلم ان هذا اللفظ بعقده الكساح اما اذا علم
 ذلك فلا شك انه يصح الكساح عند العود وان لم يعرف معنى اللفظ كما في النية
 وعلى هذه القياس سائر القرب لا بد فيها من النية ولا كانت القرب مستقرة
 ولم يوجد من سلف النية في كل منهما بان النية شرط لصحتها ام لا واستدلوا
 من وجود الاجماع بان لا طاعة بدون النية مشكوك فيها ما هو من قبيل الوساطة
 كالوصية والغسل والسعي الى الجنة فلا يحتاج اليها للنية ومنها ما لا يكون الاجماع
 كالايمان والاذان فلا يحتاج اليها كذلك وتعتبر بها في النية من النية
 الرضا اختار المصنف طريق الاسم فقال بمعنى توقف حصول الثواب على قصد
 التقرب بها الى الله تعالى من سائر العلم بيان للقرينة المذكورة ببعض ما يكون له
 تعلما وتدرسا وفناء وتفتحا وكذا العلم او هو بقدر ما يحتاج اليه له به
 عين والزبا وعليه نفق غيره فرض كفاية والتجوز في الفقه وعلم الفقه مندوب
 ولا شك ان الثواب في كل من وقف على تصحيح النية وذلك بان يطالب به
 وجه الله والدار الآخرة ولا ينوي به الدنيا واذا لم يقدر على تصحيحها ففرض العين
 لا يترك له محالة واما الباقيات فالتعلم فيها او فلهذا لا يترك لانه اذا علم
 العلم فانه يرجى ان يصح العلم بنية على ما قيل فلهذا العلم بغير الله فانه العلم ان
 يكون الا الله كما في الطريقة المحمدية ثم التعلم فلهذا لا يترك لانه اذا علم
 والفصل في من فرض في العين فلهذا لا يترك وانما العلم بغير الله فانه العلم ان
 الا انه لا يكون فرض عين وعلى احكامه ان يكون فرض كفاية والافق انما هو العلم
 لانه يختص بالشرعيات وانما علم احكامه ان يكون فرض كفاية واما التقصير فان
 كان متعلقا بالشرعيات فينبغي ان لا يتركه والذهب او السلف قد قصدوا حصة الوطر

في النية في حصة من الزكاة وحسينها ووصول الولد وقسمه الاخذ بالركن في حصة

في النية في حصة من الزكاة وحسينها ووصول الولد وقسمه الاخذ بالركن في حصة

في النية في حصة من الزكاة وحسينها ووصول الولد وقسمه الاخذ بالركن في حصة

وینقیحان علمان سید معتمد فیاض علی
و محمد تقی الله محمد تقی
سید

الصفحة

المتحف

افغانستان مندرجہ ذیل قریبی
شاہراہ قندھار

تفادى لطلبه في كماله لا يحتاج في وقوعه اليه لعدم
استعانه به في غيره بل هو كماله في كل حال او ساقطاً
منه اذ كان قد حصل في كماله لا يحتاج في وقوعه اليه
الحاجة اليه كما لو كان زوجاً طاهراً سباً له زوجة واما الفقه
عنه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يحل من الحيض الا في
من الثالث وتلك هي التي في ذكر السوء او الخطا والخطا
بما قصد اليه عند مباشرة امره وهو سوءه في احوال احوال
حاشا لغيره على سائر طائف وجمع الطلاق في الصلح حتى قالوا
يقع بالانكاح المصحة وقد قال في الطلاق لا امرأة تطلق
طائف وطائف وطائف وطائف عن النبي الامام في ان يقع وان
وتحده ان لا يقع لا يصح فضاء ويحدث وبأنه الا اذا سجد قبل
ان يتلفظ ويقع ان امرأته تطالب من الطلاق ولا ينبغي له ان
فان حفظ طهراً قبلها او شهدوا به ذلك عنه الحاكم ما حكم بالطلاق
ولكن في الابداء يعرف بين العالم والمال كما هو جواز سبب
الي ما قلنا عليه اعتقوا سننهم ولا في الصلح بعد ما ذكره
ومن الشيخ الامام سجدت عن تركه قال امرأته تراطلق بصلح
وبالتوكيد يقال للطلاق الطلاق وقال زوج اردت الطلاق وما اردت
الطلاق فقلت يقع الطلاق والا يحدث في الفضا لان هذا مما يجري
في لسان الناس خصوصاً في العرس والخصومة فيكون الطلاق في
ظاهره فلا يصدق فضاء انتهى لكن لا بد ان يقصد ما في المرأة باللفظ
استدركت من قوله الاول لا يحتاج في وقوعه اليه ثم انكرت بقوله
في الوكر مسأله الطلاق بحضرته ويقول في كراهة من التكرار ان طلاق
بما قد خطبها لم يقع الطلاق وانما انقضت المرأة امرأته طلاق
وانت طائف وقالت له في الزوج اقرا هذه الكتاب على فقرة الزوج
عليها لم يقع الطلاق لعدم قصد ما باللفظ اي باقضاء امرأته
ولا بما فيه اي لا ينافي اشتراط قصد ما باللفظ قوله ان الصريح لا يحتاج
اي النية اذ المراد به نية ايقاع الطلاق لا قصد خطبها وقصد التعبير بالله
باللفظ منها ثم ان الاشارة المذكورة اما هو فيها معنى اخر كقولك
وقرأت الكتاب فيما امرت وما فيها لا يجوز فيها اطلاقاً كما هو عليه مسئلة
فان طلاق كراهة المستفاد من كلامهم ان في صورة الاحتياط ان وجدت
او نية على عدم قصد ما لم يقع فضاء وبأنه كما استلزم المذكور بين وان لم
توجد يقع فضاء لا بد منه فلو قال زني طائف واسم امرأته زني ثم قال
ما كنت امرأته لا يحدث فضاء في كراهة وقال لو قال انت طائف ما ويا
الطلاق عن وثاق اي عن حقيقة الصلح لا عن قصد النكاح كما يقع وبأنه قد
استغنى المعنى بحجب على وقف ما نوى ويقع فضاء فنورع بالاقاضي حكم عليه

بموجب

بموجب علمه ولا يفتق الا ما نوى لكانت الشهادة والمرأة طاهراً في
علمه اذا سمعت منه ذلك وشهد به في كماله لا يحتاج في وقوعه اليه
بموجب العلم ان طلاق المحض في كماله لا يحتاج في وقوعه اليه
ان هذا القول في كماله لا يحتاج في وقوعه اليه فموجب العلم في كماله
مع كونها من جنس ان الصريح لا يحتاج اليها فضاء ولا يحتاج اليها وبأنه
وقد بان الامر من الاول احتجاجة اليه عدم فقد انما هو الصحيح ومن الثاني
عدم فقد لفظ اخر واما احتجاجة اليه انما يحتاج فضاء كما يجب وفيه
بأنه لو قال انت طائف وتوب الطلاق عن العمل لا بد من فضاء ولا ينبغي
وبين الله وتوهم في وقوعه وبأنه نية الصلح لم يمكنهم ذلك في قوله
صرح في فتح القدير ان قولنا الصريح لا يتوقف على النية معناه ان لم يشر
اصلاً لا يقع لانه يقع ان نوى اخر انتهى ثم لا توجه على ما اشرنا من ان نية
في الصريح وبأنه وقوع الصلح انما يترك بالصريح مع نية النية في
وقد بقوله ولا بد من نية النية انما لا يقع فضاء ولا بد من نية
الشرع جعله من حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم نية نية نية
وهو ان نية نية نية الطلاق وهذا الجواب ايضا في قوله لا يملك
في كماله من ان الشرع جعله من كماله كما تقدم لكن بما ذكرنا من
فيه وقوله لا يقع نية النية في كماله النية في كماله لان النية في
بموجب نية نية نية فموجب نية نية فموجب نية نية
امرأة ولا يصح نية النية لان نية النية في كماله فموجب نية نية
بما يقصد العدة فيها فموجب نية النية في كماله فموجب نية نية
بدل النية من كماله انما لا يقع نية النية لان كماله فموجب نية نية
انما هو الواحد والثنان في حق المرأة وحقق فلا يتناول الا ان يكون الزوج
احد في كماله النية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية
كان النية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية
في كماله كماله نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية
الا بالنية وبأنه سوادان معهما في كماله الطلاق او لا ولا بد من نية نية
النية في كماله كماله نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية
قال لم ارد به الصلح فضاء او ابطال حكمه فضاء فضاء فضاء فضاء
في كماله كماله مستغنى من قوله فضاء فضاء فضاء فضاء فضاء فضاء
لان بمعنى المصنوع عن النكاح او عن الخير او عن الاقارب ولا يحتاج اليه
اي الى النية فموجب نية النية او كان الزوج من قوم يردون بالحرام
الطلاق في كماله نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية نية
طائف فموجب الطلاق في كماله نية نية نية نية نية نية نية نية نية
لا يشترط نية لكن يجوز ما يردون قوله فضاء فضاء فضاء فضاء فضاء
حرام انتهى وما يقوي الطلاق في الزوجية كقوله طائف فضاء فضاء فضاء

اختاري واخضع بارفع عطف على تقويض وهو الفعل عن النكاح عال
كقوله كلفك على الف واخضعه خالفك عليه وكذا المثل وهو عطف
على ذلك فربما مدته كقوله والله لا اتركك وقوله والله لا يمس جدي
جديك وكذا العطف هو تشبيه ما يعطى اليه العطف من الزوجية بما
يؤم اليه من عضو محرم كقوله انت علي طهر ارجع وقوله انت علي كافي
في بيان انه اي من كل من ذكره مما لا يشبه المذكورة او لا في قولها
لا يشترط له النية وما كان كناية كالامتنع المذكورة ما بناء على منها
اشترطت النية له واحدا الرجعة فكما النكاح لانها استدلته اي استدلته
النكاح في العدة لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها كقوله رجعت
ولكنها كقوله انت امرأة يحتاج اليها واستدلته لا يحتاج اليها
بمخا اعتبرا النكاح في وجود الكناية فيها دون النكاح وقد عرفت حافيه
واما اللعان فلم يذكر اخص النية فيه لكن الظاهر انه لا يشترط النية فيه لان
يمين والايان لا يتوقف على النية كما ينبغي بعد مع العقل يتبين مجبوران
عليه بعد الدعوى فلا معنى لاشتراطها اذ على تقدير الابدان يتبين ان
ياعني او كذب الزوج لفته نتيجة او لحدقه الزوجية فتتضح وبغوت غرضها
واما اليمين بالله فهو تقوية الخبر بذكر الله او بالتعليف ثم التعليف انما
بالمكان عالم او غير عالم كان يتجوز العلم ما او عتانا او تذاوان كان
مستحيل لا يميز الجرم عالم بوجود الشرط وعدم توقف الحكم على النية
استشهدنا سلف وقد يكون التعليف حلقا موجبا للكفارة كقوله ان
كذبتني نذر بانيه شئ عالم وكقوله ان خطبتني فبها فخر عتقت بانيه
وكلمه كذا ما ذكره من قولنا واما يمين بالله فاما ان يكون على مستقبل
او لا فعلى الثاني ان كان الامر كذا فلا كلام فيه والا فان كان سريعا
او خطا او مكرها فلا اثم فيه وان كان محمدا لا يكذب المحلوف عليه فهو سري
يعتق الى الف في الاثم وان قلنا ما مدته فلهو عرجي فيه العفو وان لم يكن
عالم بالهاتف والكذب فلا يفتقر بالصرح لكن ينبغي ان ياتم وان كان الامر
دون القوس يتخلف العقاقرة في الدعوى والخصومات يرجع الى العدة
هذه الاقسام والكل لا يتوقف على النية ولا يكون موجبا للكفارة وعلى
الاو لا يكون مستقده موجبة للمحافظة ان لم تكن على معصية والكفارة
على تقدير الخلف ولا ترفع عليها ايها كما ان الله يقول قل من تقطع
عائيا لانها من الثلث التي هي من جهة فتمتعد لو عطف عامدا او
اي زاهيا عن المثلظ سارا او قبل له الا انما يتينا فقال على والله غير قاصد
لليمين واعلم ان السريعا والنيية عند المحلوف لا يشترط اليه في سبقت
وقد يفرض بينهما بان يفتقدان الصورة الحاصلة عند العقل ان كان بحيث
يتبين من ملاحظتها اي وقت شاء يستقي سريعا وهو لا وان كان بحيث
لا يتبين منها الا بعد سبب جديد يستحي سريعا كما في التامع وما حجب الزبيح لم يحرز

النسب

النسب في المنفعة - علم بان لا ينفردوا او النسب في النوبة في الكفر ما
ذكرناه وقار بعضهم بنفوس بان جفت ثم سبي الخلف فحذف لكن هذه
نسب الخلف استيقنا في هذا الخلف وقوله علم ان ينفرد النسب
بان يقع من جهة مثل في مدونة ثم جلت والله لا يصح ما في مدونة
لربما ينفردا سببا صبا عن كون المحلوف فيه فانه ساه ونا في الخلف
بسمه الخلف المحلوف بالله تعالى اعلم او لا ان كان اذا اراد ان يقول الله
لا اشرب الخمر فخرى على اياه والله لا اشرب الا اذا اراد ان يقول الله
وكذا الخلف لا يتوقف عليه حتى اذا فعل المحلوف عليه كذا التامع او لا
هو خطا او مكرها بحيث وان كان في الامتنع به فلهذا كان ما ذكره من قوله
في اليمين عا هو اذا لم يكن الخلف بالساو ولم يكن باسم من اسم الله تعالى يستحق
بحظه واما اذا كان باحدهما فلا يترتب النية الا لورثه الخلفه وان كان في الخلف
وان حجه في الخلفه خلاف الثاني لم يترتب الخلفا ليمين بل هو في هذا الشرط
على حرام فليس منته واما حريم الحرم فيمين انما يجب فلو قال الخمر حرام
حرام فان اراد به يمين تجب الكفارة بالشرع وان اراد به الاضمار او
او لم يرد به شيئا لا تجب الكفارة كما في الخصامة واما نية تخفيف العام
فمقبولة بانه كما قالوا قال كل امرأة تزوجها فشرى لها ثم قال
من مدة كذا كاسب في البيت العاشر ومقبولة فيها ايها عند الخلف
اذا كان الى الف فلهذا ما اذا اراد ان يغيب عن زوجته فحلفه فقال كل
كل جارية اشترتها فشرى حرمة وهو يمين كل سقينة جارية عتقت بانيه
ولا يقع عليه العتق لانها لما لم تكن في هذه الاستخفاف كاسب كره المحلوف
في فائدة العدة فلهذا وجد في بعض العام بدليل ان اذا قال الزوجة ان
دعيت شيئا بغير اذنه فاني الخلف قد دعت من حال صبرها بغير اذنه
لم يقع كما في القنبه كذا لك ان لا تستغفر في قبول نية تخفيف العام فلهذا
استخفافا في محلف يمين محلف الاعتبار لنية خالف اول نية مستخفاف
والفتوى على نية اعتبار الخلف ان كانت الخلف مظهرا لا على اعتبار نية
ان كان عالم كما اذا كان الخلف مدبوت زبد مثل ومنتفع من لونه فوفا
فخلفه زيدان لم يوزده يوم كذا فلهذا عتبت بانيه فمؤخر ثم قال بعد الخلف
مؤبت من مدة كذا فان هذا الخلف عالم لا يعتبر نية التخفيف منه ثم
ظفرت بمثل سبي من المحلوف وهو من غصه وراحم ان قال خلفه
الخلف عام فوفى بها فان الخلف عالم في هذا الشأن بغير نية في احتراز
ان لا يكون الخلف عالما ووهو لم يذكر كذا ما في هذه المذكرة
قيدت في الخلاصة عما اذا كان الخلف في الماضي واما المستقبل فغيره
الخلف مطلق ثم في في الفتاوى لو كان اليمين بالطلاق والتمتص ومثل
فكذلك فانية خلة الخلف عالم او مظهر او انما الاقرب والوكاية في بعض
برونها وعدم صحتها لا او مكرها فلهذا الرضى وهو فيها ما يشهد

والفتوى على قوله في الخلف

انسية فيها ثم شتره الرضى فيبقى عدم حشرها في سائر مخطوطاتنا واما
 ما يوجب من الرضى في قوله من انه ان لم يجرى الخطا لم يبق في ذلك ولا طاعة
 بعض من دونها اما في الاشارة فقد هربان كانت صريحا في ذلك النسخة بالوضع
 لقوله انك هذا التوب واما في الابدح فيجب ان يكون من حيث ان لو وضع من
 عند جرحه لا يفسد الا بالخطا فيكون ووجهه مع ان قوله في توبه انما
 تركت الحفظ وقرعهم فيها وحين الامانة مطلقا بشرط قصد الحفظ فيها
 دون الامانة كما اذا اخطى الرجوع توب احد جرحه كان امانه عند فلا يبرأ
 عن الضمان بالعود الى الوقوف بخلاف الود جرحه كان له في ذلك وفي سائر مخطوطاتنا
 ان لا يبرأ من الجرح بدونهما شتره او كذا في الاشارة لا يبرأ فيه التوبة لا بالامانة
 قد يوجب الجرح الا بالامانة يكون صريحا في النسبة في حتى لو وقف بالكتابة لا يوجب
 الخطا في الجرح والى صريح لا يحتاج اليها في هذا الباب وكذا في سائر مخطوطاتنا
 انما لا يتصور ما قد واما القصاص في الجرح فيجب مقتضى حتى يبرأ من الجرح
 القتل يكون عند موصله واما القصاص في نفسه فيبقى ان لا يوقف عليه حتى ولو جرح
 ولاية القتل لو اده فقتل وقت لو اده فقتل الذي كان قتل عند جرحه جرحه لم
 قتل يبغي ان لا يبرأ من الجرح ولم الرضى في الجرح فيكون في لو كان القصد امر
 باطنية اقيمت الالة اي الالة القتل مقامه كما ان في اده فقتل القصد هو القتل
 لا يوقف عليه فالجرح استعمال الالة القاتلة مقامه تيسر كما ان في سائر مخطوطاتنا
 انما في ان قتل ما يعرف الاجزاء عاودة من سلاح او جرحه من جرحه او جرحه
 القتل وحرقة النار ان القتل عند وجوب القصاص به والاقوان لم يفتله
 بذكر فان قتل ما لا يعرف الاجزاء عاودة كمنه يقتل عاونا كالجرح والموت في الجرح
 فهو شبه عند القصاص في الجرح لا يبرأ من الجرح بالواجب فيه للفرار والدية المطلقة
 المطلقة على عاقلة وعند صريحا فيجب فيه القصاص والاقوان لا يقتل عاونا
 كالقصد والجرح الصغير والسطر شبه عند القصاص فيه بالدية والاقوان لا يقتل
 الاقوان فان اقيمت مباحة في نفسه او مباحة في باب الجنايات من القتل
 القصدية فلا تملك له لا في نفسه ولا في غيره من جرحه جرحه جرحه جرحه
 على الاخر فقتله ولكنه يبارك الخطا في عدم القصد فان موجهه الاشارة
 والدية على ساقلة وما قرعته القرائن فلا تملك له لا يوقف عليه من
 حيث العينة كما يوجب من مصل ولا اخذ منه جرحه جرحه جرحه جرحه
 النيات والمقاصد ان يذكروا فقالوا ان القرائن يخرج من كونه جرحه
 بالقصد عاونا وان لم يكن من كل هم لكن لو قال ان القرائن يصير ذكره وعاء بالقصد
 لو ان من جرحه ولو جرحه والحاضر وكذا القصد وقرعته ما قبله من الاشارة
 من القرائن بقصد الذكر وقرعته ما قبله من الاشارة بقصد الذكر والاقوان لا يقتل
 قتلهم لو قرعوا القرائن بقصد الذكر لا يتصل صلاته حيث لم يخرج من جرحه القرائن
 بقصد الذكر لو خرج جهات القصد لكن في ذلك عند بعض من سائر المخطوطات
 تبطل في كونه جرحه وجرحه عند شرح الكثر في مخرج في كونه جرحه جرحه جرحه

ما شتره في نسخة في علم ساري
 فيها في كونه جرحه

ما قالوا

ما قالوا انه لو ترك القاصد في نفسه لا ينفذ في النسخة ان كان قرائنها
 فيه يقع من الاقوان توب القصاص لكونها واحدة في كونه جرحه جرحه جرحه
 المشروح في السورة فان النسخة ان لا يبرأ من الجرح ان يطلع
 شتره او كذا في الاشارة ان المأموم اذا قرأ القاصد في صلوة الجنازة بنية التوبة
 لا يبرأ من الجرح ان يطلع عليه قرائنها في الصلوة ان اراد بنية الصلوة
 صلوة الجنازة لم يبرأ من الجرح ان يطلع عليه قرائنها في الصلوة او لا فرق بين
 المأموم والمأموم فيها انما من المأموم ان قرأ القاصد بنية التوبة بنية الجنازة
 فيها لا بأس به وان قرعها بنية القراء لا يجوز ان يبرأ من الجرح ان اراد بنية الصلوة
 المطلقة كما هو الحال في الاشارة في الصلوة والظاهر ان المأموم لا يبرأ من الجرح
 من تبطل وصف القرائن في القصد الجنازة ان يكون ذلك اجماعا ووجوب
 الاشارة للمأموم في صلوة الجنازة ووجوبه في الصلوة المطلقة واما القاصد
 فبالبرأ على سبيل الجرح والنية اي بنية ذلك الشئ حتى غير قول يوجب
 في الجنازة الحاج الجرح او البس في الجرح كما قالوا في كونه جرحه جرحه جرحه
 ان يعود اليه لا يعود الجرح او لو بنية ثانيا وكذا اذا لم يقصد الجرح والنية
 كما في الرضا في حيث قالوا لو كان بنية بالبرأ وبنية بالبرأ لا يجب
 عليه الا دم واحد الا اذا قرعته على جرح التوب ثم بنية بعد ذلك فانه
 يجب عليه دم اخر وان قصده ان لا يعود اليه بعد جرحه بنية ثانيا لان
 البس الاول لا يفي عنه يقصد من العود فيها جناية اخرى في هذه المدة
 بنية الجناية لم تكن موجبة الدم بواجبه بنية ترك الجنازة وقالوا لو جرح
 اذ البس ثوب الودعة ثم قرعته ومن شتره ان يعود الى بنية لم يبرأ من
 الجرح حتى لو صلت التوب في بنية بنية وان لم يبرأ ثانيا فكانت
 النية حوجبة للقصاص في هذه الصورة لكن بشرط السبق واخر
 من هذه المدة ما ذكره في الخطا في الاشارة في الاشارة من الودعة من ان
 مستأجر الجرح او مستعيرها اذا توب ان لا يبرأ من الجرح ثم ترك النية ان كان
 سائر الجنازة بنية فعلية القصاص ان هلك الدابة بعد النية اما اذا كان اقل
 اذ ترك نية الخلف فلا مباحة في شتره حيث جعل جرحه بنية موجبة الاشارة
 من غير خلاف في الفعل ثم ما ذكره في الودعة ان تزل النية في الاشارة
 من غير شرط بنية الودعة ان ما ذكره في النية بنية جرحه جرحه جرحه
 حيث قال المودع ليس الودعة ويبرأ منها وبسببها التوب لغة تملك
 في غير الاستعمال لا يبرأ من الجرح او علم ان اخطى في ذكر من ابواب القصد
 ما ذكره في جرحه و شتره و بنية بنية منها كما في القاصد والاقوان والمطلقة والمركبة
 في النسخة وغيره ولم يذكر وان شتره الاجتناب اليها الا المطلقة فاشترى
 قد ذكر وان بنية منها محتاج الى نية الرد والاشترى حتى لو لم يبرأ لم يبرأ
 الضمان واما التوب فان كان يكون ترك واجب او غير واجب او جرحه او جرحه
 فاستحقاق العذاب في ترك الواجب او استحقاق الحرمان في النسخة بنية جرحه

المطلقة

في هذه دارج القدر فان قصد ترك الزينة والطيب لا جوارف سلف على الميت
خير من تركه الزوج حرم وكذا ان تركه على غيرها اقل من تركه على الزوجين والله
واليوم الاخر ان تركه فوق على ان على زوج وان لم يقصد به الطهارة
من حيث كان ذلك اهدم الزينة الزينة التي تزين بها الميت من ثيابه
او اهدم العذرة او غير ذلك فلا يجوز وكذا قولهم ان الطهارة لا تكون الا في
جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر فلهذا
المضي بانه في جوارف القدر لا في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
لم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الجواب ان آية الطهارة في جوارف القدر لا في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
قولهم بغيره اي بغير القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
في الفاظ الشريعة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
بعد ما ورد في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الكلية والوزن فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
لكل سبعة او ثمانية او ثمانية او ثمانية فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ولم يمت ميتة ميتة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الطهارة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
على الطهارة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
على الله عز وجل فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
وكذا في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اي اهدم من جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
والذكر يكون في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الوجه في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
فلم يمت ميتة ميتة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
للميتة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
وقال في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
البراءة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
بحر في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
فالبراءة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
بقدره حتى يمت ميتة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اي في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
وكلها في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
البراءة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اي في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
عليه السلام فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر

اي السلام فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
يؤثر في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ولا يفرق بين جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
يشقون بالحق فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
استغفروا في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ان الناس يستغفرون في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ومنه في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الاعتراف بوجوبه في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
في سبيل الله في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الاعتراف بوجوبه في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اشهد ان لا اله الا الله فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
والحجة دون العادة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
عدم الكفر وما فيه فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الحجة بوجوبه فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
فان امره به على وجه العادة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
امرهم به في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
فان لا اله الا الله فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
حجة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اي الفقهاء فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
على الحق فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
الكافر اذا تزنى فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
وان قصد من جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
كثيرة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
السنة في جوارف القدر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ومن اعتقبت فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
عن الاغاب فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
اللعنة فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
لان غابا فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
تأخر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
البر والفاخر فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
بيان ما اباح فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
بكره فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
ومن كتب فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر
كره فلم يمت ميتة ميتة فان كان الطهارة في جوارف القدر

استشهد

لا يكره ان يفعله من غير كراهية اخرى غير كراهية الى المسجد كما ذكر
 في الخبر من قوله في المسجد بالاسم ان كان فيه فاعلم ان كان
 المسجد قراة او لا يكون ذلك لا يشترط بدونه وهدون هذا لا يجوز ان يشرى
 ذكره في البرازيل ايضا والحق سترد في احكام المسجد فمعه المذكور حكم القرب
 وانما ان المسجد يكون للغير او للمسلمين فذكره في كتاب الوقف وكتبه
 اسم الله على البر الصالح ان كان يفعله العبد بغيره او بغيره بغيره
 على جوفه في الحرف ان يفعله العبد بغيره او بغيره بغيره
 القضاة ان قرا القرآن في القبر ان يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر
 يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر
 اعلم ان هذا من القضاة ان يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر ان يقرأ في القبر
 بشعرها السلام على النبي يعني السلام على النبي وان شمل على القضاة يعني
 من القضاة الكعبة التي وضع الماوراء فيها وكذا غير من غيرهما وانما
 في السنة مباحة عشر اخرى مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 من تلك المباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 الثالث منها في بيان تعيين المذبح وعدم تعيينه الرابع منها في بيان التعريف
 اربعة المتوفى ثم بين الصفة المذكورة بقوله من القربى والنسب والادوية
 والقضاة الحاشية منها في بيان خلاصتها في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 العبادات في سنة واحدة اسبوع منها في سنة واحدة اسبوع منها في سنة واحدة
 اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الثاني منها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 او ان يشرى الى القضاة في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 قري في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 قري في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 الى الله تعالى في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 قري في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 واخر في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 ما ذكره بقوله في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الترتيب كذا في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 منها في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 في حاشية التلويح في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 فالجواب ان يشرى في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 التلويح في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الطريق جوابه في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 تكون التعريف في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 ليس دخل تحت القدر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

اسبوعها في سنة واحدة

هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

تحت

تحت القدر انما هو عند البعض ومنهم انما هو من الحاشية لا عند الكل ومن
 فمختلف في ان مقتضى النهي كلف النفس من الفعل بالاشتغال باحد الا
 او ترك الفعل وهو مقتضى ان لا يفعل كذا الا بالاول والآخر في سنة واحدة
 القضاة السبقون بانها شرعا لا ارادة المتوجبه نحو الفعل انما هو الوجه الذي
 او اعتدلا حكمه وهذا التعريف كالا في الاول والآخر في سنة واحدة
 نحو ما مره من القضاة في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 اعلم من الثاني لسبب قوله في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 في بيان ما شرعت فيه لا حاشية في السنة مباحة في السنة مباحة في السنة
 من العبادات وكذا غير بعض من العبادات من بعض القضاة في السنة مباحة في السنة
 القضاة في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 عن المفسرين في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الحاشية في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 بين العبادات والعبادات في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 في المسجد كما يكون في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الحاشية في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 نافذة وكذا في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 شرعت فيه التقرب الى الله في العبادات في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 وانما قال او كذا في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 القضاة في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 ثم التقرب الى الله بالعبادات في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 التقرب الى الله في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 لكن فيه تعقيب في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 لا حاشية في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 التقرب الى الله في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 ولا في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 كذا في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 والنسب في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 للشباب وامان في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 الربا فيها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 وهو من كل عمل لا يكره فيه في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 وكل عمل ظهرت له في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 قري في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 جرمه عدم تحققت من سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 فلا يقال في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة
 هذا الخبر في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة اسبوعها في سنة واحدة

المحل غير المكلف والثالث فقد انشا ليخرج سبق الله ان يخرج وما قد
 ان كان محرم فذكرت لم اراه صريحا لكنه يخرج على الامان المصحح به ثم لما وجد
 تخريجه موافقا لما صرح به اراد ان يبين عليه تحديدا لثبوت الله تعالى وتخيلا
 لا مذهب الا انما به حتى اعطاهم في حقه فقال نعم راجع من وجهين وقوله
 في شرح المذنبين مختلف بقوله قال ان ما لا يكون الا مشاورة لا يحتاج الى
 وذكر ان هذا النوع لا يحتاج الى شبهة في هذا المعنى في شرح التفتيح في الاحتجاج
 كان المشاورة والاشارة والاذان لا يحتاج الى شبهة اي لا يفتقر الى
 فوايدع وقد صرح به في موضع في الاذان فيما سبق الثبات من الناحية المذنب
 في بيان كونه المذنب وعدمه الا من وجدنا المذنب اما ان يكون من العباد
 المكلف او لا يكون منها لان الوسايط فان كان المذنب عبادة مفعولة لا
 اما ان يكون المذنب فلهذا المذنب او عباد الله او لغيره فان كان في
 طرف بمعنى انه يسهل في غيره فاما في غيره من الناحية كالعبادة وانها
 مشاورة في غيرها فلهذا اذا سعى في غيرها فلا بد فيها من التعيين كان
 بنوع النظر مثلا وبعد شبهة النظر فيه يقتضي فانه اما ان يقرنه باليوم او
 او بالوقت او لم يقرنه بشي من غيرها فان قرنه باليوم فكل يوم مذكور وان
 وصلته خرج الوقت لانه بنوع ما عليه او قرنه بالوقت والى الله لم يكن
 خرج الوقت مع الاذان في شرح الوقت في ذلك الموضع وتسمية اي لم يعلم
 بوجهه وهذا ليس لما حذرنا كما قلنا بل للتخصيص في محل الاحتجاج بالعبادة
 لا محرمية ولا ظهور في هذا الوقت وتبلي بغيره بناء على ان فعل القضاة بينه
 الا اذا فذلك فيها اذا توفى ظهر اليوم وهو يفتقر الى الوقت لم يخرج
 في الخبي فانه سهدا قال في الاصل وهذا المذنب انما هو في الظاهر
 واما اذا قرن القرض به فكلاما اشار اليه بقوله وتبين الوقت كظهر الوقت
 فانه ان كان في الوقت بوجه وان خرج الوقت لم يفتح الا ان يجمع فانه في
 الجعة بدل من الظاهر لا اقل حتى يحد في طلبها فرض الوقت بوجه الا ان يكون
 اشتقاده انما ان يجمع فرض الوقت كما هو عند زفر في جواز تجميعه تلك
 السنة والمستفاد منه جواز التجمع بنية ظهر الوقت لكن الاذان لا يفتقر
 كذلك لان صدق هذا المصنف على الجعة بعد من صدق فرض الوقت
 عليها وايضا في قاضيان والحاصل مسئلة تدل على خلافه من انه لو توفى
 الا فانه بالادام ولم يوفى طهارة الامام لكنه توفى الظاهر فاذا في الجعة لا يجوز
 لان اختلاف الوصفين يمنع الاقتداء استرعى فان توفى الظاهر لا يفتقر الى
 بقوله باليوم والى بالوقت فهو غير القول فان قرنها باليوم او بغيره
 فيه فممنوع من ذلك لا سيما ان يكون عليه ظهر اخر فلا يقع فيها
 الخبز ومنهم من اجاز له المستخرج في الوقت والحقا كارض فكذلك
 المشرع اولى كذا الرتبة ولكن لا يخرج الجواز واما ان توفى القرض بالخير
 فلهذا لا خلاف ان القرض مستند على محله في التميز كانه في قاضيان

اكتسابه

في سنة سبعة مائة وثمانين

تأنا

فانما هو من التعيين للقبول وان يكون المذنب بحيث لو سئل ان يكون
 بمكسبة لا يجب ان يكون له احتياج الى ان لا يكون له احتياج الى ان
 الوقت معيارا لهما اي للعبادة عند بقوله فان كان الوقت فلهذا المذنب
 بمعنى انه ان الوقت لا يبع غيرهما كالصوم في شهرها يوم رمضان فان الصوم
 مقدرة وانه يوم اخر فان التعيين فيه ليس بشرط تعينه بوجه ان
 ان كان الله لم يوجبها معها فيصير الصوم يوم رمضان بمطابق النية بنية
 مطابق الصوم وبنية الله وبنية واجب اخر هو القضاء والصدقة والعبادة
 لان التعيين في التعيين هو والصدقة المعاني الصوم رمضان لانه نية واجب اخر
 فانه يجمع على ان كان الله لم يوجبها او واجبا اخر فمقتضى الامام رؤيتها
 في احدهما يجمع صومه من رمضان وانه لا يخرج يجمع على ان يجمع وقوله
 عن رمضان حرا كان توفى واجبا اخر او قل وانما المسافر فان توفى واجبا
 اخر وتوفى على ان رمضان وقرنه بينه وبين رمضان على احد الوجهين
 فيه بان يجمع الساب فيختلف بالسفر وخمسة لم يربط بالعبادة فاعلم ان
 انه غير محرم فالوقت بالعبادة لانه يربط وفي السفل في حقه واما في
 وانه في سائر ما يقع من رمضان في رواية حسن النظر والتفصيل وقوله في
 هذا اذا عين نقول ان اذا اختلف في غير ما يقع من رمضان في رواية
 وعن النفا على مقتضى رواية الحسن الحسن المانع انه يقع من رمضان على جميع روايات
 لانه لم يربط بين فرض الوقت بغيره بنية التفتيح في شرح التعيين في
 اليوم موقت فاقدم كما في الصوم ثم هذا الذي ذكره من ان هو عند الامام قد
 واما عند غيره فكلهم حكم القرض في مسألة نية المسافر المرفق في زمان
 اخر فانه محرم في الاحكام وان كان وقتها مسكلا وقتا فانه يشبهه
 بافتقارانه لا يفتقر في السنة الثانية واحدة في انما كان الشهر بالنسبة اليه هو وتسمية
 انظر باعتبار ان فعالة لم تستوفى وبنية او كذا من الوقوف والطراف
 وسعي والرمي لم يقدر ان يكون من وقت كذا الى وقت كذا كذا في الصوم يكون
 من اليوم الذي غرض به من فكان كوقت الظاهر النية الى العلوية فيها
 في يقع من جهة ان ساء بمطابق نية من عليه حجة الاسلام نظر الى العبادة
 حيث يقتضي فيه من نية التعيين كان رمضان وان توفى من سببه في القول
 على ان لم يقع من جهة الاسلام نظر الى العبادة حيث احتاج الى عدم الاخر
 عن القرض بتعيين غيره وما يفتقر التعيين بوجه الوقت يعني لا يغير حكم
 النظر حكم العبادة جاز في حقه الوقت بحيث لا يبع غيرهما لان سعة بنية
 بمعنى انه لو شرع في فعله وان كان شرعه حراما في المنقح لان ما ثبت حكم
 احب بنا على سعة وقت لا يفتقر بالعبادة والتفتيح في شرح التعيين
 في القرض جزاء من جزاء الوقت بتعيين حراما بان يجوز ثبت هذا جز
 من الوقت سعة مثلا وكذا اقتض بان يوفى ذلك لان التعيين لا ساء
 والسرور من فروع الشرع لانه ليس للعبادة ذلك ولا يفتقر الجزاء

مذنب فلهذا

في سنة سبعة مائة وثمانين

مجلس شورای ملی
شماره ۴۰۰

ابو نعيم اذ افاض على قاضيه يوم اول ذى الحجة اخرجهم عليه رضى قاضيه يوم
 اخر التقيين به زمانا وقتا ان حوزا اخرجهم عليه اما هو عند سقوط الترتيب
 بين الغوات وهذا هو المحقق من عدم صحة التفتا لمن لم يعرف الاوقات
 ابي اوقات الطوائف اصلا او شبهت الاوقات على نفسه وعن مفتة حاشاها
 واراد التمسك بها على هذه اذ فيه استغناء عن استخراج اوقات الاوقات
 وذكر في المحطة كتاب الفارقة ان نيته التفتين في الطلوع لم يشترط
 باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل اعتبار ان مراتب الترتيب واجب
 عليه ولا يكسر مراتب الترتيب الابنية التفتين حتى لو سقط الترتيب
 بكثرة القوايت عليه بنية الظهور لا يبرر وجودا شك وما ذكره ابي نعيم
 في الصحاح وغيره خلافه وهو انعمه كانه التفتين هو ان الترتيب في نفسه
 يفتين التفت حرت الى سقوط مسئلة في التفت من سببه لانه المراتب
 وقاؤه التفت لا يجب التفتين بين الحدث والتفتين بل كفتية بنية عبادة
 مضفوعة بالرفع بالظهور حتى لو تفت التفت بمرور الوقت والظهور جاز
 خلافا لخصاص كونه ابي التفت وهذا دليل الخصاص يقع بها على حقيقة
 تفتين بالنية والظهور المعروفة فانهما احتاجتا الى التفتين للتفتين
 كونهما على واحدة وقاؤه ليس ما ذكره ابي نعيم بل كفتية لان التفتين
 ابي ابي التفتية تفتين بنية فاقاؤه صراحة جاز ان يكون به ما شاء
 لان الشتر يرضى وجودها لا يبرر ان التفتين انما لو تفتين للتفتين فليكن على
 به غيره والكل المدة كونه الترتيب حاشا بنية هذا التفتين ابي نعيم
 التفتين عرف به ما يحتاج الى التفتين وما لا يحتاج اليه التفتين شرع تفتين
 الاجناس بعضها من بعض تفتين التفتين وحسن الواحد كانه ايام رمضان
 واحد لقوله تعالى في التفتين التي شرع التفتين لاجلها والمعرف اوالم جاز
 عليه ان يكون اجمع اخر منها وبعث اختلاف التفتين باختلاف سبب
 لهما من قبل اختلاف اسبابها فكانت اجناسا مختلفة حتى اظهر من يركب
 والعرف من يركب لان السبب في القوة الوقت ووقت الظهور من يوم
 غير وقت الظهور من يوم اخر حقيقة وكل اما حقيقة فاما هو اما هو
 فلان الخطا لم يفتل يركب يركب يركب يركب يركب يركب يركب يركب
 في يوم غير ذلك لو كان في يوم اخر كانه الترتيب مختلف ايام رمضان فاما هو
 مشهور المشهور لقوله تعالى عن شهد منكم الاخر فليجبه وهو واحد
 عبارة عن ثلثين يوما بلها لهما ونفخ على ذلك ابي على كون الايام
 من رمضان واحد جسا واحد من التفتين تفتين الاجناس انما لو تفتين
 تفتين ايام جيت من رمضان فطامه بنية يوم اخر منه اركان عليه
 صوم يومين او اكثر فطامه يوما ما يعني قضاء يومين منه جاز عا طامه
 وثن يوم واحد مما عليه في التفتين فلو لم يركب التفتين ولم يكن رمضان واحد
 جسا واحد لم يجر ذلك لانه لا اختلاف ولا في التفتين ولا في التفتين

کتابخانه خطاطی الحنفیہ
مسلم

كما شرح المشية العقلية وهي في تمام السخايات من ركعة في السفر وركعتي القعود منه
 وعلوة الشبه وقام البصير على حاله على علوة الرقاب وعلوة ليلته المذكورة
 اي في شرح النية كما نفاذ ذلك الشرح لان البصير المحل الخطي فانه البرزانية في فعل الامامة
 والافتداء وكذا الافتداء والافاء بانفاذ لا يجوز وعلى هذا كراهة افتداءه وعلوة
 الرقاب وعلوة البرزات وعلوة القدر ولو جرحه بعد افتدائه اذا ما اراد ان يرتكبه كما كانت
 بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان احصاء الامم بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التزم
 ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا الخلاف في اقامة امر مكرره وهو الاول والنظر بالمعقود
 على سبيل التداعي ولو تركت امثاله هذه العلوة فانك لم تعلم النفس انه ليس
 من الشاغل شخص اشغالها بطول احرقي او عيني فاعلم انه المتعين على بغير
 ام لا الخطا فيها لا يشترط التعيين له لا بغير تعين مكان العلوة فلو ان يظهر
 اليوم على ان يكون في جهة ثلثة فان هذه غير ورساها كان يظهر اليوم على
 ان يكون يوم الخميس فاذا ظهر يوم الاربعاء وكنت عيني عند اركات فان الخطا في
 مصنفها لا بغير تلويح في اركات الظهر مثل غنا او حب صحيح الظهر ولا بغير
 الخطا في اركات السجدة في هذه اركات ليس بشروط فاعلم انه لا بغير بعد
 ان كانت في ظهر اليوم مثل ثم اركب في تقوية ما ذكره بالقرائن الكسبية المعيرة
 ونفاذ اركات السجدة ونية عند اركات والسجدة ليس بشرط تلويح في ظهر غنا
 او حب مصنفها اركبا صحت علوته وتلويح في التعيين وكما اذا عين الامام من اركب
 به اي من يقدر به كان يزا امانة زيد مثل فبان في العلوة او بعد اركان من اركب
 به غير اركب غير من ثبته فان هذا الخطا لا بغير اركب حبة فبان من يقدر به
 بل لو لم يزا الامامة ولا يجوز امانته الا اذا اقررت المرأة كما مررت امانة اي من الخطا
 الذي لا بغير لعدم اشتراط التعيين في اي الخطا الذي كان اركب في ظهر اليوم مثل
 الاول وبيان ان الوقت خرج او الخطا في اركب اي الوقت باق فان هذا الخطا
 اركبا لا بغير ثم اركب ان يذكر مشية مناسبة لهذه المحل وان لم يكن من باب
 تعين السوي ففعلنا على هذا القياس ان بعد سيرة الدابة اذا اراد ان يحتاج به
 في شدة انه يكون الدابة او اخلا فقيه وكذا ان اختلفت اركب فبان فيه ان اركب ذلك
 الخطا وكذا ان اختلفت المذكورة في قبول الشهادة بخلاف المذكورة وانه
 وجود المذكور والاثبات والقيمة فانها مالا يحتاج اليه في الخطا والوقت فيها
 بغير في قبول الشهادة فانه البرزانية لو لم يسم القاضى عن لوب الدابة لكان
 فذكره لو انتم شهدوا عند الموت وذكره لو انتم تقبلونها وانهما تقطع به
 بخلاف ما لو اخطا في وقت الدابة المقصودة او اختلفا فيه فان الخطا الخلاف فيه بغير
 في التميز وهذا عند الامام واما عندهما فلا تقبل فيها بما يفرق بينهما في القول
 في السيرة اما هو الذي لم يذكر الحديث لو ان اركب اركب في هذا من الاتفاق بالجماع
 وقبل بعد هذه الامور متساويين كالسواد والحرية بخلاف نحو السواد والبيضاء وهذا
 الذي ذكرت من تمايز الخطا في البرزانية ومن تمايز الخطا في الزينية في القاضى
 فيما لا يحتاج اليه لا بغير ويكون كالسنة منه انتهى كلام البرزانية واما ما يشترط فيه

1870

بالعين الحرة: الر الحرة: يناسبها
 ٤

شیخ یزید بن ابراهیم

بعد طلوع الفجر نية التمسك وبقرع على الشراطينية الفرضية انه لو لم يعرف ان ذلك
الحبس الا انه يصلحها في اوقاسها لا يجوز صلاته وعليه قضاءه كذا لا يجوز
الفرض او اعتقاد منه بما يبين الصلوات محروما وان كان لا يغير
الفرض من النفل ولم ينو الفرض فيها اي في واحدة منها فان نوى الفرض
في الصلاة هذه الصلوة وكذا فيها قبلها من صفة عدم تغير الفرض
من السن ونية الفرض في كل صلاة في باحد ان كان في صلوة قبلها سنة
منظرا كالظاهر ما في لا يقع صلوة المقتدى الى ولا في شرح السنة والنية
في الصلاة وان لم يكن ذلك اي لم يكن الحظر فاما ان يظن البعض
فرضا والبعض نفل ونوى الفرض في الكل فذلك قد ذكرناه حارفا لطلوع
الامان لا يظن فرضا كذا في الصلوة الاولى من غير الجائز او يظن البعض
فرضا والبعض نفل ولكنه لم يميز ولم ينو الفرض في نية منها كذا في الثانية
من غير الجائز فكل صلوة من الصلوات المدلورة في صلواتها مع الامام
جاز ان نوى صلاوة الامام كذا في صحيح القدير وفي القنية المصنوعة
الاول من علم الفرض منها اي من الصلوة والسن وعلم معنى الفرض انه
ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه وعلم معنى السنة ما يستحق
الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فتوى الظاهر والعجز عنها اجزائه
واعنت نية الظاهر عن نية الفرض وكذا نية الجهر الذي يتقاه من كذا
وما تقدم من جوار صلوة من لا يعلم الفرض او اطلق مع الامام ونوى صلوة
الامام ان نية الفرض ضرورة وان تقصلا فلا بد من نية في كل صلوة
التي هي بدونها تجوز الصلوة باحاجة اليها والى من علم ذلك
ونوى الفرض فيها ولكن ما يعلم ما نية من الفرض والسن يحزبه وان
ينو الفرض ولا يعلم معناه لا يحزبه والراجح علم ما بدا له عليه ان
فرضه ونفلته يصلح كل يصلح الناس ولا يميز الفرض من النفل ولم ينو
الفرض في نية منها لا تقدم لا يحزبه لان تعيين النية شرط وهذا يوافق
يؤيد ما ذكرنا من عدم لزوم نية الفرض بعد التعيين قبل تحزبه ما في
من الجماعة ونوى صلوة الامام والى من اعتقد ان الكل في جوار
صلوة والى من لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات غروقة
ولكنه كان يصلحها لا وقاسها لم تجز استغنى الا انما في مع الامام
ونوى صلاوة الامام كما تقدم واما النية في الصوم فتقدم في رضا
انه يصح نية مباحية ان ينية تحفظ الصوم فلا يشترط لهوم
ومرضان او نية الفرضية واما قضاء فلا بد من نية الفرضية التي اعم
من ان يكون مرضا او صحتا كقضاء يوم من رمضان كذا حتى قالوا
لو نوى ليلة النكاح صوم اخر لم يقبلان نقلا وواجبا اخر ثم ظهر بعد
الصوم انه اثار رمضان اجزائه من رمضان واما الزكاة فتشترط
لها نية الفرضية لان الصلوة متعوعة فرضا ونفلا فلا بد من التعيين

Handwritten signature

جاء الخبر وكذا جاء الخبر من طريق الكوفيين
وتوب "فروض" في الخبر في ذلك "فروض"
ص

ای بنیاد
التقریب و تفسیر و تفسیر و تفسیر
ای بنیاد

الصلاة التي يؤدونها مع مواويظ الاداء او الصلوات اولم يوشك منها وقال
 في الاسلام وغيره من لاصول حجت الاداء والحق ان احدهما لا يتحقق
 الاخر كما يشترط ان لا يادوا تسليم عين التائب بالامر والحق تسليم مثل
 الواجب به منهما متباينان مع اشتراكهما في تسليم الشيء اليه من حيث هو
 معناه الواجب فيعمل احدهما مكان الآخر بهذا العلاقة اما استيفاء الاداء
 مكان الصلوة فمفهوم ذلك اذ يتبين من جهة الفرض ونوبت الاداء
 الاساس واما حكمه فاقوله خالي فاذا قضيت مناسكتكم اي اذ يتم وان قضيت
 الصلوة اي اذ يتم هذا هو استيفاء الواجب شرعا واما حجب الصلوة
 فقد ذكرنا ان الصلوة حقيقة في تسليم العين وتسلل بان معناه الصلوة
 والاقام والاحكام وان الاداء محراز في تسليم المثل لانه ينبغي عن ذمة الاداء
 ولا يستحق في الخروج عما نزهه وذلك تسليم العين دون المثل كما لا يخفى
 حتى يجوز الاداء بنية الصلوة وبالغاي في جواز الصلوة بنية الاداء وبيان
 اليه بان عدم الاحتياج اليه الاداء والصلوة ان عالا بوصفهما بالاداء
 والصلوة لا شك انه لا يشترط له الوصف بهما كالعبادة المطلقة عن الوقت كما
 لا زكوة وهدية القدر والعشر والخراج والقرارات وكذا المذوات تدرا
 مطلقة لمن شئ انما هي تلك العبادات بالاداء اما هو على وجه اليمين
 ان في حق من اختمها بها بالعبادات الموقفة القائلين بان الاداء مفضل
 في وقت المقدرة اولا والصلوة ما تعابوا بوقت الاداء استدا كما لا يخفى
 له وجوب مطلقا واما عند احتجاب اليه حقيقة رجحانها بان الاداء تسليم
 عين التائب بالامر والصلوة تسليم مثل الواجب به كما تقدم فهما من قسم
 الامور موقفة او لا فكل من العبادات المطلقة المذكورة متعلقة بالاداء
 عند عدم كذا في التلويح وكذا عالا بوصف بالصلوة لا يشترط له صلوة الجمعة
 وكذا العبد بين وجهي الجمار فانهما لا يتحققان في التباس في اطلاق النية عن الاداء
 والصلوة لانها اجمعة ان كانت مع الامام يصل النية في الجماعة فتقضى حتى
 يحتاج الى التمييز بالوصف باحد ههنا واما عالا بوصف بهما كالصلوة الخمسين
 فكلوا لا يشترط فيها ايضا الصلوة كما من بابها بنية الاخر من نية المولى
 كظهور الوجه مشافا اذ في حق القديم لو نوي الاداء على طعن بقا الوقت فنبين
 خروج اجزائه وكذا حكمه اي لو نوي الصلوة على طعن خروج الوقت فنبين
 بقاؤه اجزائه فقد صح كالمسألة بنية الاخر لكن بشرط التيقن لا بعدم
 وحيثما نية لو نوي فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز لكن لا لعدم
 جواز الصلوة بنية الاداء بل لعدم معاداة النية بطوري وان شك في جزمه
 اي الوقت فنوي فرض الوقت جاز قد سبق ان الاصح ان لا يجوز في جمعة
 من غيرها في جمعة ولا يوم فرض الوقت لا احتياط فيه اي في فرض الوقت بانه
 انظر والجمعة بدل او جمعة كما تقدم وفي الثاني ان طاعة في وقت شك في جزمه
 كما ان شك في خروج وقت الظاهر فنوي فظهر الوقت مشافا فاذا هو قد خرج

الجواز

الجواز وقد قدم ان الاصح عدم الجواز واختلفوا في ان الوقتية تجزئ بنية الصلوة
 ام لا انما الجواز ان كان في قلبه فرض الوقت وهو التيقن به وكذا الصلوة
 بنية الاداء يجوز هو لم يرد ذكره في النسخ الا في شرح صوابه في الاسلام ان
 بقى بنية الصلوة حقيقة كنية من نوي الاداء فظهر الوجه بعد خروج الوقت على طعن
 ان الوقت باق وفي هذا التعليل سهو لان هذا ليس من الاداء بنية الصلوة
 بل من الصلوة بنية الاداء وكذا قوله وكيفية الاداء الذي يشك فيه سهر
 رمضان فتجوز شهر نظام بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان ليس
 من الاداء بنية الصلوة بل كانه وكما في ان الصلوة بنية الاداء كانه في وقت
 من نوي فرض الوقت والظن ان ظهر اليوم على طعن ان الوقت قد خرج والحال ان الوقت
 لم يخرج لا يصح من الاداء انما هو من الاداء بنية الصلوة وكذا قوله وكيفية
 الاسير الذي قام رمضان بنية الصلوة على طعن انه قد مضى والحال ان لم يخرج
 بل هو في الاصل من الاداء بنية الصلوة والصلوة بنية الاداء في الاصل من
 سهو الصلوة فيه باقتناء الاداء وخطا في باطل النية حيث
 نوي ظهر اليوم ورمضان هذه السنة واطاب والمند في طاعة الله بانه
 اداء وخطا في تسليمه معفو انتهى كلام كنف الاسر وما لا يخفى فانه وان كان
 مما يوصف بهما ولكنه يصح مطلقا في النية فينبغي ان لا يشترط بنية التمييز
 بين الاداء والصلوة لكن ما ذكرنا من احتجاب مطلق النية في الاداء بالامر
 المص فيما قلناه سبق من لزوم التيقن في الخ على تحريمه ولم يذكر العلم
 لانه علم جواز الاداء بنية الصلوة وكما بعد ما جعل التيقن من شرط الاداء
 المذكورة فيلزم هذا التحاق من تلك المباحث في بيان الاطلاق وهو تحريم
 قصد التقرب اليه الله تعالى عن نفي الدنيا خرج الزبني بان المصلحة يحتاج
 الى بنية الاخلاص فيها اي يحتاج الى الاخلاص في نية الصلوة بان يكون قصد
 منها مجرة التقرب اليه الله تعالى بانها الهة شي من الاعراض الدنيوية و
 وذكر في الخ لانه بهذه المسئلة فان نوي الصلوة ولم يوجب الله تعالى كان
 شافعا في الصلوة لان المسلم لا يجلي غير الله تعالى انتهى فظهر فادبه الله
 ان المصلحة اما يحتاج تمام الاحرام اذ لا كونها غير الله تعالى واما كونها لله تعالى
 بها الله تعالى فالصلوة بنية الله تعالى فيجوز شروطه دون ذلك ولم يرد
 اي اوضح ما ذكره الزبني من لزوم نية الاخلاص فاما المصلحة ان يوفق خرج
 اوضح ما سبق ذكره في الخ لكن صرح في خلاصه بانه لا يرد في الفرض في المصلحة
 شرح في الصلوة بالاخلاص ثم قال في الربا فالعبادة لله تعالى في الخ لانه
 بل انما هو فالعبادة لله تعالى فالصلوة على ما استحسن اوله وهذا المذكور هو المصلحة
 كما سبق ذكره في شرح شرط النية في الصلوة فادكره في المصلحة في رتبة
 المسألة بانها لا يرد من ان الربا يرد في المصلحة سواء في المصلحة
 مع الربا ولو ورد في الثانية ان كان عبادة لا يتجوز مثل الصلوة والهم في
 انتهى فخالف لما ذكره في الصلوة والاداء في الصلوة في المصلحة في المصلحة

ان النية في الاداء

في جزمه بان اداء رمضان
 في جزمه بان اداء رمضان

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

1

٢٧

[illegible]

تعارف

وفد رتب منقطع الخرج

سورة

قائمان بنو من قوت و قوتی نام و هم بود به بنده قوتی
القدر و قوتی و بهی قوتی و قوتی و قوتی و قوتی و قوتی

اشترى

1

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
فيما مضى من زمانه الذي انقضى ودمه
في الجبال قدوة ودرسها منهم

54

یعنی مع اسکا عاقلانہ کوشش

والمصنف المولى محمد بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن

مطابق

من عبد الله بن محمد
بن عبد الله بن محمد

المعصية ومعنى العبادة الحاجة من الرب كقوله لم يولد لم يولد من نبي ما انقضت
فالمعصية سائر الله بقلب قديم هو له وكل شيء سواه وهو له الظاهر والظاهر
والا كان الله تعالى له وهو له سائر ما لا يخفى عن الانوار والاشياء بالكلية بالكلية
واستغفار الله تعالى له سائر ما لا يخفى عن الانوار والاشياء بالكلية بالكلية
ان العبادة ذوات الاعمال كسبى بالنية في اول الاعمال ولا يحتاج اليها في كل
فعل منها كقول من يجنب الكفا بالنية في كل فعل منها كقول من يجنب الكفا
الا ان يكون بعض الاعمال غير ما وقع في النية كسبى بالنية في كل فعل منها
في نية كسبى بالنية في كل فعل منها كسبى بالنية في كل فعل منها كسبى بالنية
ولو وقف كذلك اي طاعة للمعصية من اجزاء وقتها في المبحث الخامس
والعرف بينهما مع ان كلا منهما من افعال الخ من ان كان ان الطواف لله في
مستقله ولهذا ينظر به وان مستقل المستقل استقل النية بخلاف الوقوف فانه
لم يجر بها ولهذا لم ينظر به فيمكن فيه بالنية المستقلة وقرئ الزاوي بينهما بعد
هذا الفرق عرف اخر وهو ان النية حتم الاحرام بغيره فجميع ما يقع في الاحرام
ما يحتاج اليه بغير النية فيها فغير ذلك الاحرام النية والنية الضمنية بغيرها
والطواف الزاوي في بعض الاحرام من وجه اخر هو بعد الحلف الذي يجب
بعد غير ذلك وهو الاحرام من وجه حيث لم يحل له السابعة فاشترط فيه
اي في الطواف بغيره ووقوف بعد الحلف هو النية وهو في الطواف وكما في
ذلك في الطواف للفرق لا يشترط فيه بغير النية من كونه طواف الزاوي فاشترط
ان في الاحرام من وجه ثانيا بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية ووقوف
في النية من وجه ثانيا بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية ووقوف
باعتبار الاستقلال وعدم اشتراط النية بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية
والنقل عن الزاوي بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية والنقل عن الزاوي
او هو بعد الحلف من كل وجه مع ان النية بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية
كما سبق في قوله لو كان النية المستقلة في ايام الخروج عن الطواف الفرق
والطواف بعد ما حل المستقل من كل وجه مع ان النية بغيره كذا في الزاوي ثم اشتراط هو النية
الطواف وجب فلم يغير فيه اجزاء كذا في قوله القدر وهو سائر ما لا يخفى
العبادة بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
وعدم اشتراط النية كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
كل طواف وجب في وقت كونه طوافه وان طوافه او طوافه من المحرم اذا قدم عليه
وقال بها بغيره لان النية بغيره وان كان محرم بغيره فطوافه بغيره ثم قال
بعد هذا القول وكذا الطواف في وقت طواف الزاوي كان الزاوي في وقت كونه طوافه
لا بد من النية ولا يعتبر فيه اشتراط النية في وقت طوافه كذا في قوله بغيره
في الوجبات بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
ما يقع في العبادة بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
جروته كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره

اما ان يرد

وما يرد ببعض افعال العبادة ما لا يكون عبادة كطلب الغريم بالطواف مثلا او
او يرد عبادة اخرى مع تلك العبادة كسجدة السجدة بالركوع او يرد بها
كنية الطواف في وقت طواف الفرض او يرد ان لا يكون عبادة فعلى الاول
ان كان الفعل محرم بالاعتقاد لا يوجب ذلك الفعل ولا لا يوجب
بعده بغيره وعلى الثاني لا يوجب مطلقا وعلى الثالث لا يوجب مطلقا اما ان لم يخط
بجانبه شيئا اخر فالحال فيه بالعرف الاول والى الله الامر الثاني من تلك المعاني فكلها
محتملها القلب في كل موضع بشرط فيه بالنية لان حقيقة العبادة في كل موضع
الى الله ومعلوم ان الله لا يوجد في القلب ولا في غيرها من محتملها حقيقة
قال وقد مضى حقيقتها وهو هنا الطواف الاول منها ان لا يخطى في وجه النية
الاستقلال باللسان بغيره ووقوف اي دون القلب اما ان لم يخطى في وجه النية
كاي في الله بغيره وفي النية والنية من لا يقدّر ان يحضر قلبه لغيره
بقوله لو كان في حصر النية بغيره باللسان لا يخطى الله بغيره
استغفار الله تعالى له سائر ما لا يخفى عن الانوار والاشياء بالكلية بالكلية
من الرضوخ فيها بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
ان لم يخطى في وجه النية وان لم يخطى في وجه النية وان لم يخطى في وجه النية
بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
اللسان والقلب فيما يشترط فيه النية فالنية في القلب هي لغيره كذا في قوله بغيره
الطواف وجب على ان لا يخطى في وجه النية وان لم يخطى في وجه النية وان لم يخطى في وجه النية
اي بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
كان معناه عدم كفاية النية في حصر النية كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
من فروع كون محتملها القلب لم يبعد وخرج من هذا الاصل البين لا يخطى
خروج طوافه بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى او رضى
فليس في لسانه الى لفظه المعنى ما قصد العقدة البين ولزم من القارة بغيره
او قصد حلف على ما سبق الحلف على نية سبق لانه الى غيره اي الى غيره
ذلك في النية العقدة البين على ذلك الغير كفاية النية بغيره كذا في قوله بغيره
العقدة كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
سبق لانه ما قصد حلف قضا لا رتبة فلم يخرج من الاصل المذكور باعتبار
عدم وقوع الطواف والعتاق وبانه كان هذا الحكم بسبب اتفاقا بغيره كذا في قوله بغيره
قال في الحلف الطواف والعتاق والعتاق الرجل الذي اراد ان يخطى في وجه النية
بالطواف فالطواف ورفع في تناوب النية وفي الكنت في قال بغيره كذا في قوله بغيره
العتاق في الطواف وهو ما اذا اراد ان يقول اسقني فسمه اللسان بالطواف
ولو كان في العتاق بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
وقال في النية ولو اراد ان يقول بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره
او العتاق قال في النية بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره كذا في قوله بغيره

في كل موضع

في كل موضع

والتفصيل في هذا الموضع
والذي هو في الحقيقة
والذي هو في الحقيقة
والذي هو في الحقيقة

وہی سچی نفا ہے جو کہ ہر وقت ہر جگہ ہر حال میں
موجود ہے اور نہ وہ کبھی کبھی ہوتا ہے

نقص

٢٩
 تفهم انما عرف دولته ووجهه اما انما عرف انما لم يكن في العلم او اما انما
 فنعلم صحة التواضع قبل العلم فخرج اخر لها من التردد في صحة تعقب التهمة
 بالمشية اي ببوليات والله تعالى قد من في غير اليوم انه يكون ان كانا حلف
 بالنبات كالصوم والعصاة لم يطل وان كان مما يقتضيه بالانزال ولا يتوقف
 على التهمة كالطلاق والعنف نظر لم يجره هناك الحكم المذكور في العهود ولا
 ولا في الطلاق والعنف غير انه يكون ان يستفاد من تعقبه انه لم يجره
 التهمة التهمة شرط عندنا في كل العبادات المقصودة بالحق الا عبادات
 قد سبق في اخر البحث في الشك من الاختلاف في ان الاحرام في الحج
 او شرط مع ان التهمة جزء منه وكون الكوارث يوجب كون جزء من ذلك وانما
 وقع الخلاف بينهم في تعقب الاحرام فانها شرط عندنا ولكن عند محمد وعمره
 المختلف فيما اذا شترج في الطهر قبل الزوال فلم يخرج من التهمة زان النسي
 فقد صحها يجوز وعندنا لا في الخداوي وايضا لا يشترط لها الطهارة في النسي
 بشرط طهارة حتى لو كبر محمد في نفس في الاوتم رفع راسه فصار كما جازها
 الفرض على تحريمه الفرض والقول عليه والقضاء على الادراك في التهمة في
 نقل عن القاضي التهمة بها شرط كالغنية وقبل بركتها فاعادة في الالباب
 وتلك القاعدة هي قوله تخصيص العام بالتمية مقبولة في الالباب وبيان
 لا فناء ومعناه ان المقتضى يقتضي انك غير حائض في الحيض بهذا الغنية
 لكن القاضي يحكم بالحائض ولا يردده كما اذا استفتي بما استقر من
 من رجل واوفاه بعد البراءة ولكن اذا سببه القاضي يقتضي
 بالاراء ان يبرهن عن الالباء كذا في ايمان البرازية وعند اختلاف
 يقع فيها وايضا قلنا في اخر المدة التي وجبها فهي طهارة ثم قال سبب
 من طهارة كذا لم يقع قضاء الطهارة فيجب طهارة في الحيض والنفاس
 من غيبه درهمان في حلقه الحشم عاما بان له من التهمة على
 ما مضى منه درهمين في حلقه خاصا بان يكون درهمين بربا متلفا فانه
 لم يقع في طهارة في حلقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه
 ظالم والعقوب على طهارة في حلقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه
 ان كان الحائض مظلوما حتى وقع في يد الطهارة فله حقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه
 ناديا خاصا واحدة بعد الطهارة طهارة في حلقه طهارة في حلقه طهارة في حلقه
 مملوك اسلمه فمات او حرق او عذب به الرجل ودية النكاح بين مختلف
 ما اذا قال سبب في السور دون البقيض او بالعكس فانه لم يبرهن وبيان
 ايضا ان لم يبرهن فمات او حرق او عذب به كذا لم يبرهن وبيان ايضا قوله
 توبت النكاح ودية الرجل والعرف بين ارادة الرجل ودية النكاح
 وكذا بين ارادة الرجل ودية البقيض ودية السور او بالعكس فياخذ في الحج
 اي في شرح الكفر في الجبين في الطلاق والعنف وقد بين ان في الجبين
 في فروع الاصل الاول من البحث التاسع بقوله لانه الاول تخصيص العام

دولت ابرار و صالحین
 ان شاء الله تعالی و باری تعالی
 ۱۲۰۰

خاتمة لفائدة الثانية بخبره فافقه الامور عفا حد صاها عن علم العربية النفا
كالاول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجهمي وبقراط القسمة
على سببي كلاما نطق به النائم واسم هي وما تجلبه الحيوانات العلمية وخالف
بعضهم ولم يشرط سببي كل ذلك مما نطق به النائم واسم هي وما تجلبه حيوانات
المعلمة لا ما ورخت رويان حيوان وخرج على النساء والمفعول على ذلك خارج
ما ذكر كل ما من العطف اذا حلف لا بكلمة فلكمة نائما بحيث يسمع فانه بحيث
وبهذا القول منه ينبغي على كون نائما حال من فاعله كانه واسم على كونه حال من
ضمير المفعول ليس من فروع كون ما نطق به النائم كلاما والمذكور في الهداية
وغيره انما هو الثاني لا الاول كما يشهد به ما في قوله وفي بعض روايات
من الميسرة شرطان بوقف اولهما ان يكون المراد نوم المتكلم لكان حرف العطف
ان يقال وشرط يستتقظ به عليه روي وعلى اشتراط الثاني ان يكون
وما ذكر على ما ذكرنا من كونه من المفعول قوله لانه ان لم يشبهه كان كما اذا
اذناواه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية فلما كان هذا
الحادي لا بحيث كذا لك هذا المتكلم الذي لم يشبهه النائم من كلامه لا بحيث
وجه كونه وان على ما ذكرنا ان الظاهر انما يوضح على ان لا على الاول كما لا يخفى
على من له رتبة في سبب الكلام واما الحكم اذا كان حال من الفاعل فيستفح
لك بعد هذا ان راد الله والخال انه قد اختلف في وجهه فيها ابي في مسئلة
تلكه نائما ومنهم من صحح الشرط الثاني فغيرها ومنهم من استلج وجهه بعد
ما كان المتكلم بحيث يسمع لو لم يكن نائما لانه كقوله وفي الاربعة لانه لا يحتمل
لنومه فصار كما اذا كان نائما بحيث يسمع الا انه لم يفهم لفظه ولم ار الا ان
حكم ما اذا كانه مغمى عليه او مجنون او سكران هكذا في النسخ والروايات وسكان
بما تنوب كونه غير متصرف ثم لبيان الحكم فيهم بالبيان حكم النائم ايضا لا بد
من ربط المقال بمتكلم الشاعر ويستفح المفعول والارفاق والارفاق بالانه
التوقيف وبهذه اذمة التحقيق ينبغي ان يعلم ان طلاق النائم والغمي عليه
والجنون وكذا المغمى لا يقع ولا يصح ايضا انما هم حلف بالله على الحقيقة
بطلان او عناق واما لو طلقوا سالمين وخلقوا الخوف عليه في تلك
الحالات فلا شك في لزوم الحنث وتزول الحرام كما هو بطلان ذلك في الخوف
عليه منهم انما يخفف اذا كان من الافعال التي لا يتوقف على الفهم والعقد
لانها هي الفهم والتكلم شيئا محض فبه وان كان محال يتوقف عليها
لان كلامه فلا يتوقف على فهم فلا ينافي والعقد الى خطابه يشهد بذلك
العرف وذكر في الثانية مسئلة تزلزل لزوم العقد بها حيث قال في حلف
ان لا يكلم ممرته فذكر على امره وشجر معها وقاس له العهد ما لك
نفعوا فكذلك فقال الزوج خوش مي ارم خوش مي ارم ثم قال لم ار روي
الهداية وانما حثبه به امره قال ابو مصدق لانه ليس في كلامه
ما يجعله جوابا انتهى وقال يخفف في كل ما ذكر من النائم وغيره وان كان

الملك بعض النوع الحيوان
فان الحيوان فسر من

و قد مر من تصحيحه من اهل البيت ع
والاخر من تصحيحه من اهل البيت ع

يعني هذا التعليل والخلف ان ثبوت الشك في كون الطرف المعقول من
 القبول في كون الطرف المخرج من الحق هو مكان النجاسة غير يكون
 باعتبار كون اسم الطرف المعقول والمقصود الدم فيه انما يكون باعتبار
 كون اسم الطرف المخرج وقوله الذي يوجب البنية موضوعا له في خبره لان
 ولولم يأت بالذي كان احضر واظهر ويجوز ان يكون نصيب الذي
 بر لاني معصوم الدم ازالة الشك في طهر البنية في الاول وكذا ان يوجب
 الشك في نجاسة دم الكلب في ان في من ضرورة صبر ورية اي ضرورة
 كل من الطهر واما نجاسة الدم من كونه في ارتفاع اليقين عن نجاسة على
 الاول ومقصودنا على الثاني لان كل من الطهر والتنجيس وكذا من نجاسة
 الدم والمقصود من هذا لا يجهل في محل واحد فان الشك في ثبوت نجاسة
 في محل لا يوجب اليقين بالآخر في ذلك المحل ولكن هذا التعليل بالظاهر
 لان الشك في طرف المعقول محل النجاسة يوجب الشك في نجاسة
 ووجب ارتفاع اليقين بها بالاحتياط الى ان يثبت الشك في طهر البنية واما
 حار القبول من كونه نجاسة جازت الصلوة معه وهذا محل حيث لا ارتفاع
 اليقين والشك فيها يشترط ان يستلزم صحة الصلوة به ما لم يترجح جانب
 الطهر بل هو متيقن سابقا او نحوه الا ان هذا الذي ذكرناه انما هو هذا
 الشك لا يثبت منه بقوله والخلف لم يثبت كماله في الجمع عليه يعني
 اليقين لا يتردد في ان الشك معنى فانه ان يكون الامر كما لا يمتنع
 ان يثبت شك في ثبوت اليقين وذلك قد علم من قوله ومن
 ومن ضرورة صبر ورية من كونه في ارتفاع اليقين او انه هو ثبوت
 شك فيه لا يرفع به اي بذلك الشك في ثبوت اليقين فعلى هذا
 اي ثبوت اليقين الذي ذكرنا من عدم ثبوت الشك في محل ثبوت اليقين
 بل ارتفاع منه حق بعض المحققين ان المراد من قوله يثبت
 لا يرفع بالشك لا يرفع حكم اليقين بالشك على ان يكون المخالف
 محذورا من اليقين ويحتمل توجيهها ايضا بحال اليقين على المتيقن
 وعلى هذا التقدير اي على تقدير الحكم بلبس الاشكال في الحكم في
 طهارة القبول وجواز الصلوة به بهذا الدليل لا في نفس الدليل لان
 توجيه بعض المحققين به نعم نعمه لا في الحكم في الاشكال بل في ان
 ان ارتفاع الاشكال من الحكم المذكور بقوله فنقول وان ثبت الشك
 في طهارة البنية ونجاسته لكن لا يرفع هذا الشك حكم ذلك اليقين
 ان يثبت نجاسته وهو ان ذلك الحكم عدم جواز الصلوة به فلا يصح
 الصلوة به على الطرف منه لان الشك الخارج لا يرفع حكم اليقين
 الباطن على ما حقيق من انه هو المخرج من قوله اليقين لا يرفع
 في الشك فيقتل البنية المحقق عليه والحكم بلبس البنية في اليقين
 مشكوك بهما الدليل واليه الحكم اعلم من هذا العلم ان صحتها اشكالين

كون

في

احدهما في الحكم الملبث بهذا الدليل في هذا الدليل من جهة النقض الاجمالي بخلاف
 حكمه في نجاسة القبول مع جريانه فيها ايضا والاخر في نفس الدليل من جهة ان
 جمع بين المتناقضين وتوجيه بعض المحققين وان دفع الاشكال الثاني لكنه
 لا يدفع الاشكال الاول كما قرره واقره يمكن هذا الاشكال ايضا بان طهارة القبول
 اصل اليقين بطهارة جميع اجزائه واما اليقين بنجاسته بعده فاما هو باقية
 بعض اجزائه فاما غسل بعض منه فالباقى من ابعاده متيقن الطهارة في كل
 وقت كوك النجاسة لعارض جوي الدليل المذكور في اثبات الصلوة وذلك
 الباقى منه وان كان مشكوكا في طهارة ايضا لكن ليس متيقن عن طهر حتى يحرى
 الدليل المذكور في اثبات النجاسة ايضا فيخالف حكمه وهذا الذي ذكره فرق
 وحق ولا مانع من طرفه خفيف والله اعلم بسوء الطريف ومنه العافية
 والهداية والتوفيق وتطهير قلوبهم القسمة من المحضرات يعني انه لو تمسك
 بعض البرزخ لاختلط ثم قسم طهر البرزخ لوقوع الشك في كونه هو المتنجس
 ام كما سمع ان الاصل طهارة قلت بوجه في هذه الفقرة اي الفقرة الثانية
 فواحد منها قولهم الاصل نجاسة ما كان على ما كان ما لم يظن النجاسة والواقع لا هو
 طهارة الاستصحاب وهو عندنا في الدعوى الثانية والاثبات والاثبات كما في الاصل
 وسيجيء فيقول الفقرة الرابعة ويتفرع عليها مسائل منها اي من تلك المسائل
 من ثبوت الطهارة وشك في ثبوتها فهو مستظهر ومن ثبوت النجاسة وشك
 في طهارة فهو محدث في السراجه وكبرها لكن في المحذور اذا تكرر انه
 وخبر بيت الخلق وحسن الاستدراجة اي لفظا والى جهة وثبت على حرج
 منه شيئا فليس للوثوق واولا في الخفاة وشك انه خرج قبل ان يقضيها او
 او بعد ما قضاها فعليه الوضوء وانتهى ولو حمل على هذا المعنى كانت
 اجازة محل كان محدثا وكذا ان تذكر انه جلس للوضوء ومعه ماء
 ثم شك هل نوى او لا كان منوطا على ما لا يلبس فيها يعني لم يخرجها
 فاحدة اليقين لا يتردد بالشك حيث كان محدثا في الاول متيقنا في
 الثانية نوع ان خلافتها متيقن سابقا لان بالذخيرة ثبت الخلق وجلس
 للوضوء نوح جانب الوضوء باعتبار القالب وفي خزانة الاكل استيقن
 بالنجاسة وشك في الحدث فهو على جميع ذلك الاستيقن بالحدث وشك
 وشك بالنجاسة خذ باليقين في الوضوء ولو ثبوت الطهارة والحدث وشك
 في السابق منها فهو مستظهر وفي البرزخ يعلم انه لم يقض هذا الحكم
 وذلك العوض بعينه قبل رجله السري لانه آخر العوض واما لو شك في غسل
 بعض اعضاء الوضوء فان كان الشك في خلال الوضوء وكان اول ما شك
 غسل الموضع الذي شك فيه وان وقع له كبر او كان بعد الفرج منه
 لم ينفذ في ذلك في الخفاة راي البنية بعد الوضوء سابقة من ذلك بعد
 الوضوء وان كان يعرف كبره ولا يعلم انه بول او حار او يذو الوضوء لا ينفذ
 اليه فينفض رجليه وازارته بالمال وقطعا للوضوء لكن ذلك انما هو اذا قرب

انجاسته

يعني انما هو في طهارة
 من

قول المدعي عليه اذ لم توجد بينة لموافقة الاصل من رتبة الزمة والبيعة
 كانت المدعي كدعواه ما خالفه الاصل وان كانت البينة على المدعي
 كونه مدعي ما خالف الاصل من شغل زمة المدعي عليه فاذا اختلفت
 اكتشاف والمقصود من طلب البينة ان يكون قول المدعي اوضح من
 مع بينة لان الاصل رتبة الزمة على زاد ولو اقر ببيته او حلف بان قال
 له على شئ او حلف على غير شئ او حلف بالشيء او حلف بالشيء لا يثبت
 فبينة له كدعواه حنيفة او نظيرة ما دلالة الخبر عن الواجب بينة
 بزمته وما لا فبينة له لا يجب فيها فاذا بينته به يكون رجوعا عن الاصل
 فلا يقبل والقول للمدعي مع بينة اذا ادعى المضرة الزمته ولا يرد
 عليه اي على ما ذكرنا من ان الاصل رتبة الزمة على ما لو اقر برتبة الزمة
 كما لو اقر برتبة الزمة وادعى ما لا يثبت على عطفه بركة مع ان فيه
 اختلاف فابين ذلك الاختلاف بقوله فصل اول في اثبات بينة المدعي على
 هذه القاعدة ان يحمل عليه اي على الاثبات لان الاصل البراءة بخلاف
 عليه مع استكان المدعي الكلام به لانا نقول في الجواب المشهور انه
 اي اثنان من ثلثة وعلية اي على المشهور بيقضي الاقرار واذا برهان
 لو كانا من اثنين او كانا اثنتان مستوفى فافهم من ذلك انه
 صلا على شئ او لا فالاصل ان يحمل على انه لم يقبل وان كان في فائدة
 اخرى وهي من يقبل الفعل او شك في القلب والكثير من حمل على الظاهر
 لانه المتيقن فانه في المعنى شك في الكثير بانه حصل فعلا اما ان يحمل
 على الظاهر حمل على انه لم يقبل الا ان يستعمل الزمة بالاصل اي بما دل ذلك
 الفعل فانه الزمة من ح الا بالبرهان لم يقبل في فائدة هذه البينة
 وان حمل القلب متيقن على هذا الغرض ويذكر عليه قوله لانه لا يقين
 وهذا الاستقراء راجع الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين لا يرفع
 الا بيقين والرادى اي باليقين في هذه القاعدة عليه الركن واحد
 اية ويكون المراد من ذلك في القسط ولو لم يقض من الصورة بشئ واجب
 ان يقضي صورة غيره من ادرك النوع لا يجب ذلك الا اذا كان
 الكثرة في سبب تقضي في الظاهر او سبب ترك سبب في حنيفة
 يقضي ما طلب على ثلثة فانه وما زاد عليه بركة فضاؤه كورود البينة على
 ووجه دلالة على ما ذكره انه لو لم يكن المراد من البينة طلبه الركن لا يقع
 الصورة التي طلب على ثلثة فانه ولما دل ذلك في الكثرة لورود البينة في
 وسبب الخوف بين مطلق الركن والركن الغالب في خاتمة مباحث المدعي
 اثباته ان شك في صورة صحتها ام لا اعاد ان كان في الوقت وان
 خرج الوقت ثم شك في شئ عليه فانه هذه البينة على قاعدة من شك
 حصل صحتها او لا الا ان هذه البينة في حلف الصورة برادان ان شك في الوقت
 كما يترك قوله في ركنه او سبب بانه حصل او لا وهو وجهها اي والى ان اثبات
 في الصورة

في الصورة اعاد وان كان جرحا فلا يثبت على انهما مقيدة بالاصل من
 العادة التي كان الفعل اربعة وان شك انه لم يقبل فان كان ذلك
 اول مرة في عمره او في هذه الصورة او كذا المثل في على الاو كانه في حنيفة
 استأنف الصورة وان كثر في عمره او في هذه الصورة كانه الاو كانه في حنيفة
 وبما قد جاز ان البينة فافترق حنيفة على انه على ركنه يقضي البينة
 اخرى ان كانت الصورة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد ويسلم
 وان فرغ حنيفة على انه على ركعتين يقعد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد
 الفاس يقعد اذا كانت من ذوات الاربع والاثني وان لم يقع حنيفة
 على سبيل اخذ بالاصل في صورة الحج يحول كانه على ركنه يقعد احسبا على
 ثم يقضي البينة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد
 ان كان الشك في الاصل والاثني في حنيفة على ركنه على رأس كل
 ركعة احراز ان تركت احدى الركعتين وكذا لو تركت بين الركعتين
 والاثني او بين الركعتين والاربع الركعة يعني على الاقرار به وما لو تركت
 في الحج انهما اثني اوالثني فان كان الشك في السجدة يعني حنيفة
 من المص والاصل ايضا بالحنيفة فان لم يقع حنيفة على شئ وكان غامضا
 يقعد في الحال ثم يقضي ركعة اخرى وان كان فافترق حنيفة ان وقع
 حنيفة انما ثمانية مضى على صورة وان وقع انما ثمانية مضى على حنيفة
 على انه لم يقعد على رأس ركعتين فحدث صورة وان لم يقع حنيفة على
 شئ فحدث ايضا وهكذا في ذوات الاربع كانه الخاضعة ثم تستعمل الصورة
 البائدة على ان القاعدة الثانية مقيدة في حلف الصورة بالاصل
 بين الشك اول مرة وما اذا لم يقع حنيفة على شئ كما يترك قوله وهذا
 الذي ذكرناه اذا شك فيها قبل الفراغ منها على انهما مقيدة بالاصل في حنيفة
 منه فان كان الشك بعد اية بعد الفراغ منها فلا يثبت عليه كذا ان كان
 بعد الوقوف في غير بعض الاعضاء لا يثبت عليه كذا في البرازية وقوله
 من الخلاء في حنيفة تدرك بعد الفراغ انه تركت حنيفة من غيرها
 وشك في بيقينه فالواحد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم بيقين
 ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسجدة كما في حنيفة لان الركعة
 ان كان هو سجدة تقعد سجدة وان كان هو الركعة فلا يكون الركعة
 بسجدة في هذا اذا علم انه تركت فعلا من افعال الصورة واما ان ترك
 صلاة فقد حلت كانه في الخلاء وسجد من المص اياها ولو اخرجها
 عدل بعد السلام انك طلبت الظاهر ارجاؤك في مدته وكذا في حنيفة
 بعد احسبا على حنيفة لان الشك في مدته من حنيفة في الصورة وهذا
 في عامة الفسخ للثمة منطوقه لانه ان اعتقد حنيفة فلا معنى للشك
 المذكور وان لم يقعد كان الشك من حنيفة لان الحنيفة ايضا الشك في الركعة
 كانه حنيفة بلوغ باحتمال النقص يجوز ان يكون باحتمال الزيادة مع حنيفة

في الصورة اعاد وان كان جرحا فلا يثبت على انهما مقيدة بالاصل من
 العادة التي كان الفعل اربعة وان شك انه لم يقبل فان كان ذلك
 اول مرة في عمره او في هذه الصورة او كذا المثل في على الاو كانه في حنيفة
 استأنف الصورة وان كثر في عمره او في هذه الصورة كانه الاو كانه في حنيفة
 وبما قد جاز ان البينة فافترق حنيفة على انه على ركنه يقضي البينة
 اخرى ان كانت الصورة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد ويسلم
 وان فرغ حنيفة على انه على ركعتين يقعد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد
 الفاس يقعد اذا كانت من ذوات الاربع والاثني وان لم يقع حنيفة
 على سبيل اخذ بالاصل في صورة الحج يحول كانه على ركنه يقعد احسبا على
 ثم يقضي البينة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد ويسلم ويسجد
 ان كان الشك في الاصل والاثني في حنيفة على ركنه على رأس كل
 ركعة احراز ان تركت احدى الركعتين وكذا لو تركت بين الركعتين
 والاثني او بين الركعتين والاربع الركعة يعني على الاقرار به وما لو تركت
 في الحج انهما اثني اوالثني فان كان الشك في السجدة يعني حنيفة
 من المص والاصل ايضا بالحنيفة فان لم يقع حنيفة على شئ وكان غامضا
 يقعد في الحال ثم يقضي ركعة اخرى وان كان فافترق حنيفة ان وقع
 حنيفة انما ثمانية مضى على صورة وان وقع انما ثمانية مضى على حنيفة
 على انه لم يقعد على رأس ركعتين فحدث صورة وان لم يقع حنيفة على
 شئ فحدث ايضا وهكذا في ذوات الاربع كانه الخاضعة ثم تستعمل الصورة
 البائدة على ان القاعدة الثانية مقيدة في حلف الصورة بالاصل
 بين الشك اول مرة وما اذا لم يقع حنيفة على شئ كما يترك قوله وهذا
 الذي ذكرناه اذا شك فيها قبل الفراغ منها على انهما مقيدة بالاصل في حنيفة
 منه فان كان الشك بعد اية بعد الفراغ منها فلا يثبت عليه كذا ان كان
 بعد الوقوف في غير بعض الاعضاء لا يثبت عليه كذا في البرازية وقوله
 من الخلاء في حنيفة تدرك بعد الفراغ انه تركت حنيفة من غيرها
 وشك في بيقينه فالواحد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم بيقين
 ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسجدة كما في حنيفة لان الركعة
 ان كان هو سجدة تقعد سجدة وان كان هو الركعة فلا يكون الركعة
 بسجدة في هذا اذا علم انه تركت فعلا من افعال الصورة واما ان ترك
 صلاة فقد حلت كانه في الخلاء وسجد من المص اياها ولو اخرجها
 عدل بعد السلام انك طلبت الظاهر ارجاؤك في مدته وكذا في حنيفة
 بعد احسبا على حنيفة لان الشك في مدته من حنيفة في الصورة وهذا
 في عامة الفسخ للثمة منطوقه لانه ان اعتقد حنيفة فلا معنى للشك
 المذكور وان لم يقعد كان الشك من حنيفة لان الحنيفة ايضا الشك في الركعة
 كانه حنيفة بلوغ باحتمال النقص يجوز ان يكون باحتمال الزيادة مع حنيفة

الفقرة الاخيرة فلي يترتب عليه الاعادة مطلقا فاطق ان يقال ان
 كانت الركعة الثانية كما ان قوله ثم صلى ركعتين بها سجدة وسورة ثم انما هو
 في هذه الركعة كما ان حيث كان اربعاً لا يفتت الى قول الخبر وان شك في
 قول رجلين عدلين بعد ما حلفوا ان لم يكن الخبر عدلاً لا يقبل قوله
 كما في الخلاصة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم بعد الفراغ بان قال
 القوم حلفت فلما وقال الامام حلفت اربعاً وان كان الامام على يقين في
 قوله لا يبعد بقوله لا اربعاً وان لم يكن على يقين اذ يقولون ان
 في الحلية ولو اختلف القوم بينهم وكان الامام مع احد الفريقين
 بواحد بقول الامام ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد باليقين
 في تلك الصورة تلتزم الاعادة الا على الذي استيقن بالتمام ولو استيقن
 واحد باليقين وكان الامام والقوم في الشك فان كان في الوقت
 اعادة احتياطاً وان لم يبعد ولا ينبغي عليهم الا ان يستيقن عدلان
 واخيراً بذلك كما في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية
 انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في المغرب ثم شك في الرابعة انه
 في الظهر فاما ان يكون في الظهر وان شك في بنية ولو ذكر مطلقاً
 العصر انه ترك سجدة ولا يدرى هل تركها من الظهر او من العصر
 الذي هو فيها يخبر فان لم يقع خبره عارضاً ثم العصر وسجدة
 سجدة واحدة لا احتمال انه تركها من العصر ثم بعد الظهر فاما
 ثم بعد العصر وان لم يدر على شي عليه وجه الجنبى وتنازع الخلاصة و
 الثانية من شك في الصلاة انه كبر لا فتاح او لا اوصل احدث
 او لا اوصل اصاب النسيئة ثم كبر او لا اوصل او لا اوصل او لا اوصل
 الصلاة ان كان ذلك او كرهه او لا على سبيلها ولا يلزمه الاجرة
 ولا في الشك كما في الثانية انتهى كلام الجنبى ولو كبر وشك في انها
 كبيرة الا فتاح او كبيرة القنوت فانه لم يغير شراً في صلاته ولو كان
 في شرح كانه اخر سجدة وسورة قال ثمانية لا يثبت له شروء بعد جعل القنوت
 ولا يعلم انه نوى ليكون لا فتاح انتهى وفيه وجه انه ان قال في الحديث
 في اخر القنوت من كتاب الصلاة كبر القنوت ثم شك للقنوت او لا
 وفتاح الصلاة فانه يفتن في ركوع وسجدة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين
 ويقنوت في الثالثة ويقعد ويسلم انتهى ولو شك في ركوع او لا اوصل
 انه يجزى كما في الصورة وقول عامة من جازى ما بان ان ركوع الركعتين
 في ركعة عليه لا يغير الا في زيادة الركعة نفس الصلاة وكان التجزى واجباً
 الصلاة احوط في الحديث وفي المدايح انه لا يجزى في ركوع او لا اوصل
 الركعة في الركعة في شك في القيام في الركعة وان شك في غير حال القيام يعلم
 مما سبقت انما هي الركعة الاولى ثم الثانية من الشك ومنه ان الشك في الركعة
 الصحيحة واما السجدة الثانية من الشك في خبر صحيح لان قوله في الركعة الثانية

نحو ذكرها تمام وكان الامام والقوم
 في شك لا يلزم الاعادة الى على
 المستيقن باليقين
 والمستيقن باليقين
 المستيقن باليقين
 المستيقن باليقين

وقد

وتعد ركعتين اربعاً فاف السجدة الاولى ولا يلزم له في الركعة الاولى على نفسه
 كون الركعة الثانية كما ان قوله ثم صلى ركعتين بها سجدة وسورة ثم انما هو
 لصدقها على تقدير كونها الركعة الثانية في قوله وسجدة وسورة ولا يلزمها
 من الشك وانما خبر المحدثين بسجدة وسورة وما على السجدة التي بين
 فضيحة الموقوف انما يكون بان يترك الركعة ويقعد بعد ذلك ويصلي ركعة
 اخرى ويتم بسجدة وسورة على ما هو وجوبه كما مر في الشك بين الجنبى
 والكثير من وجوب الاخذ بالاولى والافضل فيجب ان يكون اخر الصلاة
 فان شك في سجدة انها هي السجدة من الركعة الاولى ام من الركعة
 الثانية عطف فيهما اي لا يرد فضرها وان وصية في السجدة الثانية
 لان التمام لا يلزم على كل حال اربعاً كما نعت عن ابي ابي عن الثانية
 وانما روى راسه من سجدة الثانية فقد لا احتمال ان يكون من الثانية
 اذ هو على تقدير ان لا يقع خبره على شيء ثم قام لا احتمال ان يكون من
 الاولى وعلى ركعة وان سجدة السهو فهذا هو الخبر على الاقرب ما سبق
 وان شك في سجدة انه صلى ركعتين او شك ان كان الشك في سجدة
 الثانية فقدت صلواته ولا يمكن اطلاقها لا احتمال انه في الثانية بسجدة
 بلا فتوح على راس الركعتين وخط المكتوبة بالساقية قبل اكمال المكتوبة
 نفس المكتوبة كما في الثانية وان كان الشك في السجدة الاولى يمكن اطلاقها
 عند سجدة رابعة ان تذكر بعد السجدة انما من الركعة الثانية كان عليه الامام
 وان تذكر انما من الثانية يمكن اطلاقها ايها ايها ان تمام الاصلية
 اي ما عليه السجود بالرفع عنه طهارة في لم يرفع راسه منها لم يقعد
 الثانية في سجدة فتزجج السجدة بالركوع عند ذكر كونهان كنهه و
 وترفع تلك الركعة ايضا ارتقا طهارة بالركوع فيقوم ويرفع راسه
 من السجدة الاولى بنية الركوع ويقعد للركوع في الركعة الثانية في سجدة
 كما هو مقتضى انه لو شك في ذلك ولم يذكر من الثانية او الثانية ينبغي
 ان يقعد ولا يمكن اطلاقها اللهم الا ان يقال انه يرتفع على احتمال
 ان يكون من الثانية ثم يقعد ويبتدئ ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى على احتمال
 ان يكون من الثانية ثم يقعد ويبتدئ بسجدة وسورة ولم يبرح وذكر البراز به
 مسائل الشك في الركعة الى ان قال نوع اخر منه اي من الشك في ركعة
 القرائن انه ترك ركعتين فلو كانا ركعتين لان هذا الركعتين فانه فيجب
 انه ترك في ثلاث ركعات وغرابة ركعة وان كان فعلى كل حال ترك
 الركوع في سجدة واحدة لا احتمال ان اخطأ ذلك اي ثم يقعد ثم يقوم
 ويصلي ركعة بسجدة وسورة وسجدة وسورة فقد سقطت هذه الركعة فغير انه
 لم يذكر في الخبر على ترك الركوع على صلوات يوم وليلة ثم ذكر انه ترك الركعة
 في ركعة ولم يعلم اي ركعة هي اعادة السجدة والوتر لانها الجنبى بترك
 القرائن ركعة واحدة وان تذكر انه ترك القرائن في ركعتين فذلك

٢٦

لكن وضع في البرية
كم نلوا منه

اشترکت

استمر في هذه المسئلة نوح ما بعد ما ذكر من حيث لزوم الدفع عند
الرب لأن لا مطلقا بل بعد عدم انقضاء الخصم بدون الخلف لانه ثابت في
أهل الدين ومما ذكر على ما ذكر في الاواني من نوحا عليه وبون لانا من نوحا
لزيادة في الاخذ والفتحات في الدفع ولو تخرى ذلك وتقدم على القدر
شوب قوم بذلك يعني بمقدار ما تخرى يخرج عن العمدت تعرف بهذا
ان في منقصد لا شرط التفرق بجنس ما عليه انتهى حيث ذكر على لزوم
التخرى والعلم بخوجه للخروج عن العمدت عند عدم العلم بمقدار الزمان
التي في من تلك الفروع له ابر ويقدر ضمن سائمة تبلغ كل سنةها بقاها
وحال عليه لكونه ثابت في ان عليه زكوة كل سنة او اربى البعض وبقي عليه
زكوة بعضها وينبغي ان يدبرها زكوة السن مخو نجا مما سبق من في عدة
ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين الثابت من تلك الفروع حيث ثبت
عليه ان في مقداره عليه من القيام الرابع منها ثبت المقدرة فيها
من العدة فلو ان عدة خلاف او دعات وذلك بان ينفذ زوجها
في صحته لفظا من الكليات المتوقعة على النية ثم يموت قبل ان يعلم
نسبته مثل فان كان ثمة لزم عليها عدة الطلاق وان لم ينوب لزم
عليها عدة الموت فوقع الشك في تعيينها ينبغي ان يلزم الاكثر عليها
من العديتين كما انه لو اباها في مرض الموت ثم مات فقصدت بالاولى
وان يلزم الاكثر على الهام انها من الامام اخذ من قولهم لو ترك عدة
وشاء انها انه عدة بغيره عدة يوم وتلك عدة لا حياطة وخروجها
عن العمدت على نحو تقديرها من غيرها انه علم النذر ولكنه ثبت في النذر
على بطلان او صدام او شقاق او صدقة وينبغي ان يفرقه كما ينبغي
اخذ من قولهم لو كان علي نذران فعلم انه عليه اهما في حين خلت
واشار اليه وجه الاجز منه بقوله لان الشك في المقدرة لكونه تسميته
الاولى منها شك على خلاف بالتم او ما لطلاق او بالحق ما يلزم ثم
ثم ثبت المسئلة المذكورة في البزاة فيقول ان في شكها انما حيث خاف
خاف ونسي انه كان بالله او بالطلاق او بالانفاق فخطه بطل انتهى
فدلت على انه لا يلزم شيء وكان ذكرت في الحاوي مسئلة تدل على لزوم الكفارة
من انه قال ان ذكر طفا معلقا بالشرط فوجبت لكونه لا اعزم ان كان
بالله تعالى ام بالطلاق فجل على الجواب بالله انتهى كما يدل على الكفارة ما ذكر
المصنف بقوله في الشبهة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف
الشرط وهو هو الابد ونحوه الا انه لا يدري ان كان بالله ام بالطلاق
فلو وجب الشرط ما يجب عليه قال جمل على الجواب بالله ثم ان كان الخالف
مستأصفا فعلى الصراح بقدر الامكان جبالا لوقال اعظم على ان
كثيره خبر ان لا يعرف عدوها ما لا يرضع قال جمل على القول على ان
واما لا حياطة فلانها لا انتهى كلام التتمه وذكر في الحاوي مسئلة ثالثة

بخدمت فیض و شرف

الأصلية فالأصل هو الوجود والفرع هو ذلك أي على الضيق بين العقيدة العارضة
 والأصلية أو اشتراط أي العلم على أنه حياز أو كاشف وانما الضيق بعد الشرا
 وجود ذلك الوصف له وادارودة بذلك فالأصلية فيجب زوال الرجاء التي
 أو كثر منها وعلوم حبيب فيه فبعض بالشرط الخبر قبوله ثم فواته بوجوب
 انجيزه لا يتم برفض به دونة ثم هل يكون القول المنقون بقوله كونهما من العقيدة
 العارضة فيكون المنقون من كاشف كاشف أو مقتدا الله في ذكر مثالي العقيدة العارضة
 واما مثالي العقيدة الأصلية فهو ما ذكره بقوله ولو اشتراط أي التجارية على
 أنها لم يروا المنقون فيصام الكسارة وادعاء البديع فالقول السامع فان
 الأصل وجودها كونهما حقيقة أصلية كذا في فتح القدير من ضمائر الشرط وعلى ذلك
 الأصل فيرجع ما قال كل مملوك في خبره في شؤره وادعاءه عند المملوك كونه حياز
 ووقت ما قال ذلك القول فالقول المملوك كونه حقيقة عارضة والاصح فيها
 العلم ولو قال كل عارضة بل كونه في حرية فادعت جارية أنها لم يروا
 بها شرها حين ما قال ذلك فالقول السامع فان الأصل وجودها كونه حقيقة
 أصلية وتعام تفرقة في شرعنا على الكثرة تعليل الطائفة عند قوله
 وان اختلافه وجود الشرط فالله الأصل إضافة الحادث إلى اقرب اوقات
 تلك في الاستناد إلى ما قبل ذلك من كونهما أي من خرج إضافة الحادث إلى
 اقرب اوقات ما قدمناه في بيان قاعدة اليقين لا يزول ذلك من
 مسئلة رأيت فيه نجاسة وقد صلى فيه الجاه ذلك التوب ولا يجري معنى
 إضافة الخامسة بعيد ما أي الطهارة من آخر حدث احده ولو رأى فيه النجاسة
 تعيد لها من آخر حدث ولا يصح ما قلناه في الثانية عند الامام ومحمد صها وان
 لم يتذكر احتياجا ما رتب بعيد ما أي الطهارة في الثانية من آخر ما حصل
 وحده البول بعيد من آخر ما رتب الدم من آخر ما رتب ونقص فيه فوج
 فيها فارة معينة ولم يعلم معنى دخلت الفارة فيها فان لم يكن لها أي الجثة
 رطب أي سقط بعيد الطهارة من يوم في ذلك الموضع فيها ان يسبها فيه
 والاثنين وقت التمسك وان كان فيها رطب بعيد من غسله الام ومحمد
 الشبان أي إلى يوفى ومحمد صها بعد الفارة أي فارة إضافة
 الخاف إلى اقرب اوقات فكلما جاسة البر اذا لوجدها فارة معينة
 مطلقا من وقت العلم بها من غير لزوم إعادة بلقي من الطهارة
 صحتها بطهارتها من مائها ولا غسلها صحتها من مائها قبل العلم بها
 لا فقال انها القاحا الرج بعد الموت او القاحا الذي كما روى عن ابي يوسف
 فانهم انه يقول بقول ابي حنيفة رحمه الله انه رأى جثاة وهو جالس في السفينة
 في منفرد رطابة فطر صلاته بغير فرجوع عن قوله كما في الزمان بان وقوله
 حارب في اقرب اوقات وطائف الامم الاظم فاستحق
 إعادة صلاته ثلثة ايام ان كانت الفارة متنجسة او متنجسة في اواني
 وان لم يكن متنجسة او متنجسة في ثوبه يوم أي فتق ومنذ يوم وبلية عند غلته

1890

لا يخفى ان القدر المذكور سبب الظاهر وهو ان يكون يوم الغارة سبب الوقوع
 في الاديون الموقوت من احتمال الفار والرجح او العكس بعد الموت احتمل ان لا يخرج
 او لم يزل صاحب فرس حتى مات بحال به على الجرح مع احتمال ان يكون الموت بسبب
 اخراجه بجرح الجرح سبب الظاهر بغير الظاهر منها اي من فروج الاصل المذكور
 انما كان في يد رجل فقتل عبيته فقال رجل اخر فقتل عبيته وهو الذي
 في ملكك ما يقع فلا يكون للموتى وعوى موجه وقيل للموتى فقتله وهو من
 قال القول المذكور لانه اضاف الحادث الى اقرب اوقانه فصار من الموتى
 لو اوقف العبيته ان روجها الموت ابانها في الموتى فصار قاتلا لانه لم يمت
 وهي في العدة فتمت عبيته وقالت الورثة ابانها في العدة ولم يكن قاتلا لانه لم يمت
 كان القول قولها لانه اضاف الحادث الى اقرب اوقانه فصار قاتلا لانه لم يمت
 وخروج من هذا الاصل مسئلة الكفر من مسلمة من كتاب الفقه من قوله وان
 مات دمي فقلت روحه اسلمت بعد موته فارت وقالت الورثة اسلمت
 فصار من ذلك القول لانه لم يمت في الموتى مع احتمال الموت من اضافة الحادث
 الى اقرب اوقانه يقتضي ان يكون القول لانه لم يمت في الموتى فصار قاتلا لانه لم يمت
 اقرب اوقانه ويبي ويكون القول قولها قال خروج من كتاب الاصل المذكور واي حرجا
 عن هذه الفقرة فيها اي في تلك المسئلة لا جرح في الحال وهو ان سبب الجرح
 من اختلاف الدينين ثابت في كل اقسامه فيما مضى بحسب الظاهر والظاهر
 وان لم يعتبر في الاستخفاف فهو معتبر في الدعوى ومما فرغته على الاصل المذكور ما
 التمس في غيرها واقعة في ما فرغ عليه من قوله لو اقر لوارث ثم مات ولم يجر
 بقية الورثة فقال الورثة المقتولة اقرت في الصحة فصح ما اجازها بقية وقالت
 الورثة لا اقرت مرضه قال القول قول الورثة لانه لم يمت في الموتى فصار قاتلا لانه لم يمت
 اوقاته والبيعة بسبب المقتولة لانه لم يمت في الموتى فصار قاتلا لانه لم يمت
 انما فيهم على عدم كونه في الصحة فذلك استلزام ما في الصحة ومما فرغته على هذه
 الاصل قولهم لو مات مسلم وتحتنه نصرانية فماتت النصرانية مسلمة فموتت
 طرف كما ان قتلت اسلمت قبل موته وقالت الورثة لا اسلمت بعد موته فالتوا
 لهم اي للورثة لا فاضلهم الاسم الحادث الى اقرب اوقانه كما ذكره الزبلي في كتابه
 حتى من كتاب الفقه مضى بيانه المسئلة المقتولة من الكفر قبل موته وفرو
 على الاصل المذكور انما فرغته قول من ادعى ان اسلم قبل الموت دون نصرته لانه لم يمت
 ادعى الاسلم قبل الموت دون نصرته لان من ادعى ثمة وانما هو الحال
 بينه وبين الدعوى ونصرته من ادعا في هذه الاخذ وهو لا يعتبر في الاستخفاف
 كانه الزبلي ومما خرج من هذا الاصل قولها فاني بعد عزله لرجل يدعي عليه الف
 اخذت منك الفاد فقتله الى ان يبرهنه فيها عليا فقلت له فقال له انك لرجل
 اخذت فقلت له بعد العزل قال الزبلي ان القول لقاضي مع الفعل حادث فكذلك ينبغي
 ان يضاف الى اقرب اوقانه على وقت وعوى المدعي وهو اي اقرب اوقات وقت
 القول ويثبت بكونه موقوت الى اقرب اوقانه قال الزبلي واذا روي ذلك القول

الشرعي

في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد

في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد

الشرعي لكن المعنى الاول لان القاضي اسنده الى حاله من ائمة للمصنف
 وهي طائفة بقضا وانما كانت من ائمة لانه لو لم يصح ان عليه لسانه في قول
 هذه الامانة كغيره لم يمت عليه انما كانت طائفة المسلمين كذا الزبلي
 ونصير هذه المسئلة ما في قولنا لا يمتد من قوله ادعى ان اسلم قبل الموت
 وانكره المقتولة والقول المذكور اسنده الى حاله معلومة من ائمة للمصنف
 انتهى وكذا الحال يعني بكون القول لقاضي اذا روي المأخوذ منه انه فعليه
 تطبيق القضا وقد قال القاضي من ائمة ما تقدم وكون القول لقاضي فيها يكون
 من وجهين للاصل المذكور والافادة الى حاله من ائمة للمصنف ووجهه
 انما هو القول المذكور بعد العدة فقتل عبيته يدك وانما عبيته فقتل
 المولى وقال مقتله لم يقطعها وانت حر يا عتق فقتل موجه عليك
 لا على المولى كان القول لا بعد من المقتولة اضافة الى اقرب اوقانه وكذا
 لو قال المولى بعد العدة اخذت منك غلة في شهر ربيع وبيعها وبيعها
 عتق وكانت الغلة المذكورة ملكا في فناء المقتول اخذت منها بعد العدة فان
 القول قول المولى مع ان العدة اضاف الى اقرب اوقانه فلا يمتد على مولى
 شي لان العدة وما يملكه مولا وكذا المولى بالبيع اذا ابيع وسلمت
 قبل العزل من الوكالة وقيل المولى بعد العزل كان القول للمولى كان يمتد
 مسئلة كما ان يكون منكر الزوم الضمان وان كان قاتلا قالوا قول المولى
 لانه اخبر عن احواله ان له فيكون مدعي في ائمة مسلمة العدة المقتولة
 المولى في العدة اقامة لانه اقرب بالاختصاص وبما فاته مدعي عليه الخلف
 الكائن الزبلي في مسئلة من الضمان وما وافق الاصل المذكور ما في
 وهو قوله لو عتق امته ثم قال لهما فقتل عبيته يدك وانما عبيته فقتل
 اي لا يقطع وانما حره بالعتق قال القول قولها وكذا يكون القول لملك كذا
 شي اخذتها فقتلها فقتلها في مسئلة في ائمة مسلمة العدة البقية ان ان
 تجب هذه على ما اذا كان المأخوذ قاتلا او جرحا فقتل على قول محمد بن عبد الله
 حنيفة وانه قد رويها ذكره قبيل المسئلة وتحتج هذه المسئلة
 الى كونه مقتول للمقتول بغيرها قال الزبلي بعد ما نقل المسئلة المذكورة
 المقتولة على هذه المسئلة واوردت في النهاية على المسئلة المقتولة ما اذا
 المولى امته ثم قال فقتل عبيته يدك وانما عبيته فقتل اي لا يقطعها وانما
 حره كان القول قولها بكونه كذا شي اخذتها منها فقتل في حقيقته واليها
 رويها مع انه منكر للضمان باستداده الفعل الى حاله من ائمة لم يمتد فاجاب
 بالعرف بينهما من ان المولى اخذها من المأخوذ ثم ادعى الخلف فقتل
 في اخر رويها بعد في رويها الخلف له وكذا لو قال رجل املك طمرا
 باؤت فقلت لانا ان يمتد للمقتول وهذا الفرق بين حنيفة والامة انتهى
 كلام الزبلي يعني ان هذا الجواب لا يكون حاسما في المسئلة حيث لا يروي
 في قطع رويها ايضا انما كان المأخوذ قاتلا وما بعد ذلك فلا اذ هو

في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد
 في قوله لا يمتد

لا بد من العلم بالشيء لزوم الضمان والى العلم وفي الجمع من كتاب الاثر لو اقررت
اسم بالحق الخال والاحراز من الحرب قبل الاسم او اقرت بالحق من اسم
قال كان ذلك الاتاف بعد اي بعد اسم ذلك او اقرت من اسم الحربي اي بالحق
الحربي في الحرب او اقرت للموالي بقطع يد من قبل العتق فلهذا اي بالحق
المعقود لم يفر في الاستداد اي في كون الاخذ قبل الاسم وفي كون الاتاف بعده
وفي كون الاخذ في الحرب وفي كون القتل قبل العتق يعني بعدم الضمان في القتل
استثنى مع القادة المذكورة فنفى ان لا يقبل قول ذلك المعقود سوى كون
الاتاف بعد الاسم ولما كان قوله يعني بعدم الضمان مشعرا بالاختلاف وقد جرت
ان في مسئلة الاقرار بقطع اليد لا يختص بالحق في العتق انتهى في الاثر المذكور
قوله المعقود بين ان الاتاف بعدم الضمان فيه بل في كل ما قياس عليه فقول المحرر
دون قول الاماميين بقوله يعني وقال بعض وعما قرينة عليه اي على الاثر المذكور
ايضا لو استقر عندكم فمهر انه كان مريضا عند البيع ومات ذلك العهد عند
الختن فانه لا يرجع بالحق لان المرض ينزل كشيء فثبت في كل الموت بالوراثة
فلا يخاف الى الحرب الاوقات لكن يرجع المشتري بقطعان العقب ان لم يرض
به عند ظهوره في ذكره الربيع في اواخر باب الرد بالعقب لكن بلا ذكر
نحوه على الاثر المذكور وليس من مخرجه اي من خروج تلك القادة ما اذا
تزوج امه ثم اشتريها ثم ولدت وكذا اي ثم ظهر ولد له منها فثبت ذلك
الولد ان يكون حادثا بعد اشتراؤها او قبلها فانه لا يثبت شيئا في كونها ام ولد لان
من جهة انه حادث اضيف الى اقرب اوقاته حتى يكون من خروج هذه
القادة لاسيما لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها نصير ام ولد عندنا خلافا لما في
ذكره الربيع في باب الاستقبال ومن العتاق فاعلم الاثر في الاشياء والاباحة
حتى يدل الاثر على الحرمة عند تعقب الشئ في حق او التجرم حتى يرد الدليل
على الاباحة ونسبة الشئ الى الاباحة تتبعه جميعا وفيه ان قولنا انه غير ثابت
منه وذكر في المتن ان الاباحة عند بعض المعقولة وبعض الفقهاء من
الحنفية وان نسبة المعقولة البغادية وبعض الشيعة وروى في
على القول بالاباحة بانهم ان ارادوا بالاباحة ان الله تعالى حكم بالاباحة فلا
فتنه غير معلوم وان ارادوا ان الله تعالى حكم بحظره فغير معلوم وان ارادوا
العقاب على الانتفاع به فبالقول في مكانة العتق حتى ينفذ ربه
وغيره تعالى خاف لكم عاقبة الارض جميعا وفي البيد مع الختم ان لا تحكم بالانكاح
فما اشرع وانتم غيرنا وان كانت ارضا فكم احرصت بقولنا لا فاعلم ان كل
الشئ عدم لعقده بالحق قبل الشئ فان شئت التعلق لعدم فاعلم ان شئت
وفي شرح المتن ان من اقصى العتق ان لا يملك في الاشياء والاباحة عند بعض
الحنفية وروى في الحواشي ان نسبة من العتق ومنهم المرحي وقال بعض
الحنابلة الحديث الاصل فيها الخطر وقال الامام ابو القاسم التوفيق ونسبة من

في كل الموت بالوراثة

وخرجه

الى الشئ في ثم قال في التوقف نارة بعدم التوقف الحكم ودار في عدم العلم
بان ههنا حكم لا فان كان حكما فلا يعلم انه خطر او امان في حكم بطلان
التعقب الاول لانه اما ممنوع من المداخلة في الانتفاع به او ليس ممنوعا والاول
خطر والثاني امانا في امانه ولا يخرج من التوقف في فعله على الثاني بان يقول اما عدم
العلم بان ههنا حكم حكما لا حكما هو لان تعلم ان شيئا حكما لا زما امانا او امانا
واما انه لا يعلم ان الحكم خطر او امانا في حق ان قال فاقف عندنا لاننا لا نعلم ان حكم
والقول بالاباحة في الحال ثم شارح المنادى ان كان لا يجوز التوقف على المعقود
الذين حكم بطلانها فاقف يعني انه لا يملكها من حكم لكن لم يقف عليه بالفعل انتهى
كام شارح المنادى في الهداية من الجواب ان الاباحة في كل شئ في كل شئ وليس في
عقد ام الولد ولا في عقد النكاح في العقد المذكور ما فاقف عليه النكاح فظهر
التاسف والاباحة في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
لاباحة عند الحنفية وبطلانها عند الاحناف في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
لم يرد في العتق من الامانة بالحق والحرمة ويخرج عليها اي على هذه القادة
ما استلزمه من الاشياء فثبتها اي من الاشياء التي استلزمها الحيوان فثبت
امر من الزاوية والنيات الجبروتية سمته من الشئ والحرمة ومنها اي من
من الاشياء المشكوك ان لم يعرف حال الشئ لم يباح حتى يثبت في شئ
وارحه او زوجه او عصبه والنية او الواجبة عليه او مملوكة لغيره حتى
يمنع مذكر او ما لا يتقاع غير ما ذكر فاقف عليه ما لم يضر الشئ ومنها
البا لودق بوجه اي البرج الذي اتخذ في الحمام حمام وشئ في كل شئ
مباح او مملوكة لغيره فان علم انه مملوكة لغيره لا ينبغي له ان يخرجه
وان اخذها طلب حاجتها بالمال في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز
ينبغي ان يحفظها ويحضرها ولا يتركها بلا عطف لغيره الناس فان اخذها
حمام غير حاجتها لا ينبغي له ان يخرجه وان اخذها طلب حاجتها بالمال في البيز
وان خرج منه ان كانت الام غريبة لا ينبغي للفرج على القلب الفرج
الفرج له وكذا البيز في حب الام لانه يتبعها وفي الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
المملوكة في حرمها لمعهونة الا اذا كان فقيرا وان غنيا فصرف على فقير
ثم يترتب منه فان لم يعلم ان فيها غريبا لا بأس به لان عدم اهل الشئ
ومنها مسئلة الظرفية بانها والقاف لغة ارجع نوع من الحيوان قال الامام
الشريفي في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز في البيز
وقد شهد فاقف على الجاهل من الناس او العتق منهم ودية خارجتها اشترها
ويملك لان فيها شأبه من البعير والفرج من زرق في الكلام زاد
مطلوع فقيرا زيادة في الحلق وفيهم اولها في العتق انتهى كلام القاموس
ومع تعقب الامام ان في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف
في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف
ذلك بقوله وفي القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف في القاف

٥١

في الامام استحسن في مقدمته باب السلسلة انه لا خلاف فليتنا محمد

والحقبة وقولهم يقتضي غيرها والله اعلم سوف كلام الحق سبحانه ان يكون المراد
من قوله مقتضية ما قد ذكر من ان الاحوال في الاشياء والاحكام والاعتقادات يكون
المراد ما ذكره الربيعي من ان مقتضية الحظر والحرمه الام حيث قال واما البطل فانه
من سائر الخرافات كما جعل حتى لو كانت احد فرس كان على خلاف المعروف في علم
الجمال لان مقتضية الحظر والحرمه الام فيما يولد من ما كور وغير ما كور ان الله ان كان
ذكر في الحديث ما يقتضي ان يكون الثانية غير مطروقة حيث قال الكلب اذا نرى
على معزة فلو لم يذره راسه فلو ان الكلب وما سوى ذلك من الالفاظ يشبه
المعزة فانه يندم اليه الله والحق والعطف فان تناول الشرب دون العلف لم يوجب لانه يوجب
وان تناول العلف دون الشرب يوجب بالراس وان تناولهما جميعا يوجب
فان ينجح لا يوجب وان نرى بوجه بالراس ويوجب لانه يوجب وان نرى بوجه بالراس
الحاء وان نرى بوجه بالراس لا يوجب وان نرى بوجه بالراس لا يوجب وان نرى بوجه بالراس
وحيث ان خرج منه الكلب بوجه بالراس وان خرج منه الكلب بوجه بالراس
استحسن الله ان تجعل الثانية فيها اذا لم يشبهه الا بوجه بالراس لا يوجب
ولما قاله شرح الاسرار في الامام في الفكاك الحق والبيع للضرورة
اي للضرورة الشارح استحسن كلام الله الاسرار فاذا انشأ في المرأة حرة وجوز غلبت
الحرمه يعني لا مالها ولا يملكها يعني ويكون الحرمه اهل لا يجوز التحريم في الفروج لكن
سيجي ان عدم جواز التحريم في الفروج لان التحريم في الفروج لا يوجب لانه يوجب
لا يوجب بالضرورة وفيه كانه في الحكم الشريعة من باب التحريم ولو ان رجلا له زوجة
جوار عتق واحدة منهن جميعا ثم نسبها ولم يبرأ منهن اثبت ثم سبعة
ان يبرأ منهن ولو لم يبرأ منهن اثبت ثم سبعة
منفردة فثبت الباقية للعنف مما زلزل اليان بالفضل دون الفلج والحد في الفروج
الوطي ان يملك من جميعا فاني ثقت في كفاك والحق لم يثبت في كفاك
اليان استحسن ولا يوجب الحكم ان يحرمه ويبيح حتى يثبت من جميعا او حتى
جميعا وذلك ان اي منهن ما تقدم في عدم جواز التحريم في الفروج وعدم جواز التحريم
الحاكم اذا اطلق احد منهن لغيرها لانه لم يمسسها اي لم يمسسها ولا يمسسها
الا بان يطلق كل واحد واحد واحد منهن طلاقا واحدة منهن حتى ينفق بينهما
ثم لا يجوز له كل واحد واحد منهن ان يزوجها غيره واما اذا كان الطلاق دون البطلان
فخطرت الحرام بزوجته ان كان رجبا وبزوجته ان كان بالثنا في طلاقه
وكما لا يجوز التحريم في الفروج ان نسبها فيها سبقت لذلك ان يبرأ منهن
في ذلك الصور والاولان في ذلك في عامة الشريعة ولكن لا وجه له لان يبرأ منهن
يستلزم بغير ذلك واحدة وفيه الخطا لانه لم يمسسها حتى وهو مستلزم كما
لقد يمسسها لانه مستلزم من سبعة اي الزوج ان يبرأ منهن اي يبرأ منهن
حتى يمسسها غير المستلزم في ذلك بغيره القاضى سبقتها بغيره المستلزم
فاذا خبر بذلك اي بانها عين المستلزم لم ينفق القاضى بهذا القدر على كفاك
البينة ما طلق هذه بعينها لانه لم يمسسها في ذلك في الامام استحسن في مقدمته

وذكر الامام استحسن في مقدمته باب السلسلة انه لا خلاف فليتنا محمد
الفتوى استحسن في مقدمته باب السلسلة انه لا خلاف فليتنا محمد
حلف وهو اي والحال ان الحلف الحالف جاهد بها اي بانها غير مطلقة
وكان حلفه لا يحل علم فلا يمسس له ان يبرأ منها بيمينه وبين الله فان باع في
المسألة الا بوجه اي فيها اذا اختلف واخبره من جواربه الاربع ثم سبعة
من الجوارب ثبوت الواحدة منهن حكم الحاكم اي خطا الحكم كما ان
اجاز الحكم بيمينه وكان ذلك اي جوارب البيع على هذه الوجوه من رتبة
اي من مقدمته واما اليه اذ في نظام الحكم على خلاف مقدمته حلف
وجعل الحاكم الباقية هي المقتضية اذ يمسس الجارية البيع ذلك ثم رجوع اليه
اي اليه البيع بعض ما يوجب من الجوارب بغيره متعلق بوجه او حصة او غير
لم يمسس له ان يبرأ منها اي الجارية التي جرت اليه ولا يكون الحكم ان يبرأ منها
لو طلقها لان القاضى قضى فيه بغير علم ان لم يعلم منها غير مقتضية ان حكم الحاكم
حلفه على الصواب بقدر ما كان مكان فلا ينفق له ان يبرأ منها منهن الا ان
يبرأ منها في ما يمسس بالوطي لانهما امار حصة او امته وكل من جاز الوطى
ولا يجوز التحريم في الفروج لانه اي التحريم في الفروج لا يوجب بالضرورة والفرج
لا يوجب بالضرورة ومن ثمة لم يوجب الزنا للرجل بالاداء ولو بالقتل لم يوجب
العنف استحسن كلام الحاكم في كفاك في الكفاك ولو اختلف الرجل بين زوجتين
وسبهما ثم مات لم يوجب التحريم في الفروج ولا يقول الموزنة في حقها
سبعة او اثنتي عشرة التي ابرأ منهن اثنتي عشرة بغير موافق لانه في القاضى حكم
عن العتق فان رجعا ان ثبت اعتق واحدة جارية بيمينها اعتقها اي حكم
القاضى بعتقها واستلزم علمهم بالعتق في الباقية فان لم يبرأ منهن
اي المقتضى والرق سبقتها بيمينه اي الجوارب بيمينه واستلزم علمهم في
احد منهن وسبقتها بيمينه اي الحكم في الكفاك ايضا ومن فروع عدم جواز التحريم
في الفروج انه لو تزوج اخيه في عقد من ولم يبرأ منهن اثنتي عشرة بيمينها
لان كفاك احدهما بالكل بيمينه ولا وجه اليه القياس لعدم الاولوية ولا الى
التفدية مع الجهالة لعدم الفائدة اذا لم يكن الاحتياج بواحدة منهن ولا لغير
عليه بالزم النفقة من غير ذلك ووجهه بيمينه بيمينها كالمعتقة ولا يجوز
التحريم في الفروج فثبت التحريم في الفروج من جوارب عن هذا الاصل اي في الفروج
التي ان قولهم الاصل في الفروج التحريم سبقتها في فسادها فاجتنبوا ذلك
المسئلة ما ذكره في قوله فثبتها قوم سبقتها من اهل القرية اقلهم او اكثرهم
ولو رد من ارضها وارادوا من اهل القرية ان يبرأ منها حال اطلاقهم
الصغار اذا لم يبرأ منهن اي ذلك الواحد سلامة تدل على الفواح ولا يستلزم
بذلك الفواح يجوز كفاك لذلك الواحد مع احتمال ان يكون حرمه عليه بالفواح
وهذا الجواب من باب الرخصة كبره في باب الكفاك وهذا التفسير من قولهم
وليس من كلام الحاشية ثم ان الحق اراد ان يذكر مسئلة من سبقتها الجوارب تحريم

في الامام استحسن

حكم

فقالوا انما طلت الرضعة من مائة سنة بحضرة فها يجوز لا ينقضه
 المرأة مثل ان يتزوجها بعد ما طلت الرضعة من مائة سنة لم اره الا ان تم رابث في الكسح للحاكم
 الشريعة ما يقيد الحرام في كل تزوج بعض منهن وانما طلت الرضعة من مائة سنة
 ولو كان قوما كان لكل منهم جارية فاحسب احدهم جارية ثم نسوه ولم يعرفوا الحقيقة
 بينها ولا المعنف فكل واحد منهم ان يطلق جارية وينصرف فيها يعرف الملك
 حتى يعلم انها المعنفه بعينها لان الجارية لم تكن في الجانيين جميعا والجارية
 منى فكلت في الجانيين منع القضا كانه الجارية وان كان الكبرياء احدهم انه
 هو الذي احسب فاحسب انه لا يقرب حتى يتبين ذلك ولو قرب مع ذلك
 لم يثبت ذلك القربان حراما لعدم العلم بطبيعة ولو اشترى من رجل واحد اي
 ولو اجتمع في ملك رجل واحد منهم او من غيرهم بشري او غيره فله علم ذلك
 انه لا يحمل له ان يقرب واحدة منهم حتى يعرف الحقيقة ولو اشترى من
 الا واحدة حرة وطلعت فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحمل له وطئ بشي منهن
 ولا يبعه اي بيع منهن حتى يعلم الحقيقة منهن انتهى وجبه اعادة تعدد المنقول
 الخ فيما تقدم انه قد علم منه ان السنة الثانية وقع فيها التباس والاشتباه
 ما لم يجتمع في ملك احد لا يحوم الوطن فليست استغناء من كل تزوج بعض منهن
 لا يبعه ان يستفاد ايضا ان تلك السنة لو كانت اربعة فتزوج ابن المرأة
 المذكورة كل منهن ما يحمل له واحدة منهن حتى يعلم الرضعة من غيرهما ولا يعلم
 ثم اعلم ان هذه القاعدة ان فاعده الاصل في الابضاع النجوم التي هي اذ كانت
 في المرأة سبب تحققت المحرمه مثل الطلاق والجمعة العتاق والمهر الصرة والوطء
 وكان الشك في انفس المحرمه فلو كانت في اهل المحرمه شك لم تعتبر هذه المحرمه
 ولذا قالوا لو اوجلت حكمة ندمها في ثم رضى عنه ووقع الشك في وصول اللبن
 اليه جوفها لم تحرم تلك الرضعة لان المحرمه لان في الخارج من الحرام كما في
 مع ان الاصل استمرار عدم كانه في البرزخية وفي القنية امره كان في نظري
 صينة واشتهر ذلك الاطباء فيها منهم ثم نقول لم يكن في ثوبه بين حين القنية
 غلبه على علم ذلك الامن صينة جارية لا يثبت في هذه الصينة انتهى في الجارية
 صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة فالاولا باس السكاح
 بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك الرضاخ احد فان اخبر بذلك قبل نفقة قبل السكاح
 بوضع يقول ولا يجوز السكاح بينهما وان كان الخبر بعد السكاح وصح اي الزوج
 والزوج كبر ان لا يحول ان يرضعها بالطلاق احتسابا ولا يجب للمرافعة
 قارة البرزخية لان الشك وقع في الاول في الجوز وفي الثاني في الرضاخ والزوج
 من الرضاخ قد قبل ذلك ان حقا وان كذا انتهى يعني ان في الاخبار قبل السكاح
 وقع الشك في جواز السكاح الغير الثابت فالقول بقوله دفع للسكاح وفي الخبر بعد السكاح
 وقع انك في ابطال السكاح الثابت فاعمل بخبره دفع للسكاح الثابت والدفع
 اسهل من الرضاخ فمن عمل بخبره في الاول دون الثاني فكأنه لم يخبر
 بهذا التعليق في الرضاخ وان كانا منه اذا اخبر واحد منهما واما اذا اخبر

عند ان امرأته او رجلها فالفرقة وجبة ولو بعد السكاح ثم علم ان الرضاخ
 وان كان الاصل فيه خفي قبل ان يفي في حله قبل الواجب حيث قالوا لا يشترط في
 من لم يرد قد قال بكره وكلمني زيد ببيعها حرة وطلعت جارية وكذا لو طالت امة
 لم يرد وقالت ان مولانا يفتي بك ففدية وطلعت جارية فله علم ذلك
 فله علم ذلك ما اذا اؤثر شحها شر جارية ووصفها ابن بن وصفها لذلك
 الشخص فاشترى بغير جارية بالرضاخ المبينة ومات الوارث قبل ان يبيعها
 لم يرد ولم يبين حالها ففتي القاضي حرة وان حرة تلك الجارية على الوارث
 لا حتى ان لا يملك الوكيل اشترى بها لنفسه شره وغيره ليعلم ان لا يشترى
 وان كان شره الوكيل الجارية للموكل بالصفان معينة على وقفها وعلى الموكل
 فلا حرج في كل ولكن الاصل التحريم فوقع الشك في الحل فينبغي الرجوع في امره
 الجارية في قول الوارث لانه حقيقته وانه تظاهرت في العفة ومن تلك التماس
 القاضي عن الورثة انتهى اشترى المورث كما مر قبل هذه والله ان الاول الذي
 في الفروج قال في المضار اذا عقد السكاح على امة متبرعا عن وطئها حراما
 على سبيل الاجتهاد فهو حسن فانه العذر في من قوله ولا يجوز ان يتزوج
 المولى امة تحمل على عدم الجواز في حق احكام الزوج من ثبوت المهر وبطلان السكاح
 بعد الاشكاف ودفع الطلاق عليها وغير ذلك فلا جناح في كونه حرة الفقرة
 عن الوكيل في الحرم كانه في الجوزية اشترى جارية يتزوجها جارية
 اذا اراد وطئها لانها ان حرة ارتفعت حرمة وان امة لا يبرأ السكاح
 وعامة الجوزي المحلولة من الاثراك في ما ذكرنا لان عادة الاثراك بيع الاولاد
 والزوجات وهم ان كانوا لفرقة فالببيع في دار الاسلام والحرمي والاممي لا يملك
 ببيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان اخرجه منه ارضا بملكه
 وان خرج المشتري باختياره لا والاحتياط في السكاح واجب انتهى في الكاكر
 ان يكون حرة اصلية او معتقة الغير او محلو فاعلمها بعنفها وقد حلت الخلف
 وكثيرا ما يقع هذه الامور لاسبابها اذ ان اولها المدين انتهى في دفع بعض
 الشكعية من ان وطئ السراري الكافي يخلين الروم من الروم والنكاح
 واليه حرام الا ان ينتصب في مقام من جهة الامام من محبس نفسه بهار
 ضيف منها من غير حلف ولا ظلم او تحصيل فسمه من حكمه او تزوج بعد الحلف
 بادت القاضي والمعتق والاحتياط جنتا من مملوكات وحراما انتهى
 ما وقع لبعض الشافعية فادعاهما وقع لبعض الشافعية ورجح الحكم لانه لا احد
 فان الجارية المحلولة الى المخرج فيها الى صاحب البدان كانت صغيرة والافترق
 ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال في ثبوتها فمن حكم بالحرمة شبيهة
 في مخرج الدار من كتاب الخطر والاحتياط ان احتياط في امر العرق
 الكافي مسئلة وتلك المسئلة ما ذكره بقوله لو كانت جارية بين شر كين فافترق
 كل منهما الى اهلها فافترقا على ما هو الموقوف لما ذكره في بيع المحلولة من
 من فقه البرزخية او بعد انفاقها على ان يوضع عند عدل لا يبيع سراج بينهما

انه ينفذ عليه من شريكه وطلب ان يوقع على برش لاجاب له ذلك
 واما يكون عند كل واحد من الشريكين يوما خمسة اشهر ولا ينافي
 ما ذكره في وثوق الحاشية من قوله ولو كانت الحاشية في يد رجلين بدعي
 كل واحد منهما انهما له فان القاضي بدعيهما ان يقرن فيقول لغيره من بينهما
 اقم البيينة فان اردت ان يقرن فيقول ان يكون الحاشية عنده وتبارعا
 في ذلك امرص القاضي ان ينفذ على رجل يكون عنده الحاشية فيقيم
 البيينة فمما للمنازعة انتهى لان في الاولى كان الملك وفي الثانية
 بنفي كل منهما ملك الاخر ويدعي الاستقلال قوله في العلم المحقق
 حتى لا يصار الى الجزم امكانها ويبقى على ذلك الاصل خروج غيره منها
 النكاح للوطى وعليه ان يوقع على الوثوق حتى قوله قوله في العلم المحقق
 خرم لان من ينفذ الاب حليلته بهذه الآية ولذا ايجز لكونها محرمة با
 بالاية لوقفي شافعي حاشية اي تجز من بينه لانه ينافي ان الزنا لا يجر
 حرمة المحاصلة منه لم ينفذ فضاوه كذا لفظ الكتاب اي الذي الذي
 هو قوله قوله في العلم المحقق ومن شرط نفوذ القضاء في المحنة فبين ان
 ان لا يخالف الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع بخلاف القضاء
 بمسوسة فان حرمة الدواعي غير منصوص عليها كانه في الزنا
 والعرق بين من ينفذ وممسوسة من كونه في ظاهر شرعها على الكفر
 وشاقدناك بما نقلنا ولا نوجب عليه انه اذا حمل قوله قوله في العلم المحقق
 الآية على الوثوق فن استغنى حرمة من زوجة الاب بلا وطى اجاب بقوله
 وحرمة المحقق عليها بلا وطى والاجماع ولكن لا حاجة اليه لان
 وغيره استدلال على حرمة من زوجة الاب مطلقا ومع حرمة من ينفذ
 بهذه الآية فكان النكاح مشترك بين الوصي والعقد وغايته ان يكون
 قويا بين معنى الترتيب وقد صرح بجواز الحمل في النكاح في الزنا
 ولو قال لامته او منكوته ان لا ينفذ فكذا افعلة الوصي اي فيجعل بينه
 على الوثوق لكن لا يكون الوصي حقيقته والعقد مجاز كما هو سوق كلامه
 في تقريره عدم نفوذ العقد فيها ولو قد في تلك الصورة مع الامة بعد
 اعتناها وعلى الزوجية بعد ابايتها بما دون الثلث لم تجز لعدم الترتيب
 العقد كما في كشف الاسرار قال في خلاصه واما اذا قال منكوته اولامته لا ينفذ
 نكاحها ان ينفذ فانها طالق فانه ينفذ الى الوصي حتى لو طلق امراته ثم
 تزوجها لا ينفذ كما اذا قال لاجنبية ان لا ينفذ فكذا اجنبية على العقد
 ولو قال منكوته كان على الرجعة المحققة بعد الطلاق انتهى ومنها اي من
 خروج تلك القاعدة لو وقف على ولده او وصي له ولده فاما لم ينفذ في غير
 الموصي لان الوصية الى الورث باطلا لا بدخل في الوقف ولا في الوصية ولده
 ان كان له ولده عليه وان لم يكن له ولده فله استحقاق ولد الابن واختلف
 في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول في اي خلاص الرواية لان اسم

ولا تنكحوا ما نكح

في العلم المحقق

لان اسم الولد يتناول العبد وذو الان لا ينشأ ابه عرفا
 فاذا ولد لواقف المذكور ولد صلبى رجع الوقف من ولد الابن اليه
 اليه ولده الصلبى لان اسم الولد حقيقته في ولد الصلبى قال في البرازية
 وينظر في عام اليه مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء
 يترد بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف انتهى قوله في العلم المحقق
 في المقصد اي فيها اذا ذكر باللفظ المفرد واما اذا وقف على اولاده دخل
 النسب كانه الوقف كذكر الرطب فان الثلث ينفذ لولد كانه في غير
 اي كما يترد النسب كانه فيها اذا ذكر الرطب فان الثلث باللفظ المفرد كان
 يقول وقت على ولدي وولد ولدي وولد ولدي حتى لا يوصف
 الى الفقراء ما اذا وجد من نواقله وكان له العرف فيه والاولاد مفردة
 وحاشية حقيقته في العبدى قال في البرازية وذكر القاضي وقف على اولاده
 وجعل اخره للفقراء فما لم ينفذ يوصف الوقف الى الباقى فاما ما
 يعرف الى الفقراء لا الى ولد ولده انتهى وقال في البرازية ايضا وقف
 على اولاده واولاد اولاده يعرف الى اولاده واولاد اولاده فاما ما
 ولا يعرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد
 يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلثه حتى يعرف الى النواقل
 ما تاسلوا انتهى فيما نقله من فتح القدير تأمل ومنها اي ومن فروع تلك
 القاعدة خلف لا يبيع اولاد ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ
 على مال فان هذا الصلح كالباع بخلاف الصلح عن دم العبد كسبي اولاد
 ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ اولاد ينفذ
 حرا او عبد العبد كانه في نفسه كانه في نفسه كانه في نفسه كانه في نفسه
 ينبغي ان ينفذ لان الاب يملك ضربه فيملك العبد من ابيه غيره
 انتهى لم ينفذ في شئ منها الا بالمشورة ولا ينفذ بالثبوت قوله في العلم المحقق
 العبارة بخلافها صوابه في المعاني من ان العبد على العاقبة لا
 لا يجمع النفي والاستثنا وبناء على ان شرط المنفص با ان لا يكون
 منفصا قبلها بغيرها لكن المؤلفان لا يجنبون نحن انما العبد
 العبارة لانها اي المشاورة الحقيقية وهو اي التوكيد عجزا وفيه
 ان عدم الحث بالتوكيد لو كان مبنيا على كونه مجازا لكان ينبغي
 ان لا ينفذ في الامان الانية ايضا بل هو مبني على مقصود الخالف
 التوثيق عن الخذف فما كان حقوقه يرجع الى المشاورة دون الموكل
 كما هو في المذكورة لا ينفذ بالتوكيد لعدم مباشرة الخالف لا حقيقة
 ولا حكما وما كان حقوقه يرجع الى الامر كما هو في الامانة في التوثيق
 ينفذ بمباشرة الموكل ايضا لان عرض الخالف لما كان التوثيق عن
 الحقوق وكانت الحقوق راجعة اليه بغير وكيله كان مباشرة
 الموكل كما مشرت حكما وكان الموكل سقيرا ومعيروا ينفذ بمباشرة

ای نظم

نعم الى معصية الله في كل ما
 لا يوجب له الموت والنجاة
 والنجاة في كل ما لا يوجب له
 الموت والنجاة في كل ما لا
 يوجب له الموت والنجاة في
 كل ما لا يوجب له الموت والنجاة

ط
عاشا بعد ط او ا عار عليهم العبد
عن غنمهم و غنمهم لا يبيع كانه لا يبيع
مع

٥٥ اي الفاسد حتى لو كان وجه منه العيق في الماضي حثت ولو ناسدا وان كان
 على المستبرأ بقوله لا يترجح الا ان لا يبنوا والفساد لان المصروف في الاول
 وتكون العقد في الثاني الا تخالفوا وبين على الفاسد كالتبين على الحكم
 في انها كانت على الماضي تناول الفاسد واعلى المستقبل لا تتناوله لان
 المراد على الاول الخبر والخبر يعنى عن الفاسد وعلى الثاني التفرغ الى الله
 وقد لا يكون بالفساد كما في فتح القدير وكذا على الجواب واليوم في القدر
 وانما يتفرغ الى الله به فهو في المستقبل على الصحيح دون الفاسد كما في كذا
 وكذا التبين على البيع كما في فتح القدير لكن التفرغ في كذا التبين على البيع
 يتناول الفاسد وان كان المستبرأ بوجهه بان التبين على كل من البيع والفساد
 كل يتناول الفاسد يتناول الموقوف وما كان نجبا والشرط منها ان لا
 يتناول الباكر فلو حلف على انه لا يبيع فباع فاسدا او موقوتا او نجبا
 الشرط حثت ولو باع باطل لم حثت كما في الكثر ثم عدم تناول التبين على الفاسد
 او الكفاح الفاسد في المستبرأ اذ لم يذكر فيه اليوم ولما اذا رقبه خلاف
 كما ان رقبه بقوله ومنها لو حلف لا يبيع اليوم لا يصدق عليه بالبيع حتى
 لو صلى فادرا حثت فيما لا يصدق به استحسانا ومثله في مثل الحلف على
 انه لا يبيع اليوم الحلف على انه لا يترجح اليوم كما في المحيط فلو حلف لا يبيع
 لا يترجح اليوم امره فترجح امره نكاحا فاسدا لم حثت في عينه وذكر
 الضيق الاسم فخر الدين انه حثت كذا التنازل فانه وما ينبغي ان يعلم مصداق
 ان الحلف على العضد يعترف على القبول ام لا في الهبة وكذا في الاجارة
 والصدقة والهبة والتخالف لا يتوقف على القبول فلو حلف على انه لا يبيع فباع
 ولم يقبل الموصوب له حثت واما البيع فيتوقف على القبول والاجارة والرضى
 والكفاح والتخالف بالبيع والوصية كالهبة والرضى بدون القبول فيه خلاف
 قال في المحلل ما كان اصله من عقد فيه بدل طلقا حلف فيه لا يوجب حثت
 بدون القبول عند محمد واهل البيت عن ابي يوسف رحمه الله انتهى ولما تولى
 فينبغي ان يكون كالهبة وكذا الوفاء فلو قال لها ان دفعت فلان كذا فافان
 طائف وهو ملك الرجل دفعة اليه لكنه لم يقبل حثت لان الرجوع يتم
 به كالهبة كذا في القنية ومثله اي ومن تلك الفروع لو قال له دارك لزيد
 كان هذا القبول اقرارا بالملك لم اي لزيد حتى لو ادعى انه مسكنه اعارة
 او اجارة لم يقبل منه هذا الذي كرهه لكنه لما اقر به بحسب حقيقة كلامه
 وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف قوله ورجع
 فلان هذه الارض او غرس هذه الشجرة او بنى هذه الدار وكلمته في المرفق
 وادعى انه فعل كل من هذه ما لا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له
 فهي بالمرور ومثله لا ياكل من هذا فانه حثت بحسب لانه اي العلم الحقيقة
 دون لبنها وشاكرها اذ في الحرام واخر منها لا بد من ارتكاب المحرم اما
 فلا لار الجزئية من هذه ان في خلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه التخلية

الاربعين ناسها تحفة كان الطاعة تنصرف الى الكمال وهي
الركعتان كان في الزمان حتى لا يصح ما ذكر قوله صلوة فانه لا يحتمل
حتى يقيد بسجدة العبادة الحقة ان يقول فانه يحتمل بضم
سجدة لانه انما جميع الاركان فان الصلوة عبارة عن اركان مختلفة
فان لم يأت بتدبيرها لا يبنى صلوة الا يرى انه لا يقال صلوا ركوعا وقلوا
سجودا وانما يقال صل ركعة وهي تشمل الاركان كلها وبعدها تكرر ركعة
الزبدي وصل حيث بوضع اليد في الركعة الثانية فانه لو كان صلواتا من غير ركعة
لا يصح وينبغي ترتيب القول الثاني في ركعة في مسئلة الشك في الصلوة
كما سبق من ان تمام ما قبله "سجود بالرفع منه عند سجدة ولو حلف
لا يصح الظاهر حيث لا يأت بالركعة في الركعة الثانية كان في الركعة
ووطف لا يصح الظاهر حيث يأت بركعة واحدة منه واختلفت
اذا كان بالركعة الثانية في ركعة واحدة فيها اي في تلك الركعة فلو لم تكن
القاعدة اعني في ركعة اليقين لا يزول بالشك في القاعدة الاولى في
منها اي من تلك القاعدة ما لم يزل اوجبت حرجا منها الاولى
من تلك المسائل الخاصة بالركعة وهي التي استقر بها الدم وقد
نسبت عدد ايام حجبها اولها واخرها ودورها في شهر والاربعين
لها حتى يخرج ويختص على الكبرائها وتسمى المظلة ايضا فانها مع
لا تحكم عليها ببناء من الظاهر والخص بزمها لا تحتمل للصلوة مع
سيف حجبها بيقين وهو الصحيح لم اذكر فيه خلافا الثانية اذ اوجب
الناس بلا ولا يرى اعني هو الذي قد مرنا ان باب الف اتفاقا ان يذكر
احتمالا ولا يغفل عن مع وجود الشك ومع اليقين بالظاهرة الشبهة
والثالثة منها وجوبه في البراءة مبنية ولم يدر متى وقعت في البراءة
قد نوقض منها اي من المبنى في مناه فائدة الاصل احاطة الخاف انما
اوقاه وجوب السجدة عليها مطلقا مع الشك في وقت التوجه فحسب
ومع اليقين بظهوره الى اربعة الركعة منها تدننا في قاعدة من شك
صل فليشك انما انه لو شك في الصلوة جعل كبر لا فتاح او لا شك
بعد التوجه جعل اجرة او او سجدة او لا او اجاب ثوبه نجاسة او لا
وكان ذلك الشك او لا يخرج من الاستصحاب للصلاة ولا يلزمه شي
من التوجه في الثوب ويكون ذلك المشكك من المستثنات نظر
بظهوره في ما لا يخفى من اجاب ثوبه نجاسة ولا يرى اي موضع
احاطة على الكل على ما قد مرنا من الظهور في اولنا فائدة اليقين
لا يزول بالشك مع ما قبله من الاصل انما دسه منها في هذا
مخرج من يقبض على ظهره ثم وجده ميتا ولا يدري سبب موته ثم
معه وجود الشك في مخرج سبب الموت والحكمة لكن شرط
في الكفر حرمته ان يقعد عن طبعه وشعره فياخذ في ان يوارى في

يكون

جاء

والله

عن بصره واليه اي في ما قد فاضت من بصره في المعنى الاول
يكون في الصحاح انما الشك في ركعة لا يحتمل ان يقيد من غير ان يقال
ونوارى عنه غالب فبعضهم لا يقيد عن طلبة ان لا يترك من شك في ركعة
اليه كان في الزبدي ان بعد منها لو امكن السجدة فارة فبعض من عاد الانا قالوا
ان شرب على قوتها الماء يتنجس في الماء كشراب ثم شرب الماء على
يتنجس الماء ولو حلفت السجدة ثم شرب لا يتنجس ثم شرب في حصة
لا يحتمل ان شربها بها فبعضهم لا يقيد حكم بها في الماء مع الشك في غير ألعاب
ومع اليقين بنجاسة فبعضهم لا يقيد حكم بها من حال السجدة انما تقبل بها بها
عن فارة الزبدي ولو حلفت ساجدة ثم شرب لا يتنجس ثم شرب في حصة
لفسها فاما ما قبلها انتهى حيث لم يقبل لا حتى اكل فبعضهم لا يقيد حكم
بناء على احده من انما في النجاسة لا تزول الا بالاكاء والمطهرات كالخمس
كالنجاسة الحكيمة من الحدث الا الصغير والاكبر وقدرها ما لم يتنجس في الركعة
اي عليها واما ما قبلها الا ان منها شك في صحتها ووطئها ثم شربها
شك مسافر هل يولي الإقامة اول وينبغي ان لا يجوز في كل منها الركن
من قهر الصلوة وباحية الاشارة في ركعات واعتدالة المسح بالثنية ايام
وتقوط الجعة والعبد والاضحية بالشك المذكور ثم رأت في الثانية
لو شك في الصلوة او في ركعة او في ركعة او في ركعة او في ركعة
على الثانية احتياطيا لا محالة ان يكون مسافرا ويلزم ترك الركعة الاولى
استغفار من مسئلة التي قبلها فقال فكذا انما اذا شك في سبب الإقامة يعني
يصل فيها ايضا ارجا وتقيده على الثانية احتياطيا لا يبعد ان يستفاد
منها ان تكون المسئلة المتقدمة ايضا كذلك لانها من جزئيات تلك المسئلة
ايضا ومنها صاحب القدر اذا شك في الخطا بعد ما نظره في الوقت فخرج
ذلك الشك بالظاهرة الى اربعة عليه اقول كان الركن ان اذا ظهر في
الوقت ثم علم انقطاع ذلك الوقت ايضا كان عليه ان ينظر ثانيا ولا يجوز
ان يصل بذلك الظاهرة ففقال عليه صورة الشك فقال وينبغي ان لا يصح
ليس الامر كذلك فان توالى العذر انما يخفف اذا استوجب الانقطاع تمام
الوقت حقيقة ولم يوجد ثم لو علم الانقطاع بعد الظاهرة فبعضهم لا ينقطع
حتى يخرج وقت الصلوة الثانية كان عليه ان يعيدها او يعلم انه صل صلوة
المعذورين فلا عذر في حاله ثم اعاد ما عليه من شك بعد العلم باستغفار الانقطاع
الوقت الثانية فافترض في بناء على قاعدة اليقين لا يزول بالشك وان الحاد
يفاض الى اربعة او فارة ومنها من جاء من تمام الامام فافترض في شك في ركعة
عليه في الصف اولها واما من جاء من غير فارة ثم شك في الركعة فافترض في
شك في ان الامر في عدم التقدم ومنها شك في الركعة في تمام الامام والكبير
اي بتكبيره لا فتاح ام لا ثم رأت في الكفاية واذا لم يعلم الامر في شك في ركعة
بالكبر في انما كان فان الكبر في انما كبر بعد اجزائه وان كان كبر في انما كبر قبله

٥٧

كان رزاقا وقيل له فضل عظاما او رزاقا لم يزل على القدر من اليبس قوله
فكان ينبغي ان يسمع قوله من انفس النعماء وراى حاجب القاضي الامام وقال
لا شك ان لو قيل قوله ان يسمع بالفتح بالوجه المذكور كان فاعله وقيل وقيل كان
القيل ان يسمع ومنه قوله لا يجوز خلاف الحال فانه بالنسبة الى الدم القوي
حتى يكثر في الحارة فيكون من كثرة وقيل ان يكون عليه الفاعل فيسحق
يقولون ان يسمع في الحارة فيكون من كثرة وقيل ان يكون عليه الفاعل فيسحق
لا يجوز في قوله رزاقا لانه لا يسمع من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
قوله فانه يسمع من اليبس ولا يسمع من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
من حرج وفي الحديث ان يسمع من اليبس في الحارة فيكون من كثرة
القاضي يسمع من اليبس في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
وقيل ان يسمع من اليبس في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
سقط من القلم فاعني النوح لاوا من الخفيف بالفتح ما ياتي الخفيف الذي
يجوز في الطويل من السفر وهو في السفر الطويل بل اذناه ثلثة ايام ولما فيها اي
مقدريه وهو في الخفيف المختص بالطول القصير في السفر الطويل في الحارة فيكون من كثرة
والفطره رمضان وكل من الخفيف المختص باليوم والليله ايام ثلثة ايام
من وقت الفطره يوم السبت واليومين واليومين واليومين واليومين واليومين
من الخفيف ما ياتي في السفر الطويل بل اذناه ثلثة ايام ولما فيها اي
الطويل مختص بالخروج من الحرم او القرية وهو في السفر الطويل بل اذناه ثلثة ايام
تركها تركت العبدية وترك الحارة وترك الحارة وترك الحارة وترك الحارة
الجمعة على يد الله وحيي النبي وسحاب القوم بين سائر النظم والقصائد
والقصائد المسموعة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
لم يبق شرفا حتى اتم به اي بالاقام كانه من عدم شرفا في الحارة فيكون من كثرة
عليه في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
ان لم يبق شرفا حتى اتم به اي بالاقام كانه من عدم شرفا في الحارة فيكون من كثرة
نبت حلاوة المقدم للزوم اقتداء المفترض بالمختص في الخبرين السبب
السبب في الخفيف المرض وخصه اي رخص المرض كثير في مرضها
النسب في مرضه وخصه اي رخص المرض كثير في مرضها
من رزاقا في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
على اوامرهما في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
اي مرضها في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
ان كانت الحارة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
كتب الله من رزاقا في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
الفا في فانه في حكم المرض لكن مع وجوب العدة عليه ثم ان قدر على القدر
وجوب عليه القدر في قدره من مرضه الانتفا من الصوم اي الصوم شرعي
متنا بين اليه الاطعام اي اطعمه سبتين مسكنا في كفاية الظاهر

وما الانتفا

بغيره

وما الانتفا من العنف الى الصوم فليس من رخص المرض ومنها الفطره
عند خوف زيادة المرض بالصوم ثم ان قدر على الصوم جيب فضا وما قدر فان
لم يفعل جيب الصوم بذلك العذر ومنها الخروج من المعتكف بالافساد او غيره
الواجب لكن ذلك اذا هو في الخروج حاجه شرعية ضرورية كالخروج او حاجه
طبيعية كذا كان مثل البول والغائط وامانة منطقت المرض فليس كذلك
المرض الا انه يحمل على جواز الخروج وعدم الاثم فيه لا على عدمه في الاحتكاف قال
في الاحتكاف ولو خرج المعتكف من السجى بغير عذر ساعه بطل الاحتكاف ولا
لا يبطل حتى يبيت اكثر من نصف يوم ولو خرج بعد نصف يوم بطل الاحتكاف ومن
الاظهار المرض الا انه لا يثم اذا كان الخروج بعد استوى ومنها الاستنابة
في الحج وكذا في رمي الجمار في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
ان يخرج منه اياما او اعني عليه فاحرموا عليه حارة فواتهم حتى لو كان في سبيل
من مناصه فانه بافعال الحج حاز ولو احرص بالحج فاعني عليه وطأ حارة جوار
البيت على سبيل او نحو على عرفات ومزدلفة ووضعوا الاحجار في بيده
ورموا بها وسعوه بين الصفا والمزدلفة حازوا من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
نبت اذ اللفظ به يشير بالمعنى ضعيف وعنه اي لورى عنه الاحجار ولم يحمل الحج
الرمي حاز استوى فقد علم مما نقلناه كنفية الاستنابة ومنها اياها حارة في الحارة فيكون من كثرة
مع الفقه في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
لخوف الهلاك من البرد او المرض او بسبب السباح لا على المقتله كان عليه
ما خص له كتابه في حارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
الشاة وبالاقام كانه من عدم شرفا في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
نصف صباح في مرضها اياها في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
فاختارها في حارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
للمرض وغيره وكذلك حرمها وكذلك في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
لم يجعل شفاؤكم فيها حرم عليكم انتم ثم قال بعد ما ذكرنا من حرم شفاؤكم فيها حرم عليكم
وشحن في مرضها اياها في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
اي ذلك في الاشياء التي لا تكون فيها شفاؤا فاما اذا كان فيها شفاؤا
فلا بأس به قال الا ترى ان العطشان يجعل له شرب الحار حال الانتفا واستوى
ومنها اسأله الله في حارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
بعض او غرض وحاف على نفسه من ذلك ولم يجد ما يزيل به الا الحار يباح له
شربها كما في الشربة الثانية ومنها اياها في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة في الحارة فيكون من كثرة
حتى العود من الاضواء والسورين السبب الثالث الاكراه السبب الرابع
الضمان السبب الخامس الجهل وسببه في من الجمع والعرف لهما اي لهما
الاسباب مباحة غير الاكراه افاض لجنة ثمة الى اخره ثمة وتركه اعني
على شرفه في الخروج السبب السادس العسر وعدم البولي بالليل واليوم
لا تخفيف في جواز من السجاسة المعفو عنها كما ذكرنا في السبب السابع

بغيره

على ان لو دفعت البكث فتمت تدفع الى العين حوزة اي هذا البيع منسوخ
 بغير خيار مع ان الفاسد يقتضي كونه فاسداً فوسعة على الناس اذ كثيرا
 يقع اختيارهم الى البيع مع عدم استغنائهم عن المبيع وببينة اي بيع الوفا
 في شرح الفقه في البيع في شرحه في باب شرط قال في الحاشية بعد ما ذكرنا
 حكمه حكم الرهن والصحيح ان العقد الذي يجري بينهما ان كان لمقتضى البيع
 لا يكون رهننا فيم يظن ان ذكر شرط الفسخ في البيع فليس هو وان لم يذكر
 ذلك في البيع وتلقا باقظ البيع بشرط الوفا او لمقتضى بالبيع الحاشية في
 هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فذلك وان ذكر المبيع من غير شرط
 ثم ذكر الشرط على وجه المواجهة جاز البيع وبطريقه الوفا بالوجه لان المبيع
 قد يكون لازمة فيجعل لازمة حاجة الناس انتهى وفي بيع الوفا
 اقول تسعة مذكورة في بيع البرازية ومن ذلك ايضا اجابة المتأخرين
 بالمرور وكذا بالاسترداد جاز العين الفاسد امام طلاق اي بشرط غرور
 واذ كان فيه غرور واما فتاواه رخصة على المشتري جواز الرد اذا كان
 المقر في حرية الباع او رخصة على الباع جواز الاسترداد اذا كان المقر
 من حرية المشتري وضمنه اي ومن ذلك الفصل في رد العيب وكذا في
 كماله في حاشية في البيع او ضمن او ضمنها ونحوها عن البرهان ولم يرد
 اجماعها بغير عيب الاخرى انما تنفس البيع القاضى بطلب احدها
 وكذا الاقالة والحوالة والرهن والشفاع والبراء والقرض والشركة
 والصلح والحجر والوكالة والامارة والمزارعة والمساكنات على قولها
 منقولة بكل من المزارعة والمسكنات المكفوفة في الحاشية في مختلف المقتضى
 وتعليل له والمقاربة والعارية والوديعة فلهذا ثمانية عشر مذكورة في
 مشروعيته كل منها عشر على الناس كما ان الله رخصه للمنفعة في الحاشية في ان
 كل احد لا يتفق الا بالامانة في ينتفع بذلك غيره بالاستعارة والاستفارة
 والاستفارة والاستفارة لا يمكن عليه حقة فلا يستوفى من الحاشية عليه ولا من الفصل
 بالمال والاستوفى على حقة يشي من الرهن والفصل والابا في حقة لا يمكن
 في يترك بعضه بالصلح والوكالة بالبراء والاستفارة في حقة فلا يستوفى
 بغيره بالتوكيل والابا في الشركة والمقاربة والمزارعة والمسكنات ثم اشار
 المحقق الى ان باي من الامور الشرعية المذكورة يرتفع اي من المنافع المعدومة
 من غير رعاية الترتيب السابق بقوله فسر الامور بوجوه الانتفاع بذلك الغير
 بطريق الاجارة والامارة والقرض وبالايسفانة اي وباجابة الانتفاع بالغير
 والوكالة والامارة والمقاربة ومساقا وكذا امارة كانه اسقطه من العلم
 وبالايسفانة من غير كبر في حاشية وكذا الاقالة بالمال وبالتوفيق على الذين رهن
 او فصل ولو كان الفصل بنفسه وباسقاط بعض الدين صلحا وبطلان ابرو والمالم
 ما ذكره في الصلح وجها مشروعيته من طرف المزارعة او من صلح له بقوله والحاشية في
 بمعية حوزة الصلح من المزارعة في ان من ذكر وجه شرعيه بعض محاذير الاحمال

فيكون على كل حال

فيكون في بيع الرهن - فلو رهنه ففعل
 فيكون في بيع الرهن - فلو رهنه ففعل

كالرد والعيب والشفاع والامارة والقرض ونحوها في الاحمال
 والحق في المذكورة فولية والمنفعة العينية في ان طرقت لا يقتضي الرد
 وان لم يرد في لا يخذ الا عين حقة وان طرقت بغيره فلو كان غير الصلة
 ثم ذكر في بيان ارتفاع المنفعة المذكورة فولية وسحب الامر بجواز الفسخ بالعيب
 والشفاع والامارة بغير العاقلين ويجوز اخذ مثل حقة او مبيعة او اصلها
 بطريق الفسخ وعدم نقاد التعريف من غير الفصل بطريق بغير المكان انهم
 والطف لك قال في النوع في اخر فصل الرخصة والعزيمة ان الله تعالى قد
 لهذا النظام المخطط بنوع الان بقا الى يوم قيام الساعة وهو يعني على النظر
 الا ان حاشية اذ يربها بقا النوع والاشارة في شرط اخذ امر حقة بغيره في
 الى امور متعلقة في الغذاء والمساكن وذلك بغيره في معاونة وادارة
 بين افراد ثم يحتاج المولى والتمسك لسله اذ وادع بين الدار والامانة وقام
 بالتمسك وكذا ذلك بغيره في امور متعلقة بغيره من عند المقتضى في حاشية في
 العدل والنظام بينهم في باب المسكنات المتعلقة ببقا النوع والمساكنات
 المتعلقة ببقا النوع في كل واحد من هذه المسكنات وبغيره في حاشية في
 الجور ونحو النظام ولهذا السبب شرعت المعاملات والعقد ما شرعت في
 حاشية في حقة في ان لا يرد لا يتفق الا بالامانة لوجوه التامع في حاشية
 اتحاد الجنس طرف لفظ اي عند اتحاد الجنس المنفعة كما في معاونة في حاشية
 في الامانة من ان تدفع ضرره في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 لا يشترط في الجنس فيجوز ان يكون كل من المتأخرين حاشية في حاشية
 والامانة في قوله لفظ منفعت بقوله فلا يجوز الاجارة وحاشية في حاشية
 منفعة غير مقصودة من العين لا يجوز الاستعانة بها بالعارية لفظ
 الاحتياج اليها كما حكم عدم جواز تلك الاجارة في اجارة البرازية في حاشية
 استأجر فيها ليس لها في بيته ولا يخلص عليه باوانه او بغيره في حاشية
 في حاشية وبغيره الناس منها له او يخلص عليه في حاشية في حاشية
 مقصود من العين من ومن التخصيص جواز العقود جازة اي عدم لزوم
 وذلك الجواز احكام من الطرفين كانه الشركة والوكالة والمقاربة وشبهها او
 او من احد الطرفين كانه المزارعة فانها جازة من طرف رتب البذر بالزراعة
 من طرف المزارع لان لزومها اي لزوم العقود اللازمة احكام من الطرفين كانه
 الخالية عن الجارات او من احد الطرفين كانه المزارعة والوكالة وان لم يرد
 عقد الامور لم يستقر مع ولا غيره من العقود اللازمة في حاشية في حاشية
 العقود جازة والارزعة سببا في من الرهن والقرض ومن ذلك وقفا
 عزل الوكيل اي جعلنا عزله موقوف على علمه اي علم الوكيل حتى اذ لم يبلغه خبر
 انصره فهو على وكالة ونحوه جاز على المولى حتى يعلم بالخبر عدل او ثبوت
 للرجوع عنه اي عن الوكيل اذ لم يوقف لفتنة لغيره في حاشية في حاشية
 وكذا صاحب الوكيل اي وقفا عزله على علمه اي علم المولى حتى يخرج من الناس او يرد

فيكون في بيع الرهن - فلو رهنه ففعل
 فيكون في بيع الرهن - فلو رهنه ففعل

اختار الشمس الاثني عشر في كل سنة في هذا الزمان واختارها حب الدنيا
والمحققون ان المراد بالشرط الذي يخرج منه الكثرة الشرط الذي لا يبرك
كما في فتح القدير ومنه شرطية الكتابة بفتح الحاء من دوام الرق كالمصية
اي في دوام الرق من العسر عليه ولم يملكها كمن بالشرط ان ياتي في كل ربع
لكن الكتابة انما لا ينفذ الشرط المفسد اذا كان الشرط غير داخلة في صلب العقد
بان كاتبة على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يباع داره او على ان يعمل في نوع
من التجارة فان الكتابة على هذا الشرط تصح ويحل الشرط واما اذا كان الشرط
ولغا في صلب العقد بان كان في نفس المبيع كالكتابة على خمر ونحوها فانها لا تصح
به انتهى خلاصة قوله على العبد والتخاض عن الرق ومنه شرطية الوصية
عند الموت لئلا يترك الانسان ما قرأه من اي ما قرأه من وصية من الرق الرق
والواجبات في حال حيوة مستغنى بشرط وصح اي وسع له اي للميت في الوصية
اي الثلث اي ثلث ماله دون ما زاد عليه اي على الثلث وقيل كغير الوصية
حتى اجزأها اي الوصية بالجميع اي بجميع ماله عند عدم الوارث لعدم التفريق
واو قضاها اي الوصية على اجازة بغير الوصية لئلا يبرك من اذ كانت الوصية
لوارث وقضاها اي الوصية بانها لا يبرك من الوصية على ماله حتى ينفذ
على وجه من الخبز والنفق والادوية من ماله اي من التركة رخصة عليه اي على
الميت وقضاها اي الوصية بخبرها بالقدوم الذي لا يبرك بغير الوصية
من العفو وكفلة زوجه وصفيته عزه بستانه فانه ما تحتها بالمرزعة
والملكات واما الذي لا يبرك بغيرها من العفو فلا تصح الوصية
بها كالوصف الغير الموجود على ضرر الغنم واللبن المهدوم في الفرج والولد
المهدوم في البطن قال في الزباني ثم ما لا يبرك في الباب وجوه ثلثة منها
ما يقع على الموجود والمهدوم ذكر الابد او لم يذكر كالوصية بالخدمة والسكنى
والخدمة المأجورة اذ لم يكن في البستان شي من الخدمة فخدمة مودة ومنها
ما يقع على الموجود دون المهدوم ذكر الابد او لم يذكر كالوصية باللبن في الفرج
والوصف على الضمير والولد على اللبن ومنها ما يقع على المهدوم والموجود
ان ذكر الابد والافعال الموجود فقط كالوصية بخدمته بستانه وفيها والله اعلم
ولم يملكها اي الوصية بالشرط الكاسدة لان الشرط انما ينافي من باب
الربا وانه يفتقر بالقبول وهو لم يثبت منها وصية اي من هذا القبيل
انما لا يتم من جهة يدين في الخطا اذ اجتمعت ركنين والكتيب عليهم بالشرع
خطف على استناده بالانكاف بالحق في اجتهاد وفيه ولو كلفوا الاخذ باليقين
نصف عليهم ايام وشهر يادون تيسر في امور الناس فقصي تولية انفسهم
انفسهم فيجب ان لا يوسوا كما يقع قبول شهادته ويجب ان لا يقبل
كافة للثبوت وقيل ابو حنيفة ان شرطه اي نصف القاضي العدل لا يقر له
وانما لبيان ما يشرع اليه بيان ما يشرع اليه في الشهادات فقال لم

٦٥ ولم يوجب ابو حنيفة جمع على القاضي في غير حق ونحو تركه الشهود والمحققين
من الحكم على حال التبين على الرضا ولم يقبل ابو حنيفة الجرح المردى الشهادة
على الجرح بخبره بعد التعديل وهو ما ينفذ به الشاهد ولا يوجب حلف الشرع او
او العبد كفا سقا او اكل ربا او امانة استاجرهم في حلف ان شهد ووجه الوجه
في القضا والوقف والفتوى على قوله اي على قول يوسف رحمه الله ينفذ به ما ان
اي بالقضا والوقف يجوز ابو يوسف في السخنة في غير موضع الشهادة للقاضي
فان ان شهد ما يستدعيه كان بقول الشاهد كذا او كذا لان الشاهد في غير
مهم به الجس فكان ينفذ كاجبا للحلف وجوز ابو يوسف كين ب التماس
الي القاضي من غير شرط مسرة سحر قال في ثبوتها وبشرط في ظاهر الرواية
مسرة سفر في المكنت وعن ابو يوسف يجوز فيها ما يرجع في يومه وعليه الفتوى
كافة لحرانته انتهى ولم يشترط ابو يوسف فيه كتاب القاضي شيئا كشرط
الامام ابو حنيفة من ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه ومن القرينة على الشهود
ومن جهة ثمرة فسر ذلك ابو يوسف رحمه الله ينفذ به ما ان
الحكم كالمعينة ثم اراد المراد ان يذكر بعض ما وضع فيه ابو يوسف في الوقف فقال
وصح ابو يوسف ان الوقف على النفس اي نفس الوقف قال في الحاشية جواز
ارضي بعد صدقة موقوفه على نفسي قال اصحاب لا يجوز هذا الوقف قال
الفقيه ابو جعفر يعني ان يجوز على قياس قول ابو يوسف وانما قال ذلك بناء
على ان الوقف اذا شرط في الوقف ان يملكه وبالجملة ما دام حيا لا يجوز
ذلك في قول اصحاب لا يجوز في قول ابو يوسف ومن يوجب بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا انتهى وصح ابو يوسف الوقف على جهة
تقطع تلك الجهة كان ينفذ على اولاده مثل شاة من صلبه او يقطع صرف
الي الفقراء وصح ايضا وقف السراح لان الوقف عند الرضا والملك كالانكاف
والشروع لا يمنع الاكشاف فلا يمنع الوقف ايضا كما في الربيع ولم يشترط ابو يوسف
في لزوم الوقف التسليم اليه المكتوب كما شرط محمد والاعلم القاضي كما شرط الامام وجوز
ابو يوسف استبدال اي الوقف عند الحية اليه اليه الاستبدال بشرط ان الوقف
نقل في سره القاضي واستدعيه ان الاستبدال اذا تعين بان كان الوقف
لا ينفذ به وانه من رغب فيه ويعطى ماله ارضا او دارا بها ربح يعود فقهه على
جهة الوقف فاما الاستبدال في هذا الموضع في قول ابو يوسف ومحمد ان كان
لوقف ربح ولكن رغب شخص في استبداله ويعطى ماله الكثر بما منه في
احسن من ضبعة الوقف جاز عند القاضي اي ابو يوسف رحمه الله عليه والاعلم
في الاخرى وجوز اي الاستبدال ابو يوسف مع الشرط ولو ما حجة اليه قال
في الحاشية اذا شرط في اكل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى ان شاء الله
فانكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابو يوسف وكذا لو شرط
ان يبيعها ويستبدل بغيرها مكانها وعند محمد وحاصل الوقف جائز ولو شرط
باطل ووجهه واقعات القاضي الامام محمد بن قول حال مع ابو يوسف وعليه الفتوى

انتهى كما ذكرنا ذلك في حقيقته ليس من الوقف وتيسر عليهم فيه فقد بان
بما ذكرنا ان هذه القاعدة اي قاعدة المشقة تجلب التيسر يرجع اليها
ايوب الفقه ان اراد ان تلك القاعدة اصل وعلة لما في المذكورة فالرجوع
في الكل ممنوع وقد اشتملنا الى هذه بعض المسائل المذكورة في تلك تلك
القاعدة وسبب من ان المشقة والمخرج اياها غير في الارض فيه ولكن
تلك المسائل كلها في ذلك محل بحث ايضا وان اراد ان هذه القاعدة متحققة
فيها بمعنى ان فيها سببا وان لم يكن على وجهه فيمكن ان يرجع اليها جميع ارباب
الفقه باذعان لا يخرج في ذلك السبب الى سبب التخصيف التخصيف اي التخصيف
من جهة الاصلية او غيرهما فانه اي التخصيف نوع من المشقة فانه
التخصيف من ذلك اي من التخصيف بسبب التخصيف عدم تكليف الشيء
والجسمون بالعبادات وان كان في عدم وجود الامارات على الشيء المتعلق
ففي اي فليقتضها قوض احرازها الى الوالي والوجهي وكذا في تربية
اي الهي وحقائقه الى الله ورحمة عليه لا تدين ارحم وان شئت واصوب على محل
المشقة بسبب الولد على طول الاعمار وافرغ على القيام بحضرة فكان نقول
المشقة اليها من احسن وانظر للصغير ولم يجبره على الخضوع في تيسر
عليه من ان تفتقنها حادثة على الحقانية ولا يصبر عن غيرها عاكبا اليها في تيسر
ولو اجبر عليه من لادى على العسر الى اذ كان لم يكن للولد في حرم محرم غير
الام في محله على خضوعه كباقي ارباب الوالي مختلف الاب حيث يجبر على اخذ
اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام لان نقضه واجبة عليه كانه الزمعي
ومن ذلك ايضا عدم تكليف التيسر مما وجب اوسر على الرجال
وكذا عدم منعه من تيسر على الرجال في سبلان في الامانة في الجملة
خوف من الفتنة من خروجها وان لم يكن بائنا في خروج الهي في العجز
والعجز والفتنة وكذا في الجملة وكما هو في الفقه العام والمجربة في محل
المعقل اي الدين على قول والقول الصحيح حادثة كان لا مطلقا بل اذ كانت
قائمة في حصولها من الزمعي واما في تيسر الخرب وكذا في حلق التخصيف
ومن ذلك ايضا عدم تكليف تارة بكثير مما على الاحراز كونه اي يكون كل
منهم على التخصيف من اخذ الحدود القابلة للتخصيف كالجمل مختلف القطع
في السرقة وفي العدة لكن تكون هذه الامنة جسيمة لان الواحدة لا تفتق
فلا بد من التفتق على اجنبها وكذا في القسم يكون لامة المتكسرة نصف حرة
وكذا في الطلاق لكن يكون طلاق الامة تفتق لان لم يكن متخصيف
الثلاث على سواء فجعل نصف الثلث اثنتين اعتبارا لاجل الجانب
الوجود ووجهها الى ما هو الاصل في بقا الحال وذلك الكثير كانه في سبب
في احكام جميع هذه التي اذكرها في هذه المسئلة مختص بها الطام على هذه
القاعدة الفائرة روبا وفي المختصة في العبادات على قسمين القسم
الاول مشقة لازمة لعبادة مخصوصة لا تنفك عنها تلك العبادات

غالبها مشقة البرد في الوضوء والغسل فانها وان انفك عنها في الايام الحارة
وتسكن الماء فيها لكن الغالب عدم الانفكات وكذا مشقة الصوم في الصيف
في شدة الحر طول النهار وكذا مشقة السفر التي لا انفكات اليها واجبة في
حصولها لمن وجب في البلدان النائية وكذا مشقة الخوف على النفس والوضوء
التي لا انفكات اليها في شدة البرد وكذا مشقة الصوم في الصيف وكذا مشقة
رحم الزنا من عطف الخافض على العام وكذا مشقة الجنات والنباتات لمن يقسم
هذه الطاعات وعدم الانفكات غالبا لا اثر لاي لهذه النفس من المشقة
في اوقات العبادات في كل الاوقات ولا تفتق التخصيف بان مشقة البرد فيكون
لها اثر في اسقاط الغسل اجاب عنه بقوله واما جواز التيسر في خوف من شدة
البرد فانه في السفر بالانفاق وفي الحر عند الاحتياج في حال من الخوف
فيه الخوف من الاعتسار على نفسه او على غيره من اعتساره او من جهل
مرض فيه فانه الخوف لا يكون الا من البرد والشد الذي تنفك عنه
الفصل غالبا فانه مشقة لا يكون من القسم الذي تفتق عنه بل
من القسم الثاني كما تبيح بعد ذلك اي ويكون المراد من الخوف المذكور
ذلك شدة البرد في البارد اي التيسر عند الخوف من الجنابة لانه لا يجزى
بأدوية ولا ثوب بياضا اي بدفع شدة البرد اي بدفع شدة الغيب ولا
ولا ما وسخا ولا صمما بانفاقه او انفاقه اخذت فلو لم يكن المراد من
الخوف الخوف على النفس او العصور او من حصول المرض لما احتج الى
هذه الشروط ولما بين جواز التيسر في الجنابة التي هي الحدث الاكبر او
اذان بين حكم الحدث الاصغر ايضا فقال ولا يصح انه اي التيسر في الجنابة
لا يجوز للحدث الاصغر كما في الجنابة ان الحكم يوم الجواز نعم السفر
والخوف من فعله بقوله لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعتفاء الوضوء فانهم
في الحرف في السفر ايضا في بعض الاقاليم واما في ديار الروم في ايام الشتاء
خصوصا عند اشتداد البرد فلا يتم كما لا يخفى على من في هذه ذلك
ومما يدل على ما ذكرنا من التفتق في التيسر من قوله واذا كان في سفر
ولا يمكنه اخراج يديه من الكم مخافة البرد فانه يجمع وجهه ويديه الى
الشرع واصل انتهى وفي السفر فيقال في الكمال واما خوف المرض
من الوضوء من ماء الباردة المصير على قوله هل يبيح التيسر كالغسل فاختلوا
فيه حمله في الاسرار مبيح وفي قاضيان ان الصحيح انه لا يجوز كانه والله
اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على مجوز وهو لا يخفى ذلك
في الوضوء عادة انتهى الظاهر ان ابن الكمال جعل قول قاضيان على ما اذا
كان في المصير قال في المداوي وقيل بانفس لان في الحديث في المصير الخاف
من الوضوء بالمال من البرد لا يجوز له التيسر اجماعا على الصحيح
في المصير انتهى واما المشقة التي تنفك عنها العبادات عاكبا وهي
القسم الثاني من كل طرف الخاف فليس مراتب المرتبة الاولى مشقة فليكن

فادحة كمشقة الخوف على النفوس او الاطراف او من فتح الالها فمضى وحيته
للمشقة فبسطا العبادات بايا باحاجة تناول بعض المحرمات وكذا ان لم يكن
للمشقة طريق الى الامن المحرم وكان الغالب يوم السلام لم يجب المشقة الخوف
على النفس مع كون تلك المشقة غير لازمة للمخاطبة العبادات بالعبادات
لازمة كمشقة خوف القتل المحرم بايا باحاجة لا تكون موجبة لانتفاء تلك العبادة
كسيف اليد الاشارة للمرتبة الثانية من المشقات الغير لازمة مشقة الخوف
كاداة وجوع في الصبح او اداة صداع في الرأس وسوء المزاج خفيف فمما لا
لا اثر له في انتفاء العبادات ولا انتفاء البهائم كخضوع العبادات
او بقاء من وقع مشقة هذه المشقة التي لا اثر لها في النفس ومن تصورها اي
ومن اجل ان لا اثر لهذه المشقة في انتفاء العبادات روي عن علي بن ابي طالب
من تخشع ان المرضي اذا نوى الصوم في رمضان عن واجب آخر كما لم يرد
والكفارات والقضاء فانه يقع تخشع في ان كان مرضه مرفعا لا يفرض معه الصوم
هكذا ووجه عامة النسخ والاصواب الاجاب اذ على تقدير القبح يكون الحكم
في المتقاربين عكس ما ذكره فبما هو الاقبح من رمضان بان ما لا يفرض
مستغلف بقوله روي بسند صحيح لفظه رمضان وكل ما في مرضي روي
اللفظ فيه لكن لو حمل كلامه على ما في معنى ان المرضي الذي يصر الصوم
كالحيات انما يفتقر وجوب العبادات والرأس يتعلف ترخصه بخوف الزيادة
ولا يشترط فيه الجزم كقبحي وكان رمضان في وقت هذا المرض كسائر ايام
السنة فيقع الصوم مما نوى واما فيما لا يفرض الصوم كالفهم والمطهون
فتتعلق ترخصه بحقيقة العجز الذي يمنعه عن المرضي على الصوم او في تلك
فاذا قام ظهر عدم تجزئة وفات شرط الرخصة ويخفف هذا المرضي بالانجيل
فيكون صومه عن رمضان على وقف ما ذكرته من ان المشقة لو كان هذا الرد
مردودا كما لا يخفى تنسبه مرضي المرضي وان لم يقرب ان لم يضر واجماع ان كان
ذلك المرضي بالزوج مانع من صحة طهرتها بها بخلاف مرضها فانها لا يربى
والمراد بالمرض مرضي احد الزوجين ان كانا مرضا جميع الجاه او يخفف به ضرر
وقبل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فمما لا يضر لانه لا يجرى عن كسره
وفتور عاده وهو الصحيح انتهى المرتبة الثالثة من تلك المراتب الثلاث
متوسطة بين هاتين المرتبتين كمرض في رمضان يخاف فيه من الصوم
زيادة المرض او يبطى البراء ولا يخاف منه على النفس فيجوز له القطر
وهكذا الحال في المرض المبيح للتعيم يعني ان هذه المرتبة من المرض يكون
مبيحا للتعيم ايضا فلهذا المرتبة وان كانت متوسطة ولا يضر ايجاب تخفيف
بناء على بعض العبادات لما كثرها دون الاول من حيث انها لا تقيد بالتخفيف
بايا باحاجة تناول المحرمات ولما كانت هذه المرتبة متوسطة بين المرتبتين
سابقتين وكان معرفتها مبيحا اليها متوسطة على معرفتها جازما
في الذكر الشئ واختبروا في وجوب الحج الزاد والراطة المناسبين للتعيم

يعني الخوف من حصول مرضي حتى قال في فتح القدير يعتبر في حيث كل انسان جالس
معه بدمه فما يعتبر في صحة من شخص لا يلزم ان يعتبر في صحة بدن شخص
آخر كمنافس العظم بين احاد الناس في ذلك وقالوا لا يكتفي بالعقوبة بالنفس
وسكون القاف النوبة يعني لا يكتفي في العقوبة على الرحلة بالعقوبة على التواتر
العقوبة لانه لا يكون قادرا على الرحلة في جميع الطرف بل لابد من العقوبة على
شق الجسم كالحمل على شق شقان يحمل عليها العبادات او من العقوبة على ركن
زاملة وهي التي يحمل عليها من الاطراف وغيرها ومن المشقة موجبة تخفيف
التعيم فانهم يشترطون في المرضي السجدة ان يخاف من الحار على نفسه او على
عضوه دفعا او مشقة او حدوث مرض او يبطى برأه ولم يجزوا في التعيم
بمطاف المرضي مع ان مشقة السجدة دون مشقة ذلك اي مطاف المرضي
بالبطء واربعا لم يوجب شر او لكالمظهر بزيادة فاحشة على قيمته وقدره
وذلك كالمزيد بان تكون على ضعف قيمته في الموضع الذي وقعت الى جهة
البشرية يعني مع ان مشقة تلك الزيادة دون ذلك فبغير الايسر يعني
بل او جهوده بالزيادة السيرة لكن هذا الاشكال من دفع احوال الاوراشية
اذا برر لوجوهها التي في السجدة من غير حاجة الى الرضام بعد الماد والاعمال
ذلك من الاعتدال المعروفة واما مع واحد منها فلا اشكال اطلاقا على ان
فيما حرمة مال السلم حرمة دمه فكون مشقة تلك الزيادة دون المرضي
المذكور في الفقرة الثانية من تلك الفقرات تخفيفات الشرع انواع كثيرة النوع
الاول تخفيف سقاط كسقاط العبادات عند وجود العذر الشرعي
المعروفة كسقوط الصلوة بالجنون والنفاس والجمون والاعمال وسقوط
الحج لعدم من الطرف وسقوط الجهاد بالعمى والعرج والمرض الى غير ذلك
النوع الثاني تخفيف تقبض كالتقرب الى كسرة الصلوة الرابعة في سفر
لكن كونه من ذلك النوع افاضوا على القول بان الامام الذي هو عند ان في
واما مع قولنا من ان التقرب كونهما كعيني القول والامام مرضي بعد
لقول عائشة رضي الله عنها فرفضت الصلوة بكعتين فاقرت صلوة السفر
وزيد في صلوة الحضر في الزيلعي قل اي فلا يكون من هذا القبيل الوجه
يعني انه لو لم يكن مسافرا لفي اربعة اشكال من الانواع المذكورة تخفيف
ابدال كابدال الوضوء والتسليم بالتسليم وكابدال القيام في الصلوة بالوقوف
والاضطجاع وكابدال الركوع والسجود بالاباء وكابدال الرضام بالالهام
النوع الرابع تخفيف تقدم كالتجمع اي لا تقدم الكائن في الجمع بين الصلوة
الصلوة والعصر وقت الظهر بشرط الامام والامر باذان وانما يتبين
بمعربات كصيانة الجماعة او بعد التعريف من الموقف بعصر الاجتماع
لها وتقدم الركعة بالجمع على الجمع على القول بتقديم ركعة الفقرة
يوم الفطر وذلك التقدم مجوز ان يكون في رمضان وان يكون قبله وعند
خلف بن ابي حنيفة يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله وقيل يجوز تعجيلها

في النصف الآخر وفي العشر الأخير من الحسن من زباد لا يجوز عليها
 أصلا كالصحة لكن النقص لا ينجس بوقت ووقت كان
 الزبد من كنهه فاعلم أن النقص ليس هو ملكه بل هو ملكه في الأول
 في تقدير الزيادة وبعد وجود الزيادة بصفة الكونه والزيادة في
 النوع الخامس خفيف ما خيرا أي ما كان خيرا للمالك في جميع أحواله
 والعنف وبإذات وإقامة وأجرة في وقت العشاء وجملة وكذا ما
 يوم رمضان للمريض والمساكين وكذا ما في الصلوة من وقتها في حق
 مشغول بغيره في وقت وجوبه كالقائمة فانه لو كانت بحيث لو شغل
 بالصلوة تخلف عن الوقت لكان له ان تأخر الصلوة عن وقتها وكان التأخير
 سبب الخوف من الله وخوفه كان في فعله الموقت من الحكمة النوع
 السادس خفيف ترخيص في فعله الموقت أي كالرحمة الملائمة في حق
 صلوة المستحب بالجماعة بصفة الجواز في خروج الخوف ما إذا جاز به وكان
 المحذور قد زال فمما كان شرب الخمر للضرورة أي جوارم الكونه مفضوها
 بطعام وتكون لم يوجد ما يوجبها من غير النوع السابع خفيف تخفيف
 كتفيل في الصلوة الخوف من العدو أو سبب في استمره باب صلوة
 الخوف من الكلب فيصير به القادة الثالثة المشقة والخوف في الجواز
 في موقته لا في كونه مجل فيه أو ما مع استمره قبله قبله ولا قال
 أي حكمه أو حقيقة في محله كجزمه رعي كشيء محرم في حق من
 قتلها أو أكله أو شربه أو غيره بسبب الجوع أو غيره في علة
 بما ذكره من الجوع أو غيره في موضع لا يفسد به جملته وقوله عليه
 لا يفسد خلاصه ولا يفسد شوكها نص في خلافه ذكره الزبد في كتاب
 الأكرام وقال الزبد في باب الأكرام أن الطعام ينقض الطهارة
 الأورثان لقوله من أكل من غير طهارة بالملح في موقته نص
 كما في جواز الأكل في غير طهارة نص في كلام الزبد في شرحه لقوله
 من أكل من غير طهارة من زبد من زبد في غير طهارة نص في كلامه
 في حقيقته وذلك هو ما ورد في حاشيته نص في جواز الأكل في غير طهارة
 في حاشيته في باب طهارة على اختلاف العلماء في زبد الذي زدد على
 تفسيره في الأكرام في باب طهارة وفي باب طهارة الزبد زباد حشنة كونه
 لها بعض فروع الباب وهذا يتأخر ما قاله الزبد في باب طهارة الزبد زباد حشنة كونه
 في موضع النص في مقدم والمركب كونه ولا يخرج في طهارة ولا يوجب
 أكله بالنسبة إلى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على حذف العطفية المشبهة
 وهي أن تلك الفضة إن ما حلت عليه حقت فحصة انتهى وذلك الشرح القاطع
 أربعة من تلك القول في بعضهم أن الأمر إذا حاق السبع وإذا السبع ضاقت
 وجميع بينهما أي بين الفاعل وبين المتعاطف بينهما أي بين الأمر
 إذا حاق السبع والآخر أن الأمر إذا حاق السبع فكل ما كان في حيزه من السبع
 لا يفسد

كما يجمع

مقوله زاده في كتاب طهارة
 في زبد طهارة
 وفي زبد طهارة
 وفي زبد طهارة

في النصف الآخر وفي العشر الأخير من الحسن من زباد لا يجوز عليها
 أصلا كالصحة لكن النقص لا ينجس بوقت ووقت كان
 الزبد من كنهه فاعلم أن النقص ليس هو ملكه بل هو ملكه في الأول
 في تقدير الزيادة وبعد وجود الزيادة بصفة الكونه والزيادة في
 النوع الخامس خفيف ما خيرا أي ما كان خيرا للمالك في جميع أحواله
 والعنف وبإذات وإقامة وأجرة في وقت العشاء وجملة وكذا ما
 يوم رمضان للمريض والمساكين وكذا ما في الصلوة من وقتها في حق
 مشغول بغيره في وقت وجوبه كالقائمة فانه لو كانت بحيث لو شغل
 بالصلوة تخلف عن الوقت لكان له ان تأخر الصلوة عن وقتها وكان التأخير
 سبب الخوف من الله وخوفه كان في فعله الموقت من الحكمة النوع
 السادس خفيف ترخيص في فعله الموقت أي كالرحمة الملائمة في حق
 صلوة المستحب بالجماعة بصفة الجواز في خروج الخوف ما إذا جاز به وكان
 المحذور قد زال فمما كان شرب الخمر للضرورة أي جوارم الكونه مفضوها
 بطعام وتكون لم يوجد ما يوجبها من غير النوع السابع خفيف تخفيف
 كتفيل في الصلوة الخوف من العدو أو سبب في استمره باب صلوة
 الخوف من الكلب فيصير به القادة الثالثة المشقة والخوف في الجواز
 في موقته لا في كونه مجل فيه أو ما مع استمره قبله قبله ولا قال
 أي حكمه أو حقيقة في محله كجزمه رعي كشيء محرم في حق من
 قتلها أو أكله أو شربه أو غيره بسبب الجوع أو غيره في علة
 بما ذكره من الجوع أو غيره في موضع لا يفسد به جملته وقوله عليه
 لا يفسد خلاصه ولا يفسد شوكها نص في خلافه ذكره الزبد في كتاب
 الأكرام وقال الزبد في باب الأكرام أن الطعام ينقض الطهارة
 الأورثان لقوله من أكل من غير طهارة بالملح في موقته نص
 كما في جواز الأكل في غير طهارة نص في كلام الزبد في شرحه لقوله
 من أكل من غير طهارة من زبد من زبد في غير طهارة نص في كلامه
 في حقيقته وذلك هو ما ورد في حاشيته نص في جواز الأكل في غير طهارة
 في حاشيته في باب طهارة على اختلاف العلماء في زبد الذي زدد على
 تفسيره في الأكرام في باب طهارة وفي باب طهارة الزبد زباد حشنة كونه
 لها بعض فروع الباب وهذا يتأخر ما قاله الزبد في باب طهارة الزبد زباد حشنة كونه
 في موضع النص في مقدم والمركب كونه ولا يخرج في طهارة ولا يوجب
 أكله بالنسبة إلى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على حذف العطفية المشبهة
 وهي أن تلك الفضة إن ما حلت عليه حقت فحصة انتهى وذلك الشرح القاطع
 أربعة من تلك القول في بعضهم أن الأمر إذا حاق السبع وإذا السبع ضاقت
 وجميع بينهما أي بين الفاعل وبين المتعاطف بينهما أي بين الأمر
 إذا حاق السبع والآخر أن الأمر إذا حاق السبع فكل ما كان في حيزه من السبع
 لا يفسد

وتنقير

في النصف الآخر

في العشر الأخير

من الحسن

من زباد

لا يجوز

عليها

أصلا

كالصحة

لكن

النقص

لا ينجس

بوقت

ووقت

كان

الزبد

من

كنهه

فاعلم

أن

النقص

ليس

هو

ملكه

بل

هو

ملكه

وغيره وان بعد ان يستفاد منه بطريق الدلالة جواز التقدير لثبوتها
في اشياء اخرى في محله كما هو مع ان الداعي للتحقق انتم انتم انتم
فيه ووجه عدم تفرعهم لنفسه من حيث الجسوس مع الجزم بجواز التقدير
في الجسوس العارض بوجه بعد التقدير لا يدل على عدم جواز التقدير في ذلك لعدم
القائده فيه بسبب انه لا يثبت حاله وعدم تحقق الاستنباط من مقتضى انفسهم
والعلم انهم قد ثبت بقرب من هذه القاعده ان كانه ما بين المقهورين بقدره
ما جاز لغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الماء بغيره بغيره عليه وان كان لم يكن بغيره بغيره وان كان بغيره بغيره
في محله في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
على راسه بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
فكان شرط البقاء والى ان زوال الفرض الجسوس في نفس كانه شرط البقاء
ان يخرج من الجرح على هذه القاعده الشهادة على الشهادة او كان الجرح
ففي هذه الشهادة وقبل الحكم بشهادته ما فرغ من هذه الشهادة وقبل الحكم
ببنيان بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
تقدر على الاستعلاء بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
في المحله كروي في محله في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الطاعه في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
لغيره بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بقوله في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الغاري في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
اي لم يكن في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بوضع قوله في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
قالوا في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الجرح في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ففي قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ما انفق في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
لكن في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ان السرايا في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
والى اخره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الغاري في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بغيره بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ما انفق في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
لكن في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ان السرايا في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
والى اخره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح

هذا هو الوجه في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ففي قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ما انفق في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
لكن في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح

هذا هو الوجه في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ففي قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ما انفق في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
لكن في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح

سقوطه او كان محالا بغير التقدير وفيما اذا انقضى الالبه بالهدم فما يجري فيه الجرح لا يوقف
احد الشرايين بل اذا كان يكون كغيره مما لا جرح فيه ان لم يكن المنطق في قوله
منه وان كان منقطع لا يكون منقطع كما هو صاحب العلوم في قوله تعالى
في البرزخ بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
او سببته في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بغيره بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
فليس في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الغاري في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ومن قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
جوعا ومع رفقه طعام اخذ بالقيمة منه قدر ما لا بد من جوعه وكذا ومع رفق
وخاف الموت فقتلها اخذ قدر ما لا بد من جوعه وكذا ومع رفق
الرفيق مخاف الموت فقتلها اخذ قدر ما لا بد من جوعه وكذا ومع رفق
المعنى ان لم يكن قدر ما لا بد من جوعه وكذا ومع رفق
وكذا من بدنه نفسه كانه في الحاشية قال في البرزخ بغيره بغيره
له اخذ قطعه يدي وكله ليس له ذلك لان جرح الانسان لا يباح حال الاضطرار
لغيره بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الضرر لا يزال فقتلها اخذ قدر ما لا بد من جوعه وكذا ومع رفق
وعليه اي في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
جواز في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
حاله بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ففي قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
وعن العامة في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بغيره بغيره بغيره في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
العوام الجرح في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ولا يبال في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
دواء في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
وهو في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
حاله في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
ويصرف في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الضرر في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
على قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
بركة في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
الف دينار في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح
في قوله تعالى انما تقدر على الاستعلاء فان كان الجرح

وهو

وملك ثوب بونه فضل عن ان يملك ما يحصله وربعة الى موصلتها فاستقام
 عن بعض خلافة ثيابا بغيره وبقلة لا يبركها الا اعظم الملوكة وليس ايسر
 التنبيس وركب البغلة وشركا ورسه بمشوق في ركابه مطرفي حتى
 دخل السوق فظن التجار انه حاكم تجاري الملقب بغيره فجلس في حرمته
 ودعا صاحب طارئة وسامها فاشترىها باللف وبنار فاعتقها وزوجها
 في المجلس بحضرة العذرة فخرجت الى منزلها فمكثت اربعة وسبعين يوما
 الى ان طهرها فباعها بالبيع لثمن اثنى عشرى وعرف ثمنه فاحذر
 يشتت ثمنه كذا في التوفيق ومنها اي من تلك الفروع بيع ما لا يرد
 المحبس اي بيع القاضى ما له ان يمنع من البيع ثمها واما عند الامام فليس
 ابرأ حتى يبيع بغيره لفقاه وبنه فيقسم القاضى بين حرمانه بالحق والحق
 لغيره عن الفرماء وهو اي ما قاله المعتمد ومنها التسعير بمشورة اهل
 الزمان عند تقدير ارباب الحكماء في بيعه بغيره فاحسن ضعف القيمة كذا في
 ومنها بيع ملكا من الممتلكات بغيره عند الحاجة اي عند احتياج الناس اليه وملكه
 عن البيع فان الحاكم باقره ببيع ما فضل عن حاجته فان امتنع باع عليه وقفا
 للمضرا العام ومنها بيع احتيازا حادثة للطبيع بين التبرزين وكونه من فروع
 ما ذكر تحت براهين قبل المنع من المنع في ملكه عند ضعف الفرض البين
 الجور كذا في استحداث الاحكام للاحرف ونصب المصلح الاستخراج ابرسم
 من الضيف واثباتها مما فيها من بغيره ان يبايعوا له المصنع وكذا في فروع عام
 كذا في الكافة وغيره وقامته في ثمنه من وحقها من الموقوف تنبيه اخر
 بقية التنبيه القاضية في ارباب التنبيه الاول بما لو كان احدهما اي احد
 البليدين اعظم ضررا فان الاشهر منها بزاز لا خف اي بارتكابه في مثل
 التقييدان الضرر لانه لا يفر من الاضرار الا من الضرر لانه
 لكن عند ثباته التخيير لكان فيما اذا كانا متساويين كما سباه التهم لان
 جميع على سلب وجوده لانه فمن ذلك اي من قبيل ازالة الضرر لانه
 بارتكاب الخف الاجبار على قضاء الدين وعلى النفقات الواجبة فان ضرر
 تضيق عند الخف لانه من قضاها لدية لدية ومنها اي من فروعها
 حسن الاب اذا امتنع عن الاقف الى ولد ومخالف الدين قال في القاض
 في فضل الخمس من القضا فان سمس الاغمة وخمس من طالدين ما خلا
 دين الولد على احد الابوين او الجد او غيره وان علو غيره ان خمسين في نفقة الولد
 الاضطرر وقال من اجبرته على النفقة بطلب اجبه ايا كان او غيره انتهى ومنها
 لو مضى ساجدة او شينة وادخلها في ثباته واما اذا سني عليها نفقة خلاف
 لكن الرضا ان ينفق خف ما لك مطلقا كذا في الزبني فان كانت
 قيمة ثباته من قيمة الخشنة ينقطع عنها خف المالك ومملكه كذا في
 اي صاحب البناء والقيمة اي القيمة الخشنة وان يملك ثمنها بغيره
 من قيمة اي بناء لم ينقطع خف المالك فله ان يملك البناء ما لم يرضه بغيره

لا ينبغي ان لا يرد ثمنه الموقوف

لا ينبغي ان لا يرد ثمنه الموقوف

قال في ثوب فان كانت قيمة الساجدة والبناء اسوة فان المصطفى على شيء جازو
 وان تميزا يباع البناء عليه وما يقسم لثمن بينهما على قدر ما لهما انتهى
 ومنها لو مضى ارضا فبني فيها او بنى فان كان قيمة الارض اكثر من قيمتها
 فلهما وروى الارض الى صاحبها وان لم يكن الارض اكثر من قيمتها فلهما
 الغاصب قيمتها اي قيمة الارض ومنها لو ابتعت وجازية لولدك بنظر
 الى اكثر من قيمة قيمتها فاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل ففضل
 غيره سواء كان الفضل وربعة كان بعض الفتاوى او بعضها كذا في الحدائق
 في داره فله الفضل فيها ولم يكن احرارها الا بغيره المزار فبنيها لكثر
 قيمة فبنيها فاحب الاكثر قيمة الاقل لخاصة وبذلك وهذا اذا دخله
 صاحب البيت واما اذا دخل صاحب الفضل فانه يقال لخاصة الفضل
 ان املكك اخراج الفضل فاخرجه والافاخره واجعل اربا وروا في الضرر
 عن صاحب البيت ولو كان ملكا الفضل حارا او غلاما فان كان ضررا لخاصة
 فاحب فانه لك وان كان سيرا كان لخاصة الحار والغلام بغيره الباب
 ويزم نقصان البيت لفضل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت
 بايجاب الضمان كذا في الفتاوى وكذا لو ادخل الموقوف راسه في قدر من الخشنة
 مثلا فغدر احرارها بنظر الى اكثر من قيمة قيمتها فبنيها فاحب الاكثر الاقل
 وبذلك فان في ثوبه ونظائرهما كذا في لخاصة الا ان يملكك الاخر
 بغيره وان كانت قيمتها على السوا يباع غيرها ويقسم الثمن انتهى هكذا
 ذكر اصحابنا كذا في الزبني في كتاب الغصب وفضل ان تعبته في ملكه مسئلة
 فقالوا ان كان صاحب البهائم معها فهو موقوف بركت الحفظ وان كانت البهائم
 غير ما كونه كالحمار والبقر كسرت القدر وعليه اي على صاحب البهائم ان يرضى
 اي ارش نقصان القدر لتقصيره في حفظ البهائم او ما كونه في ذبحها وروا
 وان لم يكن صاحب البهائم معها فان موطد صاحب القدرين وضربا في غير
 ما لا خف الوضع وان تركها فغفوة الى غير ذلك كسرت القدر ولا ارش لتقصيره
 في حفظ القدر والا اي وان لم يوطد صاحب القدر كسرت القدر فله اي لخاصة
 القدر الارش اي ارش نقصان القدر على صاحب البهائم وينبغي ان يملك
 بمثل البقرة ما لو سقط وبنار في محبة غيره اي في دوائه ولم يخرج الاكثر
 اي المحبرة بنظر الى اكثر من قيمة قيمتها ولكن قال في الحدائق ولو وقع دراهم
 او لولدك في محبرة وكان لا يخرج الاكثر وان كان ذلك بغيره صاحب
 المحبرة وكان اكثر قيمة من المحبرة كسرت وادخل على صاحب الخشنة الواجبة فيها
 وان وقع بغير صاحب الخشنة او بغيره فله كسرت ايضا وعلى صاحب الخشنة قيمة
 المحبرة ان شاء والا جبر حتى تتكسر ثمنها ومنها اي ومن فروع ذوات
 جوار وحرار بيت غيره ما اذنه اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبها
 صاحب المتاع انه لو كلفه منه لاقطه فان ضررا لخاصة لانه من ضرر المالك
 في بيت غيره بما اذن ومنها مسئلة لقطر خمس دينة فانه باخذها براضى

المذنبون وقد سبقت الاشارة اليه ومنها جواز شق ركن من ركن الميمنة لا يخرج المولد
 من بطنها ان كان تخرج من يمينه اي المولد وقد مر به ابو حنيفة وموافقا لما كان
 الملقط في نوح القبر من كراهية اخذ امره مات وبها حمل جملته حتى شق
 بطنها من الجانب الايسر ولو وضعت من المولد بجو كنه بطنها ثم رأت في تمام
 منها غزير ولدت ما ينبغي ان يخرج قالوا بخلاف ما لو ابيع شخصي لولد في ثوب
 فانه لا يشق بطنه ان حرمة الام هي اعظم من حرمة المولد ولذا قيل لعدم الشق
 في الكثرة لا المنقصة قال في كتاب الاستحسان من البرزخية اضطرب الاول في بطن
 وقد مات لا يشق بطنها وكذا لو ابيعته ورة انسان وماتت لا يشق بطنها
 ان حرمة الام هي اعظم من المولد انتهى وقال في المنقصة ان من يبيع المولود رجل
 ابيع ذنبا غير ذنبا ثم مات لا يشق بطنه انتهى ثم قال رجل ابتاع ورة لرجل ومات
 المبتاع ولم يبع مالا لا يشق بطنه عليه الميمنة لان الذرة غنية بالبطن قد
 فلا يصح الشق والذرة لا تقدر ان يشرى يعني فذلك جاز الشق في الذرة في الدنيا
 دون اللؤلؤ وسواها في حقبة بغيرها اي بين المسلمين المذكرين في جواز
 الشق في ذنبا من ذنبا من الاغنياء من كلفة والاباحة وقضية الذرة في تركه
 وان لم يترك شيئا فلا يجب شي على الورثة واذا لم يمت بعد الابتاع يضمن
 قيمتها ولا ينتظر له ان يخرج منه كذا في بعض الفتاوى ومصرها طلب صاحب
 الاكثر من الذرة الشركة القسمة وشركه بغيره فان صاحب الكثير يجب على آخر
 الاخر قيمته في الاقوال فيه كس هذا المذكور في حكمي من الخفاف والاشها
 ما ذكره فيكم من انه ليس بها طلب ورابعها ما قاله ابن ابي ليلى من انه
 لا قسم بطلب البعض الا اذا انتفع كل نصيبه لان حرمة ابا ضر صاحب
 الاكثر في عدم القسمة اعظم من ضرر شركه بها اي بالقسمة لان حرمة في
 القسمة جدم منع غيره عن الانتفاع بماله وضرر الشرك الاخر في القسمة جدم
 الانتفاع بماله غيره ولا شك ان الاول اعظم من الثاني بل لا بعد الشك في
 حقيقة ان الحكم عليه في شئ لا يملك من الضر ولو كان ذاك مانعا من الحكم
 لما وصل احداهما في الربيع وثالث هذه القصة قاعدة في أربعة وهي
 اذا تعارضت مقتضيات روي اعظمها ضررا بكتاب خضرها قال الزماني
 في باب شروط الطهارة بعد ما ذكرنا في المصلي ان كان اقرب من رجب التوب
 طاهر ثم الاخر في حش هذه المسائل ان من ابتاع بيليين ومعه مائة وثلاثون
 باخر اثنين وثلاثون اختلفا جنتا رهونهما لان مباشرة الرام لا يجوز
 الا لضرورة ولا ضرورة في حش الزبارة حتى يجوز اختيار اعظمها متاعا
 رجل عليه جرح لو سجد بجرحه وان لم يسجد لم يسلونه قد بيني بيليين
 احدهما رهون مع كذا والاخر في الطهارة بركت السجود والاثبات
 بالبايد لم فانه يبيع قاعدة يومي بالركوع والسجود لان ترك السجود
 اهلون ضرر من الطهارة مع كذا في ان اركع وجبه كونه اهلون يقول
 لا تترك سجودا في حال الاختيار في تركه فيكون على الذمة ومع ذلك

في بعض هذه شروطه

لا يجوز الطهارة حال الاختيار اليه يوسف اذا لم يتمكن الوضوء والنجس فانه يبيع بالبا
 في السجود ولا يترك القيام والركوع ثم رأت في الخلية ما تدل على جواز ما قلنا
 ايضا حيث قال في الزبارة رجل يخلقه خراج لا يبيع على السجود ويقتدر
 على غيره من الاعمال فانه يبيع فاعده بالبايد وكذا لو كان حال الاختيار
 سجد جرحه فاقام وقراه وركع وقعد وادعى السجود طارضا انتهى وكذا
 شيخ لا يقد على القراءة فاما الضعفة والقد عليه بها فاما يبيع فاعده لانه
 اي القعود يجوز حال الاختيار في الضعفة والقد عليه بها فاما يبيع فاعده لانه
 في الفصلين انما الصورين فاما مع كذا في الاول ومع ترك القراءة والبايد
 لم يجوز ولو كان ثوبان بخاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بخيرهما
 مالم يبيع احدهما ربح الثوب لاستواهما في المنع يعني لا يعتبر القلة والكثرة
 بعد ما كانا اكثر من قدر الدرهم مالم يبيع احدهما ربح الثوب ولو كان في
 ربح احدهما اي احد الثوبين قدر الدرهم ودم الاخر اقل من الربح يبيع باقلهما
 وما ولا يجوز حكمه لان لا ربح حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما اقل من
 قدر الدرهم او كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثه ارباعه وفي الاخر ربح على
 في استهماش لا استواهما في حكم يعني لا يعتبر القلة والكثرة فيه ايضا بعد
 ما كانا قدر الدرهم مالم يبيع احدهما ثلثه ارباعه والا فقل وهو الطهارة
 بل فيها تقدم ايضا ان يبيع في اقلها خاسة ولو كان ربح احدهما طاهرا
 والثوب الاخر طاهرا اقل من الربح يبيع في الذي ربحه طاهرا ولا يجوز
 في العكس ولو ان امرأة كانت فاقعة يبيع عن ثوبها ما يبيع حوز
 الطهارة ولو وصلت فاعده لا يكتف منها بطن فانه في قاعدة ما ذكر
 ان ترك القيام اهلون من كشف العورة ولو كان الثوب يغطي منه راسا
 وربع راسها فترك كشفه الراس لا يجوز صحتها ولو كانت يغطي اقل من
 الرربع لا يبر صحتها لان للرربع حكم الكل ومادونه لا يغطي له حكم الكل والستر
 في صورة كونه اقل من الرربع افضل لقبيل لانك ان استثنى كلام الزماني
 وعن هذا القبيل ما ذكره في الخلية انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقد على
 القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصل فاعده وهو الصحيح وقيل
 في شرح منتهى اصيل في بيع اخر انه يبيع في بيته قائما وهو الصحيح وهذا
 الصحيح هو الموافق لما وجدناه في فضل طهارة المريض من الخلية حيث قال
 فلان المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج الجماعة لا يستطيع
 القيام يبيع في بيته فان وقال الشئس الله الا اوجبه يبيع في الجماعة ان
 يكثر قائما فيقف ثم يقوم عند الركوع والاولا صح وبه يفتي انتهى وهكذا
 في البرزخية وسبكر الشيخ في المسئلة في كتاب الطهارة من الطهارة
 موافقة لما ذكره صهرنا وكان فيها عند المصنف نسخة الخلية خلا ومن
 هذا النوع اي مما نأخذ فيه مفسدان فروي اعظمها ضررا بكتاب
 اخضرها لو اضطر من الجوع وعنده مبيته وحال العبد فانه بكل المبيته

[illegible]

الحاكم المستقر
بين الفخار والافتخار

۷۷

مجلس
العلماء
السنه
الاولى
الاولى
الاولى

في كراهية حاوي المنية واحا الا فرض بالبيع فان كان لا معاملته من غير فاعلم
وان كان بها فانما يابس به قال في القنية لا يابس بالبيع التي فعلها الناس للشيء
عن الربا فاعلم ان الامة الكرسبي اي مكرهه وقد ذكر سابقا في القنية ان مكرهه
مكره وعند ابو يوسف لا يابس به وعند الامام منكره قال الرزقي خلافه في حكمة العقد بعد العوي
اما اذا باع ثم دفع المهر الصم فلان يابس به بالاتفاق انتهى وقال في الحاشية وقال
مشايخ البيع العينة في زماننا خبر من البيع الذي يجري في الاسواق انتهى
الفائدة - من العادة **مطلقة** واعلمها اي اصل هذه الفاعلة قوله صلح ما را كونه
حسنا فهو عند الله حسن فان هذا الحديث يدل على ان ما اعتاده المومنون واخبروه
يكون عند الله تعالى احكاما تافها حسن قال العلامة لم اجد مرفوعا في منتهى سنده
اي النبي صلى الله عليه وسلم في من كتب الحديث الصالح ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة
الكشف والسؤال وانما هو قول شيخنا الله بن سعد رضى الله عنه في حاشية ابي غنيمته
اسناده الي النبي دم اخرجه احمد بن مسدد وهذا الحديث قد ذكر مرسل في التلخيص
في سلك الادلة على حجة الاجماع وذكره الخاوي ايضا في فضل الفردوس في البيع
حيث قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة يتعاطاها الجيران يكون ربا قال لا والله
ما راها المسكين حسن فهو عند الله حسن وما راها المكسبون فبيحا فمرو
عند الله في بيع انتهى كلام الخاوي اعلم ان اعتبار العادة والعرف راجع الى النها
للفعل السليم في القضية ومما ذكره حتى جعلوا ذلك اصلها لولا ان الاصل
في باب ما يترك به الحقيقة ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال او العادة هكذا ذكر
في الاسلام فما خالف في عطف العادة على الاستعمال فقبلها من متروقات
وقيل المراد من استعمال نقل اللفظ عن موضعه الاصلي الى معناه المجازي سواء
وعلمية استعماله في اي في المعنى المجازي عطف على نقل اللفظ من العادة
نقله الى معناه المجازي عرفا وعلمية استعماله فيه اقول لا اري داعيا الى التخصيص
الاول بالاول ولا الى تخصيص النسخ بالاشارة ولا قرب ان يقال ان الاستعمال المشاوة
بمرة واحدة فاعلم ان هذا على حد ان يكون في مرة واحدة وعطف عليه العادة ليكون
الشرعية مجموع الاستعمال والعادة فكان كانه قال بدلالة الاستعمال على وجه العادة
ويامة الكشف الكبير وقد ذكر الرزقي في شرح المعنى العادة مشاوة مما يستعمل
في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة وهي اي العادة
انواع علمية النوع الاول العرفية العامة كوضع القدر فانه لو عطف اللفظ
قديمه في ارضاء بركابه مطلقا الى خول عرفا حتى لو اضطلع ووضع القدمين
فيها بحيث يكون باه خسر خارجها لا يثبت لانه لا يقال عرفا انه وضع
القدم فيها والنوع الثاني العرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة بالاربع
للحفا فانه عند اسمها هو علم الفاعلية والعرف والجمع والنفق للنفذ فان لم
عند اسمها ان يبين في الاصل وصف لم يدخل في المعينة لا يوجد في الفرع والنفق
هو مختلف الحكم اعم من الدليل ومما بينها النفقة فثبت في البيارة والبيع
الثالث العرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والجمع تركت معانيها اي معاني هذه الاعمال

النعومة من العادة الأولى من الزيادة في الطهارة في النقاء ومن العادة الثانية
 جمعها من الشرعية من الأركان المعنوية في الأول ومن جملة تلك المألوف من مقهور
 مسلم غير صائمي ولا مولاة بشرط قطع المصلحة عن الملك من كل وجه لا سيما
 في الثاني ومن زيادة مكان مخصوص في الثالث انتهى كلام الهندي ومما خرج
 في الفقه على هذه القاعدة أي قاعدة العادة محكمه لا وليا في الأصح فصفة أخرى
 من أنه ما بعد هذه التكاليف جارية وكونه من فروعه ما يبايع على استيفاء ما يعتادونه
 النافذة جارية وما لا يبايع بالاصح لان له من فروعهم هو ما يبايع به
 فبينة وقولهم هو ما لا يبايع به استعماله وقولهم ما لا يبايع به وجه الأرض بالانزاع
 بصفة كان الأولى بالاصح كونه الزبدي ونسبها أي خروج تلك القاعدة وقوع
 البصر الكثير في البراري سكة وثوبه فيه فان الشبه قد اختلف فيه فقبل المثلث
 كثير وقيل هو ما يبايع به وجه الأرض وقيل ما لا يبايع به كل دونه يعرف والاصح فيه
 ما يستأجره الحاكم وتفرع عليه ما لا يبايع به الأول وكذا في قوله ومنها حد
 الماء الكثير المحقق بالباري فان فيه أيضا قول والاصح تفويجه على رأي الجنب
 فان غلب على ظنه ان الجزاء المستعمل وصل الى الجانب الآخر فهو قليل لا يجوز التوقف
 به والاخر كثير يجوز الوضوء بان المذهب الطاهر عندنا في حقيقته المتعرب
 والتفويج على رأي الجنب من غير محكم بالتقدير فيها لا تغدير فيه من جهة خارج
 كانه الزبدي بالتقدير ينبغي من عشرة عشر وخود كونه فانيا في عمان او اثني
 عشر او خمسة عشر في حمير وبما عتبارها بالتحريك ومنها حبس النفس ولو
 نوزاد الموم على الكفر حبس النفس شرا الى عارها ان كانت معتادة ولا الكفر
 ان كانت معتادة فتقتضي صلوة ما زاد عليها وفي هذه المسائل وكذا في كثير
 مما سبناه بسبب العادة بمعنى العادة المؤدية للعرف المستفادة من الحديث
 المذكور المعروف بالتعريف الذي ذكره الهندي وكونه من فروع القاعدة
 المذكورة لا يخرج من ينبغي ومن ذلك اي مما تفرع على تلك القاعدة
 التي الكثير المستفادة من فروع الى العرف فتفسد لو كان العمل
 بحيث لو راد راد بظن انه اي العامل خارج الصورة ومنه اي من ذلك
 ارباها والتمار المسافة فالزاد الخلاصة رجل متر بالنهار في ايام الصيف
 فاراد ان يبتاد منها ان كانت النمار مسافة ان كانت في المصراية
 ان يبتاد الا ان يعلم انها اول لانه ان ما حصرها باجها وان كانت
 في الحائط ان كانت من النمار التي تبقى كالخوز وغيره لا يبعده اخذ
 ولو كانت لا تبقى فكيف يباعه والاصح انه لا يبايع ما لم يتبعين النماري صريحا
 او لانه انتهى كان نظره عليها باعتبار ان له لانه لا يبايعه لانه وكذا
 ان النماري لانه ما يستفاد من العادة الجارية بينهم ومنه اجارة الطير
 بقطاعها وكسوتها فان القياس يقتضي عدم الجواز من وجهين احدهما
 كونها واردا على استنباط النمار وهو اللين وفصار كاستنباط البقرة فرب
 بسنها وثانيها الجاهل في الاجرة الا انهم اجاروها لغير ما في النمار من الاجرة

٥٥ وللعادة في النعومة على الظاهر ومنه ما قبله من قبله يكونه كيتبا او زينا
 وهو ما عدا الستة التي ذكرها من المخصوص عليه من الأموال الربوية حيث
 يعتبر فيه العرف في كونه كيتبا او زينا واما المخصوص عليه من الأموال
 على كونه وهو البر والشعب والتمر والمخ أو على وزنه وهو الذهب والفضة على كونه
 للعرف فيه فانه لا يباع ولا يورث وقوله اي ربح قول الربوي في بيع
 القديس من باب الربا والاختصاص للربا وانما العرف غير معتبر في المخصوص
 عليه يعني لا يختص لعدم اعتباره العرف في المخصوص عليه بالربا بل يرب
 فيما هو غير ربوي ولبين جريانه في غير الربا قال في الظاهر من الطهارة
 وكان محمد بن قيس يقول السرة الى موضع الهامة نبات الشعر من العانة حيث
 بعورة لتعامل القمار في الألباء اي في الأظفار عن ذلك الموضع عند الأظفار
 وفي البرج اي الكنع من العادة الظاهرة نوع خرج وهذا اي القول كونه سرة
 الى الحد المذكور ليست بعورة ضعيف وبعد لان التعامل في كل من
 لا يعتبر انتهى كلام الظاهرية بل يفظ اي بعبارة يعني وانه كونه ما تحت السرة
 عورة رضى لقوله لم عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته فبهذا القول علم
 عدم اعتبار العرف في المخصوص عليه من غير الربا ومنه ما في صوم يوم السبت
 فلا يكره ذلك الصوم لمن له عادة من العوام في صوم يوم كالاثنين ولو اجتنس
 فصادف يوم السبت ذلك اليوم وكذا لا يكره لمن له صوم يومين قبل اي قبل
 يوم السبت يعني اذا اراد ان يصوم ثلثة ايام في آخر الشهر فصادف الثالث
 السبت في يومه من ذلك الشهر فانه لا يكره صومها ايضا فانه مسئلة منتزعة
 ذكرت لتبطل حال بكر ومن صوم يوم السبت او كسبت من فروع القاعدة
 كما ان قوله في المذهب كذا ر عدم كراهية صومه بنية التعلل بملكها المستطارة
 ليست من فروع القاعدة اي لو كانت له عادة او لا وسواء كان صوم قبله
 يومين او لا ومنه قبول الهدي للفقاضي ممن له عادة بالاهل له قبل توليه
 الخفاء بشرط ان لا يبره الهدي على العادة اي على عادة فان زاد عليه زاد الخفاء
 لا كرها ومنه الاكل من الطعام المقدم ضافة بلا طرح الاذن كدالة العادة
 عليه وانه الفاظ الوافين قبلي على حرفهم كانه وقف في القبر وكذا
 الفاظ الناز والموصي والخائف وكذا الاقرار ببيتى الا فيما ذكره من المسائل
 المستثناة من تقديم المعنى العرف على الشرعي عند التعارض ومن المسائل
 التي خرجت عن بناء الأبحاث على العرف كما سبناه وسبناه مباحث
 الأبحاث فترى اعتبارها على العرف وبسبب هذه القاعدة اي القاعدة
 السادسة مباحث الأول من تلك المباحث بماذا اشئت العادة وفي ذلك
 البحث فروع الأول من تلك الفروع العادة في باب المصنوع وكذا في باب
 النفاس اختلف على البناء المصنوع فيها اي في تلك العادة ففقد الاستيفاء
 ومحمد اشئت الا بمراتب لانها منقذة من القود فلا بد من التكرار ومحمد لا يوجب
 شئت ولو بمرارة واحدة او او عليه القنوت لان المرافعة اذا كانت مباحة

وان زاد على ما سبناه

واحدة صارت عادة لها بالاجماع فلو ان مرتين واكثر ثم استمر بها الدم ردت
العادة الى المتكررة غير ان كان في حادثة واحدة كما في فمها من غسل اللثا ف
المذكورة في العادة الاصلية وان تكرر في مرتين متتبعين وطهران متتبعين
على الولاء او دما منقعة او اطرها منقعة على الولاء او دما منقعة على
انما في حق الطهر والدم بعد ذلك بان ترى اطرها منقعة ودما منقعة
او ترى مرتين متتبعين او طهرين متتبعين بشرط ان لا ينفك في استمرها الدم
فيجب البناء على اوسط الاعداد الثلثة الاخيرة او على اقل المرتبتين الاخريتين
على ما اختلفوا يسمى ذلك جعلية في الدم والخصر جسيما واما في حق الطهر فقط
وذلك بان ترى اطرها منقعة او طهرين متتبعين بشرط ان لا ينفك في استمرها الدم
فاذا استمرها الدم يجب البناء في حق الطهر على اوسط الاعداد الثلثة الاخيرة
او على اقل المرتبتين الاخريتين فتصير طهرها في الطهر جعلية واما في حق الدم
فقط وذلك بان ترى دما منقعة او دما منقعة او دما منقعة او دما منقعة
استمرها الدم يجب البناء في حق الدم على اوسط الاعداد الثلثة الاخيرة او على
اقل المرتبتين الاخريتين فتصير طهرها في الطهر جعلية واما في حق الدم
فقط وذلك بان ترى دما منقعة او دما منقعة او دما منقعة او دما منقعة
من بخارها ينقذ كذا في التامية او غيرها اي في كل من الاصلية وجعلية
مستوفى في الحادثة وغير حادثة الخ لانه لا انتقال في انتقال اعداد وتنقل
مكان فانتقال العدوان ترى زيادة على معروفها والمكان في التامية وتنقل
المكان ان ترى في غير موضعها المعروف ثم الانتقال الى كونها في قول
الاسام ومحمد وعنده يوسف يكون بكرة وعليه الضم والبيان عند الاصل
بما في منبرها ان المرأة اذا كانت عادتها في الحيض خمسة ايام من اول شهر
وطهرها خمسة وعشرين فرات مرة زيادة على معروفها لانها لم تتجاوز الفرة
فانه يكون جميع حارات جسيما بالانفاق غير ان عند الحنفية ومحمد طهرها لا يكون
عادة وتكرار في وقت كونه عادة وانما طهرها في خلاف بينهم في التامية
اذا استمرها الدم فان تكرر في عادتها القدر بعد ذلك ومحمد وعنده يوسف
ترد الى اخر حارات واجمعوا على انها اذا زادت ذلك بمرتين ثم استمرها
الدم في الشهر الثالث فانها تزداد ما تزداد عليه الدم مرتين وكذلك اذا انقضت
ومها دون عادتها من ثلثة ايام او اربعة ايام فترد على صفة اخرى ما ينعطف
بهذا الخبر من كلام الخاضعة وانت تعلم انه لا ينعطف عنه اختلاف في العادة جعلية
وجردا وحدهما فضل عن ان يكون مستوفى والذي ينبغي ان لا يخطئ ان لا ينقض
العادة جعلية العادة عند الموضحة المروية الاخر لا غير والله تعالى اعلم ولم يرد
صريح الثاني من ثلثة الفرج تعلم الكتاب الا انه يتردد في كل الموضع في حادثة
البارك فان تعليلها بما في عند الدعوة بان جبر الترتيب عادة في ذلك فلهذا
اي كونه عادة لا يتردد في كل حادثة منها فلهذا واما في حق الطهر فقط
اي في حادثة الصفة التي من ثلثة فترد الى عادتها العادة بالاعداد الثلثة

المقبول

المقبول ان المستوفى لقبول المدة في القفا في ولما روي ذلك ايضا لكن الظاهر ان ثبت بشرا
كان في القبر **المعنى الثالث** من المباحث للثلاثة بثلثة الفادة اي في العادة
اذا طهرت بان تكون كلبنة او غلبت بان تكون كلبنة او كلبنة او كلبنة او كلبنة
فالوجه في البيع لو باع بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
من جارية لا محالة وكما في اي الدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
وامتدنى المصيرين من البيع في بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
اسم الدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
والمالية او تختلف في كل منهما او تختلف في الاول والثانية او يكون على عكس
ذلك فان كان الاول فلا نزاع فيه ولا كلام في صحته وان كان الرابع في البيع
لثابته في التامية وان كان الثاني او الثالث يحمل على الرابع كما ان في الاول
منه في بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
اي في العادة في التامية او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
تعليل لقوله ومن اختلف عن في البيع كان على غالب نقد البلد لانه اي في التامية
المعارف في البلد فيصرف البيع اليه الى التامية ومنه اي في العادة
العادة لو باع النجوة في السوق شيئا بغير معلوم وكان لم يعرفه فلهذا ولا تأجيل
فيه وكان المعارف فيما بينهم ان الباع ياخذ كل جمعة قدر معلوم من الثمن
العرف في البيع اليه اي في ذلك المعارف بدارهم او بدارهم او بدارهم او بدارهم
لان المعروف كالمعروف واعلم ان بيع ما شره بزيادة يسمى مرتبة وبيعه
به بلا زيادة ولا ينقض يسمى تولية وبيعه بما يقص منه يسمى وبيعه ثم لو كان
قد شره ستة فباعه مرتبة او تولية بلا بيان الثاني الذي كان في شره في التامية
بين الرود والقول مادام المبيع موجودا في ملكه فارد المصير اليه ببيان انه فعل في التامية
المذكورة في مثل هذا التامية المبي على العرف ام لا فقال ولكن اذا باع في التامية
الذي يعرف ببيعة المعارف المشتري المذكور تولية او مرتبة ولم يبين غبطة
الذي كان في شره هل يكون المشتري الخيار كما يكون مخيرا اذا كان الاصل مستوفى
في العقد فمنهم من سلبه اي الخيار فيه ايضا ومنهم من سلبه اي بيعه مرتبة وكذا
تولية بلا بيان اي بلا بيان التفسير المذكور لكونه اي الثمن حالا بالعقد وان
البيع واستوفى من الثمن منجز او كره الزباني في التولية من البيع ومنها في استيفاء
الكاتب قالوا الخبر في المركب عليه اي على الكاتب وفي استيفاء الخياط قالوا
الخياط والارفة عليه اي على الخياط عملي بالعرف وينبغي ان يكون الخياط
عند استيفاء العرف على ذلك ومن هذا القبيل حلل عام التامية في حادثة
على المكتبة في العرف على ذلك عطف الدابة عانة على المجرى في حادثة
فدت في حادثة في التامية قال في حادثة ونفقة العبد وعطف الدابة على
الاجر انتهى وهكذا في البرزخية وما ذكره من كونه طعام العبد على المكتبة
مخالف لما ذكره الفتاوى ومخالف لغيرها في حادثة في حادثة في حادثة
وكونه عانة جارية وان كان مجهول المعروف في تقديم وان لم يبين طعامها

عنه في التامية

وكسوتها على المستخرج في العقد فربما على الظاهر نفسها كما في القاموس وتفرع على ذلك
الذي على ما كثرها دون المستخرجان المستخرجون كرها على ما في ما في جوار
لم يفتن لان العلف ليس عليه كما في البرازية ومن هذا القبيل انه لو استاجر
مكاريبا ليجعل على دابة حمل او خيالا يجعله على ظهره او على دابة استاجر فاجل
والحواف يجب على المستاجر او على الاجر يعبر فيه العرف ولو طلب من المكاري
ان يدخل بينه وبينه فيه العرف كما في البرازية وامنا كما ان يكون ان يجيى واوفر
من ان يجيى وسرها ما في آخر وقت القنية نعت شها في شهر رمضان في مسجد
فاحترق وبقي منه اى من شمس نعت اودونه فيه اشارة الى ان لو كان الكثر من نعت
لا يجوز الاخر كسب الامام ولا يجوز ان ياخذ بغير ذلك الواقع ولكن لو كان العرف
في ذلك الموضوع الامام والموافاة ياخذ من غير مرجح الا ان في ذلك استمر في القنية
وهيها البطالة في المدارس كايام الاحياء وبوم عاشوراء وشهر رمضان في درس العقدة
لم ارها صريحة في كل مسم قد مر في ذلك في حواكي القنية حيث قال اذا فرق الواقف
للمدرس لك يوم مباحا ولم يدرس بعض يوم في كل اسبوع فافا لانه يوم الجمعة والظنا
حرمة لها لا يجزى ان ياخذ ما قد مر منها من اجرة فتصرف اجرة هذين اليومين
الى مختلف المدرس من الحرمة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدركم يوم مباحا حيث
يجزى ذلك وان لم يدرس فيها العرف بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث
لا يجزى ان ياخذ اجرة يوم لم يدرس وان لم يقدركم اجرة لدم العرف انتهى
والمسئلة بعد وجهاين فان كانت البطالة مشروطة في الوقت لم يسلط
من المعلوم شيئا في مقابلتها والا فينبغي ان تلحق ببطالة القامى وقد خلص
في اخذ القامى ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في الجبلة انه ياخذ
يوم البطالة لا في سترج للبيوم الثاني وقبل لا ياخذ استمرى كلام الجبلة في القنية
القامى في خوف القامى من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره
في منظومة ابن وهبان وقال انه الظاهر ينبغي ان يكون حكم ذلك للمدرس
لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون له طاعة في التحريم عند ذلك
وهذا يخرج بظاهره بغير خوار لاخذ لما في البطالة من مصلحة الاستراحة والتعب
لا كونه عرقا ومسافا كما في ذلك وابطال ذلك الجواز انما هو اذا لم يقدركم
الواقف الجبلة يوم واما اذا فرر ذلك فلا يجوز اصله كما لا يجوز في البطالة فيعطى
في غير ايام المعنادة كما يدل عليه ما نقلناه من الحواكي وكان المصنف في الجواز
مطلقا ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طولية ادت الى ان صار القامى
البطالة وايام المدرس قليلة بمعنى ومشاهدة البطالة وان تعارفها على حال
فيه كونه منافية لعرض الواقف وبعض المدرسين في المسجد متقدم في اخذ
المعلوم اى الحقيقة على غيره من المدرسين في محبة بان المدرس من الناحية
والمواد من تقدم بعد العارة في مصطلح القامى مستند على كونه من الناحية
بناء على حواكي القامى حيث توافقه والذي يبدى من ارتفاع الواقف عارة
شرط الواقف او لا ثم ما هو قرب اليه العارة واعم من كونه كمال الامام للمجد والمدرس

للمدرس يعرف اليهم الى ذكر كفايتهم ثم السراج والسبيل كذلك بالاجزاء فالح
استمرى ان ما في الحواكي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فيخرج في هذا
الحكم مدرس المسجد في هذه مصر والعرف بنسبها اى بين مدرس المدرسة وبين مدرس
المسجد ان المدرسة تنقطع اذا غاب المدرس حيث ولا تفتح القامى في كل
مدرسة لان المدرسة المستقلة على حركات طلبة العلوم كما في ديارنا لا تنقطع
ولا تنقطع بغيبه المدرس بخلاف المسبوق فانه لا يعطى بغيبه المدرس فانه
مناسبة له في المقام انظر في القنية ان الامام للمسبوق مباح في كل شهر سبوع
لا استراحة لولادة القامى وعما رتبة في عارة كتاب القنية في باب الامامة
من كتاب الطلوة يعني لانه كتاب الواقف احكام تترك الامامة لزيارة اخر
في الرسايق في القري اسبوعا او نحوه او يترك لمصلحة ولا استراحة بين
ومثلا معقوفة العارة والشرح انتهى كلام القنية وانتم تعلم انه ليس في هذه
مادة لعل ان الترتيب يكون في كل شهر وقد ادعى المصنف ذلك اولها ومنها
المدرس المخوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها على يد
غيرها علم الاحوال الحديث الذي هو معروف المصطلح من كونه متوقفا او مستمرا
او غيرا او مرسيا او منقطعيا الى غير ذلك من الاصطلاحات المختصين في
مثلا او بغيرها من الحديث كالتجاري والسلم وحوصلها وينكلم عطف على بقا
على ما في الحديث من فقه او حريب او لغة ومشكل واختلاف في غير ذلك
لان فتلك المدارس يعبر فيها العرف حيث لم يعلم مراد الواقف فيها
قال الجليل الاسبق في حواكي ما هو عرف الناس الا ان بشرط المدرسة
الاسترخية كدائمه مشروطة وانتم قال الجليل الاسبق في وقدر الشرح
الاسلام ابو القاسم ابن حجر شجرة الحافظ في الفضل العارة عن ذلك الشرط
فاجاب العرف بان الظاهر انما هو مشروط الواقفين فانهم يختلفون في الزيد
وكذلك يختلف اصطلاح كل واحد فان اصحاب الشام يفتون دروس الحديث
بالساعات وينكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصنفين فان العادة
جرت بينهم في هذا الاعمار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقدروا من
من الحديث وسمعت ان عاصم القاسم العادة الشامي في عصرنا فعل
في تعارف العرف مع شرح اى في تعارف المعنى العرف مع المعنى الشرعى وان يكون
مراد من اللفظ فان تعارفا كذلك ولو سواه صا فقدم عرف الاستقرار
على المعنى الشرعى خصوصا في الاماكن فانها مبنية على العرف لا على ما في ادا
حلف لا يجلس على الفرائض او على البساط او لا يمسق بالسر بالحيث
يجلس على الارض في الاولين فان الارض لا تسمى فراشا وبساطا في الوقف
وكذا لا تجتنب بالاستقانة بالنفس في الثالث لو لم تسميها سراجا عرافا
وان سماها اى الارض الله تعالى فراشا كما في قوله تعالى الذي جعل لكم الارض وبساطا
كما في قوله تعالى وجعل الشمس سراجا ولو حلف لها كالحل لم تجتنب بالكلية
كما في قوله تعالى وجعل الشمس سراجا ولو حلف لها كالحل لم تجتنب بالكلية

تفطرا

وقول الزبلي يبين ان ما لو وقف لا يردم ببناء وبين لا يدخل ببناء بلكان
 العمل بحقيقة البنية في السهم فنجبت برهم بيت العتبات
 بخلاف القول فان دخول بيت العتبات منعقد فنقد العمل بحقيقة البنية
 فعمل العتبات حتى لم ينجب بدخول الكت بلس ولو صح هذا المسلك ابي جبر
 العمل بحقيقة عند الامكان لم يصب بناء الابان على الوقف انما هو عند العمل
 بحقيقة الوقفية وذلك ظاهر للقول فان في القدر ولو كان هذا العمل المذكور
 منظورا اليه لا يتجسس احد بالاختلاف في الفروع انتهى مع انهم تجاسروا
 على اختلافه في كثير من الفروع منها لو حلف باكل جزاء لم ينجب بغيرها
 ما يتبادر الى ذهنه من امكان العمل بحقيقة الجزاء حلف لا باكل جزاء
 باكل الكسور والشرى على ما في الكنز مع انه لا يصح له عرفا ولذا قال في المحيط انه انما ينجب
 على عادة اصول الكوفة فان يكون من المسائل الخارجة من بناء الابان على الوقف
 واما في عرفنا فنحن نجيب بانه لا يبعد الحكم بالحق في كل ما لم يرد في ما
 صاحب المحيط حسن جدا ومن هنا واما في علم ان العتبات بغير عرفه فخطا ومن
 قال الزبلي في قول الكنز والوقف على السطح داخل حتى لو وقف لا يدخل فان
 توقف على السطح فنجبت لان السطح من الدور الا ان يرى ان سطح المسجدين حكم
 المسجدين حتى لا يبطل الاختلاف بالصلو عليه ولا يجوز للجنب والخارج الوقف
 عليه ولا يرد في حق طه في ان المختار ان لا ينجب في النجم لانه في الوقف على السطح
 لا يستحق ولا يرد في حق طه في ان المختار ان لا ينجب في النجم لانه في الوقف على السطح
 بالعادة السادسة العادة المطردة فصل تنزل من شرط في معاملات املا
 قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط بشرط ان يرد في كل ما لم يرد
 وقالوا في الفقه بان اجارة لو دفع ثوبا الى جباة ليجعل له او دفع ثوبا الى
 ابل صانع ليجعله له ولم يبين اجرا صريحا ثم اختلف في الاجرة وعنده وقال
 المدعي عليه بالاجر وقال الصانع اني عملته بالاجر وقد جرت عادة اي عادة العمل
 بالاجر بالاجرة في مثل هذا العمل فله ان يرد في اجارة العادة منزلة شرط الاجرة
 على المدعي فيه اختلف ثم اراد ان يبين ذلك الاختلاف قال الامام الاعظم
 لا اجرة له ابي الصانع لان المدعي بغير نفقته عليه ووجوب الاجر عليه والواجب عليه
 فكان القول قول المالك وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفا اي غافلا
 بان لا ينجب في وجه البنية لاجل وبقية طه عليه فله الاجرة لان ما تقدم من شرطها من
 بدل على انه يعمل بالاجر فقام ذلك مقام الاشارة لان العادة قد جرت بالبيع على
 بالاجر اليه من ثمنه من غير شبهة الاجر له عليه والابان وان لم يكن الصانع حريفا
 له اجرة وقال محمد بن حنفية ان كان الصانع معروفا بصدقه الصفة بالاجر وكان قيام
 حاله اي بغير شبهة بوجه البنية كان القول قوله لانه لما فتح المكان لاجله
 جرى مجرى المتصدق عليه اختار بالمال المأتمن والابان وان لم يكن الصانع
 كذلك فلا يكون القول قوله وقول الزبلي والفقهاء على قول محمد بن حنفية اي كلام الزبلي
 وان خصوصية الحكم المذكور للصانع واحد بل للصانع نصب نفسه للعمل بالاجرة فان

فان السكون منه كالاثر الذي لزوم الاجر ومن هذا القبيل نزول القان ودخول
 الحمام والدار حيث يجب فيها الاجر لا شرط كما في البرازية ومن هذا القبيل
 المقد لا يستقل ابي الملقن في كذا في المسقط قال في البرازية حواشيت مستندة
 سكن واحد في حواشيت منها قال ابن سلك يجب اجر المثل وان ادعى الغيب لا يرد
 اذا كان مغتربا ملكك للمالك وان ادعى الملك فلا يلزم الاجر وان برهن
 المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى دخوله فيها لا يسمع واذا ادعى اجرة الحمام
 ولم يعط للمخالف والحادم شيئا ان كانا جبرين للحمامي لا يلزم له اجرة الحمام
 عملا والابان يجب عليه ان يرضى فعملان السكن في المقد لا يستقل بحجب عليه
 الاجران كان مغتربا ملكك للمالك وان ادعى كونه ملكا لنفسه لا يجب
 الاجر وان برهن المالك على كونه ملكا له لان السكنى يتناول ملكا او ثلثه
 بجميع لزوم الاجر ان في الوقف وكذا في دار النعيم وان كان في النصف خلاف
 البعض ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى القتيبي من قول محمد هارت عاوة
 كالمشروط هو حريصا مستلزمات لم ارها الا ان يكون عتبات فخر حريصا
 على ان المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرطه الا
 منها لو جرت العادة المفترضة برز ازديما اقترض الى المفترض صلح بحرم اقراره
 كما يحرم لو شرط الزيادة تنزلا لعادة منزلة الشرط صرحا كما تنزل في المسألة
 المفترضة ام لا يحرم اقول ان كان افترضه لدفع الحاجة المسكن وعلى عزم
 ان لا يأخذ الفضل لانك انما لا يكون حراما بل يكون المفترض ما جاوره الى
 ينبغي ان لا يجوز الاقراض المذكور وقد تقدم الامور بمقتضى ما بين
 العيص لمن يتخذه خيرا ان يقدر به التجارة فلا يحرم وان تقدر به لا دخل للتجربة
 حرم واما لهما كثره وانما لم يقرض المفترض لانه قد تم من حوز الاقراض
 بالزجر المفروضة ومن هذا الباب ما ذكره في النظر والابان من المخالف من قوله
 وفي المشقة امره بان يجره او حاجته ليل او حاجته زمر الكسب بعلها مالا
 ان كان على شرط ردة على ابيه ان يرضى منهم وان لم يرضهم سقطت به وان كان
 على غير شرط فهو يوجب لها قال رحمه الله وقال الشيخ الامام الاجل الاستدلال بطلب
 لها هو الصحيح لان المعروف عرفا كالمشروط بشرط ان يرد في كل ما لم يرد في كل ما لم يرد
 لو بارز لا يقر مسلما وقد جرت العادة بالامان للكافر المقابل للمسلم يعني ان لا يقابل
 غير من يقابل فله ان يكون العادة بمنزلة اشراط الامان فيجوز على ما بين
 المسلمين اخانة المسلم المقابل عليه اي على الكافر ان لا يكون في حرم الامان
 وهذا الكلام منه يدل على انه لو شرط الامان لغير المسلم المقابل كانت المقابلة
 حراما للمسلم دون المسلم المقابل وما ذكرناه صحة امان الحرة الواحدة من المسلمين
 في حق الكفر من عدم كثره لامان بنياد على خلافه وحينئذ يفتى في كل
 ورد على سائر فقيهي اجرة طه في النجم لانه في الوقف على السطح في اي كثر
 من الحرف غير واجرة الاجارة اذن للمساخرة استعماله فلفظ الفخار
 بالاعتراض المستأجرة وقد جرى العرف بينهم في خصوص المطالب بغيرها اي في

وقول الزبلي يبين ان ما لو وقف لا يردم ببناء وبين لا يدخل ببناء بلكان
 العمل بحقيقة البنية في السهم فنجبت برهم بيت العتبات
 بخلاف القول فان دخول بيت العتبات منعقد فنقد العمل بحقيقة البنية
 فعمل العتبات حتى لم ينجب بدخول الكت بلس ولو صح هذا المسلك ابي جبر
 العمل بحقيقة عند الامكان لم يصب بناء الابان على الوقف انما هو عند العمل
 بحقيقة الوقفية وذلك ظاهر للقول فان في القدر ولو كان هذا العمل المذكور
 منظورا اليه لا يتجسس احد بالاختلاف في الفروع انتهى مع انهم تجاسروا
 على اختلافه في كثير من الفروع منها لو حلف باكل جزاء لم ينجب بغيرها
 ما يتبادر الى ذهنه من امكان العمل بحقيقة الجزاء حلف لا باكل جزاء
 باكل الكسور والشرى على ما في الكنز مع انه لا يصح له عرفا ولذا قال في المحيط انه انما ينجب
 على عادة اصول الكوفة فان يكون من المسائل الخارجة من بناء الابان على الوقف
 واما في عرفنا فنحن نجيب بانه لا يبعد الحكم بالحق في كل ما لم يرد في ما
 صاحب المحيط حسن جدا ومن هنا واما في علم ان العتبات بغير عرفه فخطا ومن
 قال الزبلي في قول الكنز والوقف على السطح داخل حتى لو وقف لا يدخل فان
 توقف على السطح فنجبت لان السطح من الدور الا ان يرى ان سطح المسجدين حكم
 المسجدين حتى لا يبطل الاختلاف بالصلو عليه ولا يجوز للجنب والخارج الوقف
 عليه ولا يرد في حق طه في ان المختار ان لا ينجب في النجم لانه في الوقف على السطح
 لا يستحق ولا يرد في حق طه في ان المختار ان لا ينجب في النجم لانه في الوقف على السطح
 بالعادة السادسة العادة المطردة فصل تنزل من شرط في معاملات املا
 قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط بشرط ان يرد في كل ما لم يرد
 وقالوا في الفقه بان اجارة لو دفع ثوبا الى جباة ليجعل له او دفع ثوبا الى
 ابل صانع ليجعله له ولم يبين اجرا صريحا ثم اختلف في الاجرة وعنده وقال
 المدعي عليه بالاجر وقال الصانع اني عملته بالاجر وقد جرت عادة اي عادة العمل
 بالاجر بالاجرة في مثل هذا العمل فله ان يرد في اجارة العادة منزلة شرط الاجرة
 على المدعي فيه اختلف ثم اراد ان يبين ذلك الاختلاف قال الامام الاعظم
 لا اجرة له ابي الصانع لان المدعي بغير نفقته عليه ووجوب الاجر عليه والواجب عليه
 فكان القول قول المالك وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفا اي غافلا
 بان لا ينجب في وجه البنية لاجل وبقية طه عليه فله الاجرة لان ما تقدم من شرطها من
 بدل على انه يعمل بالاجر فقام ذلك مقام الاشارة لان العادة قد جرت بالبيع على
 بالاجر اليه من ثمنه من غير شبهة الاجر له عليه والابان وان لم يكن الصانع حريفا
 له اجرة وقال محمد بن حنفية ان كان الصانع معروفا بصدقه الصفة بالاجر وكان قيام
 حاله اي بغير شبهة بوجه البنية كان القول قوله لانه لما فتح المكان لاجله
 جرى مجرى المتصدق عليه اختار بالمال المأتمن والابان وان لم يكن الصانع
 كذلك فلا يكون القول قوله وقول الزبلي والفقهاء على قول محمد بن حنفية اي كلام الزبلي
 وان خصوصية الحكم المذكور للصانع واحد بل للصانع نصب نفسه للعمل بالاجرة فان

الفخر والتأنيث باعتبار الالة على الكتاب جرح فاجتبت بان المعروف كالمشروط فصار
 كانه صحيح بغيرها بشرط عقبة والعاربه اذا شرط فيها الضمان على المستفيد فغير مضمونه
 عندنا في روية ذكره الزيلعي في كتاب العاربه وجزم به اي بالضمان فبشرطه في الجرح
 ولم يخلو روية حيث قال وان شرط فيها الضمان كانت مضمونه بشرط لفهولم
 لمصون بن ابي حنيفة استعار منه درعا وقال له هم مضمون ان اخطبنا نأخذها
 يا محمد ثم فقال ان عاربه مضمونه فاخذ بشرط الضمان انتهى لكن نقل الجرحه بوجه
 اي بعد هذا القول فرع البرزاني في المسئلة المفرقة التي سنبطل المص عن البرزاني
 وقوله عن السباغ مختلف بقوله نقل ثم قال اما الوديعه والاهن المجره فلا يقبلان
 جازا فلا في الجرحه عقيب ما نقلناه سابقا وفي البناء لو قال اخذت او
 او ثوبك فان ضاع فانا فاسم له في المخرط فهو ولا يضمن واما الوديعه والجاره
 فلا يضمنان لهما ولو شرط فيهما الضمان وانما يضمنان بالتعدي انتهى فان الذي
 ان يذكر فرع البرزاني بقوله لكن في البرزاني قال المستفيد عرطه على انه ان ضاع
 فانا فاسم له فاعاره وفاق لم يضمن انتهى فرع البرزاني الخاف الجواب المص الذي
 نقل جرحه عن السباغ وما يفرع على ان معروف كالمشروط لو جهز الاب بنيه
 ودفع اليهم الجواهر فبشرطه استعاره اذ لم يدفعها لا يجتمع ان يكون ملكا لهما لا للاب
 فملكيت فبشرطه تسليم كانه لخاصه الا ان يكون البنت صغيره فان مجرد
 الشرط الصغيره كاف في كونه ملكا لهما كانه لبرزاني ثم ادعى الاب انها عاربه وادعت
 البنت الرهبه والتملك ولا يثبت لو احدى من رقبه اختلاف بين السباغ قال
 بعضهم القول في الاب لان التملك يستفاد من جرمته فاذا انكر التملك كان
 القول قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الاب بيمينه لان الظاهر غالبا يكون ملكا لمرء
 فاذا انكره كان ملكا لغيره والمحتمل ان يكون له في بعض رقبه ونقال انه ان
 ان كان العرف المستمر ان اب يدفع ذلك الجواهر ابنا صغيرا لغيره اذ دفع ملكا
 لعاربه ثم يقبل قوله عاربه وان كان العرف مستمرا بان كان يدفع ثاره ملكا لغيره
 عاربه فالقول كتاب افح بل هو ان ملكا بانه كذا في شرح منظومه ابن وهبان
 وقال قاضيان وعندي ان الاب ان كان من كرائم الناس واسترضاهم فبقوله
 لان ظاهره له بلده وان كان باب من اوسط الناس او من اراة لهم كان القول
 قوله لعدم التملك المذكور انتهى كلام فاضحان وفي الكبرى للحاكي ان القول بالزوج
 عدمه ومع الاب بيمينه موافقا لروية البرزاني حيث قال جرحه على حكم الزوج
 قامت البنت فادعى الاب انها عاربه والزوج انها ثمرته فالقول بالزوج مع البين
 على العلم وعلى الاب بيمينه واليمينه الصحيحة بشرطه تسليم البنت لانه اذا
 انما سميت البنت هذه الاشياء عاربه او تملك سجنه وبشرطه اعترافه ان ما جرحه
 السخيه ملك والدي عاربه عندي لكنه يصح للفقهاء لا للاحتياط طواراته انتهى
 بعض هذه الاشياء في مقررنا فبشرطه الاعتراف بالبيع لابي بيمينه وبين رية
 كالا احتياط ان يشترط بيمين منها ثم يبرأ وهذا اذا كانت باعته انتهى لان
 لان انكاح حد للزوج كن دفع ثوبا اليه فصار مقصوده ولم يذكر الاجر فانه محمول

[illegible]

على الأجارة الفاسدة بشهادة خط استثنى ما ذكره الكبرى ثم أراد المصنف
 أن يجمع جميع الأقوال على كل قول من الأقوال المذكورة فالملفوظ
 اليه العرف الظاهر في الفاء التصريعية وأما قوله على الجارية المتقدمة
 يدل الواو فالقول المقتضى به وهو ما في شرح منظومة بن وثمان نظرية عرف
 لم يصح أي بلد الأب والسنن من غير اعتبار حال الأب وقاضيات
 نظرية حال الأب في العرف يعني نظرية أنه يصل بعده خرفهم من الأشرف
 اللذين يجهرزون بنائهم ملكا أو من الأوساط اللذين يجهرزون وبنها
 عارنه وما في الكبرى نظرية حطوف العرف من الأب أي الجارية ملكا كانت
 غلبة كون يجهرز الأب ملكا لا يختص بعرف دون خرف ولا حال دون
 حال وفي الملفوظ من السبوح وفي القاسم الصفار الأشياء على ظاهر
 ما جرت به العادة فإن كان الغالب في العادة الجمالية الأسوف
 لا يجب السؤال عن الحار والحرمة وإن كان الغالب الحرام في وقت أو مكان
 الرخل المالك باخذ الحار من حيث وجدته ولا يباين في الحال أو الحرام
 فالسؤال عنه من انتهى كلام الملفوظ وفيه أي في الملفوظ انما كان
 دخول البردعة هي كس، يلقى تحت الرطل والأكاف في بيع الحار منبي
 على العرف فإن كان خرفهم يبيع الحار معها يدخل في بلد كس والاعمال
 يدخل وفيه أي في الملفوظ انما حمل الاجر إلى داخل الباب منبي على العرف
 وقد استوفينا سابقا نقلا عن البرازية ذكره أي ذكر الملفوظ ما نقلناه من
 وفيه اجارة منية لفتى دفع علامة إلى حالك أي شراح فالبرازية الرضوي
 إذا لم يكن حالك ليس لمن في حجره ان يعلقه الجبانة وجاوزه تغيبه فلهذا
 واشتدك الأروان انهم الحوكة مدة معلومة لتعليم السبع ولم يشترط الاجر
 على احد فليعلم العلم كليب الأستاذ وهو الحالك الاجر من المولى لتعليم
 علامة بامرهم والمولى طلبه من الأستاذ ولخذه علامة أباه ينظر إلى عرف
 اصل تلك العلامة في ذلك العمل أي في عمل السبع فإن كان العرف يشهد كس
 بحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى وإن كان العرف يشهد للمولى
 فباجر مثل خذمة الغلام على الأستاذ وكذلك الحكم لو دفع ابنه إلى الأستاذ
 لتعليم صفة ثم تنازعا انتهى كلام منية المفتي نقل البرازية هذه السنة على هذا
 الوجه ثم قال وقال الامام الخواص العمل الذي يستفيد منه بعض ما هو
 مستفاد حتى يتعلم نحو عمل الفاسل ونقب الجوهر يجب الاجرة على التلميذ
 وما لم يكن من منية يجب على الأستاذ استيفاء وحامله ان يحمل التلميذ ان كان
 مما يتوقف عليه تعلم الصفة او ينفع فيه لا يجب فيه الاجر على الأستاذ بل
 يجب له الاجر على التلميذ في مقابلته لتعليمه أباه وان لم يكن كذلك يجب
 على الأستاذ اجرا مثل العمل وما ينفذه على العرف ان البراءة السوف اذا كانت
 حارنا ذكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل ولذا في منافع العرف وما به
 في منية المفتي وقالة البرازية ريش السوف أو كثر العمل استاجر حارنا

ذكره السابقون بحجور وناجدة الاجرام من الكل اشترى وفيها اي في منية المصنف
 ايضا لو وقع غزاة الى حائط ليسجى بالنصف جوزه من حج حجارة البوابة
 وغير المعروف اشترى ما في منية المصنف وسيجي من المصنف في التنبيه الى
 ما يتعلق بهذا الحائط الرابع من المساحات المتعلقة بالقاعدة البانية
 المعروف الذي يحمل عليه الانفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر
 الا حجت ولذا يقولون لا حجة بالعرف الكفاري فلهذا اعتبروا في المقارنات
 ولم يعتبروا في المتعلقة بسبق الشرط في المتعلقة على عمومها ولا خصصه
 العرف الكفاري على السلف لان انعقاده انما هو على العرف المقارن
 لا على الحادث بعده واما ما ذكره المصنف بقوله وفي آخره لم يسطر اذا اراد
 الرجاء ان يعقب عن روجه فلفظته امراته على ان لا يشترى جارية
 فقال كل جارية اشترى بها شراي حرة وهو اي الزوج يعني كل سفينة
 جارية عانت بنية ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى ولا تجزوا الكف
 في الجوارح الا انما من الجوارح المتفات السلف فاذنوي ذلك
 عمن بنية لانها اي المرأة ظالمة في هذا الاستحلاف ونية المصنف
 فيما يتعلق عليه معتبرة وان فلفظته بطلاق كل امرأة اشترى بها
 عليك فليقل كل امرأة اشترى بها عليه وهو مبيى اي والحال ان الزوج
 مبيى بذلك خلف كل امرأة اشترى بها على رقتك فتعاقب بنية انه
 فوي حقيقة كلامه اذ على هذا المعنى يكون على الاستحلاف المصنف مع
 ان المرأة ظالمة في هذا الاستحلاف ايضا اشترى كلام المصنف
 فليس مما يتعلق بهذه البحث من المسائل المتعلقة بقوله
 يعتبر بنية الخالف اذ كان من ظاهرها كما سيف في مما حث النية
 والفتوح انما سب لم هذا البحث ان يقال فلو تعارف فيها من البحر فالكلام
 تبدل العرف راس الطلاق بقوله يقع الطلاق لان النية العتق
 على راس العلم حسب العرف المقارن فلا يتغير بالعرف المتأخر والله اعلم
 ثم اقررت سب من المصنف ان الاقرار بنية على العرف انما يبرك مشرا
 الى هذا الحقل فاذا اراد الآن ان يفتل فيها بعض ما يبتني وما لا يبتني فتقال
 واما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق ورتا بتقديم الموجب على
 الغالب في البلد فلو اعتبر في العرف عليه وانما لا يفي الى ابطال بعض الحقوق
 فلا بد من التفصيل كما قالوا في الاقرار برأهم بان قال الطلاق على كذا وجه
 لم يفسرها من زوف او من جهة بصدق ان وجهه انما يبين تغييره بصدق
 بشرط الوصل كان مراد المصنف ان لو وجب على الاقرار على جهة المتعارف لكانت
 هذه البيان منه لكونه رجوعا عن الاقرار لكن كون هذا الكلام على هذه الوجه
 غير متصور عليه من الاية قارئة الثانية بعد ما ذكر المسئلة الآتية بعده ولو قال
 لفلان على الف درهم ولم يذكر السب ثم قال زوف او من جهة قال القبطه
 ابو جعفر لم يذكر هذا في الاصل واختلف فيه في حج قال بعضهم على الاختلاف الذي

قول القبطه والاولى ان
 لم

ذكر

المنازلة

الذي ذكر فيها اذ بين السبب وقال بعضهم بعد في دعوى الزانية اصحابا
 اشترى وان اقر بان من ممن منع او فرفق لم يهدف عند الامام الا انهم اذا قال
 بعد الاقرار بان ياب الالف زوف او من جهة سوا وصل او فصل وانما لم يهدف
 لكونه رجوعا عن الاقرار فقد وجب الحقل على المتعارف عند في هذه المسئلة
 وصداها ان وصل لان هذا القول يبين تغييره عن ما رجوع عن الاقرار
 فصح موصولا لا مفصولا وان اقر بان ياب عفا او ودعة ثم قال زوف
 صدق مطلقا يعني ان قال له على الف درهم من غضب او قال من ودعة
 ثم قال اشترى زوف او من جهة صدق هذا المقروص او فصل او لا فصل
 للغضب والودعة بالجد لان الفاصب بغضب ما يجد والمودع بوجع ما يجد
 الى حفظه فلم يكن قوله زوف تغييرا لاول كلامه بل هو بيان للنوع فصح موصولا
 او مفصولا فلم يحمل فيه ايضا على المتعارف لكن لا لا تحال تغيير العرف كما هو
 مقتضى كلام المصنف وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار
 بما تقدم على يقينه العرف المتأخر بخلاف العقد فانه اي العاقد باشره
 الحال في يقينه العرف ومن اجل ذلك حمل الثمن المطلق في البيع غالب بعد
 البلد عند اختلاف النفود رويها كما تقدم قال في البرازية من الدعوى معزبا
 الى الثاني ان كان النفود في البلد مختلفا احدهما اروج لايصح الدعوى
 اي دعوى النفود ما لم يبين اني قد برئت من النفود المختلفة وكذا لو اقر
 بعشرة دينار بغير حرج في البلد نفود مختلفة فخر لايصح با بيان بخلاف البيع فانه
 يعرف الى اروج اشترى كلام البرازية اقول البرازي عقيب ما نقل من الامم
 في نوع من الخمس عشرة انواع الدعوى قال وفي الذخيرة عند اختلاف النفود
 في البلد والنسابة في اروج لايصح البيع ولا الدعوى وان لا حرجا فصل اروج
 يفسر اليه ويعتبر كالتمسك في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا طار
 الزمان في وقت المصونة اليه وقت الدعوى بحيث لا يعلم الماروج في لايدين اليه
 لما هو اروج عند العقد اشترى وذكر في البرازية ايضا في الفصل الرابع في دعوى
 الدين احوال مختلفة متعلقة بدعوى النفود واقرارها لكن اكثرها وطولها لم
 لم يحنس ابراهيم في هذا الحقل والذي حمل المصنف على وضع هذا البحث وبعضه لايبرار
 من انفسه بما ادعاه محل النظر والبحث هو هذا المصنف من البرازية والذي نقله
 المصنف وان دل على عدم صحة دعوى النفود والاقرار بها بيان عند اختلافها
 في البلد مطلقا لكن ما قلناه بطل عليه لا مطلقا بل عند طول الزمان وعدم العلم
 بالاروج في وقت الوجوب من القاعدة المقررة ان المصنف يكون محولا على المصنف
 فبرم ان اختلف النفود في اروج قد عوفا والاقرار بها كالباعين بين مطلق
 في حقل على الاروج الا اذا طار الزمان ولم يعلم الماروج وقت الوجوب في لايدين
 دعواها ولا اقرارها الا بالبيان والله اعلم وهو الموقوف ومستر كل سر ومنه البرازية
 واليه المصنف وقد اوسعت الكلام في ذلك في شرح الكسز من اول الشيخ قد نظر
 ثم ما ذكر كثيره لكن ليس فيها ما يفيد ما ادعاه عصرنا من عدم صحة النفود

ولا ان قرارها عند اختلافها لا يبان مطلقا الا ما تفرق عن البرازية معترف الى الاشياء
 ويمكن ان يخرج عنه اي من هذا البحث مستلزمات احدها مسئلة الحكم بالبرازية
 للمدرس في المدارس اي في تعطيلهم المدرس فيها فاذا استمر عرف بها انما
 في اشهر مخصوصا على غير ما في البرازية في تلك الاشهر ما وقف بعد ما
 بتمام استمرها لا ما وقف قبلها وانما في منها اذا شرط الواقف النظر للحاكم
 القاضي وكان الحاكم عند ذلك اي وقت ذلك شرطت فقبا ثم جاز ان
 حقيقا القاضي غيره الا انما في حال يكون النظر له اي للقاضي الحقيق لانه الحاكم اولا
 يكون النظر له لانه من غير ان يحمل الشرط المتقدم عليه ففقدت القاعدة الثالثة
 اي ان لا يكون النظر اقول بعد ما كان الشرط للحاكم مطلقا لانه ان يكون
 النظر له وليس هذا من حمل النقط على العرف المتأخر بل من قبيل النظر الى
 اللفظ والحمل بحسبه ولذا قالوا في الامان لو حلفه والى عدة ليعلمه بكل ذلك
 بومن يقصد ليلام اموال الناس وانفسهم او لا يملكه في فصل ليس من قضا
 القاضي دخل البلدة بطقت البيوت بعزل الوالي فلا يجتهد اذ لم يعلم الوالي
 الثاني اقول المذكورة الكتب اشهر البيوت المذكور بعزل الوالي حتى لو علم
 دخول الوالي لم يعلم الوالي ولا يثبت جنت ولا يثبت اعيانه بعد العزل
 والى الال اخر نصب مكانه فليس هذا من قبيل ما نحن فيه بل هو من قبيل
 تعيين المطلق بدالة الحال قال في الفصل السادس عشر من ايمان
 البنا تاريخية بلوان سلطانا حلف رجلا ليعين يرفع اليه كل امر
 يعود في قبيلة فيما يستقبل ثم ان الحالف عرف واعزاد لم يرفع اليه زنا
 لم يجتهد ما دام سلطانا فان لم يرفع اليه حتى عزل او مات او غير سلطان
 اخر فانه يجتهد في عيونه ولا ينفعه اذ ارفعه بعد ما عزل الا ان ينوي
 ان يرفع اليه على كل حال في حال السلطنة وغيره فغيره في عيونه
 الله تعالى وكذا لا ينفعه ان يرفع اليه السلطان الذي جاز بغيره
 انتهى وذلك لان العبد على الرفع الى هذا السلطان حال سلطنته
 او احكم ان نوي الى سلطانه اخر ولم ار الا ان حكم ما اذا حلف متى
 واي ملكا ارفعه الى قاضي محل يتبع القاضي حاله العبد اقول ان
 حلفه القاضي ان يرفع اليه كل ما رآه المستكر كان كتحليف الولي فيما تقدم
 فيتعين وان حلف بنفسه على ان يرفع كل ما رآه من المنكر الى القاضي فان
 نوي مطلقا عملت بنيت والعم والكامل اعلم ومن هذا النوع اي وحرب
 من هذا النوع لو وقف باو اي عشارا على الحرم الشريف وشرط
 النظر للقاضي محل ينصرف الى قاضي الحرم او الى قاضي البلدة الموقوفة
 او قاضي بلاد الواقف ينبغي ان يستخرج تلك المسئلة من مسئلة ما لو كان
 النعم في بلد وماله في بلد اخر فهل النظر اليه بقضي باليتيم او لقاضي بلده
 مرقوا بالاولى اختلف المتأخر فيه قال في البرازية نصب وصيه تركه
 والابا في ولايته لا تركه او على العكس بوضع تركه في ولايته لا البص

هل يصير

سنة من الامور
 سنة

هل يصير وصيا لهما قال يعتبر النظام والاستعداد وقال ابن الاسلام ما كان في ولايته
 من التركة بغير وصيه وقال القاضي الشرط كون البيعة في ولايته التركة في الوقف
 كون المدة على عيونه ولا يثبت انتهى فينبغي ان يكون النظر للقاضي حرم يعني لان الموقوف
 عليه المدة اتم في مقابلة البيعة مسئلة الاول في اقول ان الظاهر ان يكون القاضي فيه
 مختلفا ايضا نظر الى ما قال في البرازية نصب متوليا في وقف ليس في ولايته كهيئة
 العلم او الرضا او المستند لا يثبت الوقف قال ابن الاسلام يصح ان كان الموقوف عليه
 حاضرا وقال الامام الحنابلة يعتبر النظام والمراقبة وفي مجموع التنازل ما يوافق
 قال قاضي سمرقند نصب قضا في حدود وقف بخارا والمدة على عيونه بغير الدوي
 والتسجيل انتهى ويمكن ان يقال لا يرجح كون النظر للقاضي البلد الموقوفة لانه عرف
 بمصالحها فالظاهر ان الواقف قدوة وبه تحصيل المصلحة كما ان القاضي البلدة اعرف
 بمصالح البلدة كذلك قاضي الحرم اعرف بمصالحه وبمصالح الموقوفة عليهم و
 وهذه المعرفة ايضا من مصالح الوقف وقد اختلفوا فيها اذ كان العقار في ولاية
 القاضي وتنازعا فيه عند قاضي اخر فمنهم من لم يصح ففانه ومنهم من لم يصح له ذلك
 والفرق في اختلاف النصب في هذه المسئلة والمقصود من نظر هذه المسئلة ترجيح
 ما ذكره من كون النظر للقاضي البلدة الموقوفة للخلاف في صحة العقار في عفا وليس
 في ولايته لكن في الجنس الخامس من الفصل الرابع من قضا الخاتمة في صحة القضا
 به حيث قال ولو كانت الدوي في عقار موقوفة في ولاية اخرى ليس للقاضي ان
 يقضي على المدة على عيونه بغير وصيه وبسبب ما المدة في ولايته لا يملك هذا
 وهذا بخلاف الدين والعبادة للحاكم لان ولايته ثابتة على ذلك قال رح الشيخ
 ان ولاية القاضي في الحدود ليس وان لم يكن الحدود في ولايته ولا يملك بغيره
 في ادب القاضي الخفاف فيقضي القاضي ويكتب الى القاضي الذي هو في ولايته
 ان يسلم اليه انتهى بنسبه محل المعتبر ببناء الاحكام العرف العام او لفظ العرف
 ولو كان خاتما المذهب الحنباري اذ قال في نوع الموقوفات من اجازة البرازية
 معزنا الى الامام البخاري الذي قسم به الفضة الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل
 بثبت انتهى كلام البرازية اقول انما قال البخاري ذلك في معرض جواب عن التساؤل
 بعرف بخاري في جواب ما يجادل به المقروض على حلفه عين فنجمة ليس اريد ان
 حيث قال في البرازية وعلى الامام البخاري الذي به الفضة بان صحة الاجازة بالتعارف
 العام حتى مع استنجا المرات لربي الناس وجوههم لا طائفة بالما رواه اشهر
 في تحصيل المصلحة لا خلاف بالتعارف وعدمه قبله فافهم اصل بخاري قال الحكم
 العام لا يثبت بالعرف الخاص في المذهب وقبله ثبت انتهى ويتفرع على ذلك
 اي على عدم ثبوت الحكم العام بالعرف الخاص لو استقرض الفاد استاجر المستقرض
 المقروض حلفه عين من مرات او معة كل شهر عشرة وبعثها اي فنجمة كل
 واحد منها لا تزيد على الاجر فبغيره ثلثة اقول والقول المعتمد منها يتفرع على ما ذكر
 في سائر القول الاول منها صحة الاجازة المذكورة لا كراية اعتبار العرف خاص
 بخاري والقول الثاني في الصحة من الراية قوله لا خلاف على المذكورة فان القاضي

بهذا القول قالوا لو لم يرد الجواز يقع التمسك في الرتبة المحض والكراهية باقية
 ان البعض لم يجوزوه فتكون محتملة فيكون شبه الربا بناء على دليل غير
 المجوز كما في البرازيل والقول الثالث منها القسار اي فساد الاجارة لان
 صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد اثنى الامام على القاضي في بيع الدين
 والعام بحكم الاثمة التجاري بقسارها وذكر في الفقيه من باب استيجار
 المستقرض المقرض المتعارف الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف
 اصل بلدة واحدة فمن البعض وعنده البعض اخر وان كان يثبت كذا احد
 اي احدى الاستجار المذكورين بعض اهل تجاري فلم يكن متعارفا مطلقا بالتعارف
 العام ولا بتعارف اصل بلدة كيف اي كيف يكون كذلك والحال ان هذا الذي اي
 استيجار المقرض لم يوف عاقبتهم اي عامه اهل تجاري وانما هو اهل تجاري
 المتعارف بهذا القدر في ارجح وهو القسار انتهى وذلك لان الاجارة بيع
 المستفقة المدة وانهما جرت على منافع الدليل الحاجة اليه مستفقا منافع
 المستاجر فاذا وردت الاجارة على ما لا يحتاج للسناجر المستفقا منافع لا يجوز
 الاجارة الا ترى انه لو استاجر ارضا بارضاه او دار بدار له ونحو ذلك لا يجوز
 وان اقتضى الى نوع منفعة الارض او المزارع المستاجر لم يكن محتاجا اليه
 حينئذ منفعتها مستفقا عن منافع ذلك الجنس بملكه فكيف
 اذ لم يكن محتاجا اليه ذلك لا حسنا ولا نوعا والمستقرض اذا استاجر
 المقرض ليحفظ سكنه مثالا غير محتاجا اليه هذا العقد حفظ السكن
 لا انما يستاجر ليتوسل به المقرض الى المراتبة واذا كان على منافع
 الدليل والغرض الحاجة المحبوزة فلم يجز ذلك الاجارة بخلاف جواز
 بيع العينة فانه على وقف الدليل لانه بيع موجود بمملوك له بالتمسك
 وقد قال الشيخ ان ان يكون تجارة عن تراض كانه حاوي للمنة وذكر
 اي في الفقيه من باب الكراهية فيمن كتب استجرى لو توافقت اهل بلدة
 على زيارته في سجنهم التي يوزن بها الدرهم والاربعين على منافع
 سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى ما ذكره في الفقيه فدل هذا القول
 ايضا على عدم اعتبار العرف الخاص وذكر في اجارة البرازيل في اجارة المزارع
 استاجر ليجعل طعاما يبيع فيه قال اجارة فائدة لما فيه من معنى مقبض
 الطهارة وجب اجر المنزل ولا يجوز به المستجر كذا لو دفع الى ذلك
 عز لا على ان يستجره بالملك ومشايع بلع وحوازم افتوا بجوازها
 الى ذلك المعروف وبه اثنى ابو جعفر السبكي ايضا والفقيه على جوازها
 اي على عدم جواز اجارة الخائض على الوجه المذكور لان العرف المذكور
 فيه عرف بلدة واحدة وبه لا يخفى الا ان الوارد في تغيير الطهارة لا يخفى
 وعطف على الخائض اي لم يفتوا بجواز اجارة الطهارة بغير من وقف
 لانه منصوص عليه لغيره ومنه فبذلك في الافتاء بجواز ابطال الرض
 الوارد فيه فانه انتهى كلام البرازيل وسموهم كما هي من هذا القول لانه

وان كان الغرض من الاجارة
 منافع من غير

على عدم

على عدم اعتبار العرف الخاص حيث كان الفقيه على خلافه وفيه اي في البرازيل
 من البيع القاسم في الكلام على بيع الوفا في القسط المتساوي من الاقساط التسعة
 فبين ان بيع الوفا في المدة المذكورة في البيع شرط الرد عند اداء المثل في البيع
 في حق المشتري حتى يملك المثل وانه في حق البائع رهن فلم يملك المشتري
 خيرا عليه وملكه بالغيره وتخير على الرد اذا حضر الدين لانه كالرأفة من كتب
 من البيع والرهن فكل من الاحكام له حكمان كالمهنة حال المرفوع وشرط
 العوض قال وجعلناه كذلك لما فيه الحاجة اليه فزار من الربا في البيع
 اعتاد الدين والاجارة اي اجارة الاملاك بعقود الدين من اجرتها
 وهي اي الاجارة لا يقع في الكرم لعدم التعارف فلم يندفع بها حاجته من لا
 ملك له غير الكرم وتجاري اعتادوا الاجارة القطعية وهي لا يملك
 في الاشجار كروما وغيرهما واستخرجها الشيخ الامام ابو بكر محمد بن خلف
 من انه اذا اراد ان يواجر الكرم اجارة طولى ببيع الاشجار من الذب برب
 الاستيجار بمن معلوم وسلم ثم يواجر الارض مدة معلومة ثلث سنين
 او اكثر غير ثلثة ايام من اخر كل سنة بمال معلوم على ان يكون كل سنة
 من سنين غير الايام المستثنيات منها من ثلث الاجرة كذا وبقيته
 مال الاجارة يكون بمقتضى السنة الاخيرة وان يكون لكل واحد منها ولا يجر
 فتح الاجارة في ايام الخمار ولها وجه اخر ومباحث شريفة مذكورة في
 فقد رده البعض فكان القول بان بيع الوفا ومن ذلك البعض كما يشعرون
 قوله فاضطروا في التخلص من الربا اليه بغير ما في الاشجار وفاد وماضاف على الناس
 امر الامام في حكمه انتهى كلام البرازيل وهذا المنقول من البرازيل ليس له كثير ليقع ما
 في صدره من ان اعتبار العرف العام وقد سبق من القول الرجوع في بيع الوفا فقال
 عن الحائز في كل حال المذهب المختار عدم اعتبار العرف الخاص ولكن اثنى الجمهور
 المتأخر باعتماد ما في اعتبار العرف الخاص في بعض المواضع كما سبق فافعل اعتبار
 ان العرف الخاص يثبت ان اثنى بان ما وقع في بعض اسواق القاهرة من طوائف
 ليس له ان يثبت ما تباين في مسمى بهذا الاسم لكن الظاهر كلامه انه فراغ منه بالانوار
 مع بعض منعه غير داخل فيه كالصفة للبيح لازم للحائز وبغير الحاجة الى انوار
 حقا لاي الحائز فيه جازة اجارته من غيره كذا في الشرب والطريق في اجارة
 الارض والدار ما ذكر في مملكت صاحب الحائز اخراج ابي اخرج المستاجر فانه
 مدلول على مملكتها اي من الخلو والتأنيث باعتبار البقعة والقطعة ولا اجارته
 اي اجارة الخلو لغيره اي لغيره مستاجر ولو كانت الخلو حقا كالحائز وقد وقع
 في التاثير الحائز بالصورته ان السلمان الغوري لما ساءها سكنها التجار
 اي سكن التجار في تلك الحوائث بالخلو وجعل الحائز قد ركن الخلو
 وكتب ذلك القدر منسوب الوقت وخلاصة الكلام صرحنا ان الحائز في طرف
 القاصرة من صفوف الحائز فعمل تقدير الافتاء بالعرف الخاص لا يملك صاحب
 الحائز اخرج المستاجر ولا اجارته لغيره ولنفهم فيها كلاما بعد ذكره من تنبيه الاوقات

١٢٦

[illegible]

چند

من أفراد أسرة العمانية

قال في الحاشية بعد ذكر هذه الاربعة وذكر في الاجناس المولى اذا شهد بعدة فزوت
ثم شهد بها بعد العتق فثبت لا تقبل لان المروود شرطها و خلاف السائر الاربعة
والقاضي اذا شهد فزوت شهادة لنفسه او شهدت الزوجة لزوجها وهي حرة فزوت
ثم الرال الصنف بالتوبة والزوجة بالطهارة واحاد تلك الشهادة لا تقبل انتهى فظهر
العرف بين الاربعة المذكورة وبين غيرها ان الصبي والعبد والكافر والاعمى ليسوا
لشهادة فزوتهم راجع الى عدم اهلبيتهم بخلاف القاضي والمولى والزوجة
فان كل منهم اهل للشهادة فالمراد منهم لعدة الصنف والمالك والزوجة راجع
الى الشهادة كالمولى المصلحة كما يشترطه ليعمل الخلية بقوله لان المروود شهادة
بخلاف السائر الاربعة ومنها اي من الفروع المذكورة لو كان له ثوبان احدهما
فخرى صحيح ما وقع كثره على طهارة ثم وقع كثره على طهارة الثوب الاخر لم يعتبر
الخرى الثاني حتى لو جاز بالثوب الثاني لا يوجب وحلت في البرازية بان النجاسة
لا تقبل في الخول ففي كونها من الفروع حيث وجد بخلاف الخوي في القبله وظهر ان
مسئلة في الشهادة وان كانت المسئلة اي قوله شهدت طهارة فقبل يوم آخر كذبت
وطهارة اخرى لقبله يومه بكوفة الغيا اي الشهادة ان كان قضى باحدهما
قبل حضور الطهارة الاخرى لم يعتبر الثانية لان حال الطهارة اي بالاول وهذا
المسئلة قد وجدناها في الفصل الثاني من شرطها وان التامر راجعة لكونها
مبنية على الفقرة المذكورة محل بحث ومقتضى الفروع الاول وهو مسئلة الخوي
في الشرطين انه لو كثر في طهارة احد الثوبين فاستعمل وترك الاخر لم يعتبر
طهارة الاخرى لان في طهره ولكن مقتضى الخوي مبنى على جواز الخوي في الثانيين
ثم اشار الى عدم جواز المعنى بقوله وفي شرح الجمع قبيل التتم لو كانا ثوبين
وبسبب اتفاقا انتهى ما في شرح الجمع وفي خلاوي يقع كثره على الاما في النجاسة ثلث
او ان يكون المعنى طاهرين ولو وقع على الطاهر لا يجوز له الخوي بعد ذلك
في الثانيين فان الخوي اذا جاز اذا كان الحال او الطاهر غالب استعمل في الخلية
واستعملت الاولى والبعض طاهر والبعض نجس ان كان العلبة للطاهر الخوي
غريب الذي في كبر رتبة انه نجس وبسبب الطاهر وان كانت العلبة للنجس امكن
سواء الخوي هذه حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار فيجوز الخوي
بلاجماع ولا يجوز في الوضوء عندنا ولكنه يتم والا فقل ان يصب ذلك الماء
او يخلط بوضوء بعض فبعض كادرم المبر حتى يكون احد من خلاف الناس
لان من الناس من يقول بخوي وهو قول الشافعي انتهى ومنها اي من الفروع
المذكورة لو حكم الحاكم اي القاضي بشي ثم تغير جهده لا ينفذ الاول وحكم
في مستقبل ما رآه ثانيا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقبضه ثم فقبضه
خلاف ذلك فقبله في ذلك فقال تلك كما قبضنا وهذا كما قبض في
الزباني ومنها حكم القاضي في السائر الاجتهادية لا ينفذ اي لا ينفذ قاضي
اخر وهو معنى قوله اعلم بان كتاب القاضي اذا وقع اليه حكم فاقض امره سواء
كان موافقا لمذهب او مخالفا له ان لم يخالف الكتاب والسنة المستنيرة والجماع

وقد بينا شرط القاضي
او القاضي

وقد بينا شرط القاضي اما في الحكم فان يكون بعد دعوى صحبة من خصم
على خصم والامكان كما يكون وان يكون بحلف كالفقهاء بالبينة او البينين
او السكوت او علم القاضي بشرط او كتاب القاضي بشرط واما في الحكم
عليه فحضرته او حضره من خصم معاه واما في الحكم العقل والبرهان والاسلام والحرية
والسمع والبصر والظن والسماحة من حد القذف وان يكون مولى لمحكم واما
السمع فلفظ واما في المحكوم به فان يكون معلوما واما في المحكوم له فزوت
وان يكون ممن تقبل شهادة القاضي له وكذا في بينة معنى الامر من ان يسمو
الحكم بمقتضاه في شرح الفروع وكتبنا للسائر المستثناة من الكلية التي هي
قوله القاضي اذا قضى في مجرده فقبض فضا له وتلك السائر ثمان وثلاثون
مسئلة ذكرها المصنف في كتاب القضا من النوع الثاني من هذا الكتاب والتم
ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهادية لا ينفذ الا في
احدهما نقض القسم مطلقا سواء كان القسم بقضاء القاضي او بالقرضي على الا
وان كان في الثاني خلاف اذا ظهر فيها عجز فاقض ثم عجز الاستثناء بقوله
فانه اي القسم وقعت باجتهاد ومن القاضي او من الشرع وكلف ينفذ
بجمله اي مثله ذلك الاجتهاد والجواب ان لغتها اي نقض القسم المذكور
لغزوت شرطها في التامر وهو اي ذلك الشرط المعاد له فظهر لغزوتها انها
اي القسم لم يكن صحيحا من المبتدئ كما لو ظهر خطأ القاضي بغضه شرطه فانه
ينقض خطأه بمعنى لا حاجة الى الاستثناء لان معنى القاعدة المذكورة ان
بعد صدوره صحيحا لا ينفذ بمثل الثانيين من المسائلين اللذين استثنى
البعض اذ الامام شيئا ثم مات او عجز فللثاني اي فللامام الثاني ان
يغيره اي ينفذ ما رآه الامام الاول حيث كان من امور العامة والجواب
ان هذا اي حكم الامام حكم بدور مع المصلحة فاذا رآه اي المصلحة الامام الثاني
في النقض وجب اتباعها اي اتباع المصلحة ينفذ ما رآه الامام الاول وله
ظلال سيجي في قاعدة لعرف الامام على الرقبة منوط بالمصلحة نسبت
مناسبة لان ذكره في هذه القاعدة الاول منها كثر في زماننا وقيل اي
قبل زماننا ان الموتى للقاضي يكتبون بحقب الواقعة عند القاضي ثم
بين الواقعة بقوله من بيع او اجارة او كفاح ووقف واقرا ثم بين في كنفه
بقوله وحكم عوجبه فكذا المكنون صل بعد حكمه صحيحا وصالحا لمصلحة النقض
كما منع الحكم الصحيح لو وقع اليه قاضي اخر فاجبت عنه مرارا بانه اي هذه المسئلة
ان كان في حادثة خاصة به اي بما وقع الحكم فيه من بيع وغيره وعجز
صحيحة من خصم على خصم منتهية اي النقض والا فلا يكون ذلك المكنون حكما
صحيحا وانما اجبت بذلك تمسكا بما ذكره الهادي في فصوله وبسببه جازع
المصنفين بما ذكره الكوردي في فتاواه البرازية والعلامة فاسم في فتاويه
ان شرط نفاذ القضا في مجرده ان يكون في حادثة ودعوى فان كان
هذا الشرط كان فتوى لا حكم ولا العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال العلامة

فاسم لو قضى شافعي عوجب بيع عقار لا يكون ذلك القضاء قضاء
بانه لا شفعة للجار مع ان عدم الشفعة للجار كان من موجه عنده
وكذا لو كان اقطاعي اقطاعي عوجب بيع عقار ختصا لا يكون ذلك
القضاء قضاء بان الشفعة للجار لان قضاءها كان فتوى لا حكما شرعا
لعدم الشروط الشرعية والحادثه الى اخر ما ذكره من الفروع فشرى
عليه اي على الشرط المذكور ان الفرض واوله ما بينه لا ينفذ ولا يصح
في هذا الكتاب الثاني من تلك التنبهات لوقال للوقوف وظهر بوجه
كل صحيحا مستوفيا شرائط شرعية فبطلت في صحة الحكم
فاحتمل مرارا بانه لا يكتفي به ولا بد من بيان ذلك الحادثه والشرط
واقعية الحكم لان المتعلق من كتاب الشهادة ولو كتب في السجل
ثبت عندى بما ثبت الحوادث حكيمه انه كذا بالبيع مالم يبين المام
الذي يثبت الحوادث حكيمه من بينه من المحدث او احرار او كوا من
المحدث عليه على التفصيل ثم قال وكله انه لا استغنى قاضي عن
بنيان اركان يكتف الحلو في المحاضر حين عرض عليه انه صرح
صحيحا اولا فاورده عليه على الحلو اجوبته التي اجاب بها في سبيل
كثرت المحاضر تلك السخه بعينها نعم متعلق باجوبته في اورد
عليه انك اجبت في السجلات التي هي نسخة محاضرنا نعم فكتف
تجيبنا بلا مع عدم الخلفه بينها اولا فقال الحلو في جوابه انكم
لا تفكرون الشهادة وتلك النسخه التي هي نسخة القاضى عنه القضا
سعيد وقلت شيئا ابو علي السقي وان لم يفسر الشهادة كالم
تفسير ولكن كان لا يكتفي عليهم الامر تنزل ذلك اعتمدنا حالهم
واجبنا في سبيلنا نعم فاما انت يا قاضي عنسبه وعلما انك
من القضاة لا تشف بالوقوف اي بوقوفكم على حقيقة ذلك لار
حتى يكتفي باجمالكم ويحبب بكم قضاة لكم من القضاة من
تفسير الشهادة حتى تقع محاضركم وعن السيد الامام انما شجاع
قال كتابنا في ذلك اي في الاكتفاء بالاجمال من شجاعتنا
كلنا بفسر بفسر الشهادة فكم يا قاضي اي بالشهادة صريحة
فتحقق عندى ان العواب هو الاستيفاء انتهى كلام المتعلق
في اختلافه من كتاب المحاضر وسجلت الامور في المحاضر والسجلات
ان ما لم في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفي بالاجمال حتى قيل
لا يكتفي في حضران يكتف حضران وحضران معه قاضي هذا
الذي حضر عليه ولكن يكتف قاضي هذا الذي حضر على الذي حضره
يعني لا يكتفي عن ذكر المحدث عليه بالضمير العايد عليه الله في لفظ عليه
بذكره بقوله على هذا الذي حضره لم ينقطع فاحب انما هو من ذكر
ما يدل على وجوب التفصيل وعدم جواز الاجمال الى ان قال ولا يكتفي

بذكر

بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر ولم ينعزم قوله قضيت
وعوي المحدث هذا ثم قال وكذا لا يكتفي بقوله قضيت وعوي المحدث من المحدث
هذا ان بعد قوله والجواب بالاكتفاء من المحدث عليه ثم ذكر لزوم تفسيره
واحال اشتراط ان يقول ان هذا المحدث به في المحدث عليه على ما ذكره في
كتاب الشهادة فانه في كلامه الى ان قال وينبغي ان يكتب في السجل حكم
القاضي ولفظ الشهادة بها مامها ولا يكتفي بما يكتفي به السجلات
اي بما اعتاد المحققون ان يكتبوا فيها من قولهم ثبت عندى على
الوجه الذي يثبت الحوادث حكيمه الى اخره وما لم يذكر على وجه
لا يكتفي بلفظ السجل وكذا لا يكتفي بقوله ويشهد الشهود على موافقة
المحدث هذه وكله فيها اي في الحوادث واقعة الحلو مع قاضي عنسبه
بان قال وذكر الامام الشافعي في نسخة حكايه الشهود المامه الحلو مع
قاضي عنسبه ورواه المحاضر وسجلت به هذا ونفا عن الشهود المامه انه
يقول كيف يكتفي بقوله ويشهد واعلى موافقة المحدث والمحدث
يقول المحدث به ملكه وان هذا يقول والمحدث به ملكه المحدث فلو كان
بينهما موافقة الى ان قال والخيار في هذا الباب ان يكتفي به في السجلات
دون المحاضرات السجل لا ترد من مصر الى مصر فلا يكون في السجلات خرج
اما في المحاضر فلا يكتف في السجلات المامه المامه المامه المامه
المذكورة انه لا فرق بين الحكم بالصفة اي بصفة القضا وبين الحكم بالوجه
اي بما يوجب في ذلك الشيء باعتبار الاستيفاء في الشرط السابق لتمام
من كونه في حادثه ودعوى من خصم الى خصم حتى لو قضى شافعي عوجب
بيع عقار بلا خصم لا يكون ذلك قضاء بانه لا شفعة للجار كما تقدم فان
وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بالصفة صحيحا لو جرد شرطه
وان لم يقع بينهما تنازع فيها اي في الصحة فلا يصح الحكم بها وكذلك الحكم
بالوجه ان وقع التنازع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء انا
عند القاضي ودفع المحدث سند ومعه المعروفه كان الحكم حكما بذلك
الموجب الخاص دون غيره من المواجب والا اي وان لم يكن تنازع
في ذلك الموجب فلا يكون حكما واذا اقر رجل بوقف عقاره عند القاضي
وسمى وقفه اي في ذلك الوقف سمى وقفه وكتب ملكه لماد فقه وسلكه
الى ما لم تنازع عند قاضي عنسبه بان يرد الوقف الرجوع عن الوقف المأمور
وقد القاضي صحة الوقف ونزومه وموجه يكون ذلك الحكم حكما في
الصحة والنزوم لكن لا يكون حكما بالشرط ثم فرع على عدم كونه حكما في
قوله فلو وقع التنازع بعد هذا الحكم في سمي من الشرط عند قاضي المحاضر
في صحة ذلك الشرط كان له اي لذلك المخالف ان يحكم بوقفه في صحة
ولا ينفذ عن الحكم بحقيقته من صحة الحكم الحقيقي السابق اذا لم يحكم بمعاينه
الشرط وانما حكم بالوقف ومما انفقه عن صحة الشرط ومما انفقه

الحكم لا يكون ما نأمن حكم بمقتضى مذهب عدم صحة الحكم في الشرط على هذا الوجه وقوله فليس لك في الحكم ما يطالب به الوقف تفريع على عدم صحة الحكم في الشرط باعتبار اشتراط العقد له اي الوقف او باعتبار اشتراط النظر له او باعتبار اشتراط الاستبدال بمعنى من كان مذهبنا ان لا يصح الوقف بهذه الشروط لان الحكم بان الحكم بطلان الوقف بها بعد ما حكم الحكمي بصحة الوقف ولزومه لان الحكم الاول لا يقبل النقض لكن يكون مذهبنا ان في بطلان الوقف بهذه الشروط لم يظهره وانما ان ثبت انه او شرط الوقف الولاية لنفسه فعندنا يوسف الوقف والشرط كما يصح بطلان وعنده محمد وصلا لخاصة بطلان واذا اجل الوقف على الوقف لنفسه وعنده يوسف مع وعنده محمد وان شرط في اهل الوقف الاستبدال في الوقف والشرط جائز ان عندنا يوسف وعنده محمد وصلا لوقف جائز والشرط باطل كما في الخلاصة وغيره الرابع منها ما يشترط في شرطها على الكسرة حكم ما اذا علم بقول ضعيف في مذهبنا كما لفظها بطلان الحكم في سبيل او بالتفريق بالبحر من النقطة غائبا او بصحة كسرة مبنية ابيه او اوانه لا يغير ذلك او بزيادة مروج منها كالقضاء بخلافه فلا يجوز عندنا الحلل بل يقول سعيد ابن المسيب رجوع عن مذهبنا في ان يدخل به ليس بشرط في صبر وزنها حال الاول وقد صرح الحسن في الشرع بالذكور بان الحكم بهذه المسائل لا ينفذ حكم ما اذا خالف القاضي مذهبنا بان الحكم على خلافه في المسائل الاجتهادية عندنا سببا قال نعم فلو قضى في الجسد منه تحت الفاسد ما سببا لمذهبنا لعنه عندنا حنفية وفي روايات وعنده محمد لا ينفذ في الوجهين انتهى ثم ذكر اختلافنا في التزويج ثم قال في حق الغير فقد اختلف في الغنوى والوجه في هذا الزمان ان يفتي بقوله لانا لمذهبنا محمد لا ينفذ الا لغيره بالكل لا ينفذ جبر واما الناسي فلان المقتضى ما قلناه ان الحكم بمذهبنا لا ينفذ غير مذهبنا في القاضي الجسد فاما المقتضى في وقت الجسد مذهبنا حنفية وفي العهد روايتان وعنده محمد لا ينفذ في الوجهين فلا يملك للخالفة فيكون مفعولا بالنسبة الى ذلك حكم من الخاسر منه ثم لا ينفذ القضاة ما اذا قضى بشيئ مخالف للاجماع وهو لا يحتاج الى التنبية بشرط اشتراط العقد بطلان لا يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وانما ذكر مذهبنا توفيقا لقوله وما خالف الامة الاربعون هم اهل الحق وانما ذلك واجد رحمهم مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغرضهم فقد صرح في الخبر ان الاجماع العقد على عدم العمل بمذهب مخالف للامة لا يثبت من المصنفين واشهرهم ولهم وانما نساهم اسد من القضاة بخلاف شرط الوقف كالقضاة بخلاف النص لقول العلماء بشرط الوقف ليس في رفع مخرج به في شرح الجمع في هذا باب من الجمع وانما من ملكه وصرح السبكي في فتاواه بانه ما كان في شرط الوقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان قصد الوقف تقاضا او طاعة انتهى كلام السبكي وبطلان عليه اي على عدم النفاذ وقول

ومن ذكره في مذهبنا المقتضى في بعض المسائل

اجمعي كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ ولا يثبت انما خلاف شرط الوقف لا دليل عليه وبجارية اي بجملة الهداية واذا رفع القاضي حكمه حكم امضاء الا ان يخالف الكتاب والسنة او الاجماع ان يكون قول لا دليل عليه فلا خلاف بين وجه بعض نسخ القدوري بان لا يخرج اي بان يكون قول لا دليل عليه فلا خلاف بين العبارتين الا في حرف الباء وقد برهنا على التقديرين بان يكون هذا القول بيان مخالفة الكتاب والسنة والاجماع وفي بعض نسخ القدوري وان يكون قول لا دليل عليه فعلى مذهبنا يكون ان شرطه اخر لفظا القضاة كما هو لفظنا لبيان مخالفة المذكور وبطلان عليه اي على عدم جواز الحكم على خلاف شرط الوقف ما في الذخيرة والاول الجسد وعنده محمد ان القاضي اذا قرر في المسمى بغير شرط الوقف لم يحل ذلك التقدير اي القاضي ولا يحل للفرق في شأه المعالوم انتهى ما فيه وما يهدى لذكر حكم حرمة أحداث الوقف ولما كانت المراتب بالاولى اي بتقرير غير الفرض من الوظائف لا يحل للاداء لعدم الحاجة اليه وعلم ان قول القاضي ان واقف الشرع نفذ والآراء والله اعلم القاعدة الثانية من النوع الثاني للقواعد او اجتمع الحرام والحلال على الحرام وتبعها اي بمعنى هذه القاعدة قولهم ما اجتمع محرم ومباح الا على المحرم على المبيع والعبارة الا ويا لفظ حديثنا اوردته جماعة وذلك لثبوت ما قلناه في الحلال والحرام الا على الحرام الحلال قال العلامة في حق هذا الحديث لا يرد له وضعف السبكي واخرجه عبد الرزاق مرفوعا عن ابن مسعود وذكره في شرح الكنت في كتاب الصدق مرفوعا عن فروخها اي من فروخ تلك القاعدة اذا انفردوا وليكن احد من يقضي المحرم والآخر يقضي الاباحة ولم يعلم تاريخها قد تم التحريم في الاعتبار اي رجع فيجعل المحرم متاخرا او ناسيا للمبيع وعلله الامم بكونه بتقليد القضاة لانه لو قدم المبيع في الاعتبار وجعل متاخرا وناسيا للمحرم ولزم التكرار في نسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة ما وجد جعل المبيع متاخرا عن المحرم كان المحرم ناسيا للاباحة الاصلية ثم يغير المحرم مشروحا بالمبيع المتكرر فيبكر في نسخ فلو جعل المحرم متاخرا عن المبيع لا ينفذ الاباحة الاصلية لكان ناسيا للمبيع وهو اي المبيع لم ينسخ شيئا لكونه في وقف الاصل اي على موافقة الاصل الذي هو الاباحة الاصلية فيكون مبقيا له لانه ناسيا واخترنا باننا ناسم ان المحرم لو كان متقدما لكان ناسيا للاباحة فانه انما يكون ناسيا لها ان لو ورد في الزمان الماضي ولا دليل شرعي والاباحة جميع الاشياء لكن ورد دليل المذكور غير مستم واجيب بان المراد بالاشيأ صحتها فيغير ما هو الاصل فيبكر في نسخ فيبكر في نسخ بهذا المعنى وفي الخبر يرفع المحرم في الاعتبار ويرجع فيبطل في نسخ كما عرفت واحتياجا لان الحرام واجب الترتيب والمباح جائز الترتيب فكان الاحتياط في اختيار الترتيب واختيار المحرم وقد اوضحنا في شرح القواعد باب التناقض ومن ثم اي ومن اجل ان تقديم المحرم اوطا اخر انتهى كلام السبكي وبطلان عليه اي على عدم النفاذ وقول

المراد بغير شرط الوقف لا يحل ذلك التقدير اي القاضي ولا يحل للفرق في شأه المعالوم انتهى ما فيه وما يهدى لذكر حكم حرمة أحداث الوقف ولما كانت المراتب بالاولى اي بتقرير غير الفرض من الوظائف لا يحل للاداء لعدم الحاجة اليه وعلم ان قول القاضي ان واقف الشرع نفذ والآراء والله اعلم القاعدة الثانية من النوع الثاني للقواعد او اجتمع الحرام والحلال على الحرام وتبعها اي بمعنى هذه القاعدة قولهم ما اجتمع محرم ومباح الا على المحرم على المبيع والعبارة الا ويا لفظ حديثنا اوردته جماعة وذلك لثبوت ما قلناه في الحلال والحرام الا على الحرام الحلال قال العلامة في حق هذا الحديث لا يرد له وضعف السبكي واخرجه عبد الرزاق مرفوعا عن ابن مسعود وذكره في شرح الكنت في كتاب الصدق مرفوعا عن فروخها اي من فروخ تلك القاعدة اذا انفردوا وليكن احد من يقضي المحرم والآخر يقضي الاباحة ولم يعلم تاريخها قد تم التحريم في الاعتبار اي رجع فيجعل المحرم متاخرا او ناسيا للمبيع وعلله الامم بكونه بتقليد القضاة لانه لو قدم المبيع في الاعتبار وجعل متاخرا وناسيا للمحرم ولزم التكرار في نسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة ما وجد جعل المبيع متاخرا عن المحرم كان المحرم ناسيا للاباحة الاصلية ثم يغير المحرم مشروحا بالمبيع المتكرر فيبكر في نسخ فلو جعل المحرم متاخرا عن المبيع لا ينفذ الاباحة الاصلية لكان ناسيا للمبيع وهو اي المبيع لم ينسخ شيئا لكونه في وقف الاصل اي على موافقة الاصل الذي هو الاباحة الاصلية فيكون مبقيا له لانه ناسيا واخترنا باننا ناسم ان المحرم لو كان متقدما لكان ناسيا للاباحة فانه انما يكون ناسيا لها ان لو ورد في الزمان الماضي ولا دليل شرعي والاباحة جميع الاشياء لكن ورد دليل المذكور غير مستم واجيب بان المراد بالاشيأ صحتها فيغير ما هو الاصل فيبكر في نسخ فيبكر في نسخ بهذا المعنى وفي الخبر يرفع المحرم في الاعتبار ويرجع فيبطل في نسخ كما عرفت واحتياجا لان الحرام واجب الترتيب والمباح جائز الترتيب فكان الاحتياط في اختيار الترتيب واختيار المحرم وقد اوضحنا في شرح القواعد باب التناقض ومن ثم اي ومن اجل ان تقديم المحرم اوطا اخر انتهى كلام السبكي وبطلان عليه اي على عدم النفاذ وقول

احلها الله وهي قوله تعالى او ما ملكك بما كنتم وحرمتها الله فملك الله
 قوله تعالى وان تحبوا بين الاقربين وملك الموالي بيننا وملكنا وملكنا
 لانه معطوف على المحرمات وملكنا وملكنا فالحكم احب البنا ونقل الزبي
 ذلك عن علي بن ابي طالب قال وروي ذلك عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 فقال حرمتها الله واحلها الله فملك الله بيننا فملك الله المحرمات وملكنا
 بعضهم ان من هذا النوع اي مما يحرر فيه المحرم على الجميع حديث كذا من
 الى ابن عباس ما يوفى الارز وحديث اصحابنا في الكساح اي الوصلي
 فان ثبت الاول يقتضي حرمة ما بين السرة الى الركبة والحدوث الثلثة
 يقتضي اباحة ما بين الوصلي فخرج التحريم احكاما وهو قول الامام وانه
 يوسف وما لك ذلك في وحشي محمد بن عبد الله وانه قال الامام احمد
 واما قال علي بن ابي طالب من الحديثين ومنها اي من هذه القواعد فملكنا
 محرم لرجل اجنبيات محصورات كان تحت خط احنة بعشر سنوة اجنبا
 بحيث لم يمكن ان يتجزا ان احنة اي اربعة منها لم تحل لغيره لرجل
 واحدة منها بخلاف ما اذا كانت الاجنبيات غير محصورة فان من
 فقدت احنة او سببت لا يمنع من تزويج من لا يوفى نسبا ولا من يتزوج
 كما قدمه في قاعدة الاطلاق الا بقاء المحرم هذه الصورة غير مذكرة
 فيها تقدم بالاستفاد مما استفاد من الكافي ان تكون حلالا لا لا تحل
 على من نظر اليه ومنها من اي ما احل الله ما كولا والاخر غير ما كولا لا يحل
 له الاكل على الاطلاق فاذا نزلت على شاة فولدت لا يكره الوالد اي على الاطلاق
 وقد ذكرنا ما فيه من التفصيل في قاعدة الاطلاق الاشياء الاباحية واذا
 نزلت الحمار الا على علي بن ابي طالب فليس قولك بطل لم يكره قال في الزبيعي وبنسب
 ان تكون ما كولا الا على علي بن ابي طالب فليس قولك بطل لم يكره قال في الزبيعي وبنسب
 والحمار الا على علي بن ابي طالب فليس قولك بطل لم يكره قال في الزبيعي وبنسب
 القول الثاني ومنها لو شارك الكلب المعلق في الصيد غير المعلق او لم
 يحسب او لم يكره اسم الله عليه محمد اي ترك الشبهة عليه محمد
 حرمة الصيد كانه شهيد ومنها ما في صيد الخائفة في قوله حرمت اجنبا
 مسلم فزني والكلين في بدلتهم لا يحل الكلب لاجتماع المحرم هو فعل
 المحسوس والمبني هو فعل المسلم فعلم الغلبة المحرم كالتحريم لم يحرم من
 قوله نفسه في الرمي الى الصيد فاعانه على ماله محسوس لا يحل لغيره
 كلام الخائفة لكن ام الشبهة بين صلاتي المسلمين في الخائفة على عكس
 ما ذكره صريحا فيما رتبناه في نسخة الخائفة ومنها عدم حوزة وهي الحارة
 المحسومة فان شجرة وان اودنت شجرة دارنة لحد لكن الحرمة باقية
 فلو وهي بعزم العزم في حصه شركه ومنها لو كان بعض اصل الشجرة في ظل
 وبعضها ان بعض في الحرم لا يجوز اخذها تزويجا للحرمة واما الغصن
 فلا اعتبار له في الخائفة وسبب من الغصن ومنها لو كان بعض الصل في ظل

والبعض

في قوله تعالى
 او ما ملكك بما كنتم

والبعض في حرم فانه يكون في حكم صيد الحرم تزويجا للحرمة والمنقول في المسئلة
 الثانية كما ذكره السبكي ان الاعتبار في الصيد لقوله لا الركب حتى لو كان
 قائما في الحذر وراة في حرم البني فلو كان على العكس فهو صيد حرم ولا يشترط
 في كونه صيد حرم ان يكون جميع قواعده في الحرم حتى لو كان بعضه في الحرم وبعضه
 في الحذر وجب الحذر لانه لا يملك الحظر على الاباحة انتهى كلام السبكي وكون
 الاعتبار للقوائم انما هو في غير حالة النوم قال في الخائفة وان كان الصيد في الحذر
 في الحذر الساتر في حرم لا يحل اخذه لان قراره في النوم لا يكون على القوائم انتهى
 واما المنقول في المسئلة الاولى وهي مسئلة الاول وهي مسئلة الشجرة في الاجناس
 الاغصان تابعة لاصولها وذلك باعتبار كونها في حذر والحرم معا على ثلثة اقسام
 احدها ان يكون في حرم والاغصان في حذر فعلى قاطع اعصابها العتبة لان
 الاغصان تابعة لاصولها فكما يجب العتبة لقطع الاصل في تلك الصورة كذلك
 يجب بقطع الاغصان والثاني ان يكون اصلها في الحذر واغصانها في حرم فعلى
 على القاطع في اصلها واعصابها لان العبرة لاصل والثالث ان يكون بعض اصلها
 في الحذر وبعضه في حرم فعلى القاطع الصمات في اصلها واعصابها سواء كان الغصن
 من جانب الحذر ومن جانب حرم انتهى كلام الاجناس والمراد من هذه الشجرة
 ما لم ينبت احد وليس مما ينبت الناس عادة ولم يكن ملكا لا احد فان ما ينبت
 احدا وكان مما ينبت الناس عادة وبنيت بنفسه في ملك احد يجب فيه في
 جميع الصور القيمة لما كمل حلالا للقيمة حقا للشرع التي كل من فيها وما ينبت الناس
 عادة وبنيت بنفسه في غير ملك احد لم يجب فيه شي الاصل في الصور كلها
 وما لم يكن مما ينبت الناس وبنيت بنفسه في ملك احد ففيما ذكر فيه وجوب
 القيمة من تلك الصور ويجب فيه قيمتان قيمة نصف الشرع وقيمة لا كذا
 وفيما ذكر فيه عدم الوجوب يجب فيه قيمة واحدة حقا لما كمل حقا للشرع
 لا يستند من الزبيعي ومنها لو اخلط مسابيح الركوة اي القذوح بمسابيح
 المسبحة ولا علامه يميز صفات وكانت الغلبة للمسبحة او استويا لم يكره تناول
 سبي مسبة اي من المسابيح لا يكره ولا بالبحري الا عند الحرمة فانه يكره
 في وعلو كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز البحري فيها ولو في غير حال الحرمة
 ومنها لو اخلط ذلك المسبحة اي رسم ظهرها بالزبيعي وهذا اختلاط مما رجم لا يكره
 مجاوره كذا في الاول لم يكره في البحري ولم يكره وان كانت الغلبة للزبيعي ان
 عند الضرورة لكن يباح الانتفاع بالاستصحاب ان كانت الزبيعي غالبا وان كانت
 الودك غالبا لا يجوز الانتفاع بمجال ولصان المسبحة في باب فلو ان الخلطة
 من فضل شيئا لغيره والمباراة الواضحة ان يقول من خلطة الخائفة في فضل شيئا
 القبلية ومقتضى المسئلة الثانية منها انه لو اخلط بين بعيرين انا او اخلط
 ما وكر اختلاط مما رجم عدم جواز التناول لا بعير البحري ولا بالبحري ولعل
 جريان البحري فيه لا حاجة الى قوله ولا بالبحري ومنها لو اخلطت روجة
 بعيرين فليس له الوصلي بواحدة منهما فلا يكره ولا بالبحري سواء كان سنة

٨٩

ثم

[illegible]

۱۰۸

٩١
 المذكورة انتهى حكم البرزخية الخامسة من المسائل الخارجة من مسئلة ان يكون الحرام
 الذي هو الحبيب لجميع المطلقا مستلزما لشيء اخر فاولا ان الحرام مستلزم
 استلزام فيه فلا فدية عليه وقد اوضحنا في شرح المغني في جنائيات الاحرام ما
 الزباني عليه لو انكر زعفرانا فحسبها بطعام او طيب اخر ولم يقتض النذر بغيره وم
 وان مسئلة من شئ عليه لانه حرام مستلزما انتهى السابعة منها اذا احتل ما يحل طار
 بما عطف فاعبره في جواز الطهارة للغالب وكذا الحكم في احتلال جامد طاهر
 بما عطف في لعبه في غير ان الغلبة فيه لا تعتبر الا بالسببان وعدمه فان
 عطف الماء عليه حازت الطهارة به عالم يغلب عليه غيره وقد قال المحقق في البحر
 واذا استويا لم يذكر في ظاهر الرواية انتهى وقد بينا في الطهارة ما من شرح المغني
 بما اذا اعتبر الغلبة فانه قد ذكر في روايات ثم ذكر ضابطا للتوفيق بينهما اخذنا من
 الزباني ونحاشه المذوران المحالط لا يجوز اما ان يكون جامدا او مائعا
 فان كان جامدا فلام جري على الاعضاء فالما هو الغالب وان كان مائعا
 فلا يجوز اما ان يكون مائعا للما في الاوصاف كلها في اللون والطعم والرائحة
 او في بعضها او لا يكون فان لم يكن مخالفا له في شئ منها كالما المستعمل على كونه
 من بقوله ظاهر على ما هو الاصح وغير من المائعات التي لا يخالف الما في الوصف
 يعتبر الاجزاء وان كان مخالفا فيها فان غير شئت او الغرض لا يجوز الوضوء به
 والا جاز وان خالف في وصف واحد او في وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه
 كاللبن مثا يخالف في الطعم واللون فان كان لون اللبن او طعمه هو
 الغالب فيه لم يجوز الوضوء به والا جاز وكذا ماء البطيخ يخالف في الطعم
 فتعتبر الغلبة فيه بالذوق فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع ما جاز منهم على ما ينفك
 به فيحمل فورا من حال ان كان رقيقا بجوار الوضوء به والا فلا على ما اذا كان
 الخاطا مخالفا في الاوصاف الثلاثة ومجوز فورا من حال اذا غير احد اوصافه
 لا يجوز على ما اذا كان مخالفا في وصف واحد او في وصفين ومجوز فورا من اعتبار
 الاجزاء على ما اذا كان الخاطا لا يخالف في شئ من الصفات اربعة منها لو خلط
 لبن المروة باو او بدور او بلين شاة فاعلم في ثبوت الرضاع والحرمه الغالب
 بحسب الاجزاء في اختلاف اللبن وبحسب اللون او الطعم في اختلاف اللبن
 كانه قهستانه وثبتت الحرمة اذا استويا احصا طامكا في الغاية واختلف في ثبوت
 الحرمة بالتغليب فيها اذا اختلف لبن المروة بلين اخر فقال الشيخان لا يثبت
 بالتغليب منهما لان منفعة الغلب لا تظهره مقابله الغالب فان قبل الماء
 اذا وقع في البحر لا يفي لاجزائه منفعة الكثرة المقررة واذا كانت المنفعة
 بسبب الغلبة يثبت حكم الرضاع للملبر وقال محمد وزفر يثبت الحرمة بهما سبب
 لان الشئ لا يفسر منهما كما يحسن بل يتقوى به وكذا وجه منه ما سبب انتهاء
 اللحم وانتهى اعظمه كانه لا اختيار والصحيح بثبوت الحرمة بهما غير
 اعتبار الغلبة كما بيناه في كتاب الرضاع في شرح المغني ان الغلبة اذا كان غالبة

والآي وان لم يغلب الماء فلا يجوز الطهارة
به فقصده عدم الجواز عند الاستواء وهو
مما انف ظاهرا عن عبارات القوم
فان عبارتهم على جواز
الطهارة بانه

عليهم في شرح الكثر حيث قال ثم علم انه قد وفقت عارضة في شرطه في اي جمع
 بين وقف وملك وباعها بصفقة واحدة في اي مضمونها بدم القيمة في الملك لا وقت
 فاشترى عليه بانه محال لا يقع فاحاب بانه محال على وقف لم يحكم بعينه ولزومه
 ليكون كالمشترى بغيره اما ما قضى القاضي به فهو كالمشترى لزمه اجماعا فيشرى القضا
 الى ذلك الملك ولكن برؤية ما خرج به فافترق في فتاواه ان الوقف مطلقا يشترى
 وحوى الملك فيه وليس هو كالمشترى بل لولاه الوضوء الى ملك بالقيمة البيع في الملك وهذا
 في الظاهرية وهذه لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو ان الوقف لا يملك
 القضا وان عارضا بالاجماع لكنه يفتقر البيع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستمرار
 وهو صحيح على قول الجمهور المقتضى به او هو لضعف غلته كما هو قولها او لورود غصب
 عليه ولا يمكن ان يترفع غلته بغيره كما في فتاوى فافترق او بقبضه فافترق بغيره
 فان غلته يجوز بيع الوقف ومن يبره ما هو خبره منه كما في مخرج الرواية فليكن فيقول
 الوقف كالمشترى مع وجود هذه الاسباب كحوزة لبيعه وهو الموقف للمصروف اشترى
 ومن هذا القبيل ان من قبل ما اجتمع فيه الحزم والبيع ما الى البيع الذي هو الخيار
 فيه الكثر من غيره بتمام واستحقاقه الزيادة قبل دخول في انشائه ووجهه
 عند القبول بقوله فانه ان شرط الخيار يقع في التمسك ويملكه فافترق بانه لا يملك
 فافترقا انه لو شرط الكثر من غلته كان الشرط صحيحا في التمسك وبطلان فيه زائد
 وهو خلاف المذهب اضرب منه بقوله بل يملكه في التمسك في جميع الابام لكن انما
 الزيادة قبل دخوله الملك صحيحا ومنه اي ومن هذا القبيل ما اذا جمع بين خيار
 ومعلوم له فان غلته وانما يلزم من جعله المشتري وكونه بايع كما في الخبر في البيع ما
 فان كان المحلول لا يقتضي اليه الكفاية بغيره لانه بين البايع والمشتري ان كانت
 حصة بيرة كذا بايع هذا التمسك او حصة هذا البيت صفقة واحدة ولم يعلم
 المشتري ما في البيت ببيع فيها ولا بغيره من الجهل وان كان لم يكن
 المحلول كذا لم يملك بل كانت حصة البيرة مضمونة اليه كذا بايع هذا التمسك وما في هذه
 الدار فان اخبره فيها بغيره مضمونة اليه كذا ببيع في التمسك في كل من يعلم
 كعلمه في البيع لم يظفر به في حكم الجمع بين المعلوم والمحلول في البيع لكن ينبغي
 ان يكون الحكم كذا في المصروف وهو ان لا يفتقر الى ان يشترطه لو اشترى جارية
 بالثمن ثم باعها واخرى معها بالثمن من البيع قبل هذه العين جارية في البيع لم يشترطه
 من البايع وبعده في الاخرى فانه وان لزم فيه شرط بايع باق من بايع قبله فافترق
 ففقد البيع في بغيره من البايع لكن القضا فيه كونه ضعيفا لا يشترط كذا في الزماني
 ومنها لو اشترى محلا فباعه بملك له قبل ان يقبض ما اشترى جارية في البيع في الزماني
 عند غلته في التمسك كذا في الخلاء ومنها اشترى عشرة بساتين ففقد جارية واحدة
 بغيره له او عشرة بساتين واحدة فافترقا فافترقا لانه لا قيمة له في البيع في التمسك في الزماني
 ما لا يعتبر من اختلاف التمسك في التمسك لانه لا يفتقر الى العقد فيه ومنها اذا اشترى
 حوزة فافترقا من عشرة حوزات في البيع في كلتها وحوزة فافترقا فافترقا حوزات
 معدومة كذا في الخواب منه وقوله معدومة يعني في حكم معدومة فلا يفتقر الى البيع

بمعنى الخرز والام
 م

في البيع
 في البيع
 في البيع

٩٤
 ان ومن تلك الابواب الاجارة اي بايها واما في الاجارة فالبيع لا يشترط
 انما يملك بالشرط القاسد فكلما يفتقر البيع في الكثر في البيع بين حال وحكم الزماني
 كون قبول البيع فيها هو بين محل البيع شرطه في بيع الاخر كذا ينبغي ان يفتقر
 الاجارة في الكثر في البيع بين ما يفتقر استجاره وما لا يفتقر كذا لو استجاره بغيره
 وحاز به القضا او لئلا يفتقر شرطه بصفقة واحدة ولكن لم يظفر بالفتوى به وهو قوله
 لو استجاره دارا كالمشترى فافترقا فانه يفتقر في الشرط لا يفتقر الا ان يسمى الملك لان
 كانه كل اذا دخلت محله وافراده معلوم ينصرف الى الواحد لكونه معلوما
 وفتقر في الباقي لغيره كذا في اربع حصة من طعام كذا يفتقر بغيره فانه يجوز في
 في تفتقر واحد فكذا هذا كما في الزماني ففتقر من المشتري من البايع
 لم يمس القضا لغيره اليه الجميع ولم ار الا ان حكم ما اذا استجاره بغيره
 له ثوبا من غزل المستاجر قوله كذا في اربع حصة كذا في الخلف المستاجر بزيادة الوقف
 صوابه يفتقر بغيره اي بغيره ما زاد من استجاره الزماني المستاجر او لا يفتقر اصله ولا يفتقر
 بغيره ما يقتضي ثوبا منه اولا او لغيره الذي استقر مما ذكره في التمسك ان يكون له حاجب
 الغزل الخيا وان شاء ضمنه مثل غزله وكان الثوب للشارع وان شاء اخذ الثوب ثم
 في الزيادة لكونه مستقرا في الجرمسي فقط وفي التمسك اعطاه من الجرمسي
 ما يقتضي او اجر المشرك لئلا يزداد على حساب ما يفتقر حيث قال فيها جازع غزلا
 الى حاله لينصحه بما يفتقر اربع فعلة كبرى من ذلك او صغرى ان لها حاجب الغزل
 الخيا وان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه الجرمسي ولا يفتقر
 ولا يفتقر على الزيادة وفي التمسك اعطاه من الجرمسي ما يقتضي
 ولا يفتقر الجرمسي وكذا ان امره بغيره بغيره او على التمسك لانه في الزيادة
 متبرع وفي التمسك يقتضي العمل ان امره ان يبيع ثوبا في ثوبين فافترقا فان
 ان شاء اشترى الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء اخذ واعطاه محاسب ثمنه
 اربع الاجر الذي سماه كذا لو ام لبنا بغيره لم يفتقر البايع بعض وفان وقت
 البايع يجب الاجر محاسب ما عمل ومن التمسك من فرق بين الثوب وبين
 الدين فقال ان الدين يجب له حصة ما عمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب لم
 اجر مثله ولا يزداد على ثمنه اربع ما سمي اشترى وفيها كلام اخر متعلق بهذا الكلام
 تركناه في حقه كتاب ما لانه الخلاء اذ ارفع اليه جارك من ثوبين من غزله وامره
 بان يبيع له منه ثوبا سبعة اربع فتسج له ثوبا في اربع ان شاء ضمنه مثل غزله
 والثوب كذا وان شاء اخذ الثوب واعطاه الجرمسي وقال الشيخ الامام
 الاخر شمس النجم السرخسي عنه بانه يفتقر اجر مثله لا يزداد على ثمنه اربع
 المستحق اشترى وهكذا في البزازية بغيره وانما ان يقال على ثمنه اربع المستحق
 فكان لفظ الارباع وقع حتما من السباع فيها ومن تلك الابواب الاجارة
 والبيع فان الكفاية قد تكون بالقيمة وبالكفاية وما لا يفتقر بها معا كذا في الكفاية في امانة
 في زينة معا وكذا البزازية يكون مما يفتقر بها معا كذا في البيع بين زينة معا
 وينبغي ان لا يفتقر القضا وقبوله الى الكفاية في البزازية ليس من حقوقه المستحقة على

المشترى لو اشترى ثوبا من البايع
 كان الثوب للشارع وان شاء ضمنه
 الجرمسي بغيره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اپنی ہی کو

۹۸
ف

الجواب **وهي** اي من الابواب المذكورة بالي الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته
 وغيره اي غير زوجته يعني الاجنبية او اعتق عبده وعبد غيره او طلقها اي
 زوجته الواحدة اربعا مكافاة فجمع بين ما يملكه وبين ما عليه ففرضه بقدر
 قبا عليه كطلاق زوجته وعتق عبده والعتاق من الطلقات لا يقابل عليه
 كطلاق غير زوجته وعتق عبده غيره والزائد على الثلث من الطلقات لزوم
 اليه **والله** ومنها اي ومن تلك الابواب الرهن لو استعار ثيابا لم يملكها
 قدر معين من الثمن ففرضه بآدم من ذلك القدر فانه قد اجمع فيه ما
 يجوز وما لا يجوز ثم اراد ان يشير اليه بيان حكمه بقوله فانه اكثر ولو
 عين المبيع قدره اي قدر ما يرضى به او جنى اي جنى ما يرضى به او كذا
 اي البلد الذي يرضى به فالحال المستقيم في شيء من ذلك فان لم يملك
 الرهن كان للمدين سبوره من المهرين وان طلق كان بالخير
 حيث جنى المبيع المستقيم فبقيت او من المهرين لان كل واحد منهما مقدرة ففرضه
 فصار الرهن كالتأجيل والمهرين كالتأجيل لان التقييد بالقدرة
 مفيد بنوع الزيادة لان عرضه الاجتناس بما يتيسر اذ هو وسقي التقيد
 ايضا لان عرضه ان يجرى مستويا لا يشرع بمقابلته عند الهلاك كمن عليه ما
 بالكثير والقدرة ان يمتنع من ذلك فيكون مقدرا وكذلك التقيد بالجنس
 والندم مفيد لتيسر بعض الاجتناس في التخلص دون البعض وتفاوت العدة
 في الحفظ والامانة فيضمن بالمخالفة ولا يخفى ان لزوم الجنان في التكرار
 وجواز الاسترداد من المهرين برأيه سرية الفساد الى التكرار **والله**
 ان في الربيع من لزوم الرهن بالحق لفة بالصفحات ما اوجب له اكثر من ثمنه
 فرضه باخر من ذلك القدر ولكن كان الرهن قبل ثمنه او اكثر من ثمنه فانه لا يفي
 لكونه في هذا الحرف **فاما** الجواب لان عرضه من الرجوع عليه بالكثير فاحل به المهرين
 او انه يخرج الى القدر القدر لان الاستيفاء لا يقع الا بتقصيه اكثر من ثمنه غير مفيد
 في حقه بل يرضى بغيره **والله** في كل ما من الناحية الربيع **وهي** اي من تلك الابواب
 المذكورة فانه لو شرط الوفاء ان لا يجرى وقفه اكثر من سنة واحدة فزاد المهر
 عليه اي على السنة بان اجره بالثمن منها وكما هو حكمهم اي القدر بالاضافة الى
 الاجارة في جميع المدة لا يجازاه على المهر ويطبق على السنة فقط لا على الاجارة كاي
 في ان لا يقبل ثمنه في السنة وخرج به اي بعدم قبول الاجارة ففرضه بالصفحة
 في قبا وبقي الرهن لم يملكه فالفرضه او القدر في بعضه ففرضه وقدره
 لم يملكه بآدم ما يجمع فيه ما يجوز وما لا يجوز فيفسد الفساد الى التكرار
 لا يبيع فانه لا يملكه بالشرط الفاسد وان لم يملكه في كثر شيئا سرية الفساد
 مجزؤه القدر لان في البيع لا يفسد الفساد مطلقا بل اذا كان الحرام لم يفسد
فبقي وليس من القاطعة المذكورة ما اذا اجمع في عمل لا في زمان واحدا **فالجواب**
 اي الاقامة وحاشا لسفر فانه لا يقبل حاشا للحرف على حاشا للسفر ومقتضاها اي
 مقتضى القاطعة المذكورة بتقصيه اي الحرف ثم على كونه مقتضى القاطعة بقوله **والله**

اي ان كان فيما هو
 مثله وان كان
 سببه

الجواب **وهي** اي من الابواب المذكورة بالي الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيره اي غير زوجته يعني الاجنبية او اعتق عبده وعبد غيره او طلقها اي زوجته الواحدة اربعا مكافاة فجمع بين ما يملكه وبين ما عليه ففرضه بقدر قبا عليه كطلاق زوجته وعتق عبده والعتاق من الطلقات لا يقابل عليه كطلاق غير زوجته وعتق عبده غيره والزائد على الثلث من الطلقات لزوم اليه والله ومنها اي ومن تلك الابواب الرهن لو استعار ثيابا لم يملكها قدر معين من الثمن ففرضه بآدم من ذلك القدر فانه قد اجمع فيه ما يجوز وما لا يجوز ثم اراد ان يشير اليه بيان حكمه بقوله فانه اكثر ولو عين المبيع قدره اي قدر ما يرضى به او جنى اي جنى ما يرضى به او كذا اي البلد الذي يرضى به فالحال المستقيم في شيء من ذلك فان لم يملك الرهن كان للمدين سبوره من المهرين وان طلق كان بالخير حيث جنى المبيع المستقيم فبقيت او من المهرين لان كل واحد منهما مقدرة ففرضه فصار الرهن كالتأجيل والمهرين كالتأجيل لان التقييد بالقدرة مفيد بنوع الزيادة لان عرضه الاجتناس بما يتيسر اذ هو وسقي التقيد ايضا لان عرضه ان يجرى مستويا لا يشرع بمقابلته عند الهلاك كمن عليه ما بالكثير والقدرة ان يمتنع من ذلك فيكون مقدرا وكذلك التقيد بالجنس والندم مفيد لتيسر بعض الاجتناس في التخلص دون البعض وتفاوت العدة في الحفظ والامانة فيضمن بالمخالفة ولا يخفى ان لزوم الجنان في التكرار وجواز الاسترداد من المهرين برأيه سرية الفساد الى التكرار والله ان في الربيع من لزوم الرهن بالحق لفة بالصفحات ما اوجب له اكثر من ثمنه فرضه باخر من ذلك القدر ولكن كان الرهن قبل ثمنه او اكثر من ثمنه فانه لا يفي لكونه في هذا الحرف فاما الجواب لان عرضه من الرجوع عليه بالكثير فاحل به المهرين او انه يخرج الى القدر القدر لان الاستيفاء لا يقع الا بتقصيه اكثر من ثمنه غير مفيد في حقه بل يرضى بغيره والله في كل ما من الناحية الربيع وهي اي من تلك الابواب المذكورة فانه لو شرط الوفاء ان لا يجرى وقفه اكثر من سنة واحدة فزاد المهر عليه اي على السنة بان اجره بالثمن منها وكما هو حكمهم اي القدر بالاضافة الى الاجارة في جميع المدة لا يجازاه على المهر ويطبق على السنة فقط لا على الاجارة كاي في ان لا يقبل ثمنه في السنة وخرج به اي بعدم قبول الاجارة ففرضه بالصفحة في قبا وبقي الرهن لم يملكه فالفرضه او القدر في بعضه ففرضه وقدره لم يملكه بآدم ما يجمع فيه ما يجوز وما لا يجوز فيفسد الفساد الى التكرار لا يبيع فانه لا يملكه بالشرط الفاسد وان لم يملكه في كثر شيئا سرية الفساد مجزؤه القدر لان في البيع لا يفسد الفساد مطلقا بل اذا كان الحرام لم يفسد فبقي وليس من القاطعة المذكورة ما اذا اجمع في عمل لا في زمان واحدا فالجواب اي الاقامة وحاشا لسفر فانه لا يقبل حاشا للحرف على حاشا للسفر ومقتضاها اي مقتضى القاطعة المذكورة بتقصيه اي الحرف ثم على كونه مقتضى القاطعة بقوله والله

بالاشارة

اي الشان قد اجمع فيها فرضه المبيع ففرضه وهو السفر والحرم كما هو الحرف فكان ينبغي
 تغليب جانب الحرف الا ان لم نقل بتقليبه لان اصحابنا قالوا في كل شيء على الحقين لا يبيح
 مضمون فصار في كل يوم وليمة انقلب مده الى مدة المسافر فجميع ثلثا اي ثلثه
 ايام وليا ليهما وتوكان الامر بالاعتس بان ابتذره مسافرا ثم اقام انقلب مده الى
 مدة المقيم فان كانت الاقامة بعد يوم وليمة نزع وانتم يوما وليمة ومقتضاها
 اي مقتضى القاطعة المذكورة اجتناس مدة الاقامة فيها اي في كل من المهرين
 لان الثانية فقط تغليبها لحاشا للحرف ووجه اي بتقصيه جانب الحرف فيها قال الشافعي
 فانه خالف في الصورة الاولى بآدم يوما وليمة لا غير لان المسح عبادة فاذ نزع
 فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم اذا نزع فيه ثم سافر لا يفطر
 كالعبادة اذا نزع فيها في سفينة في الاقامة ثم سارت فصار مسافرا في عبادة
 فلا يتغير وما ذلك الا لاجتماع الحرف والسفر وتغليب حكم الحرف كانه الزبني
 وعنده اي عند النفي لومسح احدهما الحقين حرف والاخر سفر فلكذا كانت
 اي نعم يوما وليمة على القول الرابع منه طردا للقاعدة المذكورة واما عندنا فقلنا
 في ان مده اي مده مسح من سافر بعد ما يذره مضيا مدة مسح المسافر لقوله
 هم جميع المسافر ثلثة ايام وليا ليهما ولان العرض من الرخصة الخفيف
 عن المسافرين وهو بزيادة المدة وبعيد ذهب اليه ان في النسبة فلا يجوز
 كالمسافر في كل وقت او بعد قبل المسح ولانه حكم منقطع بالوقت فيعتبر اخر
 كالعبادة بخلاف ما اذا سافر بعد تمام المدة لان الحدث سرى الى القدم وسفر
 لا يرفعه واما مقابسته بالعبادة فالجواب عنه ان الصوم عبادة واحدة
 ولهذه نفسه كغيره بفساد جزء منه وكذا العبادة واما المسح فانه في كل واحد
 منفعلة على قبلها وعلى بعدها ولهذا لا يفسد الكل بفساد مسحة واحدة فافترضنا
 وانما تقدره العبادة الخمس وصوم الشهر لا تفعل كل طهارة او كل يوم من الاخر
 في الزبني واما لو اجمعت المسافر اي بتكبيره الاحرام فاصحابنا يوجبون ما
 القصر قبلت سببته كذا كانت قصرة السفر فليس له القصر ولم ارجع الى ان
 وقد رأيت انما قلنا ما من الزبني في تلك الشئ في بعيد قوله وبما قال في
 وعنده فائنة السفر اذا قضاه في الحرف فيقصيه بركعتين وحكمة يعني فائنة
 الحرف اذا قضاه في السفر بقصيه اربعا اي اربع ركعة لان التقاضي بالاداء فافتر
 ان بواقعة واما باب الصوم فاذ اقام مضيا ففرضه ان شاء الله ما روى عنه بالاجماع
 مسافرا فاقام في ثلثة ايام حرم القصر في كل مسهل بل ان اقام مسافرا بعد الاقامة
 في شهر رمضان لم يمسك ببقية يومه وان لم يلزم القطار في كل مسهل **فصل**
 في كل طهارة هذه القاطعة اعني طهارة الثانية فاحلها او القاطعة الاولى والمقتضى
 فانه يقدم المانع فان المانع غير له المحرم والمقتضى بمقتضى المانع فافتر
 الاعتبار لا بخلاف في المدة بعد واحدة في تلك القاطعة فلو حاق الوقت الا ان
 عن اتيان سن الطهارة حرم فعله اي فعل السن فانه قد حاق المانع فيه ولو
 ضيق الوقت اركاه والمقتضى ذلك وهو كونه سنة فخرج المانع حتى صار مفعلا

قبل النسيء وراقامة ما به
 وهو شرح في العبادة
 الاقامة فيسارت
 ح

بالشرط المذكور لا بد ان يكون من سنة شهر و شهرين الا بعد ان يقع الوجبة
 بنفي الحمل ولو كان الموصى له ولد ودية حتى لو اوصى بحمل ودية فكانت سقطت عليه حتى
 الوجبة كانت في سنة واحدة او اقل من سنة بشرط ان يكون الموصى له في حمل الدية لا يلزم ان
 يعتبر الشرط المذكور كسبني ومنها يقع الاقرار له في الحمل ان يبين لمقر سببا فالحمل
 لان يكون بشي مفترضا مطلقا لا يفرق له كان يكون مقول مات ابو وورثه او اوصى
 فلان ثبت له وولد قبله لا اقل من سنة اشهر من وقت ذلك السبب كما اذا
 اقل منها من مات لمورث او الموصى فيما اذا كانت الام ذات زوج او لا تزوجت
 من وقت الفراق اذا كانت معدة فيكون المار له وان ولد منها بولد المار له
 المورث او الموصى في الرعي وان يبين سببا غير صالح للسبب كبيع واقراض
 وصحة او بغيره الاقرار ولم يبين سببا اطلاق الاقرار وري من ذلك ان
 الخارج من اية الحمل يرتك لكن بشرط ولادته حيا على الوجهين الى بقى في وقت
 الولادة ودية اية الحمل يموت فنقسم العدة وهي خمس مائة ودرهم يجب على
 عاقلة من ضرب بطنها بيت ودية الجنين اذا ضرب بطنها فالعدة المرأة ميتة
 ومنها يقع الاقرار به وان لم يبين سببا صالحا لسبب اية الحمل وري من ذلك ان
 بعد الوفاة او اجازت الجارية به اي بالمر لا اقل المدة وهي سنة اشهر في الرعي
 اي فيما اذا كان الحمل المقرب او متبا وفي مدة بقية عند العمل الجورة في الرعي ثم اي
 فيما اذا كان الحمل المقرب من السهام فالحال في وما بالفتحة في وهي في الايام سنة
 اشهر وفي القبل اشهر وفي الباطن والقبل والحمل سنة وفي البقرة سنة اشهر
 وفي الشاة سنة وفي السور شهران وفي الكلب اربعون وفي البقرة احد وعشرون
 يوما انتهى **ومما يفتقر** تدبيره اي الحمل به يفتقر نسبه اي نسب الحمل بالعدو
 فلو قال امته ان كان في بطنك ولد فهو نسبي فتشهدت امرأة على الولادة
 لا اقل من سنة اشهر من اخر فري ام ولد لان سبب ثبوت النسب وهو الولادة
 قد وجب من كونه بقوله فهو نسبي وانما الحاجة اليه في ثبوت الولد وهو ثبت بشهادة
 القابلة اتفاقا في رد القول صاحب الهداية في باب النكاح في مسئلة ان قال
 لها زني وهذا الحمل من الزنا عاذا ولم ينسج القاضي الحمل وقال الشافعي بنفيه
 لانه عليه اسم نفي الولد عن حاله وقد فزع فيها حاملا وكذا ان الاحكام لا يثبتها
 على الحمل قبل ولده لمكان الاحتمال قبله ولقد ثبت حمل على انه دم عرف فقام على
 بطريق ليس على الكرامة خير لقوله فقوله لا عاكت مما تقدم من ثبوت
 بعض الاحكام كاي الحمل قبله اي قبل الوضع فالمراد بقوله صاحب الهداية
 الاحكام لا يثبت بعضها اي بعض الاحكام كاي ربي اليه اي الى كون المورث
 بعض الاحكام في الهداية من شروح الهداية **ومما يفتقر** اي كالمسائل المتقدمة
 الخارجية وانما غير الاستدلال في انتقال من نوع مسائل الحمل الى نوع اخر
 كالمسائل المذكورة في الدين الموصى له في الاجار او بطلته او جعلت قال اي الدين
 قال فانه يطرأ الاجار في الحائض وغيره مع انه الاجار صيغة للدين والصفة
 في بعض الموصى له في الرعي فينبغي ان لا يفرد حكمه لانه لا يخرج احد الا

لا حاجة اليه الاجار او قال ربي من الاجار قال مال منوط على حاله ولو قفاه قبل احد
 برئ وليس المطالب ان ياتي القبول ولو رده بالزبانية عاذا واولا في ربي منه
 شيئا من الدين الموصى له ثم رده بعيب بقضاء عاذا والاجار ولو قفاه لا يعود وكذا
 بهذا الدين قبل لا تعود الكفالة في الوجهين كما في المداينات من حادى الكفيلة
 وكذا في بيع الحائض ومما خرج منها لو سقط الدين الجورة من دية الجورة فانه يقع
 لانها اي الجورة فقة اي حق الدين كما في مدخل القطة لم يوجد بها بل وقع
 بيضاء خالفة نسبه المص ايضا لا قبل فكان المص حرة فبان ان جرحها فابقي
 موضعه لا خلاف ثم لم يثبت له ذلك كما سبق مثله ثم استأجر الجورة بقبول الردي
 برضا مكان الجند ثابت لا ريب فيه واما استأجرها مع بقاء الدين بحيث لا يقدر
 على عدم قبول الردي فلم اظهر به الا في مسئلة الصلح عن الف جبارا على فدية زوف
 مؤجلة فان فيه حلا لبعض الدين مع الاستفاضة وصف الجورة كما قالوا ولكن
 لم اظهر خلاف من الشافعي في هذه المسئلة مع ان المص سبق بالحياتية
 ومما خرج عنها ايضا لو سقط الدين حقة في حبس الرهن قالوا صح ذلك الحقا
 ذكره النجاشي في القصور وسبق المص عنه وعن جامع الفصولين في الفن الثاني
 في مباحث ما قبل الاستفاضة من الحقوق وما لا يقبل ومما خرج ربي من الرعي في
 الكفيل لبراه الطالبي مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو ربي
 باق وقد كان مقتضى القاعدة المذكورة ان لا يصح حرمتها وما اختلفنا في فدية
 في الرهن والكفيل وخالفونا في الاجار والجورة قد استقر ان لم يفر بالخطاف
 من الشافعية في سقوط الجورة واما الاجار فالظاهر من كلامهم في مسئلة لو سقط
 الاجار قبل حلوله في البيع الفاسد الثاني في فساد من الاجار عاذا صحى ان الشافعية
 لم يجازوا في سقوط الاجار بل اختلفوا في انقضاءه بغيره بعد انقضائه فاسدا
 فارتفع بين الاجار والجورة وبين الرهن والكفيل بان شرط القاعدة التي هي قولنا
 الساج لا يفرد بالحكم ان لا يكون الوصف المتابع مما يقرب اي مما يقع افراده بالحق
 بل يوجد معها وتبا فان افرادي فان كان المتابع يقع افراده بالوفد كالرهن وغيره
 فانها قد يكونان بعد عقد الهداية اتموا بالحكم اي صح ان يفرد به وفيه ان الشافعي
 ارفا بغيره فان ثبت غير الفرض صح تاجيله ما كان العقد حال فلانهم ائروا
 المذكور ان من القواعد الرافعة في القاعدة الرابعة المتابع لسقوط الهداية
ومما اي من فروع تلك القاعدة من فائدة حلوة في ايام التفتت ثم افاق وكذا
 بعدم وجوب العفا عليه لا يفتى سننها الروايت وقوله وفسد ما بعد العفا
 بشهر ما اذا قلنا بوجوب العفا عليه كما اذا لم يجد الجنين يجب عليه عفا
 السن الروايت مع انه لا يفتى غير سنة الف والظن ولو تبعنا للفرس كما هو في ربي
 من فائدة الحج بخصوات الوضوف مودة وتخلل بافعال العرف من الخوف والسعي لا
 لا ياتي بالرمي اي برمي الجار الذي هو واجب والكفيلة بمنزلة الذي هو ربي
 حرة فبان ان ربي والكفيلة تابعان للوضوف بعرفة وقد سقط الوضوف
 بوضوفه فبطلت تباها ومن لومات الفارس من عزات المسكين قبل اخراج الغنينة

الى دار السلام سقط سهم الفرس الى سقط من سهم ما زاد على سهم الرجل بسبب العرس
 كما سقط اصل السهم لكون الفرس قابلا لا عكسه معنى لو نظر دار الحرب فاربا
 فنصف نرسه وقاطر راجل استحق سهم الفارس عند ما خرج عنها اي من هذه القارة
 من له حق في ديون الخراج كالمقايمة والعلماء وعلقتهم والكفتاب والعقار بقرب
 لا ولاهم ببقائهم لانه لو لم يرضى السهم لاجل جوا الى الاكتساب لا ولاهم خاتمة
 الى اعمال السالكين ولا سقط ما فرض لا ولاهم بموت الاحل ترخيصا ولا ولاهم
 في شجر الكنتز قال في علم ان طاهر المكنون ان الزكاة يملكون بعد موت بائعهم
 كما يملكون في جبايتهم ويحبون المشايخ بدل على انه يخص جبايت بائعهم ولم ار
 نقلا من جهة الاخطاء بعد موت بائعهم حال الصغر استبان فانته خبر بان ما ذكره
 هذا لانه لا يدل على ما ذكره نعمنا وما خرج عنها الاخرس بغيره تحريك لسانه
 في تحريك كبير الافتتاح والتبعية على القول الحق به واما تحريك بالقرينة فظاهر
 على المختار فلم يسقط عنه تحريك لسانه في تحريك كبير الافتتاح والتبعية مع
 مع ان المتبوع قد سقط وهو المتبوع السلف من ماله اي من المالك الخارج اجزا
 الحوس اي امرار على راس الحاج الاخرى اذ لم يكن عليه قرض وان كان عليه القرض
 بسقط الاجزاء كما يسقط المتبوع الذي هو مملوك فانه اي الاجزاء واجب على كل حال
تنبيه يقرب من ذلك اي من قولنا التاب بسقط بسقوط المتبوع قولهم
 بسقط الفرج اذا سقط الاصل فان الفرج والتاب شيان متقاربان وكذا الاصل
 والمتبوع ومن ترويه اي من قولهم بسقط الفرج اذا سقط الاصل قولهم اذا اراد
 الاصل براء الكفيل بغير الكفيل اي اذا اراد الكفيل لا يبرأ ان يبرأ الاصل وخرج
 ما في كفاية الخليفة من قوله رجل اراد ان يشهدوا في قريته فمضت له رجل واحد
 التي على خلاف نعم ان المديون يخرج تمام البيعة انه كان قد قضاه قبل ان يضمن
 الكفيل قبلت بيعة وبر المديون من دين الطالب ولا يبرأ الكفيلان الطالب
 لان قول الكفيل ذلك اقرار منه بالدين عند الكفاية فلا يبرأ الكفيلان من دين
 الفرج وان لم يثبت ومن فروجه لو قال لزوجي على عمري الف وانا هاهنا في فاجر
 عمري ذلك اقرار الكفيل اذا اذاعا اي الف زب دون الاصل كما في الخاتبة
 معها اي من فروجه ثبوت الفرج مع عدم ثبوت الاصل لو ادعى الزوج الخلع
 على ما في ثبوت المرأة بآب بموجب اقراره ولم يثبت المال الذي هو الاصل
 في حكمه ما لم يوجد له بيعة ومنها اي من الفرج المذكور لو قال ابيعت عبدك من زيد
 كذا فاشقته زيد فاعلم زيد بالشر والعقد عتق العبد ولم يثبت المال الذي هو
 الدين على زيد منها لانه ابيعت من نفسه فاعلم زيد بغيره ولو ادعى الزوج الخلع
 اعشاق على ذلك حال فخرم العقد بموجب اقراره ولم يبرأ المال لكونه اقرارا
 على الغير فانه من القواعد التي لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدمه
 على اقامه كونه منبوبة له في كبرى الافتتاح حتى لو قال المقتدى الذي كبر وقنع
 الله مع الامام وقوله كبر قبل الامام ذلك قال في حقه ابو جعفر الا انه لا يصح
 شرعا عند عدم كونه الخاصة وقال فيها ايضا قبل الفصل العاشر كتاب الكوفة والامام

المؤمن كبر قبل الامام او بعده ذكر المسئلة في الهادونيات وجعلها على ثلثة اوجه
 ان كان اكثر رتبة انه كبر قبل الامام لا يجوز به واذا استوى الطائفتان تجزئتهما
 ثم الا فضل عند الامام ان يكون كبر المؤمن مع كبر احده لانه شريكه وحقيقته
 المشاركة في المقارنة وعند هذا الفضل ان يكون بعد لانه تابع له في الدرر
 ولا يصح ايضا تقدمه عليه في الاركان لكن ان انتقل عنها قبل ملكة الامام
 اياه فيها واما اذا لم ينتقل قبل الملكة فهو جائز مع الكبر اخصه وقرع عليه اي
 على عدم جواز تقدمه في الاركان فاحسن خات في الضمان ما ارسفت اقامته
 في الركوع والسجود في العلوة الرابعة قال فيها المقتدى اذا اراد بالركوع قبل الامام
 هذه المسئلة على خمسة اوجه اما ان اراد بالركوع والسجود قبل الامام او بعده الامام
 او اراد بالركوع قبل الامام والسجود مع الامام او اراد بالركوع مع الامام وسجده قبله
 او اراد بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركهما الامام في اخصه في الركعات كلها
 فان اراد بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يسلم ركعة
 واحدة بغير قراءة ويقيم ضلوة لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام
 لم يقو معتبرة فلي فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة
 الاولى بغير ركعة فانه وكذا ذلك الركوع والسجود في الركعة الثانية ينتقل الى
 الثانية بغير ركعات وينتقل ما في الرابعة الى الثانية فتنقض ركعات
 بقية الرابعة بغير الركوع والسجود في ركعة بغير قراءة ويقيم ضلوة اما اذا ركع
 مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضا ركعتين لانه لما ركع في الاولى اعتبر ركعة
 فاذا سجد قبل الامام لم يصح سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله
 انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فاعتادت ركعة وبطلت الركعة الثانية
 لانها بقيت قهرا وركوع على سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله
 لم يعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة في الرابعة الى
 الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فبصر في الحكم ركعتان يجب عليه قضا ركعتين
 بغير قراءة واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضا اربع ركعات وان
 ادرك الامام في الركوع والسجود في اخصه يجوز لانه اراد بما هو الواجب فكنه
 سجده وان ركع بعد الامام وسجد معه جازت ضلوة انتقلت الرابعة من القواعد
 المدخلة بقتل في التراجع مالا يقتضيه خبرنا وقرب منها يقتضيه الشيء فمنا
 مالا يقتضيه قبه فمنا وجب القرب منها ان ما في ضمن الشيء لا يبعد ان يبعد ما جا
 له ذلك الشيء وقد يقتضيه الشيء فمنا مالا يقتضيه فمنا عكس ما ذكره فمنا
 الاخرى انه لو شهد على الزوجه بوجوب المال عليها لزوجها بسبب الخلع لم يثبت له
 اثبات المال فمنا يقتضيه الزوجه ولو شهد على ما باطل على ما يكره
 وفرض باطوره فثبت المال فمنا كذا في حوى الكنية واللعن لم يكره فمنا لا يقتضيه
 الراجعة ولا ما هو فيه فمنا فمنا احكاما ضمنية مع قطع النظر عن فائده الافتقار
 بقوله في الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفتاوى فيها يثبت ضمانا ولا يثبت
 قسما منه اي ما يثبت ضمانا ولا يثبت ضمانا ولا يثبت ضمانا ولا يثبت ضمانا

التي هي اي اخف نصيب منه اخذها وروى المصنف في مسر فلا خبر ان يعطى او يتر
او يكاتب او يمسى ويكون الولاء بينهما ولم ان بعض المصنف ورجح المصنف
مع العبد وان كان المصنف محسرا فليس لآخر فيه التفضيل والتفوق وصرح
بتركيب على التفضيل ومن ثم فانه يكون موصرا فلو شئ المصنف نصب السالك
لم يجز ما لا يمكن السالك من نقل ملكه بطريق من طرق النقل الى احد محققا
او غيره لكن لو اذن له في ذلك وادى المصنف النكاح الى السالك ملك المصنف
في ضمن النكاح نصيبه اي نصيب السالك ولهذا يكون الولاء وجهه ومنه
ذلك انما نصب فقا فاقب الفقه من يده وضمنه الملك ملكه العاص مستندا
الى وقت النكاح في حق الكسب دون حق الاولاد كما في اخره من البرزخ
ولو اشتراه انما نصب منه فلهذا لم يجز لانه غير مقدور التسليم ومنه ايضا فلهذا
زوج امرأه برقاها ثم الزوج وكله بعد اي بعد تزويج الفطرية بان يزوج امرأه
بغير حبسها فقال المصنف ذلك النكاح يعني النكاح الاول لم ينقص بنقصه الزنا
هو النكاح الاول وقد لم ينقصه قوله ولكن زوجه بعد ذلك اي انما انقص
النكاح الاول قال في النكاح الاول بعد ذلك اي انما انقص
المرأة بنقصه نكاح الاول انتهى فما وجب انقاس الاول على قوله تزويج ذلك
المرأة بعينها ومنه استثنى كثر عينا وامر مشترى البايح بقبضه كثر
فقبضه لم يقع الفضي ولو وقع اليه حراره وامره ان يكبل غيرها فكالقبضه
القبض او البايح لا يقع وكذا من المشتري في قبضه فلهذا عدم جواز الولاء
مستورا وتبع منها وجب لاجل الضرورة ومنه تولى ما لم يره فوكلا لا ينفذ فلهذا
فقال لو كسب قد استقلت الخبر اعني خيار الرزنية لم يسقط خيار الموطر وقبضه
الوكيل به اي الوكيل براه وانما قال ذلك احترازا عما اذا قبضه مستورا ثم رآه
فاسقط خيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض النافذ
فلهذا ملك استقامه فلهذا لم يرد اجنبيا سقط خيار رزنية موكلة عند الامام
فلهذا قاله فانه لا يسقط خيار الموطر بقبضه كما لا يسقط بقبضه السرار عند من لا
توكلا الفضي دون استقامه الخيار فلهذا ملك ما لم يتوكل به وقريب من هذه الجبسي
اي جنس ما يثبت ضمنا وكما ولا يثبت فلهذا من لا يجوز اي اجازة من لا يجوز اجازة
ابتداء ويجوز انتهاء ومنه اي من هذا القبيل القاضي اذا استخلف مع ان الامام
لم يزل استخلاف لم يجز استخلافه ومع هذه الرواية فليقتضيه وهو يبعد ان يكون
وهو من يكون احد الشهود بان يكون حرا مكلفا مسلما بغير غير محرم وقريب
واجاز القاضي احكامه في قوله في النكاح الثاني القاضي اذا لم يكن حادونا بالاسم في مختلف
حكمه فليقتضيه في مجلس القاضي بين يديه جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن حادونا بالوكيل
فوكلا غيره فباع الشئ بحضرة الاول حان ولو ان فليقتضيه لم يحكم بين يدي القاضي
وحكمه في قبضه فزع ففاه الى القاضي فاجاز فلهذا ففاه ففاه ففاه ففاه ففاه ففاه
فباب وهو قول زفر بن اسحق ومنه انما لا يملك التوكيل به اي بالبيع
وتلك اجازة البيع بالبيع اي بايع المتاع من قبله وقبله فلهذا من ياب

والنهي

والنهي الفارق فيه بين الاجازة ابتداء وانتهاء انه اذا اجاز انتهاء فليقتضيه
بما اني به فليقتضيه ووكيل الوكيل كذلك اي بالقبض في حكم الموكل فليقتضيه
اجازة في الانتهاء عن قبضة ومنه القاضي لو قبض في اسبوع يومين بان كان
له ولاية القضا في يومين في كل اسبوع لا غير قبض في الاسبوع اليه لم يكن له
ولاية القضا فيها فاجازة ثوبته من يومى الاسبوع واجاز ما قبض جازت اجاز
استثنى ما في جامع الفصولين فانه مناسية لان تذكر في هذا الحاشي ظهرت
بمسئلتين يقتضيه في النهاية مال يقتضيه في الانتهاء وعكس القاطعة
المشروعة التي تقدم ذكرها قبيل القاطعة الخامسة من قوله فليقتضيه في الاسبوع
مالا يقتضيه القضا الا ان من تلك المسئلتين يقع لقبض القاطعة القضا
القضا ابتداء ولو كان المظن عدلا فليقتضيه بغيره عند بعض اشيا وذكر
ابن الكمال ان القنوي عليه فالحمد لانه لم يقتضيه ابتداء حيث يجوز قبض
القاضي واقفا ولو لم يزل النزل بالقبض بعد ما كان عند الثانية من مسأله
لو ابق العبد المأذون النحر ولو اذن العبد الابي صح كانه قفا الموعود
وقبضه فليقتضيه بانه يده اي يده جواز اذنه بما اذا كان تجارته مع من يكون
العبد في يده حيث قال الموطر اذا اذن لعبده الابي لا يصح اذنه وان
علم الابي واذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه انتهى
القائمة الخامسة من فواحد النوع التي تعرف الامام على الرعية منوط بالقبض
وقد مر جوابه في هذا القول في مواضع من الفقه منها اي من هذه المواضع
موضع فليقتضيه في كتاب الصلح في مسألة صلح الامام عن الجماعة الحسينية في طريق
القائمة قال في الحاشية فان حاصه الامام فليقتضيه على ان يعطى الظلمة مالا
على ان يترك الظلمة في موضعه فانما كانت حاشية ورأى الامام على السليبي
في ان ما خذ مالا ولقبه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلمة
لا يضر بالجماعة لان الامام يملك الاعتراض فيما يكون للجماعة اذا كان اخذ
العوض مصلح لهم انتهى وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع
في كتاب تنبيهات ان السلطات لا يقع عقوبه عن قاص من لا يملك ولا يملك
القصاص والصلح والصلح في البايح بانه اي الامام نصب ناظرا وليس من النظر
لنكاح العقوق هذا القائل انما اي امر هذه القاطعة وما خذ مالا
سعيد بن منصور عن الكبر قال قال عمر بن الخطاب انزلت نفسي من الله
فمنزلة ولي النبي ان احببت اخذت منه فاذا اسرت رونه وان سقيت
عنه استعفت فلا اخذ منه شيئا فلهذا الحديث يدل على ان الامام ينبغي
ان يكون كولي النبي في امور المسلمين والولي لا يصلح له الاما يكون خير النبي
فلذا الامام لا يصلح له الاما يكون نظرا لغيره في الدين وذكر الامام ابو يوسف
في كتاب الخراج قال ثبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في بيعه على الصلح
اي الصلح والخراب وبعث عبد الله بن مسعود على القضا وبعث الله
وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم

هذا الحديث في مسر فلا خبر ان يعطى او يتر
او يكاتب او يمسى ويكون الولاء بينهما ولم ان بعض المصنف ورجح المصنف
مع العبد وان كان المصنف محسرا فليس لآخر فيه التفضيل والتفوق وصرح
بتركيب على التفضيل ومن ثم فانه يكون موصرا فلو شئ المصنف نصب السالك
لم يجز ما لا يمكن السالك من نقل ملكه بطريق من طرق النقل الى احد محققا
او غيره لكن لو اذن له في ذلك وادى المصنف النكاح الى السالك ملك المصنف
في ضمن النكاح نصيبه اي نصيب السالك ولهذا يكون الولاء وجهه ومنه
ذلك انما نصب فقا فاقب الفقه من يده وضمنه الملك ملكه العاص مستندا
الى وقت النكاح في حق الكسب دون حق الاولاد كما في اخره من البرزخ
ولو اشتراه انما نصب منه فلهذا لم يجز لانه غير مقدور التسليم ومنه ايضا فلهذا
زوج امرأه برقاها ثم الزوج وكله بعد اي بعد تزويج الفطرية بان يزوج امرأه
بغير حبسها فقال المصنف ذلك النكاح يعني النكاح الاول لم ينقص بنقصه الزنا
هو النكاح الاول وقد لم ينقصه قوله ولكن زوجه بعد ذلك اي انما انقص
النكاح الاول قال في النكاح الاول بعد ذلك اي انما انقص
المرأة بنقصه نكاح الاول انتهى فما وجب انقاس الاول على قوله تزويج ذلك
المرأة بعينها ومنه استثنى كثر عينا وامر مشترى البايح بقبضه كثر
فقبضه لم يقع الفضي ولو وقع اليه حراره وامره ان يكبل غيرها فكالقبضه
القبض او البايح لا يقع وكذا من المشتري في قبضه فلهذا عدم جواز الولاء
مستورا وتبع منها وجب لاجل الضرورة ومنه تولى ما لم يره فوكلا لا ينفذ فلهذا
فقال لو كسب قد استقلت الخبر اعني خيار الرزنية لم يسقط خيار الموطر وقبضه
الوكيل به اي الوكيل براه وانما قال ذلك احترازا عما اذا قبضه مستورا ثم رآه
فاسقط خيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض النافذ
فلهذا ملك استقامه فلهذا لم يرد اجنبيا سقط خيار رزنية موكلة عند الامام
فلهذا قاله فانه لا يسقط خيار الموطر بقبضه كما لا يسقط بقبضه السرار عند من لا
توكلا الفضي دون استقامه الخيار فلهذا ملك ما لم يتوكل به وقريب من هذه الجبسي
اي جنس ما يثبت ضمنا وكما ولا يثبت فلهذا من لا يجوز اي اجازة من لا يجوز اجازة
ابتداء ويجوز انتهاء ومنه اي من هذا القبيل القاضي اذا استخلف مع ان الامام
لم يزل استخلاف لم يجز استخلافه ومع هذه الرواية فليقتضيه وهو يبعد ان يكون
وهو من يكون احد الشهود بان يكون حرا مكلفا مسلما بغير غير محرم وقريب
واجاز القاضي احكامه في قوله في النكاح الثاني القاضي اذا لم يكن حادونا بالاسم في مختلف
حكمه فليقتضيه في مجلس القاضي بين يديه جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن حادونا بالوكيل
فوكلا غيره فباع الشئ بحضرة الاول حان ولو ان فليقتضيه لم يحكم بين يدي القاضي
وحكمه في قبضه فزع ففاه الى القاضي فاجاز فلهذا ففاه ففاه ففاه ففاه ففاه
فباب وهو قول زفر بن اسحق ومنه انما لا يملك التوكيل به اي بالبيع
وتلك اجازة البيع بالبيع اي بايع المتاع من قبله وقبله فلهذا من ياب

الفضل والفضل الذي لا اول له لهم يعطون منه نفقتهم وادويتهم ولبعض
ويعطون به جنتهم انتهى ثم قال ما ذكره الله بقوله اي الزكاة وعلى الامام ان يوزع
الزكاة من هذه الزكاة بينا بحقه ولا يخط بعضه ببعض لان لكل نوع حكم
مخصص به ثم ذكر ما يستدل به بقوله فان لم يكن في بعضه شيء فلا امام ان
يستقرض عليه من النوع الاخر ويعرضها الى اصل ذات ثم اذا حصل من ذلك
النوع شيء رده الى المستقرض منه الا ان يكون المحضوف من الصدقات
او من جنس القيمة على اصل الخارج وهم فقراء فانه لا يرد منهم شيئا كما سئل مستحق
للمعدلات بالفضل وذكر في غيره اذا صرف الى المستحق انتهى هذا الكلام منه
الي ان قال اي قوله وجب على الامام ان يعطي الله تعالى ويعرف الى كل
مستحق قدر حاجته من غير زيادة على حاجته فان قدر الامام في ذلك كان
الله عليه حسبما انتهى كلام الزبني وفي كتاب الخراج اليه يوسف ان المالك
رضي الله عنه قال بين الناس الذين هم مطارف لهم بالشيء في انا
فقالوا له يا خليفة رسول الله انك تسب هذا المال فتبوت بين الناس
ومن الناس اناس لهم فضل وسوايف من الاعمال وقدم في الامام فلو فلت
اصل السوايف والقدم والفضل لفضلهم على غيرهم بزيادة من تلك المال
وجواب الشرط محذوف تاثيرا اي لان احسن واوّل وتوزان يكون لو
للمخيارين اي خلا فقلت فقال ابو بكر بن محمد ما ذكرتم من السوايف والقدم
والفضل فما اخرجني بذلك هي اوصية تنجب بوجوبها ذلك ان كانت
اخبرت السوية بعدم معرفتي بفضلهم ومراهم بل انا اعرف منكم بذلك
ولكن اي ذلك المذكور من السوايف والقدم والفضل ينبغي من الاعمال
ثوبه على الله في الاخرة وهذا المقصود مما شئت ليس في مقابلة اعمال الاخر
فانما هو ان السوية فيه خير من الاخرة اي من ترجيح بعضهم على بعض بذلك
الفضل على ما كان محرمين خطاب رضى وحاج الفقيه فضل عمر اصل السوايف والقدم
والفضل وقال لا اجل من قال بعد رسول الله ولو في الحال عليه لمن قال
معهم مع رسول الله ومعه اهل بيته من اهل السوايف والقدم الذين قالوا
مع رسول الله ومعه المهاجرين والانصار ممن شهد بدرا ومن لم يشهد
اربعة الاف وفرض من كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انتهى
على قدر منزلتهم من السوايف انتهى ما في كتاب الخراج لابي يوسف
وفي القنية بعد ما ذكر الخلاف في الاوقات المطلقة على الفقهاء ان الترجيح
ان الترجيح غير بالحاجة او بالفضل من باب ما جعل للهدس والمنكر كان
ابو بكر بن موسى بن الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر بن الخطاب
على قدر الحاجة والعفة والفضل والاخذ بما فعل عمر بن الخطاب في زمانه
احسن فتفسير الامور الثلاثة من الحاجة والعفة والفضل انتهى كلام
القنية ثم قال فيها وان كان في احد هذا فضل مع اصل حاجته وعفته رجع
على من هو اقل فضلا وان كان ذلك اخرج واعف فهو المردم من فرض

الفضل والفضل الذي لا اول له لهم يعطون منه نفقتهم وادويتهم ولبعض
ويعطون به جنتهم انتهى ثم قال ما ذكره الله بقوله اي الزكاة وعلى الامام ان يوزع
الزكاة من هذه الزكاة بينا بحقه ولا يخط بعضه ببعض لان لكل نوع حكم
مخصص به ثم ذكر ما يستدل به بقوله فان لم يكن في بعضه شيء فلا امام ان
يستقرض عليه من النوع الاخر ويعرضها الى اصل ذات ثم اذا حصل من ذلك
النوع شيء رده الى المستقرض منه الا ان يكون المحضوف من الصدقات
او من جنس القيمة على اصل الخارج وهم فقراء فانه لا يرد منهم شيئا كما سئل مستحق
للمعدلات بالفضل وذكر في غيره اذا صرف الى المستحق انتهى هذا الكلام منه
الي ان قال اي قوله وجب على الامام ان يعطي الله تعالى ويعرف الى كل
مستحق قدر حاجته من غير زيادة على حاجته فان قدر الامام في ذلك كان
الله عليه حسبما انتهى كلام الزبني وفي كتاب الخراج اليه يوسف ان المالك
رضي الله عنه قال بين الناس الذين هم مطارف لهم بالشيء في انا
فقالوا له يا خليفة رسول الله انك تسب هذا المال فتبوت بين الناس
ومن الناس اناس لهم فضل وسوايف من الاعمال وقدم في الامام فلو فلت
اصل السوايف والقدم والفضل لفضلهم على غيرهم بزيادة من تلك المال
وجواب الشرط محذوف تاثيرا اي لان احسن واوّل وتوزان يكون لو
للمخيارين اي خلا فقلت فقال ابو بكر بن محمد ما ذكرتم من السوايف والقدم
والفضل فما اخرجني بذلك هي اوصية تنجب بوجوبها ذلك ان كانت
اخبرت السوية بعدم معرفتي بفضلهم ومراهم بل انا اعرف منكم بذلك
ولكن اي ذلك المذكور من السوايف والقدم والفضل ينبغي من الاعمال
ثوبه على الله في الاخرة وهذا المقصود مما شئت ليس في مقابلة اعمال الاخر
فانما هو ان السوية فيه خير من الاخرة اي من ترجيح بعضهم على بعض بذلك
الفضل على ما كان محرمين خطاب رضى وحاج الفقيه فضل عمر اصل السوايف والقدم
والفضل وقال لا اجل من قال بعد رسول الله ولو في الحال عليه لمن قال
معهم مع رسول الله ومعه اهل بيته من اهل السوايف والقدم الذين قالوا
مع رسول الله ومعه المهاجرين والانصار ممن شهد بدرا ومن لم يشهد
اربعة الاف وفرض من كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انتهى
على قدر منزلتهم من السوايف انتهى ما في كتاب الخراج لابي يوسف
وفي القنية بعد ما ذكر الخلاف في الاوقات المطلقة على الفقهاء ان الترجيح
ان الترجيح غير بالحاجة او بالفضل من باب ما جعل للهدس والمنكر كان
ابو بكر بن موسى بن الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر بن الخطاب
على قدر الحاجة والعفة والفضل والاخذ بما فعل عمر بن الخطاب في زمانه
احسن فتفسير الامور الثلاثة من الحاجة والعفة والفضل انتهى كلام
القنية ثم قال فيها وان كان في احد هذا فضل مع اصل حاجته وعفته رجع
على من هو اقل فضلا وان كان ذلك اخرج واعف فهو المردم من فرض

لا يعرف في الفقه وانما يشترط في المتولي استعمال وخرج في البرائة وتبعه الدرر
والحرر بانه لا يعرف فاقض وقت لو وقف امرأته واقفها او خلفت شئها كان
البرائة ولكن هذه الحكيمة المتقولة مخالفة لما ذكر في البرائة لفظا ومنا او قال
فيها ان الوقف ومحل الوقف اعني الجهة ان اتخذت بان كان وقفها على المسجد
احد ما ياتي ثمانية والاخر الى اهلها ومؤذنه والامام او الموزن لا يستقر لغيره المرسوم
لحاكم الدين ان يعرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام او الموزن
باسم صاحب المصالح من اصل الحيلة ان كان الوقف مخصصا لان عرض الوقف
اجبا وقته وذلك يجعل ما قلنا اما اذا اختلف الوقف او اتحد واختلف
الجهة بان بني مدرسة ومسجد وعين لكل وقفها وقطر من غلة احداهما لا يبدل
شروط الوقف وكذا اذا اختلف الوقف للجهة يتبع شروط الوقف انتهى من
حكم الدرر في هذه المذكرة كما لا يخفى على الناظر ومخالفة ما ذكره المصنف لهذه المذكرة
غني عن البيان وكنت قد شرحت ذلك من كتاب الوقف ان من القضاء الباطل القضا
مخالفة شروط الوقف لان مخالفة كماله المصلحة وفي المتعدي القاضي اذا اوج
الضرورة من غير شك لم يجوز عدم مصلته في هذه الترتيبات فليس من كماله
ان تعذر اي فعل القاضي مقيد بالمصلحة ولهذا لا يجوز ان يفسد مقيد بالمصلحة
محمدا بان كان له اموال الى الطريق العام فاشترى بها او كافر حرام او امواله
حر او مكنت لان الناس في الضرر الى الطريق شرعا فكل واحد من المتقدمين
والاشهاد في المتقدم ان يقول ارفع حائله فانه مائل والمقدم كفا في
ما ينفقه ان لم ينفقه في مدة يمكن فيها واما الاشهاد فانه لا يجوز ان ينفق
على ما لا يملك او على من يملك نفقه كالبطون والوصى والمكاتب والتاجر
الاشهاد وان يجوز اشهادوا ان تقدمت عليه في عدم حائله هذا ثم ابراه القاضي
عن موجب الحديث لا يصح ابراه في التهديب وكذا لا يجوز تاجيل القاضي في
نفق الحائض لان الخلف ليس له اي للقاضي فلا يفسد ابراه ولا تاجيل من لزوم
الضمان كذا في جامع الفصولين واما ابراه من الشهد عليه او تاجيل فلا يخلو
اما ان يكون الحائض مائلا الى داره او الى الطريق العام فان كان الاول فمصلحة
فلا يضمن ما ينفق بوقته بعد الا اذا وقع بعد تمام الاطراف فانه يضمن وان كان
الثاني فلا يصح التاجيل في حق غيره بل شك حتى لو وقف بوقته في غيره ضمن
وكذا لا يصح في حق من اجله لان تاجيل لم يقع في محله كذا في جامع الفصولين
القاعدة السادسة من التمتع الثاني في الوقف المحمود تدرا بالاشهاد وهو حديث
رواه الاسودعي مخرجا الى ابن خزيمة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان
سائر الاحاديث المتعلقة بدرا المحمود فقال واخرج ابن ماجه من حديث ابن
حمره او فعلا المحمود ما استغنم واخرج الترمذي والحاكم من حديث عاتبة بن
اورافر المحمود عن سليمان ما استغنم فان ذبحتم للمسلمين خرجوا
سبيته فان الامام لان يخطي في العفو خبره من ان يخطي في العفو
واخرج القضا عن ابن مسعود رضي الله عنه في المحمود والفقهاء عن عبد الله

ما استغنم

ما استغنم وفي فتح القدير اجمع فقها الامام على ان المحمود تدرا بالاشهاد
والحديث المحمود في ذلك منصف عليه ولقته الامة بالقول والاشهاد
ما يشبه التامث وليس بنات واقفا ما تشبهوا اي الشبهة في الشبهة
في الفصل وتسمى هذه الشبهة اشهاد والاشهاد في المحل قالوا من
من الشبهة في حق من شئ عليه قبل والحرمة فظن غير الذي
اي غير دليل على دليل عليه ولا تخفف في غيره لان المحل قال عن الملك
فكان زنا حقيقه غير انه سقط الحق لمعنى راجع اليه وهو الظن ولهذا
لو جازت بولده لا يشبه نسب وان ادعاه كما في الزبني والاشهاد من الظن
اي من ظن المحل جعل غير دليل على دليل عليه والاشهاد لم يوجد الظن على الشبهة
اهل فوجب الحد بخلاف الثاني فان الشبهة فيها لقوتها دارنة للحد وان
لم يوجد الظن كما ينبغي وهذه الشبهة متحققة في افنا عن موصلا كذا في
يقول مظنة حر وظني جارية وروحه او جارية امه او جارية
آخرة او جارية حرة وان حكما اي الجدة الجارية جدة او جارية جدة
جدة وهكذا وكذا الحال في جارية جدة فان الاملاك وان كانت
منبانية بينه وبين كل من هذه الاخير ان البسطة تخرى بينهم في الانتفاع
بالاحوال والرفاهية كعادته بكونه كذلك يجوز الانتفاع عليه شرعا فان كان
الوطني من هذا القبيل يجوز ان وطني الجوازي من قبيل الاستخدام فاشبهه
والاشهاد في محله جواز ووطنه من الوطني المطلقة ثانيا في الجدة المطلقة بانها
على مال او خلقة وكل منها في العدة ابنا ووطن حرا ووطن ام الوالد او اختها وبن
اي ام الوالد العدة فان حرمة كل منها وان كان مطلقا بها الا ان بقا اثره
وهي العدة لا بعد ان يورث شبهة اخرى في كل واحدة منهن وكلفه حر وظني العدة
موتاه فان حرمة فيها وان كانت مطلقا بها ايضا الا ان احتاج العدة الى احوال
الموتاه اذ ليس لهم اموال ينفقون به كمال الاشهاد بجهة مالك مولى واحد
ومع انهم معززون بالاشهاد لمظنة لا يفتقرهم حر وظني اما المولى وكلفه
حر وظني الجارية الموصونة في حق المومن فان ملكة المومن الموصونة ملكة بر
لا بعد ان يملن حر وظني الموصونة له في رواية وذلك الرواية رواية كتاب الحدود
وهو الاظهر كما في الزبني ومستحب الرضخ كالمومن في الحكم المذكور في هذه المواضع
لا يندفع الزنا اذا قال ظننت انها تخلي وتوفا عاينت انها حرام على وجوب الحد
ولو ادعى احد من الزنا والزمه الزناني اي ظن الحار والآخر لم يبرح ذلك لا يندفع
عليها حتى يقر قسما لعامة ما بالحرمة قال الزبني ثم كما يسقط الحد عنها بغيري
الحار وعن ابن حزم انه يسقط عنه لانها تنبع وسقطت عن اتباع لا يوجب السوط
عن الاكل كالبالغ اذا زنا بصبيته والظن الاول لان سقوط الزنا عن الجارية بانها
الشبهة فيندي اليه لان الظن واحد بخلاف البينة لان عدم الزوج عليها
باعتبار رجم الاصلية فلا يبين تدينه اليه فاشهد عليها بالشبهة والاشهاد
الشبهة في كل وتسمى شبهة كسبة ابنا وهي نشبت في المحل بهما دليل

ط الحار يسقط عنها بغيري صح

ناف للمحرمه فان ابى بانظر المذات الدليل مع قطع الناف عن مانع يكون منافية للمحرمه
 وفيه من شدة مانع الاول منها جارية ابنة فالدليل الناف للمحرمه فلهذا لم يمت
 وما كان لما يمت في الناف للمحرمه فلهذا لم يمت بالكتاب من الناف للمحرمه
 ما ومنه العدة فان الدليل فيه قول بعض الصحابة الكتابات راجع والثالثة
 الجارية المحببة اذا وطئها البائع قبل تسليمها اليه فلهذا لم يمت في البائع
 بحيث لو هلك انقضت البيع انكسر والراجح الجارية المحبوبة مهرها اذا وطئها
 الزوج ابى فزوج المهر قبل تسليمها اليه الزوجة الى الزوجة التي جعلت الجارية
 مهرها فان كون المهر صلة اي غير مضاف اليها ولا يلد عدم زوال ملك الزوج
 والى من الجارية المستتركة بين الوطئ وغيره فان ملكه في بعض النكاحات
 مشرعا فتكون شبيهة فيه المهر والسادس الجارية المحبوبة اذا وطئها المهرتين
 لان استيفاء الدين يقع بها عند المهرات وقد انقضت له سبب الملكية كما
 فصارت كما بشرت بشرط الجارية البائع وفي رواية كتاب الرهن وتكون
 في محله من فتح الغدير انها اي هذه الرواية ليست بحجة بل الرواية الثانية
 رواية كتاب الحدود فيكون من حقه الاول لا من هذا القسم وانما كانت
 رواية كتاب الحدود في محله لان الاستيفاء عن شئها لا يتصور وانما يتصور
 من مضافها فلم يكن الوطئ حاصلا في محل الاستيفاء وهذه الرواية لا تقيد
 ملك ادين حقيقة ولم يمت لومات العبد يكون كغنى على الرهن على محض
 في حقه والوطئ يعادف العين ولان افادة ملك العين لا يتصور ان يفيد
 ملك للثقة بحال لانه يصير مضافا لها بعد الهبات وفي ذلك الوقت لا يتصور
 ملك الثقة فيها ففادت كما جارية المستأجرة للخدمة وجارية البيت في حق الزعم
 جواران بشرط الجارية البائع لان الملك فيها يثبت حقيقة في طرقيهما
 عند نفوذ البيع وذلك ثبت للملك الثقة فان قيل فلهذا وجب ان يحد المهر
 مطلقا فثبت عليه ام لم يثبت كانه الجارية المستأجرة للخدمة وجارية البيت
 في حق الغريم فلما استيفى بسبب الملك المال في المحنة وملك المال بسبب ملك
 المحنة فحصل الاشبه بخلاف المستأجرة وجارية البيت لان الاحارة لا تقيد
 المحنة بحال والغريم لا يملك غير التركة وانما يستوفى حقه من الشئ ولو ملك
 العين او تلفت فحقه بها لا يجازيها الا باذنه كما رخص كانه الزباني فعلى
 هذه المراتع الست لا يجب الحد وان قال الوطئ عمت انها على حرام انما
 اسدس منها على الفور بخلافه لان المانع من حد هو الشهرة في نفس الحكم
 فلهذا في ضمن الاول فانه الشهرة فيه في الحكم وفي عدم كونه مذكورا وفي الشهرة في
 جوار الركن وبطلان النوع الثاني ووطئ جارية عبيد المأذون المذون بحيث
 يخطب دونه بالورقة ووطئ جارية مكاتبه لان له حقا في كسبه فلهذا
 شبيهة في حقه وبطلان النوع الثالث ايضا ووطئ البائع الجارية المبيعة بعد
 انقضت المبيع فلهذا لم يمت في البيع المفسد ما قبل انقضائه بل في
 الملك ولا يمت فلهذا لا يجب فيه الحد فان كانت فيها ووطئ الجارية التي فيها

البيع والبيع

الزوجة

الخيار

الخيار للمعتق قال المصنف في البحر ان المعتق لم يحرم به نكاح شخص وكذا
 اذا كان بشرط الخيار سواء كان الخيار للبائع او للمعتق فان كان البائع فلهذا لم يمت وان كان
 للمعتق فلهذا لم يمت من ملك بائعه بالكتابة استثنى ووطئ جارية التي فيها
 اخذ من الركن وجارية التي ملكها بشرط او اخذ قبل الاستبراء والزوجة المحرمة
 بالردة او الزوجة المحرمة بالمطالبة في الوطئ لا يمت او الزوجة المحرمة بجماعها
 قال المصنف في البحر ان المعتق لم يحرم به نكاح شخص ان يرد ذلك عند استثنى
 عطف فتح الغدير وهو **شبهة** فانه عند البيع وهي شبهة العقد اي عقد النكاح على
 او ووطئ محرم بعد العقد عليها وان كان على بائعه كونه يوجب بالقرابة ان علم بالزوجة
 فلا حد عليه من ووطئ امرأته تزوجها بالشرع او ووطئ جارية من تزوجها بالشرع
 مولانا او غير ذلك مولانا عند كون الزوج عيبا او قالا جده في ووطئ محرمه المقصود
 عليها اذا قال عمت انها حرام على والفتوى على قولها كانه الخطا في طرقيها جازي
 مجازيه ودخل بها فلهذا يجب حقه ولا مهر عليه وعند الامام عليه المهر
 والفتوى على قولها انما قال المصنف في شرحه ثم اعلم ان مسائلهم صدرت عن علي بن
 اسحق محرم الله على وجه الظن لا بكفر وانما بكفر اذا اعتقد حرام طلالا لا ترى
 انهم قالوا في نكاح المحرم لو طلق لطلق فانه لا حجة بالاجماع وبغير ذلك في الفتوى
 ولم يقل احد انه بكفر وكذا في ظاهره وهو ظاهر ما ذكره المصنف في شرحه
 ان ثلث الغيب جازي كلف المصنف والرجال يوقعون في مستقبل بخرية امرأته في فلول من
 والمهر هو اداء علم الغيب والظان او عاين الغيب حرام وليس بكفر بخلاف
 او عاين الغيب فانه كفر استثنى ومن الشهرة ووطئ امرأته اي عدم الحد ووطئ امرأته
 اخلاف في حقه كذا حقه فانه لا حجة فيه ايضا لان الاختلاف في صحة النكاح لا يكون
 اقرب من ان يورثه الشهرة لغيره ومنها ان من الشهرة ايضا شرب الخمر اي عدم الحد في
 للحد في ما فيه من خلاف ايضا وان كانت الفوار المقصود فيه محرمه كقولهم
 ان الله لم يجعل شفاؤكم فيما حرم عليكم من تقدم في فاحذروا المشقة في شرب
 ومنها ان من تلك الشهرة ايضا لا يجوز التوكيل في عدم حرام التوكيل باستيفاء الحد
 وكذا باستيفاء القصاص فان استيفاء التوكيل في كل منها لا يجوز حاليه فيكون كالا
 اقامة الغريم مقام من نوع الشهرة واختلف في جواز التوكيل بالثبوت اي الحد ومن حقه
 السرفة والحدف وكذا القصاص فانه يجوز عند الامام ولا يجوز عند البايعين كالا
 يجوز في الاستيفاء وقول محمد يضره والظاهر انه مع البيع الا انه يجوز من غير
 عذر ولا رضى الخصم وعند البائع لا يجوز الا باذنه كما في كتاب الوكالة من الزباني
وهي على انه اي الحد ووطئ امرأته اي بالثبوت انما لا يثبت له
 الشئ لان فيه من الشهرة الدليل لان كل اثنين منهم قائم مقام رجل واحد
 بالثبوت الا انه يثبت المال في السرفة اذا كان متهما رجل ولا يثبت القصاص
 لا فيه من الدليل الموجبة للشبهة ولا بالثبوت على السرفة بل على الثبوت
 على ذلك انها لا تقبل الشهادة بحد متقدم لا فيه من الشهرة تامة كالا عند اوصافه
 وحده المتقدم شهره عند صاحبه او لم يحد من ثبوت وقوله اي ربي القاص على ما هو

وانه في المذهب وراثة المذنب وانه بين الصغير والكبير سوي في القذف فان الذي يفرط
 فيجوز ان يكون الشاخير اعمد المدعي على وجه التهمة الا اذا كان له خبر من غيره
 بحيث لا يقدرون على ادائها الشهادة بما خبر عن الامام ابي السكاك او ما يلهي القضاة
 ومما ينبغي على ذلك ايضا انه لا يصح اقرار السكران باقصد ولا خاصة بالزنا وشرب
 الخمر في حجة حتى يصح فغير لان السكر دليل الرجس واما اذا اقر بالقصاص او القذف
 او غيره او باثر سبب آخر بلزوم القصاص لا الخلد لئلا يقع اذاه على الاثم
 اي الشقاق بين المال المسموع في كل من صورتيه المتقادم والاقرار حال السكران
 هذا انما هو اذا كان سكره بطريق كالمسكر بالسكر شراب متقادم محرم او قذف
 واما اذا كان سكره بطريق مباح كسكر الخمر وكما سكر بدو وكما البسج والابون
 او ما يتخذ من الخنك او الشبغ لا يصل فيه الى المعنى عليه لا يصح شتي نفيانه حتى
 يختلف والعتاف كما في التوضيح وغيره ومما ينبغي على ذلك ايضا لا يستخف فيها
 اية المدعي ومطلقا بين انما شتمها فلا ينافي في مختلف السارق المقتضف لانه ابي
 الاستحسان ارجا بالسكران عن الخلف وقبيل في النكول شبهة لانه يكون في نفسه
 والسكون محتولا يكون حجة فانه الحق حتى اذا انكر القاذف حان في القذف حتى
 يصح ترك من غير حجة لانه ليس فيه شتي سوي الجلد وهو لا يقام بالنكول انما
 في المختلف بخلاف السرقة فان فيها القطع والتميز والنكول يبعد لانه وان لم يجه
 لا اؤثر قال المصنف في الشرح قول الكوفي في المدعي وبخلاف السارق فان نكل ضمن
 ولا يقطع فيه حجة السرقة لانه لا يستخف في غيره من الحدود واجماعا ولو كان حجة
 القذف الا اذا تضمن حقا بان علف شتم عبده بالزنا وقال ان زنت فانت
 حر فادعى المدة انه قد زنا ولا يثبت عليه بخلاف المولى حتى اذا نكل ثبت الخلف
 دون الزنا انتهى ولا يصح التمسك بالحدود والقصاص لان كون المنكول له مقدور
 التسليم من المفضل شرط فيها ولا ليس كذلك ولو برهن القذف بعد ما اقر القذف
 وادعى حدة بارادة برضيه او رجلا او مرتبة على اقرار القذف بالزنا فاما حجة
 ابي علي القاذف لثبوت اقراره بذلك القذف ولا يقام الحد على الزنا ولو اقام على
 اقراره اربعة ومائة الدرهم وجوب التمسك عليه من شهادته اربعة على اقراره به
 مرور عليه بناء على ان النكار رجوع والرجوع عن الاقرار في الحد والقصاص صحيح
 فلو تضمن القاذف بيمينته من الرجال على الزنا لا على الاقرار به حجة القاذف وقبيل
 ايا شهود التهمة لعدم تعاقب الشهادة عليه فيكونون قاذفين به ولا قطع به السارق
 بسرقة مال امله وان علف الاصل كالبهي وابل ابيه وابل ابية وكذا اتمه وام امه
 وام ام امه وقرعة وان نكل الفرع ولا قطع ايضا بسرقة احد الزوجين عن الآخر
 ولا بسرقة ماله سببه وحمده كالمالك ولا قطع ايضا بسرقة من بيت ماله وما في
 وقوله ولا يجران الاصل مباحا اذا كان نافرما كالحشيش والسكك والخبز والصدور
 وغير ذلك المشبهة في حكمها كما عرفت انما حجة في كتاب السرقة من كتب القذف
 ومما ينبغي على ذلك ايضا انه لا يقطع القذف برخصة ابي دعوى السارق بعد ما شهد
 عليه بالسرقة كون المسموع ملكه وان لم يثبت ذلك وهو ان السارق المذنب ذلك

المذبح

الفاضل في الطبقات وقال الشافعي لا يسقط محرم الدعوى لانه لا يبرح عنه سائر
 موقوف الى سداب القطع ولنا ان الشهادة وارثة للحد وهي مختصة بخروج
 الدعوى لا في حد وهي وكذا يسقط الحد اذا ادعى الواكفي ان الموقوف له زوجة
 ولم يعلم ذلك اي كون الموقوف له زوجة لان فيه من الشهادة ايقاع نفسه بقبول
 قول المزحم في الحدود وكغيرها اي كما يقبل في غير صفات قبل وجب ان لا يقبل
 قول المزحم في حدود لان عبارة المزحم يدرك عن عبارة العم والحد ولا تنفك الا
 به الالابي لانه اي الشان لا تنفك الحدود بالسبها وقد علم السهران وكتاب
 الى الفاضل اجيب عن ذلك بان كلام المزحم ليس يدرك عن كلام الامام في حد
 لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المزحم يعرفه ويغف عليه وكانت
 عبارته كعبارة ذلك الرجل لا يقف عليه بل يعرف الا حاله لانه يماري المزحم
 عند العجز عن معرفته كلامه كالشهادة بعبارة السبها فقدم الامام في ذلك في شرح
 للصدر الشهيد من الثاني والثلاثين منه اخر الفاضل كما هو في الرفع
 بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به الحدود ومما خرج عليه اي على كون الفاضل كما
 حدود في الرفع بالشبهة انه اي الشان لو خرج ما قال في حجة وهو ان قال
 ان المزحم حيث قال فاضل عليه بالشبهة ووجبت الدية كما في الحدود منها اي
 خروج ذلك لوجوه الفاضل فان كان فيما حكم عليه بالفقاص فلا كلام في انه لا يقبل
 ووجبت الدية وان بعد حكم عليه بالفقاص فان كان فيما دفع اليه في القتل
 فانه لا فاضل عليه استحقاقا ويطلب دية وان حين بعد الدفع اليه يقتله ويرى
 الحسن من الامام انه يقبل على كل حال كما في الخلاصة ولو كونه من فروع ذلك سبب
 انه انما يسقط عنه الفقاص شهنة كون القتل ما لا يكون لقرب من القتل ففاضل
 ما لو كان بعد الدفع اليه في القتل ومن فروع ذلك لا فاضل يقبل من قال اعلمني
 فقتله ما مور لانه يجمل الاباحة بشبهة في ذرا الفقاص واختلف في وجوب
 الدية على الماحور الحدود والاصح عدمه اي عدم الوجوب قال في البرزخية نقض
 التجريد وفي الاباحة لا يجب الدية في اصح الروايات عن اصحابنا ولا فاضل على الفاضل
 اذا قال اقتل عبدك او اخي او ابني او ابنة فضله الامور ولكن العرف بين العبد وغيره
 انه لا شيء في العبد لانه مناف لقال وفيه تجزئ الاباحة ولا وارث للعبد فيما ينفذ
 ففاضل في الاباحة كان البرزخية ويجب الدية في حق اي غير العبد واستثنى
 في خزانة المصنفين عن هذا الحكم ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فضله فانه يجب
 فيه الفقاص كما في البرزخية ما كان في الجنان منها وفي الوقعات اقل من وهو
 صغير فضله ينسب ولو قال اقطع بر فخطفه عليه الفاضل ولو قال اقتل اخي فقتله
 وهو وارث ففي رواية عن الثاني وهو الفقاص يجب الفاضل وفي الاستحسان
 يجب الدية في الاباحه وكر قرب منه ولو قال اقتل ابني فضله يجب الدية
 ولو قال اقتل بر فخطفه فالفاضل واجب استثنى وينبغي ان لا فاضل يقبل من
 لا يعلم انه يحضون الدم على التبايد او لا ليس يحضون الدم على التبايد في خاصة
 فله فلهما ربه حد ثم شهده بعد التوبة واحا قبل التوبة فلهما ان لا يقبل

نفسهم بالفضل عما ان الولى خلفا عنا قال حسن لا يقبل منها ربهم الا ان
 يقول اثنان منهم فقالوا نحن هذا الواحد نحن هذا الواحد قالوا
 بوجه يقبل في حق الواحد وقال الحسن يقبل يقبل في حق الكل انتهى
 كلام الحاشية ليس له هذه المسئلة مناسبة ما نحن فيه وكننا مسئلة في العفو
 على المصالح في امر الدم المجدد عدم المسارعة الى القصاص كما ترى في شرح الكثر
 من المدعى عنه قوله وقيل خصمه اعطاه كفلا فخرج فقرر اجابا فوجدنا
 قال نعم ادعى القاتل ان له بينة ما فوره على العوضا لثمة ايام فان كففت ولم يأت
 بالبينة او قال له بينة غائبة يقضي بالقصاص فيها على المولى او غيره
 يوافق استغفار ما امر الدم انتهى وكسبت في القواعد من هذا الكتاب ان العفو
 كالحدود التي مما كسبت في الجنابات من القصاص ولكن لم يقبل المستثنات
 ثم لا اكلها الى هذا المجلد المستثنات ثم حساس كونها مستثناة سبعا
 الاربعة من ثلث المسائل يجوز القصاص بعد ابي بليل الناضي الحادث حال
 القصاص لا يملك قبل القصاص وحده القذف دون الحدود التي تخص
 حق المدعى كما في الحاشية قال فيهما وفي المارضية القصاص يقضي في حقوق
 العباد معناه بان علم في حال رضاه في مخرج ان فلان غضب فلان او
 الاطراف فلان امرته وفي الجواب في آخر كتاب الحدود عن محمد انه رجع عن هذا
 وقال لا يقضي بملكه في حقوق العباد وفي الحدود التي هي حق المدعى كالتزات
 ونزب الخ لا يقضي بملكه واما اذا علم قبل القصاص في حقوق العباد لا يقضي
 بذلك نعم في الامام او ردت اليه تلك الحادثة وعندها يقضي القصاص اذا علم
 ان المدعى يحق في دعواه او المدعى عليه يحق في اذكاره فانه لا يجوز له ان يقضي
 ان يقضي بملكه اذا علم اذا علم بذلك قبل نظير القصاص ولكن يمينه بذلك سر
 على حسب ما يمكنه بحيث لا يثبت خصمه انفي شهادته انتهى وسيدكر في كتاب
 القصاص نقل من التذريب ان الحاشية يقضي بملكه الا في الحدود والقصاص وذكر في
 موضع اخر من نقل عن جامع الفقهاء ان القصاص اليوم على عدم جواز القصاص بملك
 من من المسائل المستثنات ان الحدود لا تترك حتى مات المقتول قبل الجس
 لورثته وعواده والقصاص يورث لا يشك في انه لورثته المقتول حق القصاص واما
 الخلف في انه لم يترك لورث او لم يترك له ثبت لهم ان ذلك في كتاب الميراث من حق
 القصاص من هذا الكتاب في منعه لا يمنع القصاص في الحدود ولو كان حد القصاص الذي
 فيه حق المدعى حتى لو غش المقتول من القاص ثم عاد فقتله لحد جده القاص
 جلت القصاص فانه يقع فيه القصاص ولو من يورثه الا ان الباقين خصم من
 وازاد منها التذريب لا يمنع القصاص في الشهاد بالقتل بخلاف الحدود ويوجب القصاص
 في حد القذف كالتفاس في انه لا يمنع القصاص فيه الا في الحدود المدعى فيها بخلاف الحدود
 على انعدام المدعى في الحدود بوجه نفسه في سنة ثبت القصاص بالاثارة والكتبة
 في الحدود في لوائح نواحيها يقضي بخلاف الحدود فلو اقر بالاثارة او السرقة
 او القذف بالاثارة المبرورة وبالكسبة المبرورة لا يجوز له ان يمدد في مسائل شتى

وكذا انه مما لا شى في آخر كتاب الحنفى من الزمانى **السادس** منها لا يجوز القصاص في الحدود
 في الحدود بوجه شتى عدا الامام لانه طلب ترك الواجب ولانه انكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 اسمه ان يمدد في حق من وقع في الحدود التي سرت فقال الشافعي في حد من حدود الله
 واما قبل الوصول الى الامام او الثبوت حقه فيجوز الشفاعة وعند الزيد في الحكم
 ليعلمه لان عدم ثبت كذا في البحر ويجوز الشفاعة في القصاص لان طلب
 القصاص لا يجب على الواجب حتى لا يجوز عفو ولا الشفاعة في العفو **السادس**
 الحدود وبيان حد القذف لا توقف على المدعى وكلمة قد استثنى السرقة كالحدود
 عن الحدود الغير المنقضية على المدعى في كتاب القصاص في الجواب ان توقف السرقة
 عند المدعى يحل في القصاص فانه يكون من المدعى كما تقدم والاشارة انهم
 ولقد عرفت مسئلة يكون ناسية منها وهي ان الشهادة على الماقر مع خود
 المدعى عليه لا يقبل في حدود جلات القصاص واخرى يكون ناسية منها وهي
 لا تخلف في حدود غير السرقة وفي القصاص يخلف فان خلف على سبيل
 وان كل فان كان في الاطراف يقضي وان في النفوس جس جس حتى يفر او يخلف
 كانه دعوى الزمانى **سبب** التعزير يثبت مع الشهادة وكذا قالوا يثبت بما يثبت
 به المال وقالوا يجوز فيه اي في التعزير الخلف ويقضي فيه بالثبوت حتى يبين
 والكفارات تثبت معها اي مع الشهادة اي في التعزير الا كفارة القتل وكذا
 فاشارة اليه لتفصيلها في كفارة القتل بمعنى عدم وجوبها معها الا اذا
 شتر بظنة ليل والى الخ لا يمنع سقوطها بعد الوجوب وكذا في سقوطها
 بالشبهة لا يجب كفارة القتل مع النسب فلو اكل الطعام ناسيا فهو لا
 لا يترجم الكفارة بل لا يلزم فساد الدم ايضا وكذا لا يجب الكفارة مع الخطا
 كي او غش في غير شتى من الماقر فانه لا يترجم الكفارة
 وان افطر ولا يجب الكفارة بافساد دموم خلف في صحة اي وقع الاثنان في حصة
 كي علم ذلك في حقه وما يدرك ذلك ما ذكر في حاوي المغنة من قوله استمر بها
 الدم الى الحدود شتر فافطر لا كفارة عليها ان ثبت الخلف في الصدر الاول
 والا فليتها الكفارة ولا يكون خفاف اث في شبهة خلت والظاهر ان الكفارة
 عليها لان الترخيص ضمن بشرط في قول ابي حنيفة الاول وقول مالك في
 انتهى واما القدية في الصوم فلهل سقطها بالشبهة يعني لو افسد يوم رمضان
 بشبهة ووجب عليه القصاص ولم يقض حتى مات فهل تسقط هذه الشهادة
 ثدية ذلك اليوم كي اسقطت الكفارة ام لا تسقط لم ارجع الى هذه المسئلة
 الا ان وما ذكره المصنف في شرح قول الكثر ولطيم ولها في اليوم كالقرفة
 بوجه من قوله ولو قال ولطيم ولها من مات وعليه ذنبا لكان
 اشكر لان هذا الحكم لا يجمع المولى والمساخر ولا من افطر بعد ربنا في
 من افطر متعمدا ووجب افطارا عليه شتان بقدر عدم القصاص فيه فانه
 وذلك هذا لانه لا ينبغي ان يثبت كذا في شهادته ومن الخ ان الشافعية
 شتر كونه شبهة الدارنة لحد ان تكون قومه قالوا فلو قتل مسلم وجبا عدا

من استفاد من كلام العبد
 في الشهادة على القتل
 من الجنابات
 سنة

فخذ امرأة في دار رجل يدعى ذلك الرجل امرأة وتخرج ابصارها اي تلك التي
 المرأة فخذها ابصارها فاقول رب الدار ولا يعتبر كونهما فخذها في هذه المسئلة
 بان اليد تثبت على الخبز تحفظ الدرر كما ثبت في الكتاب اشترى ما في الفقهين واما
 في الدرر فالحق في الحائض ونسبت دارها من زوجها وهي كذا حراما ساكنان فيها جاز
 الهبة وبصير الزوج قابلا للدار لان المرأة ومناجعتها في يد الزوج الصحيح التسليم انتهى
 وهذا ايضا يدل على ان الزوجة تكون في دار الزوج افاضة الثانية من قواعد الزوج
 اذا اجتمع امرل من جنس واحد ولم يختلف في مذهبها اي المذهب منها دخل الزوج
 والامر منها في الاخر فوالد القبول يظهر في اخر الفروع فمن زوجها اذا اجتمع
 حرم وجاز فوجب الاول الوضوء وموجب الثاني غسل فاجتمع وجوب غسل
 وكذا وانما من جنس الطهارة او اجتمع جنس واحد وجب فان موجب كل منهما غسل
 فذا اجتمع فيه شيان ولم يقدور من كل منهما التطاخر والاستعداد للقيام بين
 يدي الرب في كل غسل الواحد فذا هو الوضوء في الغسل في الاصل والوضوء
 في الاخر في الثانية ولو ايسر الخراج الحرم فبما دون الفروع وانزل اول من ينزل وانزل
 عليه ثمة ولم يفسل حجه ثم جاز في ذلك المجلس وهو بعد الوقوف بعرفة ولم
 حجه وانزل منه ومقتضاها اي مقتضى الفاعلة لاكتفاء موجب الجاه كقول
 موجب كبر من موجب المباشرة وللزوم اعتبار الكبر في التذخرا كما اشترنا ليه
 ولم ارمه ان صرحا واما جعلت الجاه على ما بعد الوقوف لان الجاه قبل الوقوف وجبه
 الشدة ايضا فدخل موجب الاول في موجب الثاني او يمين الغسل منها اي
 من فروع الفاعلة لو كان حرم منه الظاهر به ورجليه في مجلس واحد فانه
 جيب دم واحد اتفاقا وان كان الغرض في مجلس فكل ذلك يجب دم واحد
 فخذ محمد لان مباحا على الزنا كالفارة الفقد وعلى قولها للكر بدم واحد
 دم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربعة دماء اذا وجد في كل مجلس
 فلم يدر جازان فقم في مجلس اخر من بد او حرام او فقم خمس اصابع او اكثر
 متفرقة يلزم ان يتعدى بنصف صاع من بر بغيره كل الفراه ان يبلغ ذلك
 وما قبله من مائة فصاعا جازية واحدة معنى وان كانت اعضاء متباينة
 حصة لا تخار نصف منها وهو المانفاد اي الاستراخ باختيار ما هو
 الايسر والارفق فاذا اختر مجلس بعينه لمعنى فيجعل الجاهية واحدة واما
 اختلاف المجلس بعينها بان متعده يكونها اعضاء متباينة وعلى هذا
 لو جاز الحرم في جوارحه امرأة واحدة او نسوة الا ان من جازها فلو جاز
 بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه ثمة فام يعتبر
 الشدة ولم يعتبر في اختلاف المذبح فيه كذا في المسئلة وفي الثانية فان جامعها
 مرة بعد جاعها مرة اخرى في غير ذلك قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به اي
 بالجامع ثانيا فقص الجاه بالجامع الاول بدم اخر بالجامع الثاني في قوله
 بالجامع واليه يوسف على وقف الحرف المذكور وبينهما وبين محمد وهو لو ترك بالجامع
 الثاني وقف الجاه بالجامع الثاني في قوله بالجامع الثاني في قوله بالجامع

ومنها

ومنها اي من فروع الفاعلة المذكورة لو دخل المسجد وحمل القرص او سيرة الرنة حلت
 قبيل ما ياتي النجاسة اي لعلوه لجنحة المسج ولوطاف القادح حين قدم مكة في ذلك
 او نذر دخل بيته اي في عهد الطواف طواف القدوم الذي هو سنة خير المصطفى وليس
 طواف النجاسة ايضا فالمصطفى في شرح الكفر وهذا الطواف سنة لا فائده وكون الكبر في النجاسة
 المسج من طوافه فان القرص او السيرة يعني عن نجاسة المسج بخلاف القدوم لانه
 من ان القادح بطواف المحرم او لا ثم بطوف للقدوم ثانيا ولا يكفيه الاول انتهى
 يعني ان طواف القدوم وان كان لجنحة المسج في اخفاء القرص منه لكنه بخلافه فقدم
 اخفاء الشغل عنه كانه طواف الحرم وقال المصطفى بعد ذلك في شرح قول الكفر ومن لم
 يدخل مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم ان السقوط جاز في عدم سنة
 في حقه فان حقيقته السقوط لا يكون الا في الاثم اعا لانه ما شرع الله ابتداء بالافعال لا
 سنة عند التاخير ولا يثبت عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة اعني عنه
 كالقرص يعني عن نجاسة المسج ونفذ لم يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافه اعني عنه
 انتهى بخلاف ما لو طاف الا فافضة لا يطر فيه طواف الوداع لان كل منهما موقوف
 وموقوف على اي موقوف منهما فحذف وان لم اجد طوافا مسمى بطواف الا فافضة
 غير طواف الوداع قال في الثانية ثم بطوف البيت طواف الصدر وبسبب هذه الطواف
 طواف الوداع وطواف الا فافضة وطواف اخر العهد بالبيت انتهى على هذا لا معنى
 لهذا الكلام من كلف ولو دخل مكة لكرام فاصح مع الجماعة لا يوجب عن نجاسة البيت
 احتساب الحرس فان الاول من جنس الصلوة وان كان من جنس الطواف ولو كان في ربة
 عقيب طواف ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف نجاسة المسجد فان الفرق
 يكفي شيئا لان ركعتي الطواف واجبة على الشفط بعين عودها بخلاف نجاسة المسجد
 فانها مسخنة فندخل في الواحد ولو على اية اية سيرة في الصلوة تسجد
 صليبه فلو ان بقا ذلك الوقت كفت سجدة الصلوة عن سجدة السجدة والوجه
 الكف منها وهو التعليل وكذا لو رجع ما وبها اي لسجدة السجدة في قوله اي فلو ان
 ان بقا ذلك الوقت كفت سجدة الصلوة عن سجدة السجدة في قوله اي فلو ان
 الكفر يظهر عن الجنب عودا وركع السجدة مكان السجدة مخربة قياسا لا احتسابا
 والاصح انه يجزئه استحبابا لا قياسا فلو قال عاتات انتهى على كل من الجنب وركع
 الاصح ان القياس يقتضي عدم الجواز لانه الامر بالركوع والركوع خلاف السجدة والى ذلك
 الاول انتهى محمد فانه قال في الكتاب فان اراد ان يركع بالسجدة بنفسه فله
 ذلك قال في القياس فالركوع في ذلك والسجدة سواء واما في الاحتساب فينبغي ان
 ان يسجد وبالقياس فاذا انتهى على من وهذا الركوع من الركوع التي يجوزها
 بالقياس دون الاحتساب كما بيناه في شرح السجدة بعين العود ان من الاحتساب
 الذي هو ما ظهر صحة وحقق فسادة قال في التنقيح سجدة السجدة مؤد بها بالركوع
 قياسا لانه في جعل الركوع مقام السجدة في قوله في قوله في الاحتساب لا الاحتساب
 امر بالسجدة فلا يرد بالركوع سجدة الصلوة فلهذا يصح ما يصح بالقياس الباقية
 في القياس وهي ان السجدة غير مفسدة وسرت واما القرص ما يصح بوضعه في حقه

من القياس الذي هو ظاهر فسادة
 وحقق صحة الركوع مع القسم
 الثاني في

فعلنا به

نفس كبري من انفس اولئك الذين ايت في ايات السجود وكذا في مجلس واحد انفس
 سجدة واحدة ولو تعدد سجدوا لموجب السجود والصلوة الواحدة لم
 لم تعد وسجدوا سجدة واحدة لموجب السجود والصلوة الواحدة لم
 اي الجار يستعد ويستعد للجماعة لكن لا مطلقا بل اذا اختلفت جهتها وكذا يستعد
 يستعد للمجلس فمما اذا لم يجتمع جهتها كما في قلم الامير والارطغر في المجلس
 كما تقدم لان التعداد يسجدوا سجدة واحدة لموجب السجود والصلوة الواحدة لم
 جازا ليقض ترك الواجب بافشاء الشيطان والفتنة ما يكون في غلظة وقد
 ذلك الرخ بالسجدة من آخر الصلاة والفتنة من التثنية الى من الجارية الاحرام
 جدها في الحرم بالجماعة فلكل من الجماعات المختلفة جهتها او مجلسها فمما اذا
 فاحتمل المقتضى ان يقول لا اختلاف المقتضى فلو تفرق او شرب الخمر او سقى
 كذا في كل واحد منها فمما اذا كان الاول موجبا لما وجبه الثاني كما اذا تفرق
 محض مرارا فان موجب الكل لا يكون الاول موجبا لما وجبه الثاني
 بل يكون موجب الثاني اعطى مما وجبه الاول لكن في هذه الصورة كذا في
 من الاول لا العكس كما يشير اليه قوله فلو تفرق في كذا في خبر مختص فمما اذا
 اي شخص فان موجب الاول الجدة وموجب الثاني الرخ فمما في هذه الصورة كذا في
 لا الجدة ولو تعدد مرارا في جهتها واحدة او جماعة في مجلس واحد او مجلسين
 فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 كما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 الزنا في غير محض فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 كيف يفعل قال في الخط اذا اجتمع حرم وقد تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 من اجناس مختلفة بان اجتمع حرم في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 بالفتنة فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 وقد شرب الخمر في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 القذف فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 وسفوف ولو تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 وما بعد من من القذف والكفارة والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق
 ومما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 لعل من الوطئيات بان اعترف رقية مثله قبل الوطئ الثاني فمما اذا تفرق في جهتها
 والا اي وان لم يبرأ من قبل الوطئ الثاني فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 القياس يلزم من لوجود جنابة في الاحرام والحرم وما في الاحرام فمما اذا تفرق في جهتها
 لا حرمة لكونه من جنابة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لان الاحرام محرم اقوى من الحرم
 كل من لا وجب عنها الاقوى وبما في الحرم اليه عند تعدد جمع بينهما كما في الرجم وكذا
 ليس محرم ثوبا كحلت عليه ثياب احد من الناس فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 ولم يفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها

من تنس الاخر ولذا اي وللمزم فدينان عند هذا الاختلاف قال الرزبي في شرح
 قول المتن او تحب راسه فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 اي لزوم دم واحد اذا كان احدا واحدا واما اذا كان ملكا اي كشيء عليه دمان
 دم المظلم ودم المظلمة الراس استثنى ما قاله الرزبي ويستعد فمما اذا تفرق في جهتها
 الجامع بين الحج والحرفة فيما اي شيء على غير القارن به اي بذلك الشئ دم كذا في
 القارن محرم باحرام من عند عدم إمكان اعتبار القارن لثبوتها في حاله فمما اذا تفرق في جهتها
 فانه محرم باحرام واحد عند بناء على المدة فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 قول صاحب المتن وغيره الا ان يتجاوز المقتضى في غير محرم الاستثناء من لزوم
 ومن على القارن بالزوم به دم على المحرم استثناء مطلق لانه حالة الحيوة لم يكن
 قارن كون الاستثناء مقتضى لا يقتضي كونه قارنا حالة الحيوة بل يقتضي كونه قارنا
 وقت لزوم الدم فان المقتضى كل ما يلزم به دم على المحرم يلزم به دمان على القارن
 في جميع الحالات الا دلت بما ورد في المقتضى في غير محرم ثم احرم بها فانه يلزم
 عليه دم كما يلزم على المحرم فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 لانه اخر الاحرام من عند المقتضى فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 ولنا ان الواجب عليه احرام واحد لغير المقتضى وللهذا الواجب بالعموم من المقتضى
 واحرم بالجمع داخل المقتضى لا يجب عليه شيء وهو قارن في غير محرم واجب واحد
 لا يجب عليه دمان ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت بشبهة ملك لم تنس
 الا في المحرم وانما في المحرم كذا في المحرم لان الوطئ الثاني ما دام ملكه وانما
 ملكه بشبهة بشبهة اشتباه وجب لكل وطئ محرم لان كل وطئ محرم ملكه
 الغير قال في المحرم وطئ محرم فمما اذا تفرق في جهتها فمما اذا تفرق في جهتها
 بشبهة واحدة وهو شبهة حرق المملوك ولو وطئ الابن جارية ابيه مرارا وادعى
 النسبة كان عليه لكل وطئ محرم لان المحرم وجب بسبب دعوى النسبة ولو لم يدع
 النسبة لكان عليه الحد فاذا تكرر دعوى النسبة تكرر المحرم بخلاف الاب فان الاب
 لا يحتاج الى دعوى النسبة انتهى وخلافه هذا المذكور ان في شبهة المملوك لا يحتاج
 الى دعوى النسبة فيكون سبب المحرم بشبهة واحدة وهي شبهة المملوك فمما اذا تفرق في جهتها
 محرم واحد لكونه سببه واحدا واما في شبهة الاشتباه فلا يلزم من دعوى النسبة
 في كل وطئ فيكرز بسبب المحرم فيكرز الوطئ فيكرز المحرم بان كان المحرم ما ذكره في
 هو هذا المذكور فان قوله ما دام ملكه يعني بناء على شبهة فلا يحتاج الى دعوى
 النسبة المحرمية لثبوت المحرم وقوله ما دام ملكه يعني بناء على شبهة فلا يحتاج الى دعوى
 الامر فلا يلزم من دعوى النسبة في كل وطئ حتى يتخلص من الحرة فاذا تكرر المحرم
 بغير الوطئ تكرر المحرم بسبب من الدعوى قالوا يعني شبهة المملوك التي لم يجب
 فيها الا محرم واحد كوطئ جارية ابيه او وطئ جارية ملكه او وطئ المملوك لانه
 قاسد في كل منها لا يستعد للمهر يستعد الوطئ ومن الثاني اي من شبهة الاشتباه
 المحرمية تعدد المحرم وطئ احد الشريكتين الجارية المشتركة بينه وبين اخر فانه يجب
 فيه لكل وطئ نصف مهر قال صاحب المتن لانه حين وطئ كان يعلم ان نصفه ليس

١١١

رات

كذا في الثانية لكن كون من شبهة الاستباه منظور فيه بل هو من شبهة الملك كذا
 اليه المصنف سابقا ومنه علم ان عدم التكرار في القسم الاول ليس على كنهه كما ان
 اليه ولو وكل مكانة مشتركة في المهر في نسخة اي في النصف الذي كان
 له من المهر في المكانة وتعد المهر في نصيب شريكه والكل اي كل المهر يكون
 له فيكونها مكانة بخلاف غير المكانة فان نصف المهر فيها لا يشترك الغير
 في المهر في الجارية ولا يتعد المهر في الجارية المستحقة لان الوطئ كان
 بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الملك كذا في فتاوى القليوبية ومن رآه
 بانه فطنتها لزمه لزمناه والقيمة اقله وانما لزمنا ولم يتدخلا في خلافها
 في الجنبين ولو زنا بجمرة فطنتها بالزنا وجب الحد مع الدنيا في خلافها ايضا
 ولو زنا بكبيرة فافضاها اي ازال الخمار بين السبطين فان كانت الكبيرة
 مملوكة وشبهه دعوى شبهة من واحد منها فطنتها بالزنا والاشتباه
 في الافضا كرافضاها اي بالافضا لانها راضية بالزنا الذي هو سبب الافضا
 فتكون راضية به ايضا ولا مهر لها عليه لو جوب الحد والمهر لا يجتمع في الحد
 وان كان مع دعوى شبهة فلا تعد طهرها ولا اشتباه في الافضا كرافضاها وجب
 الحد لان الحد والمهر في اشتباه لا يجتمعان هما لا يرتفعان ايضا لا تقدم وان
 كانت الكبيرة المملوكة مكرمة من غير دعوى شبهة فعليه اي على الزوج الحد
 لزمناه بل دعوى شبهة ودعوى كونها مكرمة ولا مهر لها لو جوب الحد عليه
 ثم ينظر في الافضا فان لم تستمسك بولم فعليه الدنيا اي دية المرأة كذا في
 لانه في حد جنس المصلحة على الكمال والاي وان لم يكن كذلك فبأن كانت تستمسك
 بالزوج في حد ولا حاجة لذكر لزوم الحد فطنتها لكونها مملوكة فطنتها على الزوج
 تحت الدنيا لان جنبته جازية وان كان الاكراه او الوطئ به مع دعوى شبهة
 فلا تعد طهرها اما على الرجل فطنتها واما عليها فن وجبها احدى الشبهة
 والاشتباه كذا في صورتها دعوى شبهة ان كانت تستمسك بالزوج فعليه اي على
 الرجل تحت الدنيا ويجب المهر ايضا في ظاهر الرواية وان لم تستمسك فعليه
 الدنيا كالمهر كما ذكرنا ولا يجب المهر عندنا لان الدنيا ضمان كل الضرر والمهر ضمان
 بغيره وضمان الجارية بغيره ضمان الكل اذا كانا في عقد واحد كذا في قطع
 اصبح انسان ثم قطع كفة قبل البراءة على ارش الاصبح في ارش الكف فافضاها
 لان الوطئ الحرام في دار الاسلام بوجوب المهر اذا استقر الحد وان كانت صغيرة فباح
 فطنتها فطنتها في الاحكام المذكورة الا في حق سقوط الارش لا افضا فان
 ملاحقتها غير معتبرة ولهم لم يفضل الصغير كونها طاهرة او مكروهة وان كان
 صغيرا لا يباح فطنتها فان كان الافضا حيث تستمسك بولم فعليه ثلث الدنيا
 لا افضا لكونه جازية وكان المهر ولا حد عليه انما في معنى الزنا وهو الاطلاق
 في قبل شبهة والاي وان لم تستمسك بالزوج فطنتها كالمصلحة فطنتها بالزنا والمهر
 عندنا لا ذكرنا وعند محمد يعني المهر لا تقدم كذا في شرح الزمخشري من كتاب الحدود واما
 الجارية او العبدت فطنتها على نفسه ثم فطنتها فانه لا دخل فيها بل كان خطاين

القصود

على شخص واحد ولم يخل بينهما فانه يجب فيه وفي النفس فقط اتفاقا وصورهما في
 بقدرها تحت صورة لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكون في القطع والقتل عمدين
 او خطاين او احدهما عمدا والاخر خطا فعلى هذا التقدير اما ان يكون القطع عمدا والقتل
 خطا او بالعكس فصار اربعة وكل من الاربعة اما ان يكون جنبته على واحد او على
 اثنين فصار ثمانية وكل من ... الثانية اما ان يكون الامر الثاني فيها قبل المهر
 من الاول او بعد فصار ستة عشر وقد اوضحناه في شرح التمار في بحث الاول والافضا
 ففي الصورة الثمانية التي هي على تقدير كون الجنبية على اثنين لانه اخل فيها فطنتها
 من مطلق البدن ووجب الجنبية ان يواخذ به بموجب جنبته في حقه واما الثانية التي
 هي على تقدير كون الجنبية على واحد ففي صورة كونها خطاين ولم يخل بينهما
 بدخل القطع في القتل اتفاقا كما ذكرنا في صورة كونها عمدين وثانيهما قبل المهر
 فعند الامام للوطئ القطع ثم القتل وقال ليس له الا القتل وفيها سواهما من الصور التي
 الباقية لانه اخل قطعا وكونه ان يواخذ به بموجب كونه الجنبية ومن وجهها في
 من الاعلام وحرق لان الحال بمائة المقام واختبر في الاصول تعدد الجاني لا تعدد الجاني
 عليه فالر في النوع ففي القطع ثم القتل اما ان يصد عن شخص واحد او عن شخصين
 وعلى التقديرين اما ان يكون خطاين او عمدين او احدهما عمدا والاخر خطا وعلى
 التقديرين اما ان يكون القتل قبل المهر او بعده ونفاس الاحكام في كتب الفقه
 انتهى والمراهقة المقتدة اذا وضعت في العدة بشبهة وجبت عدة اخرى وذلك لان
 اي العدة ان والمهرية والذي رآه من الجنبين بحسب شهادتهما ونتم المرة الثانية
 ان تمت الاول قبل تمامها سوا كان الوطئ بالشبهة صاحب العدة الاولى
 او غيره وانما نأخذنا بظهور الكف وهو براءة الرحم بالعدد الواحدة وقد علمنا
 بحق ما ذكرنا الى هنا ما احتجنا به بقولنا في القامعة من جنس واحد قد علم
 انه احتراز عما اختلف فيه بين الجنسين تحتية المسجدة وشبهة البيوت في طواف القامعة
 على ما ذكره فيس وقد علمت ما فيه وبقولنا عاكبا فانه احتراز عن من جازم لم يحرم
 في فكلان والاول على من جازم حصة واحدة وكذا في لزوم التفريق في الفضا اذا كانت
 من مكانين مع احدى الجنسين والقصود في كل منهما ان لا يخلو في القامعة **قائمة**
 من النوع الثاني في اعمال الكلام او في من اشكاله اي القامعة متى امكن اخذها
 اعلم فان لم يمكن الاعمال اشمل الكلام بالضرورة وكذا في الاعمال او في معنى اشمل
 انصف اشكالها في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت معتدلة او صابرة والاول
 بالاول فافضاها بالاول البية الا عسفة وبالثاني ما يمكن الوصول اليه الا ان النسي
 صحورد وذكروا فانه صار فيها الى الجواز فالاول ما اشار اليه بقوله فلو عطف لا يكر
 من هذه النسخة والثاني ما اشار اليه بقوله او عطف لا يكر من هذه النسخة
 فالحقيقة في الاول كبر عين النسخة وهو معتدلة فالمراد اكل عرقها وان لم يكن
 لها عرق فطنتها وفي الثاني اكل عين الدقيق وهو مجبور فالمراد اكل ما يجوز منه
 ومن ثم حلت في الاول بكل ما يخرج منها كالشعر وغيره مما لا يوجد فيه صنع
 العبد كالمهر غير الموطئ وبكل منها ان باع واستتر به ما كونه وحسنة النساء

ويقولون ولم يختلف مقهورهما فانه علم
 انه احتراز عما اختلف في طواف القامعة

بان يكون في كل يوم اكل او شرب او
 بغيره ان لا يكون في كل يوم اكل او شرب
 فطنتها بالاول البية الا عسفة وبالثاني ما يمكن الوصول اليه الا ان النسي

يعني لا يجرى اليه الا بمسقة ٤

ما يتخذ منه اي اكل ما يتخذ منه لا يتخذ ولو كان في الاول اكل من الخلد وكذا
 لو اكل في الثاني عين الدقيق لم يثبت فيها على الصحيح وكما هو شرعا وعرفا
 كما لا يخفى فبقاؤها في الحجاز حتى التوكيل بالضرورة براديه الجواب مطلقا لكونه
 المتأخر من مأخوذة شرعا كما براديه الحكم الدقيق كما ما يتخذ منه لكونه اكل حبيبه
 مأخوذة عرفا وان تعذر الحفظه والحجاز كل صفا او بيان اللفظ من تركها
 مخرج لا حريه فيه اصلا لعدم الامكان فالاولى ما يندرج فيه الحفظه والحجاز
 قوله اي قوله لا امرته المعروفة لا بها سواء تولى له ليله او لا هذه بنيت في حرم
 بذلك القول اي سواء اخرج هذا القول او كذب نفسه لانه اذا اصر على
 ذلك بعين القضي بينهما لا لان الحرمة شئت بهذا اللفظ بل لانه بالامر
 صار لا لا يتبع حقه في الجماع فيجب التقرب كما في الحب والحق اما تعذر الحفظه
 وهو النسب في الامر منه فقد واما في التي تولى له ليله فلان سريعه كونه لا يشترط
 من غير واما تعذر المعنى اي في ان النكاح الذي يثبت بهذه بنيت في حرم
 الذي يقتضي بطلان النكاح لان البنين اذ ان ثبت تعذر الحرمة من الاصل ومن
 في وسه نكاحه والذي في وسه اثبات حرم يقتضي نفي النكاح السابق ويكون حقا
 من حقوقه كما لا يخفى فاللفظ غير صالح له فيد بقوله معروفة النسب لانه
 لو كانت محمولة النسب في نفسها ومثبت النسب كما في الخط وغيره فيكون
 النسب تركا حتى لا يحرم لان الرجوع من الاقرار قبل تكملة من القول واما
 وضع النسب في معروفة النسب فان تعذر العرف بالحقيقة صفا اظهر كذا
 في نفي النكاح والاثبات ان النسب في ما مخرج كما لو اولى له ليله ولا يعين ولا
 ومعتق بالفتح فان اللفظ الموصوف مشكوك بينهما ولا قرينة لاحد يعينه ولا
 عموم لشيء تركه ولا كذلك لعل الوصية الا ان يبين الموصي في صوته ما قلنت
 فان ثبت كيف يظهر الوصية مع امكان ترجيح احدهما باختيار الوصية الى الا
 مجازات الانعام وشكره وهو واجب والى الثاني زيادة انعام وهو منزه
 والعرف الى الواجب اولى قلت لا يمكن الترجيح بهذا المعنى لان مقاصد
 الناس مختلفة فمنهم من يقصد الى الثاني تنجيدا للاحسان فوجب التوقف
 على البيان فاذا قطع بانه بالموت تعين المطلقان ويقال الترجيح بالوجوب
 غير صالح لان ذلك الوجوب لا يذخر تحت الحكم اذ القاضي لا يجبره على شكر
 بالانعام فكان وجوده كعدمه فلم يثبت كذا في شرح غياث ولو لم يكن معتق
 بالتمسك في صورة الوصية لم يولى له الموصي ماله اعظم وسمي في التمسك بالانعام
 ماله اعظم من ماله الوصية الى موصيه لانهم خشيعة ولا ينبغي توليه ماله
 لانهم الحجاز ولا يتبع منه اي في الحفظه والحجاز وما خرج على هذه القاعدة اي على
 انه اذا لم يمس الحرام اضمحلت الحايبة من قوله رجل له امرأتان فقال احدهما
 انت طالق فبطلت الحايبة التي طلقها من الثالث من الرابع فكيف في قوله
 الزيادة على طلاقه بربطها بطلاقه لانه عند البعض قال النكاح في حرمه
 منجوع وابو علي الرازي والسلفي حرم لا يقع على الاخرى يعني وكذا في قوله

حرار

الاصول

الزوج

الزوج الثالث لك واما في القاضيات لا تطلق الا من استقرت الحايبة ثم ان يمس
 الى وجهه فزعم على الفاعلة بقوله عدم امكان التمسك بما زاد فاصول ثم ان عدم الامكان بقوله
 لان الشارع حكم بطلان ما زاد على الثالث فلا يمكن التمسك به في الرابع على انه لانه
 كما لا يخفى حتى لا يطمع لم يمس الرابع في تلك الشك من الطلاق على غيره كما لا يطمع
 التمسك به في رتبة فلي الشبهة قال او فثبت الطلاق الذي تعلق في الزوج لا يقع وكذا لو قال
 اخبرك ذلك ولو قال او فثبت ذلك لا يقع لان قوله او فثبت ذلك يجوز ان يكون
 اشارة الى الحسن الذي حكم بطلانه في البزاية وفيها حكمه لا سائر الطلاق
 قال في القضية وفيه مكانة عن احمد بن ابي عمران استدلوا في ثم ذكر مطلقا بهذا
 القول مسئلة باللفظ الحوازي سريعه من قوله معروفة في ثبت راديه الى بغيره وهو
 فلي المصطنع ما نقل عن بغيره الذي هي تلك الحايبة فقال حكاهما في بنية المص
 من الصلوات والمكروه فيهما ليس مما يختلف بطلان الحايبة بل هي مسئلة معتدلة
 وذلك المسئلة على ترجمة حاوي النسب هي قوله قبل ان يكون زوجا فيك منك ذلك طلاق
 او قبل الزوجة تحت طلاق فقال الزوج تحت مرات او قال انت طلاق يعني ان لا يقع
 وقال رحمه الله انما الزوج في معنى ان يقع انتهى ترجمة حاوي النسب ثم اراد المص
 ان يذكر مسئلة اخرى مناسبة لان يجعل من خروج الفاعلة فقال ولو جازع من
 يقع الطلاق عليها وبين من لا يقع وقال حكاهما في قضية بغيره في راديه
 بقوله نفي الحايبة ولو جازع بين منك وبينه ورجل له امرأتان فقال احدهما طلاق
 هذه طلاق او هذا لا يقع الطلاق على امراته الا بالنية كما في حايبة وكذا
 الجرح وعن ابي يوسف انه يقع لان الرجل ليس بحمل للطلاق فكان كالسبابة
 ولا يباح ان الرجل يحمل اضافة الطلاق اليه في الجملة الا ترى انه لو اخاف
 الابانة الى بغيره بان قال لا امرته انا منك بالنسب ونوى الطلاق مع الامانة
 طلاق وتلك تلك طلاق الطلاق وهو الحرمة بغيره في حقه واذا اجاز وصف
 الرجل بالطلاق لم يكن الضم لغوا من كل وجه كما في الزيادة يعني لم يان
 كالبهامة فاوردت ذلك واوجع بين امرته وامرته اجنبية وقال الطلاق
 احدهما طلاق امرته وكذا في الصورة الاولى لو قال طلاق احدهما
 قولها احدهما طلاق امرته كما في سائر خاتمة ولو قال في هذه الصورة
 احدهما طلاق او قال هذه طلاق او هذه ولم ينو شيئا لم يطلق امرته
 لمزاجية الاجنبية على احتمال ان يكون الكلام اخبارا عنها بكونها مطلقة قال
 في الزيادة لان الاجنبى محل لترك خبرا وان لم يكن محالة انشاء وهذه
 الصيغة حقيقة اخبارا ولها كانت الاجنبية محلا لما وضعت هذه الصيغة
 له من طرف الحقيقة صح الضم فخرج الشك استبان والعرف بين هذه المسئلة
 وبين التي قبلها ان في التي قبلها اذاف التمسك الى نفسه فلم يحتمل
 الكلام اخبارا عن طلاق الاجنبية فلم يقع فيها الشك بخلاف هذه المسئلة
 وعن ابي يوسف ومحمد انها انما تطلق كانهما نظر الى رجحان الابقاع
 على زوجة ولو جازع بين امرته وبين ما هو ليس بحمل الطلاق كالسبابة

قلت في قوله او فثبت ذلك لا يقع لان قوله او فثبت ذلك يجوز ان يكون
 اشارة الى الحسن الذي حكم بطلانه في البزاية وفيها حكمه لا سائر الطلاق
 قال في القضية وفيه مكانة عن احمد بن ابي عمران استدلوا في ثم ذكر مطلقا بهذا
 القول مسئلة باللفظ الحوازي سريعه من قوله معروفة في ثبت راديه الى بغيره وهو
 فلي المصطنع ما نقل عن بغيره الذي هي تلك الحايبة فقال حكاهما في بنية المص
 من الصلوات والمكروه فيهما ليس مما يختلف بطلان الحايبة بل هي مسئلة معتدلة
 وذلك المسئلة على ترجمة حاوي النسب هي قوله قبل ان يكون زوجا فيك منك ذلك طلاق
 او قبل الزوجة تحت طلاق فقال الزوج تحت مرات او قال انت طلاق يعني ان لا يقع
 وقال رحمه الله انما الزوج في معنى ان يقع انتهى ترجمة حاوي النسب ثم اراد المص
 ان يذكر مسئلة اخرى مناسبة لان يجعل من خروج الفاعلة فقال ولو جازع من
 يقع الطلاق عليها وبين من لا يقع وقال حكاهما في قضية بغيره في راديه
 بقوله نفي الحايبة ولو جازع بين منك وبينه ورجل له امرأتان فقال احدهما طلاق
 هذه طلاق او هذا لا يقع الطلاق على امراته الا بالنية كما في حايبة وكذا
 الجرح وعن ابي يوسف انه يقع لان الرجل ليس بحمل للطلاق فكان كالسبابة
 ولا يباح ان الرجل يحمل اضافة الطلاق اليه في الجملة الا ترى انه لو اخاف
 الابانة الى بغيره بان قال لا امرته انا منك بالنسب ونوى الطلاق مع الامانة
 طلاق وتلك تلك طلاق الطلاق وهو الحرمة بغيره في حقه واذا اجاز وصف
 الرجل بالطلاق لم يكن الضم لغوا من كل وجه كما في الزيادة يعني لم يان
 كالبهامة فاوردت ذلك واوجع بين امرته وامرته اجنبية وقال الطلاق
 احدهما طلاق امرته وكذا في الصورة الاولى لو قال طلاق احدهما
 قولها احدهما طلاق امرته كما في سائر خاتمة ولو قال في هذه الصورة
 احدهما طلاق او قال هذه طلاق او هذه ولم ينو شيئا لم يطلق امرته
 لمزاجية الاجنبية على احتمال ان يكون الكلام اخبارا عنها بكونها مطلقة قال
 في الزيادة لان الاجنبى محل لترك خبرا وان لم يكن محالة انشاء وهذه
 الصيغة حقيقة اخبارا ولها كانت الاجنبية محلا لما وضعت هذه الصيغة
 له من طرف الحقيقة صح الضم فخرج الشك استبان والعرف بين هذه المسئلة
 وبين التي قبلها ان في التي قبلها اذاف التمسك الى نفسه فلم يحتمل
 الكلام اخبارا عن طلاق الاجنبية فلم يقع فيها الشك بخلاف هذه المسئلة
 وعن ابي يوسف ومحمد انها انما تطلق كانهما نظر الى رجحان الابقاع
 على زوجة ولو جازع بين امرته وبين ما هو ليس بحمل الطلاق كالسبابة

واخرى من احوالها طلاق او طلاق هذه طلاق او هذا طلقت امراته يقول
 الجرح وبني يوسف وقال محمد لا تطلق اما وجه قوله طلاق الواحد الاثم الذي
 يصدق على امراته وعلى غيرها غير صالح لان قطع عليه الطلاق فيلحق الكلام
 واما قوله طلاقه ما تقرر العمل بالحققة اعني الواحد الاثم فالجواب الى الجرح
 وهو الواحد المعين او من العهد الكلام والطلاق والمعين من محلات الكلام
 كما اذا قل ذلك لزوجته فانه يجبر على التخييل ولو جمع بين امراته الحية
 والحية وقال احدكم طلاق او طلاق هذه طلاق او هذه لانتهاك امراته
 الحية انتهى عام الى انه وذلك لوجود النكاح في ارضه لا محال ان يكون
 الكلام اخبارا عن طلاق امراته الحية وكذا لو جمع بين امرته الحية والحية
 فقال احدكم طلاق لانتهاك الحية كما في التاخر فانه لم يخل بينهما اي في الحقيقة
 بعد وروى ولو جمع بين امراتين احدهما حية والآخرى فاسدة قال
 وقال محمد طلاق لا تطلق صحبة النكاح كما لو جمع بين متوعدة واجنبية وقال
 فاحدكم طلاق لا تطلق متوعدة لمتوعدة اجنبية او فاسدة لاجنبية
 انتهى من حيث انية ارضا واحدا اي حيا ما ذكرنا في انية انه اذا جمع بينهما
 امراته وغيرهما وقال احدكم طلاق لم يقع على امراته عند الامام في جميع العورات
 او اجمع بينهما وبين جدر او زوجة لان الجدار لا يمكن ان يكون الطلاق عليه
 غير النكاح في امراته على طلاق الجدار كما استبان في خلاف ما اذا كان النكاح في امرته
 او ما فانه اي الاوى طلاق لا ينفك في الجدة كما تقدم وجهه عند كل من المسائل
 الا انه يتصور هذا الفرق بالرجل يعني اذا كان المصنوع اليها رجل كان المستند
 الاول فانه اي رجل البوصف بالطلاق عليه فلا يكون حاله ولو في الجدة فينبغي
 ان يكون في حكم الجدار او الزوجية فيقطع الطلاق عليها وقد كان الامر كذلك في اوله اي
 ولان الرجل لا يوصف بالطلاق عليه لو قال له اي لامرته انما منك طلاق لثا
 كلامه وذلك لان الطلاق لازالة العقد والعقد فيها وونه او كذا لانه المحدث
 وهو عليها وونه فلا يضاف اليها بخلاف ما لو قال له انما منك بائن او طلاق
 حرم حيث نهايت منه لان البينة لازالة الوصية والاحتكام لازالة النكاح
 منها من حيث يفسد بينهما فيصح انفاضا لها الى كونهما وقد يقال في وقوع النكاح
 ان الطلاق لازالة الوصية وهي اي الوصية مشتركة بينهما وفيه انه لو كان لازالة
 الوصية الصحيح انفاضا لزوج ولم يفسد قوله انما منك طلاق لثا فانه جاز
 بما لا يرتفع عنها والاولى ان يقال هذا بناء على امكان افساح انفاضا
 الطلاق الى الزوج في الجدة كما تقدم وما ذكرناه على القاعدة المذكورة فيقول
 الامام الاظم قبا اذا في الرجل بعد الاكبر ستا منه هذا اي فانه اي الامام الاظم
 اعلم ختمت حاكم لونه محار عن هذا حر ولم يسهل وصاحب الامامان فيهما جعل
 لغوا في هذا لعدم هذا الخلاف مني على الجدة في جرة خليفه الجارح في جرة
 معتد بها في حكم حتى يستلزم في الجارح امكان المص حقيقته بهذا وعند الكلام
 حتى يثبت صحة عقد من حيث العربية سراج معتد به او لا فقول القائل

وهذا هو الذي اوردناه في قوله طلاق امراته
 ما يشهد به في قوله طلاق امراته
 وهو ان طلاق امراته لا يفسد النكاح
 بل هو طلاق امراته في الجدة
 وهو ان طلاق امراته لا يفسد النكاح
 بل هو طلاق امراته في الجدة

هذا اي بعد معرف السب مجازا فان كان اصغر منه سنا وان كان اكبر منه
 مجازا ثبت به العنف لفظي اللفظ وعينه هي المفعول سنا في المعنى المصطفى وهو ان
 يكون مخلوقا من نطفة الاصفى كما في النكاح وقال في الخارج من تحت الخوف من او
 وهذه العبارة غير واضحة في المصنوع واما قوله او من تحت الخوف لكان او به
 وقال اب الامامان اذا قال العبد ودايته هذا حر او هذا انه باطلا لا يثبت به
 الحرية لانه اسم لا حرصا غير عيني سني لفظا او وضع لا حرصا سني ودللك ان
 من كل منهما على التخييل والاعم تبيد مدقة على الاخرى وذلك ان الواحد
 الاثم غير محال للعنف اي غير صالح له وعنده اي عند الامام هو ذلك اي اولاده
 السنين غير عيني وان المعين ليس محل للعنف لكن على احتمال السنين حتى
 لزوم التخييل في مسئلة العبد اي لو كان القول المذكور في العبد اجبر على التخييل
 ولو لم يكن كذلك لم يحتفل بالتخييل كما اجبر عليه والعلم به بالحق اوله من الاعتد
 في قوله لا اكبر ستا منه هذا اي جعل ما وضع حقيقته وهو احد صا غير عيني
 مجازا في جعله وهو احد صا على التخييل وان استحال حقيقته اي تقدير
 حقيقته فليحذر من عيب العبد فصار كانه قال هذا حر وسلك فيهما اي الامامان
 يتكرران الاستمارة عند استحال الحكم يعني بقولان الجرح خفف من حقيقته حكم
 ولم ينفذ الايجاب اليهم فيبطل الجرح كما في الاكبر منه سنا كما تقدم استمارة الامام
 قيد اي صور مسئلة الجمع بين العبد والذرية التي حكم عليها بالطلاق بايها عطف
 بكثرة او لم يفسد بها بقوله احدكم طلاق لانه لو قال العبد ودايته احدكم حر خفف بالجمع
 كما في الجرح لكن ذكرنا التاخر فانه بعنف عبده عند الامام لا عند صا جرح في قوله
 هذا حر او هذا وبينا الفرق بين قوله هذا حر او هذا وقوله احدكم حر في شرح المسائل
 والمسائل التي ذكرنا صا في انفاضا من الطلاق المفسر ما خذوه من التاخر فانه كثرها
 منبهة على عدم الفرق بين من فروع القاعدة المذكورة لو وقف على اولاده
 وليس له اي الوصف اما اولاد الاولاد وحمل لفظ اولاده عليهم اي على اولاد الاولاد
 هو لفظ عن الاحوال عملها بالجماع فبها السببية وكذا لو وقف على مواله وليس له
 موال وانما موال موال استحقاق الوصف هو لفظ عن الاحوال مع امكان التاخر
 بالحق على الجرح كذا في التاخر وانه من فروع القاعدة فانه بالشرط والجواب
 بما خاف فجا يجب فيه التاخر كقولنا ان دخلت الدار انت طلاق فانا لا نقول فيه
 بالتخييل لعدم امكانه اي امكان التخييل بما في قبيل الطلاق وبلغنا في
 الشرط ليس لعدم امكان الاحمال وفي تلك الصورة لو نوب التخييل وبين كذا في شرح
 للمكرز ولا ينبغي فضا حاكما لما نقل عن ابن يوسف او قد روي عنه انه ينفذ في تلك
 الصورة حمل الكلام على القاعدة وتبين التاخر وكذا لو قال انت طلاق في مكة فبغير
 الطلاق وبلغنا قوله في مكة اي اذا اراد في دخولك مكة فبغير اي التخييل
 بالذخيرة باية لا نقض وقوله انت طلاق اذا دخلت مكة فبغير لوجود حقيقة التخييل
 وقد سئل الامام السبط في من فروع القاعدة ما وقع في فتاوى السكا
 فقد كرر فيها بانها لم تترك ما سطره الله من ما سب اهلنا قال الامام السكا

لو انه رجل وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر او انشئ المذكور
 الا انشئ ثم ذكر الوقف المذكور بشرط الاول قوله على ان من توفي منهم عن ولد
 او نسل جاد ما كان جارا عليه من ذلك الوقف على ولد ثم على اولادهم ثم على نسلهم
 بشرط ان ياتوا من الرتبة بعده وعلى ان من توفي من غير نسل جاد ما كان جارا عليه
 على من من رتبة من اصل الوقف المذكور بقدم الاقرب اليه فالأقرب ويسوى الآخر
 اي الاخ لا من والى من الاب والشرط الثالث ما اثاره بقوله ومن مات من اصل
 الوقف وترك ولدا او اسقط منه بسحق الولد انتقل نصيبه اليه وهذا الشرط
 يعني عنه الشرط الاول والشرط الرابع وهو ما ذكره بقوله ومن مات من اصل الوقف
 خطا استخفافا يعني وترك ولدا واسقط منه بسحق الولد والاستطاعة ما كانت
 بسحقه المتوفى من الوقف ليرثي فيها الى ان يغير اليه من منافع الوقف المذكور
 وقام في الاستخفاف مقام المتوفى الشرط الى من هو قوله فاذا انقرضت حق الوقف
 قد تم شروط الوقف المذكور فاشراجه بقوله ولو توفي المتوفى
 عليهم وانتقل الوقف المذكور الى ولده احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك
 ثلثة اولادهم علي وعمر والحسين وترك ايضا ولدا ابنة محمد المتوفى في حياة والده
 عبد القادر وبها اب ولدا لابن عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر من غير نسل ثم
 توفي الحسين وترك بنتا شمس فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا شمس زينب ثم
 توفي فاطمة بنت الحسين بن شمس فاطمة من نسل عبد القادر عبد الرحمن ومكة وله
 محمد المتوفى في حياة ابيه وزينب بنت علي فالي من ينقل نصيب فاطمة المذكورة
 فاجاب السائل الذي ظن ان الان ينسب عبد القادر من الوقف المذكور وهو وقف
 العدة بحسبه بقسم من عدة الوقف الى سبعة جزر العدة الرحمن مئة اثنان وعشرون
 جزرا ومكة احدى عشر جزرا وترك زينب سبعة وعشرون جزرا ولا يستحق الحكم
 في اقطاعهم اب في فروج هذه الاولاد بل يقسم كل وقت بحسبه اي بحسبه ما يقسم
 ذلك الوقت ثم اراد ان ينسب التقسيم المذكور على وجه يظهر منه الى من ينقل نصيب
 فاطمة الذي وقع السؤال وقال بيات ذلك التقسيم ان عبد القادر لا توفي انتقل نصيبه
 الى اولاده الثلثة وهو علي وعمر والحسين المذكور بشرط ان لا توفي انتقل نصيبه
 على الترتيب فكان علي حسان وعمر حسان والحسين حسان وهذه التقسيم وهو الوقف
 عندنا وتجوز ان يقال بشارتهم في الوقف المذكور عبد الرحمن ومكة ولدا محمد المتوفى
 في حياة ابيه عبد القادر وتزاد اب عبد الرحمن ومكة مائة ابيها محمد فليكون الخرج
 من سبعة ويكون لهما السبعان منها نصيب ابيهما بينهما المذكور مثل هذا لا ينبغي
 وتعليق السبعان ولعمر السبعان والحسين السبع وهذه التقسيم وان كان محتملا نظر
 الى ظاهر الامور الثلثة الا انية فهو مرجوح عندنا لان التمسك اي الاعتناء في ما ذكره
 اي ما ذكره التقسيم مائة مائة مائة اي الامور الثلثة ان مقصود الوقف ان
 لا يجم احد من ذرية وهذا الامر صريح لان المقادير المذكورة لا يمكن ان
 لا يغير وليس في هذا الامر اعتبار دلاله بين من المقادير الوقف ما يذكر في هذه المقادير
 الا ان من الامور الثلثة او خالف اولاد الاولاد في الحكم الاولاد من الاستخفاف

وجعل الترتيب المستفاد منه بين كل واحد من الطرفين الطفتين جميعا يعني على معنى الكل
 فخرج الاستخفاف شيئا من الوقف مع وجوده لا على معنى عدم استخفاف من هو من
 الطبقة الثانية مع عدم انقراض الطبقة الاولى وهذا الامر محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد
 كنت ملتذضا على معنى من الكل اليه اي الى جعل الترتيب كذلك مرة في وقف من الاولاد
 للمنفعة اب اجل لفظه اقتضاه اي انقضى ذلك اللفظ الموقوف في ذلك الوقف
 ولكن ليست اعم اي اجعل ما في كل ترتيب فاليهم من ان يكون هذا الترتيب
 من الامور الثلثة الاستفاد الى قوله الواقف ان مات من اصل الوقف قبل استحقاقه
 لشئ في عام ولد ومقامه وهذا الامر قوي لكن انما يتم لو وقف على محمد المتوفى في حياته
 والده عبد القادر ان من اصل الوقف وهذه سنة كان قد وقع مثلها في السلام قبل
 النسخ وسماه وللمواريث نقل ولم يحدده فاستلوا الى ما لم يحددهم يسئلون
 حيزها اي من هذه السنة ولا اوري ما اجابوا به لكن رتب بعد ذلك الترتيب
 في كلام الاصحاب فيها اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى
 اولاده ومن مات ولدا وله انتقل نصيبه الى ابائهم من اصل الوقف فان ولد
 عن ولد انتقل نصيبه اليه اي الى الولد فاذا مات اخر عن ولد انتقل نصيبه اليه اي
 لانه صار من اصل الوقف فهذا النقل يقتضي انه انما جاز من اصل الوقف بعد
 موت والده حيث ان بهار الدالة على الانتقال ولم يقل لانه من اصل الوقف
 لكن فيه ان هذا الوقف على هذا النقل ليس معلقا بموت الواقف وليس في الكلام
 ايضا ما يدل على حوته فهذا النقل لا يخلو عن ضعف وان كان يقتضي هذه الامور
 النقل ان ابن عبد القادر المتوفى في حياته والده وهو محمد ليس من اصل الوقف انه
 انما يندف عليه اسم اصل الوقف اذا آل الى رجب وانتقل اليه الاستخفاف قال
 في نسخة اي السبكي ومما ينبغي له ان بين اصل الوقف والموقوف عليه عمدة وهو
 من وجه فاذا وقف على زيد ثم عمرو ثم اولاده اي اولادهم وعمر وموقوف
 عليه في حياة زيد لانه مات فقصده الوقف بحصوه وسماه الواقف عليه
 وليس من اصل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو من زيد فليعلم انه في هذه
 شروط الاستخفاف بصفه عليه انه من اصل الوقف ايضا ومن ثم لم ينفذ لانه
 الاجتماع واولاده اي اولادهم وعمر اذا آل اليهم الاستخفاف كل واحد منهم من اصل
 الوقف ولا يقال في كل واحد ان موقوف عليه بحصوه لانه لم يعينه الواقف وقت
 الموقوف عليه جهة الاولاد مطلقا كالقصر او لكن هذه الفرق بين علي اعتبار
 النقيب في الموقوف عليه وعلى اعتبار الاستخفاف للموقوف في اصل الوقف
 وكل منهما منقول في السبكي فبين ان ذلك المذكور ان ابن عبد القادر والده
 عبد الرحمن ومكة يعني محمد لم يكن من اصل الوقف الصالح يعني لانه في حياة ابيه
 لعدم الاستخفاف ولا بعد موته لعدم وجوده ولا موقوف عليه معنى لعدم الكيفية
 والنقصان به كما ان الرتبة بقوله لان الواقف لم ينفذ على اسمه قال السبكي وقد
 جاز في وجوب كون محمد من اصل الوقف ان المتوفى في حياة ابيه يستحق لانه
 ابوه في حياة جري عليه الوقف فينقل هذه الاستخفاف الى اولاده وهذه

قد كنت في وقت الحجة اي اجبت عنه واخبره ثم رجعت عنه فان قلت فقد قال الوقت
ان مات من اصل الوقت قبل استحقاقه ليشي فقد سواه من اصل الوقت مع عدم
استحقاقه قبل ان ياتي اي الوقت اهل الوقت على من لم يصل اليه الوقت
فقد ظل محمد والد عبد الرحمن ومكة في ذلك اجدت اصل الوقت فثبت استحقاق اي من الركن
ومكة نصيب والدهما محمد ولما توجه ان يقال الاطلاق منه بخلاف ما راه المص
في كلام الاصحى كى تقدم فلا يثبت له اجاب عنه بقوله ونحن انما نرجع في الاوقات
الى ما دل عليه لفظه واظهر ما سواه واقف ذلك المذلول عرف الشكاه ام لا قلت لا
ثم في لغة ذلك القول من الوقت لما قلنا من عدم كون خبر من اصل الوقت اما اولاً
قلنا اي الوقت لم يقبل استحقاقه حتى يزعم عدم الاستحقاق اصلاً ويزعم الحجة
بل وانما قال قبل استحقاقه ليشي ولا يزعم من عدم الاستحقاق ليشي عدم الاستحقاق
اصلاً فيجوز ان يكون قد استحققت شيئاً من الوقت خارجاً عن اصل الوقت ويترقب
اي ينظر استحقاقه في آخر ميمون قبل اي قبل ذلك الاستحقاق نفس الوقت بقوله
ان من مات من اصل الوقت قبل استحقاقه ليشي ان يقع ان وكه اليه ولده الميمون
يقوم مقامه في ذلك الذي لم يزل له مكان يترقبه فلا يلزم كون خبر من اصل الوقت
اذ لم يصل اليه ليشي اصل ولو سلمنا انه اي الوقت قال قبل استحقاقه اصل على ان يكون
قوله ليشي بمعنى ليشي من الاستحقاق فيجوز ان يقال ان الموقوف عليه واليها ان يكون
بعده وان وصل اليه الاستحقاق في الوقت اعني خارجاً عن اصل الوقت بان وصلت
اليه ليشي لانه قد بناه في استحقاقه او ما يستحقه اما ليشي اي الاستحقاق في تزويد
بعده لقوله في كل سنة او ما استحقه ذلك اذا كان على الوقت سنية فوصلت اليه
بنيوية في ابد سنة فصار من اصل الوقت ثم مات قبل محض السنة والى هذا ان
ما استحقه الموقوف عليه من العدة شيئاً استحقاق اخذ ما كدمه اي لو لم يولد
كان ضرره او لزم شرط الاستحقاق في زمن او حتى تنص واقف على ان
ولده يقوم مقامه في ذلك الوقت الذي لم يصل اليه بعد ان يكون اصله فلا يلزم
ان يكون محمد من اصل الوقت لانه لم يصل اليه العدة اصلاً لكونه في حصة ابيه هذا
لكن حديث التوجيه يثبت في غاية التكلف ونهاية التفتيش وببرهانه المولى
الاسودى ولا يرتفع باوان اليه منها من ركن عبد الرحمن ومكة في ذلك الوقت
وتمت التفتيش لا يترك هذه اراء تمام ما شرع اليه في هذا الوقت يعني التفتيش الاول
حكم الوقت بعد موت عبد الله في زمانا وصلت السنية اليه التفتيش بعد موت عمر وفا
قد حرم عمر من غير تفتيش نصيبه الذي تمس حصة عبد الله في اية اية على وجه
عملنا في الوقت بان مات با ولده نصيبه ليشي في درجة نصيب عبد الله
كله بينهما اي بين اخوي محمد علي والطيفة في عاد اليها ما كان خارجاً عن نصيبها
بعد موت عبد الله انما لا يترك شرط التفتيش ليشي التفتيش في طائفة الركن
ونقلت فيس والطيفة التفتيش في خمس وثلاثين خمس وستم حصة في عبد الرحمن ومكة
في حصة الركن ايضا فلي عانت نصيبه انتقلت نصيبها وهو التفتيش المذكور نصيبه في
الحصة اليه بنتها فاعلم ولم ينظر عبد الرحمن ومكة شيئاً من نصيبها بها مع ما فيها

مع تساويها لفاطمة في الدرجة توجد بعض اولاد عبد القادر وذلك لبعضهم
على وجه ان اولاد عبد القادر فيجب عليهم اي اولاد الاولاد لاشيهم اي اولاد عبد القادر
اولاد وقد هم الواقف على اولاد الاولاد الذين بها اي عبد الرحمن ومكة منهم اي
من اولاد الاولاد وعلى صحتها فيجب بفاطمة لشرط الواقف بان من توفي عن ولد
او بنين عاد ما كان جازياً عليه من ذلك ولد له كان كونه محجوباً بغيره لا يمنع كونه
حاجباً للغير ولما توجه على ابن عبد القادر وخالف سنية نصيبه استحقاق ان يقال
نصيبه اليه نصيب على كل واحد من نصيب عبد القادر بها اي ليشي على بقوله
الواقف من مات منهم عن ولد استحق نصيبه لولده وان بقيت هي نصيب
وبنت عمتها فاعلم مستوحدين نصيب جده عبد القادر ولز نصيب ليشي نصيب
ابيه على ولفاطمة كنه نصيب امها لطيفة واحتمل ان يقال ان نصيب عبد
القادر في كل قسم الان على اولادها اي على جميع اولاده الموقوفين وصح عبد الرحمن
ومكة ونصيب وفاطمة فان اولاد الاولاد اولاد ابيها يحمل نصيب الواقف
ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد استحق الواقف بهذه القول جميع
اولاد الاولاد لا بعضهم استحقاقاً بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن ومكة
هذه قوت كل من مات قبل على وها من اولاد الاولاد بالاولاد اي سبب وجود
بعض اولاد عبد القادر فاذا انقضت الآن الاولاد اي اولاد عبد القادر وان
الحجب فيستحق اي عبد الرحمن ومكة كسائر اولاد الاولاد ولم ينص نصيب
عبد القادر بين جميع اولاد اولاده قل محض ليشي جميع ابناءها وولدت نصيب
عبد القادر ولا لفاطمة جميع نصيب امها بل ينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
وهو نصيب نصيب عبد القادر وانما قال ذلك لانه يخرج من نصيبها نصيب عبد الرحمن
ومكة وهذا التقضي امر اقتضاء التزوي اي تزوي الوقت من الاولاد الى
اولاد الاولاد الحادث بان تقضي حصة الاولاد المستفاد حصة للتزوي
من شرط الواقف ان جميع اولاد الاولاد بعد اي بعد الاولاد وان كانت
ان فيه اي في حصة الوقت لجميع اولاد الاولاد ومقتضى عبد الرحمن ومكة
مع نصيب وفاطمة في ليشي لفظاً هو قوله اي قول واقف ان من مات فحقه
لولده فان ما حقه يقتضي ان يكون نصيب على ليشي نصيب واهم
بالنصب عطف على ان نصيب اه مضاف الى قوله نصيب لطيفة ليشي
فاطمة وعدم التقضي عنهما في ليشي اي هذا المقتضى بهذه العمل اي محض
الوقت لجميع قضاها اي في عبد الرحمن ومكة جميعاً ولو لم يخالف ذلك اي
فلا هو قول الواقف ان من مات فنصيبه لولده فزمننا ليشي قول الواقف
ان الوقت بعد الاولاد يكون لولاد الاولاد المستفاد من ايراد كلمة ثم في
الواقفة فظاهراً اي فظاهر كونه لاولاد الاولاد ينشئ الجميع اي اولاد الاولاد
فلزم الحجة ليشي وهذا ان الظاهر ان عارفاً وهو تفتيش في نصيب اي صاحب
المانع ليس في هذا الوقت يخرج اصعب منه وليس التزويج اي تزويج اية
الظاهر من على الاخر في اي في هذا السارقين باليمن بل هو كقولنا نظر التفتيش

وقوله اي في الترتيب في طرف منها اي من تلك الطرف الشرط المقتضي للاسحقاق
 اولاد الاولاد جميعهم مقدم في كل الوقف او هو مستغنى عن قوله ثم في اولاد
 اولاده والشرط المقتضي لا يخرج به اي لا يخرج بعضهم بقوله اي من قوله منفعت
 بالشرط وبيان ذلك ان مات المتعلق بغيره من غير ان يخل بالشرط او يخل
 من العمل بالشرط لان هذا ليس من قبيل التسليم لان التسليم انما يكون في المارئة
 الشرعية العارية عن ان يكون له او عارضا عن خطا او سهوا او سجي من بعض
 الكلام عليه حتى يقال فيه العمل بالشرط او لا في ذلك من تلك الطرف ان تر
 الطبقات اهل وذكرا متساويين في نصيب الوالد اليه وان خرج ونقصا ذلك
 الاصل فكانت تلك طبقات الاصل او في هذه الفوارق وان لم يلفظ من جهة
 عاقبة يتوهم اي في قوله من مات من ولد وقوله صالح الكافر من جهة خبر لان
 ويجوز فيه واذا اراد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم اليه مجموع الاولاد من
 مقتضاها هذا الشرط هو مقتضى الشرط الاول فكان الخرج في ذلك كما لا
 اي بشرط من وجه اذ هو على تقدير كون من مجموعهم مع اعمال الشرط الاول وان
 لم يخل عليه ولم يخل على ذلك الوجه بل يخل على كل واحد كان الفاء واللام في قوله
 وهو ان الفاء الاول من كونه مخرج من نصيب الوالد مع امكان العمل الثاني من وجه
 مع اعمال الاول من حين ان يخل بالشرط الاول من كونه مخرج من نصيب الوالد
 فان بعض الاولاد قبل ابيه من ولد ومات باقربهم بلا ولد فعند الفرائض طبقتهم ينقل
 اليه الاولاد والاولاد من ولد بلا لزوم مخالفة الشرط الثاني اللهم الا ان يكون المراد في الصورة
 المفردة لكثرة تفرعها اذا تعارض الامر بين الخطا وبعض الذرية وبين حرمان
 من الوقف متعارفا لا ترجح لاحد الطرفين فالأخطا اليه الكل او من حرمانهم
 بعضهم ولا شك ان اي الاخطا اليه الكل اوجب في كل الوقف وهذا هو وجه
 كون الاخطا اوجب في ذلك ان استحقاق نصيب الاولاد من الوقف هو من قبل الامور التي
 تخصها او شريك بينهما وبين نصيب اولاد الاولاد محقق خبر ان استحقاق
 فاطمة حقت اربا والراثة على حقت في حقها من كونها فيه ومملوكة في استحقاق
 عبد الرحمن ومملوكة كما لو توفيت في حقها فاد لم يحصل ترجيح في الفوارق بين القطعين
 بقسم بينهم لكان من قبل الامور مما ذكر ان بقسم بينهم الزائد على حقت لا
 لا يجمع فيقسم بين عبد الرحمن ومملوكة وزينب وفاطمة بعد قسمه للزوجة مملوكة
 الانبياء فيكون لعبد الرحمن خمسة ولكل من الزمان الثلث من نصيبهم اليه الاولاد
 اي الاولاد وبن اهلهم او ينظر اليه اهلهم فينزلون منزلة من لو كانوا موجودين
 فيكون لفاطمة خمسة وعشر نصيب لزينب خمسة وعشر نصيب لزيد علي و
 لعبد الرحمن ومملوكة ثمانية وعشر نصيب لغيرها خمسة وعشر نصيب لغيرها
 وان اريد الزوجة ايميل ثم ابي وجه كونه اكثر مبيعا في ان لا يكون جميع لا يخلو
 على حقة في المقدار بعد شتت الاستحقاق وفي المخرج الاول يوجد فخر في حقه واما
 ترجيح حقه انتقاله اليه الاولاد باعتبار اهلهم اراد ان يوضع ذلك ويتم مخرج
 اليه انما يتوهم وبيان ذلك ان فقال ولا توفيت فاطمة من غير شغل والباقي

نصيب

في حقه
 في حقه

والباقي من اهل الوقف زينب بنت خالتها اي خال فاطمة وعبد الرحمن ومملوكة وبن
 اي ثم زينب اخراهم ولما لم يخل على ولد زينب وكلمهم اي كل المار والاولاد الثلاثة في دور
 اي في حقه فاطمة لكونهم اولاد خالها محمد وعلي وحسبوا الي قسم نصيبها بينهم
 لعبد الرحمن نصيبه اي نصف نصيب فاطمة وللملكة رجة وزينب رجة ولا يخلو
 بقسم لغيرها الي ابيهم لان الانتقال اليهم في مساويهم في الدرجة ثم قسم ذلك بوقف
 قوله ومن هو في حقتهم عليه بنات التخصيص المتقدم فان الانتقال اليهم من الاعلى
 درجة منهم فكان اعتبارهم بانفسهم وبن اهلهم او في ما يجمع لغيرهم ملكة
 الحسنات فاعلم انما يكون على نصيب ابيهم ونصف خمس وربع خمس الذي لفاطمة
 جبرها بالشرع اي لكونها من حقه الا انما يكون نصيب عبد الرحمن خمس ونصف خمس وبنات
 خمس ولو قدم الثلث على النصف لكان اولى فان الثلث انتقال اليه من انتقال من
 من الاصل نظر اليه الكثرة فقدم اكثر على الاقل وللملكة ثلثا خمس وربع خمس وجميع
 زينب الحسان بموت والدها على وربع خمس نصيب فاطمة فاجتمعنا الي حقه
 يكون له خمس وخمس ثلث وربع ولم يزل النصف لا عشاء الرجوع لانه نصف النصف
 وهو اي ذلك العدد السون وذلك لان اقل عدد يكون له الثلث والربع ثلثا
 عشر فيكون اثني عشر من ثمانية سنون ثمانية سنون فهو اقل عدد يوجد له
 خمس وثم ثلث وخرج قسمنا نصيب عبد الرحمن من الوقف عليه اربع
 سنين فكان زينب خمسة وعشر رجة وخمسون وربع خمسة وهو ثلث
 وهو اي مجموع سبعة وخمسون وعبد الرحمن اثنتان وخمسون وهي خمس اثنا عشر
 ونصف خمس سنة وثلث خمس اربعة وللملكة اثني عشر ثلثا خمس وهو ثلثا سنة
 وربع خمس هو الثلثة فالجوع اثني عشر نصيبا لعبد الرحمن فصار النصف فاطمة
 والاثنى احد من القطع ان يخل في هذه القضية لانه انما هو من نصيب
 لاهن حرم وبقين بل ينظر القضية ببقية من نصيب ما خرج حقه انتهى كلام السبكي
 قلت قال من قاله السنوسي ومقول هو قوله الذي يظهر اخذنا الاولاد والاولاد
 وملكته في السنة بعد موت عبد الرحمن بقوله اي الوقف ومن مات من اهل الوقف
 الي اخره واخرج في استحقاقه لشيء وترك من منافع الوقف وقام في الاستحقاق
 مقام الفتوة وما ذكره السبكي لا يخلط عليه اي على محمد والدة عبد الرحمن وملكته
 انهم من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في تأويله قوله قبل استحقاق خلاف الظاهر
 من اللفظ وخلاف مقتضى ادراك الافهام وقوله انما يخل من اربا هو مخرج كلام
 الوقف اربا من اهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه وقوله الذي لم يخل وان
 في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد ان يخل اليه مضمون اراد وقوله لشي من مات
 الوقف وبل قول لكونه اي يكون المراد ما ذكرتم بين وجه كونه وليا عليه بقوله
 فانه تكرر في سياق الشرط فان قوله من مات متضمن معنى الشرط كما يكون في سببه
 يكون في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه المعنى فتقدم شيئا ومعنى الفقرين
 ثم من كونه في سياق كلام معناه المعنى بقوله فان المعنى ومن مات ولم يخل شيئا
 من منافع الوقف وهذا اي يكون المراد ما ذكرنا مخرج في رد السائل الذي قاله السبكي

وتوفاه ان يولد ما ذكرناه ايضا قوله استحق ما كان يستحق الموت في وقتي تبا
 الى ان يبعث اليه من منافع الوقت فانه يدرك رطله صرعه على انه لم يستحق
 ولم يبعث اليه من منافع الوقت فانه يدرك رطله صرعه على انه لم يستحق
 وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولاد على انه من مات عن ولد
 عاود ما كان جازا عليه على ولده فانه يعني عنه لكن في الاصل والنظر لان المتبادر
 جازا ما جاز بان بالنظر في مثل انتقال ما بعد الوفاة على التاويل الاول والاستحقاق
 على التاويل الثاني ولا ينافي هذا اشتراط الترتيب في الطبقات بين لان ذلك عام
 بخصه هذه الشرايط بعبارة لم يوجد فيها فرق بين اصل الوفاة قبل الاستحقاق وبين
 عن ولد كما يحققه ايضا قوله على ان مات عن ولده اخره عاود ما كان جازا من
 ذلك على ولده بعبارة لم يوجد فيها فرق اصل الوفاة بعد الاستحقاق عن ولد
 فالمراد الموت عن ولد او لا يفرق بين الموت عن ولد او لا يفرق بين الموت عن ولد
 لا عن ولد واستحقاق نصيبها اليه على ان مات عن ولد او لا يفرق بين الموت عن ولد
 الى اولاده كان احتمال الشرايط الاول على لزوم منافات للشراطين المذكورين وايضا
 فانا اذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب ولم نخصه بالعبارة المفروضة لزم من ذلك
 هذا الكلام في صورة اطلاقه على هذه الشرايط على تقدير عملنا بعموم الشرايط
 الترتيب انما استحققت بعد الرجوع وملكته لما استوفوا اي لاستوفائهم في الرجوع
 من قوله عاود نصيبه على من في درجته تبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى امره
 لا يظهر له اثر في صورة اطلاقه ما اذا عملنا قوله ومن مات قبل استحقاقه الى امره
 وخصصنا به اي بهذه القدر عموم الترتيب كما صورناه فان فيه احتمالا
 لسبب بل وجهها بينهما بعد الامكان وهذا الذي اخبرنا به اخبرنا به
 بل يجمع به اي حين ان يكون فيه احتمال للخطا من وجهين بغيره بخلاف ما افاد
 بعموم اشتراط الترتيب فنقول لما مات عبد الرحمن ونصيبه بين اولاده
 الثلثة على وعمر والطيفة وولدت ولده عبد الرحمن وملكته اسبا لعبد الرحمن
 وملكته السبعان نصيبا بينهما المذكورين فاما في مثل هذا لا ينافي فيكون
 لعبد الرحمن سبع وثلث سبع وملكته ثلثا سبع وملكته على وعمر السبعان ايضا
 والطيفة سبع ولم يفرق بينهم لكونهم مملوكين مما سبق فلما مات عمر من غير
 انتقال نصيبه الى اخوة على والطيفة وولدت اخيه عبد الرحمن وملكته نصيبه
 نصيب عبد الرحمن ملكته بينهم اي بين اخوة وولدت اخيه عبد الرحمن وملكته نصيبه
 ولعبد الرحمن وملكته خمسان بينهما المذكورين فاما في مثل هذا لا ينافي فيكون
 مثل هذا لا ينافي فيكون المذكورين من احد صان ان يخرج السهام اولا
 سبعة لكون النصف على ثلثة ابناء وثلث لذكر مثل هذا لا ينافي فيكون
 مات اخوانا الثلثة بنو ولد واستحققت نصيبه الى اخوة الثلثة المذكورين
 وسرى نصيبه الى نصيبهم كان ان النصف وتبعه بقدر نصيبه وثلث
 وكان يخرج خمسة والثلث ان النصف من القسم الاول سبعان ومن النصف الثاني
 السبعين ويخرج من سبي النصف خمسة يكون نصيبه من سبي النصف وثلث

يعني قوله من مات قبل استحقاقه
 وانما جاز هذا الكلام

الانفاطع

لان خمسة وثلث مثل له سبع وثلث خمسة وخمس وثلث سبعة فلو كان نصيب خمسة
 ونصيب سبعة اربعة والجمع من العشرة والاربع اربعة عشرة وهي خمس عشرة
 وتنفق ونصيب خمسة المنقول الى ولده ثلث اربعين وملكته كان نصيب على الاربعين
 وملكته ان للطيفة من النصف الاول سبعين ومن النصف الثاني خمس سبعة ويخرج
 من سبع النصف خمسة يكون نصيبه من سبي النصف فان سبع خمسة وثلثين خمسة
 وسبعة ثمان ويخرج منها يكون سبعة وهي خمس عشرة وثلثين ثمانية
 انتقال نصيبها اليه لثبته في القصة ولما مات على انتقال نصيبه كما لا ينفك نصيب
 ولما مات فاطمة بنت الطيفة بيا ولده والباقيون في درجته لملكته نصيبه وثلثين
 قسم نصيبه اي نصيب فاطمة وهو خمس المنقول اليها من نصيبها نصيبه اي بين
 الثلثة المذكورة المذكور مثل هذا لا ينافي اعتبارا به لا باصولهم كما ذكره السبكي
 لعبد الرحمن نصف اي من نصيب فاطمة والباقيون من نصيبه وملكته من منه
 فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر مع ماله بموت عبد الرحمن فاجتمع نصيبه وثلثين
 خمس وموت فاطمة نصف خمس واجتمع لملكته بموت عمر ثلث خمس لان مجموع
 الثلثين المجمع لها كان ثلثين المذكور مثل هذا لا ينافي وموت فاطمة ربع خمس
 واجتمع لربيع بموت اسبها خمسان وموت فاطمة ربع خمس ولم يفرق لكونه
 فيقسم نصيب عبد الرحمن وثلثين بين الربيع منها سبعة وخمسة وثلثين
 خمس ونصف اي نصف خمس وثلثين اي ثلث خمس وملكته احد عشر
 مجموع ثلث خمس وربع اي ربع خمس فخرج ما قاله السبكي اخره لكن الفرق بين ما
 وبين ما قلنا بعدم استحقاق عبد الرحمن وملكته اولاد على ما قاله السبكي واستحقاق
 على ما قلنا ونخرج من اي بالجرم في اي حين اذ كان الامر كذلك والسبكي يرددها
 اي في القصة وقيلها من باب القصة المذكورة في استحقاقه ونحن لا نرددها
 النصف وسبيل السبكي ايضا كالمسند الى القصة عن رجل وقف على حمزة ثم على اولاده
 ثم على اولادهم وسئل ان من مات من اولاده اي اولاد حمزة انتقال نصيبه
 للباقيين من اخوة ومن مات قبل استحقاقه لغيره من منافع الوفاة وله ولد
 استحق الاولاد ما كان يستحقه الممتنع ولو كان حيا مات حمزة وخلف ولده
 هما ابنه عماد الدين وبنته حمزة وله ولد وله مات ابو له في جنوده والدة حمزة وهو
 اي ولد الولد عم الدين بن مولد الدين بن حمزة فالممتنع في جنوده والدة مولد الدين
 فاحد الولدان عماد الدين وحمزة نصيبها وولد الولد هو عم الدين نصيبه المذكور
 لو كان ابو حيا لما حذره فكان ثلثة المذكورين حيث لم ينفذوا بحسب القصة
 ثم مات حمزة فمهل خمس اخوة عماد الدين بالباقي من حمزة او بشا ركة
 اي اخاه وولد اخيه عم الدين فاجاب نفاذ في الطبقات فان قوله ان من مات
 من اولاده انتقال نصيبه لثاقيين من اخوة يقتضي الاختصاص كما ان عموم الترتيب
 يقتضي ذلك وقوله ومن مات قبل استحقاقه يقتضي ان يقتضي الاختصاص
 فيجوز ان لا يرد ولا اختصاص ولكن الارجح اختصاص الاخ بغيره لا بغيره فم
 بيتا كونه ارجح بقوله ويرحمه ان السبكي على الاحوال وعلى الباقي منهم

وهي خمس وربع خمس ولعبد الرحمن
 اثنا عشر ونصف

بما يخص وقوله من مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام لا يمكن ان يراد من
ما ورر الخاص استثنى ما ذكره الاسبق على العام مقصود الاسبق على من نقل المسئلة الثانية
تأنيده ما ذكره من مشاركة عبد الرحمن لاولاد عبد القادر فان في هذه المقولة قد ذكر
ولم يكتف في قياس الاستحقاق اليانغ اولا وحمزة ثم في المص وهذا اخر ما اوردوه الاستحقاق
في هذه المسئلة وان اذكر حاصل السؤال الاول وحاصل الجواب السبكي وحاصل ما خالف فيه الاول
ثم اذكر بعده ما اخذ في ذلك السؤال والجواب وانما الجواب فيها الكلام المذكور وتوهمه وقد
اقتضت فيها ما راها حاصل السؤال الاول في وقف على ذرية مرثبان البطون ثم ذكر
مثل خط الانبياء وشروط انتقال نصيب المكتوف عن ولد السبي الى الولد وشروط انتقال
نصيب المكتوف من غير ولد له من هوية ذرية وان من مات قبل الاستحقاق لم يبق له
ولو قام ولد مقامه اي استحق الولد ما كان يستحق المكتوف ولو بقي فيها فمات الوارث
عن ولد من اهل احمد وعبد القادر ثم مات احمد وهو عبد القادر عن اولاد نشته على
وعمره لطفه وعن ولد من اهل السبكي في ذلك الاستحقاق وهو عبد الرحمن وممكنه
ثم مات اثبات من الاولاد النشته عن ولد من فان على مات عن ذرية ولطفه ما
عن فاطمة ثم مات واحد عن غير نسل وهو عمر والترتيب ليس كما ذكره لكنه لم ينظر
اليه لعدم تفاوت المقصود ثم صرح السؤال كان عن انتقال نصيب فاطمة المكتوفة
بعد صلاته والموت لكن لا تضمن السؤال عن صلاته وكان السبكي اجاب عن الكل
جعل السؤال في ذلك وكان ينبغي ان يذكر في تقرير السؤال موت فاطمة انها وحاصره
السبكي ان ما تضمن المكتوف يعني عبد القادر وهو النصف يعني نصف الوقف مقسم بين
اولاد النشته المذكورين ولا يثنى منه لولده اي المكتوف في حياته ومن مات من النشته
من غير نسل كعمر ذرية نصيبه الى اخوته على ولطفه فيكون النصف اي النصف الوقف
الذي هو نصيب عبد القادر بينهما اي بين اخوته ومن مات من النشته عن ولد
كالفطمة فتصيبه له اي لولده مادام اهل الفطمة باقين اي مادام منهم باق فمن مات
بعدهم اخراهم كمن يقسم نصيبه بالنسب عبد القادر بين جميع اولاد الاولاد والاولاد
في عدم الحرمان لان المكتوف لم يمت ولم يمت المكتوف في حيوته اي في حيوته المكتوف في حيوته
اي بنام موت الفطمة ان نية وبرزو الحجب عن ولد المكتوف في حيوته اي يعني
عبد الرحمن وممكنه على الفطمة ثم على اولاد اولاده وانما السبكي انما جعل بقوله من
عن ولد انتقل نصيبه اليه ولده ويقسم السبكي ما دام البطون الاول من مات من اهل
البرطين الاول انتقل نصيبه اليه ولده ويقسم السبكي اي الفطمة على هذه الوجه المذكور فان
لم يبق احد من البطون الاول تنقسم الفطمة الى ولده وتكون بينهما اي بين اهل
البرطين الثاني بالسوية بلا حرمان احد فمن مات من اهل البرطين الثاني عن ولد
انتقل نصيبه اليه ولده وانما يتقرر في هذه المسئلة ان في الفطمة التي في الفطمة الاول
فتنقسم الفطمة المقدم بالاخرين ويقسم السبكي بين اهل البرطين الثاني
بالسوية وعلى الفطمة في طريق هذا حاصل ما ذكره السبكي في الجواب وحاصل ما خالف
الاسبق في السبكي في سبكي واحد وان اولاد المكتوف في حيوته اي لا يجوز من السبكي
مع بقا الفطمة الاول على اختيار الاسبق في السبكي واستحقاقهم معهم اي مع الفطمة

119
الاول نصيب السبكي وهو خلاف اختيار السبكي ووافقه على انتقال الفطمة ليس في كلام
الاسبق في الفطمة الاولاد لا حصة اليه على اختياره فماتت الفطمة في حيوته
فما اقلت اما في الفطمة من اولاد المكتوف في حيوته فواجبه لا يورث الاسبق في الجواب
واما قوله بتنقسم الفطمة بعد انقراض كل من ثم مات عن عدم كون الاسبق قائما بتنقسم
الفطمة ففقه انني في بتنقسم الفطمة بعض علماء العمر وحز ذلك ان نسبة اليه
الحصاف ولم ينقسموا في صورة الحصاف وما صوره السبكي فانا اذكر حاصل ما ذكره السبكي
بالاستقار واثبت ما بيننا من الفرق في ذكر الحصاف صورة الصورة الاولى وقف على
ذرية بالترتيب بين البطون يستحق جميع الوقف بالسوية الا على والاسبق من البطون
فتنقسم الفطمة في طرسة بحسب ثلثهم وكذا في موت بعض المستحقين او ثلثه
او حصة واحدة والثانية من ثلث الصورة وقف عليهم اي على اولادهم في ذلك المقدم
البرطين الا على ثم وثم ولم يرد على ذلك فالثاني لا يصل البرطين الثاني اي الاسبق
مادام واحد من البرطين الا على ومن مات عن ولد غاشي لولده مادام واحد من
البرطين الا على ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البرطين الثاني اي
المشترعين البرطين الذي منه ابوه لا يستحق مع البرطين الاول المكتوف منهم اي ان
اهل البرطين الثاني انما لثمة منها وقف على ولده واولادهم وثلثهم لا يورثون
من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه في الواقف فخص الوقف اولاد الولد
عليه يعني لو وقف على ولده واولاد هذه الولد وقد كان له ولدان مات احدهما
قبل الوقف لانه انما شرط لاولاد المكتوف عليه والمكتوف ليس من المكتوف الزم
منها وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية على ان يبداء بالبرطين الا على ثم
وثم وثم لا يثنى البرطين الثاني مادام واحد من البرطين الا على فلو مات واحد
من البرطين الثاني وترك ولدا مع وجود الا على ثم انقضى الا على غاشي ركة
مع البرطين الثاني لانه من البرطين الثاني فاذا انقضى الثاني شارك الولد
المذكور البرطين الثاني الخامة منها وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية
ونسب ولم يرتب ثم وتوهمه وشرط ان من مات عن ولد فتصيبه له اي لولده
وحكمه اي حكم هذا الوقف تنقسم الفطمة بين الولد وولده بالثبوت في الفطمة
المكتوف كان لولده فيكون لهذا الولد سهما من سهمه المحصول لهم بالسوية وهم
ما انتقل اليهم من والده الساسة منها وقف على ولده وعليه ذكر او انني
وعلى اولاد المذكورين ولده بيان المذكور واولاد اولادهم ونسبهم وحكمه
فسمه الفطمة بين ولده ذكر او انني وبين اولاد المذكورين ولده ذكر او
انني ايضا بالسوية لعدم الترتيب وعدم شرط على حسب الفطمة فيدخل
في الفطمة بناء النهائي لكونهم من اولاد المذكورين ولا يدخل اولاد البنات
فلو قال بعده اي بعد هذا القول يقدم الا على ثم وثم انقضى الوقف لولده
لحكمه ولما تجاوز الى حصة الاولاد المذكورين واذا انقضى اي اولاده لصله ما
الوقف لولده النهائي ذكر او انني دون اولاد البنات ثم لا يدخل اولاد المذكورين
ابدا السابعة وقف على بناته واولادهن واولاد اولادهن وحكمه ان الفطمة

في الفطمة

لبيان ما في هذه النسخة من احوالهم فان قالوا انهم
 اتبعوا هذا الشرط على ما يكون البطلان الثاني من اولادهم بلين مادام واحد من اصل
 البطلان الاول فان شرط بعد انقراض النسخة وانقراض النسخة اوله فانه لا يترتب
 الشرط ايضا فان مات بعض ولده الذي ذكر بعد ما وصلت النوبة اليه من اولاد
 وبقي بعض وله ابن البناي ايضا اولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان النسخة
 لهم اي جميع الاولاد سواء كان رتب بان قالوا بعد انقراض النسخة يكون الاولاد
 لهم لا ولهم ثم ونعم فالنسخة عليها من ولده ولا يكون الاولاد الاولاد
 منها سواء كانوا اولاد النسخة او اولاد البناي فان انقضت النسخة كانت النسخة
 اولاد النسخة الثانية منها ونقص على ولده وولد ولده ونسبهم مرتبة
 في رتبها من مات عن ولد متصيب له من غير ولد فراجع الى نصيب
 ورجع الى الوقت وحكمه ان النسخة لا على اي البطلان الا على من مات عن
 ثم البطلان الثاني ثم الثالث وهكذا فان قسمت النسخة سنان ثم مات
 بعضهم عن نسبه فارتفع عنهم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الواقف
 وعلى اولاد الحاضرين له بعد اي بعد الواقف لكن لا على من مات عن
 في اصل النسخة وبقيهم فراجع على عدد اولاد الموجودين يوم الواقف على من
 عدم حواشيهم عن سبب انتقال حصصهم اليهم كما يشاء من قوله
 فما احبب الاجابة اخذوه وما احبب الكسب كان لولده وانما جعل لولده
 مات حصصه اليه مع وجود البطلان الا على من يكون الواقف شرط في عدم البطلان
 الا على البطلان المتأخر عنه كما هو مستفاد من قوله مرتبة لكونه اب اولاد
 قال بعد هذا الشرط ان من مات عن ولد متصيب له اي لولده وكذا الحكم
 لو مات الا على الواحدة انقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الواقف
 فيجعل سهم الميت لاسم اي يجعل سهام المولى لاولادهم ان بقي سهم اولاد
 والا فيجعل سهام واحد الخبي فظهر وان وصليه كان الا بعد من البطلان المتأخر
 كما اذا مات عن ابن ومات ابنه ايضا عن ابن فان نصيب الميت الاولاد
 ينتقل الى ابن ابنه مع وجود الا على من مات عن واحد متصيب من الا على ولو كان
 ميراث البطلان الاول شرط في مثل مات اثنتان منهم لاولادهم وان مات اخوان
 عن ولد لكل منهما ثم مات اخوان من غير ولد وحكمه ان النسخة على سبعة
 اربعة منها على عدد اولاد الاجابة والاثان منها على الميتين المتدينين
 ترك اولادهما احبب الاجابة لاجلهم لانهما لا ينتقل الى غيرهم وما احبب
 المتدينين لولادهم لانهم انما ارادوا ان يكونوا من بعدهم ولو مات واحد
 من عشرة عن ولد ثم مات ثمانية من غير نسبه فيقسم على سبعة اي سبعة
 للميت وسهم الميت وما لم يمت يكون لاولادهم ثم ان رايه اخرى بقوله فلو
 قسمنا سبعة بين الا على وهم عشرة ثم مات اثنتان من غير ولد ثم مات
 واحد عن اربعة اولاد ومات واحد عن اولاد ثم مات الاولاد الاربعة وولد
 وترك ولد ومات الاخر من الاربعة من غير ولد فيقسم النسخة على ثمانية

وهذا الوجه انما يفار به وجعل المراد من قوله
 الحاضرين له اولاد الاولاد كما هو المتعارف
 سابقا على ما اذا جاز على اولادهم
 المتصلين بالمتولين من
 بعد الواقف

فما احبب

في احبب منها الاجابة السبعة منهم اخذوه وما احبب لكونه اي اثنين منهم المتدينين
 ماتا عن اولاد وكان لاولادهم كما ان لكل فريق سهم سهم ثم ينظر الى ما احبب الاجابة
 من حواشيهم الاولاد فيقسم ذلك اربعا فربما سهم من مات من الاربعة من غير
 ولد الى اصل الوقت فثلاثة النسخة على ثمانية وتضم اليها كل ربع النسخة الذي هو نصيب
 الميت من ولد من الاربعة فما احبب ما لم يمت من النسخة الثانية فيقسم بين الاثنين
 الباقيين وبين اثنين الميت الذي مات عن ولد اثنا عشر فما احبب البناي البناي
 كان لهما وما احبب لميت كان لولده فلو لم يمت واحد من البناي الا على ومات
 واحد من البناي الثاني عن ولد ومات بعض الا على ثم مات من الاثنين رجل او رجلان
 عن ولد وحكمه انه لا يبقى لولده من مات قبل ابيه مع بقا البطلان الاول ولولادهم
 من مات من البناي الثاني قبل موت ابيه وان مات بعض الا على البناي لم يمت
 الا على لشيء من النسخة اذا استحقاق للولد انما يكون بعد ابيه ثم اعاد الامام
 الخفاف العود الثانية من غير زيادة على ما مر ولا نقصان عنه وترجع عليها
 ان البناي الا على لو كانوا عشرة فكانت له اي للواقف اثنتان ما قبل الواقف
 وترك كل واحد ولد واحد لهما اي للولدين مادام واحد من الا على لا يمت من البناي
 الثاني فلو مات لهما حي بقدر البطلان الاول فلو مات العشرة وترك كل واحد
 ولده اخذ كل منهم نصيب ابيه ولا يبقى لولده من مات قبل الواقف مادام واحد
 منهم باقيا وان ومات استوفى النسخة اذ الكل من البناي الثاني وانما لم
 يكن لهم شيء لا انتقال نصيب كل منهم اليه ولده فان اجتمع منهم واحد فيقسم
 النسخة على عشرة فما احبب لحي اخذوه وما احبب كان لاولادهم فان مات
 العشرة عن ولد انقلب النسخة لانقراض البطلان الا على ونقص النسخة الى البناي
 الثاني فينظر الى اولاد العشرة والاولاد الميت قبل الواقف فيقسم بالنسبة بينهم
 ولابريه نصيب من مات اليه ولده الا قبل انقراض البطلان الا على فيقسم قبل انقراض
 على عدد البناي الا على فما احبب الميت كان لولده فاذا انقضت البطلان الا على نقصت
 النسخة وجعلنا على عدد البناي الثاني ولم يعمل به في النسخة الا على نصيب الميت
 اليه ولده فعندنا ابا بعد انقراض البطلان الا على لكون الواقف قال لولده وولد ولده
 فلو لم يمت من مات قبل الواقف قلزم من ذلك نقص النسخة الاول فلو لم يكن
 له ولد الا العشرة فمات واحد بعد واحد وكلما مات واحد ترك اولاد واحد
 العشرة فيقسم من ترك اولاد ومنهم من ترك ثمانية اولاد ومنهم من ترك
 ستة اولاد ومنهم من ترك واحد البناي فلو لم يمت من ترك ثمانية اولاد ومنهم من ترك
 نصيب لولده فلو مات العشرة فيقسم النسخة على ثمانية النسخة الاولى
 واراد ذلك الوقت الى عدد البناي الثاني فانظر لهما فيقسم فاقسمها على عدد
 ويبطل فلو لم يمت مات انتقل نصيبه اليه ولده لان الامر يؤول الى قوله بولده ولولده
 يعني بعد انقراض البطلان الا على وكذا لو مات جميع ولد ولولده لم يمت علم يمت
 منهم احد فنظرنا الى البطلان الثاني فوجدنا سهم ثمانية النسخة على ثمانية
 على عددهم وكذا لو مات كل بطلان نصيب لهم النسخة فانما ينقسم على عددهم ويبطلوا

الموت

قبول ذلك البطل انتهى كلام الخرافات فافهم بعض القوم انهم انما هم من النصف
الثانية المعروفة من صورة الشبهة وبيان حكمها ان الخرافات فاعلم بعضنا ان هذه
مسئلة السبكي ولم يباظر الفرق بين الخطابين العرويين ابدا في صورة ما ذكر الخرافات
بمقتضى القضية وبيان مسئلة السبكي فافهم على اولاده ثم اولادهم
فكلمة ثم بين الخطفتين وفي مسئلة الخرافات وقف على ولدته وولد ولده بالاول
ثم بين معنى قوله مرتبة في مسئلة الخرافات بعينه ما افاده ثم كما سمعنا به في
قوله مسئلة الخرافات اقتضى اشتراك البطل الا مع البطل الاسفل يعني ان يكون
البطل المذكور بالاول وقد عرفت ما فيه وبعد المسئلة السبكي اقتضى عدم
الاشتراك البطل الا مع البطل الاسفل لان ثم يقتضي ذلك فالقول يقتضي
القضية وعدمه مبني على هذه العرف والسر عليه ان الخرافات بعد ما عرفت يقتضي
كل ذكرنا فافهم فافهم كان هذا القول عندك المصوب وتوكلت قوله بالاول
كلما حدث على احدهم ان يكون كان نصيبه مردود على ولده وولد ولده ونسبه
ابدا ما تناسلو فافهم من قبولي من قبولي القول الواقف عند القول بما وجدنا
بعضهم ابي بوض الاول بدله في القضية ويجب حقه فيها اي في القضية بنسبه لابي
فعلنا به فعلمنا بذلك ابي بما وجدنا اولاً ففهمنا القضية على عدم انشائها ما بالخرافات
لكن ذلك القول منه انما يكون وليد على ما ذكره لو كان معنى القول في القضية
اشتراك بعض الاولاد مع البطل الاول اما لو كان معناه دخوله بعد البطل الاول
كاولاد من مات قبل الوقف فلا يكون وليدا على ما ذكره ولا يوجد فرق المسئلة بين
قوله بالخرافات ان سبب نقلها الي القضية دخول الولد مع الولد بعد الكلام فافهم
كان صدره لا يشاء ولد الولد مع الولد بل مخرج له ليقب له قال يقتضي القضية فافهم
قد عرفت ان الخرافات صورها بالاول ولكن ذكره ابي جده القوم بالاول ما بعينه
معنى ثم معنى قوله مرتبة وهو اي معنى لم يقدم البطل الا على ما استوبا اي ما ذكره السبكي
وما ذكره الخرافات في ذكر ما بعينه تقدم البطل الا مع قلت في الجواب نعم كلمة ابي
مفردة لا سبكي لكن هو اي ما ذكره الخرافات اخرج البطل الاسفل بعد الاول في الاول
اي في اول الكلام بخلاف ما بعينه ثم من اول الكلام قال البطل الثاني لم يرد على البطل
الاول فيه بعض ولو ابتدر فكيف يصح ان يستدل بكلام الخرافات على مسئلة السبكي
فان السبكي مبني على القول بمقتضى القضية على ان الواقف اذا ذكر شرطين معا في
متنهما فبيان بطل بالاول قال وليس هذا من باب السبع حتى جعلنا في آخره ان كانت
هذه القول ربا السبكي في شرطين المتضايفين فلا كلام في عدم القبول لغيره وان كان
منه نصيب الثاني فهو مستعمل على قولهم ان شرط الواقف قد مضى ثم رجع فافهم
القول يقتضي العمل بالثاني لان في النصيب بطل بالثاني فافهم المتعارض خلفه فيما عليه
من شرط الواقف وحسب كان مبني كلام السبكي على ذلك ابي على العمل بالمقدم لعدم كونه
من باب السبع لم يصح الفصل ابي بالافتقار على ما بعينه فان منه عيب العمل الخاص
معه هذه المتعارض انما لم يكن المبني في كلام السبكي مختصا بذلك بله مبني اخر ما في
منه عيبنا ان تقدم على ان الواقف اقره في حكمه لا وجوب الواقف في مشناه فافهم

ان کی موت

ان يكون مبنيا على شيء غير هذا الصواب وعلى اخر عنه الآخر ثم اراد ان يبين كون
منه هذا العمل بالناظر فقال قال الامام الخفاف انه لو كنت في اول المكتوب بعد
الوقف لاسماع ولا يوجب وكنت في اخره على ان اهلان بيع ذلك والا
والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال من قبل ان الاخرنا مع الاول ولو كان
الامر على عكس بان قال في اول المكتوب على ان اهلان بيع ذلك وقال في
اخره لاسماع ولا يوجب امتنع بعبارة اخرى كلام الخفاف قال في حاشية الرافض
اذ اوقف على اول لاد و على اول لاد اول لاد ثم على ذرية وبنه لبقه بد لبقه
ولبن بد لبن بحيث العليا السفل على ان مات من ولد انتقل نصيبه الى ولد
ومن مات من غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في ذرية و ذوي البقعة وعلى
ان من مات قبل ذرية في هذا الوقف واستحقاقه لطبق من منافعه وركب
ولد او ولد او ولد او غير من ذلك استوف ذلك الولد ما كان يستحقه ابو
لو كان جبا هذه الصدقة كثيرة الوقوع لكن بعضهم يعبر بهم بين الطبقات
وبعضهم يعبر بالاول فان كان بالاول تقسيم الوقف بين الطبقات العليا والى
اولاد المنوف في صورة الواقف جبا قوله اني دخول المستوف في الوقف فمهم الى
لاولاد المكتوف ما يخص اياهم من الوقف لو كان جبا مع اخوته من مات من
اولاد الوقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات من غير ولد كان نصيبه
لذرية فستمر الى ذلك الى انقراض الرطب العليا وهي سنة الخفاف
التي قال فيها انقضى القسم حسب ذكر بالاول وقد علمت ان في الواقف يتم
فن مات من غير الرطب الاول انتقل نصيبه الى ولده وبغير ذلك وله
وولد ولده ولا ينقض بانقراض الرطب الا على اصلا بعيد وهذا هو الفرق
بين ان يكون مذكورا بالاول وبين على ما فهمه المكس وقد عرفت ما فيه ولو
انقضى اصل الرطب الاول فادامات اخره وادى الواقف عن ولد والاخر
عن عشرة كان النصف لولد من مات وله وله والنصف لعشرة نصيب
ايهم فاذا مات ابن الواقف ستم النصف للواحد والنصف لعشرة وان
استوا في الطريقة اذ الكل ولد الواقف فنقله على ان من مات وله وله
مخصوص من ترتيب الرطب يعني على تقدير الوظيف ثم يحض عن عموم
ترتيب الرطب من مات عن ولد فان نصيبه ينتقل الى ولده او ولد له
وان انقضى الرطب الاول في اربع الترتيب فيه يتم من كان له شيء ينقل
الى ولده وهكذا الى الرطب العاشر ومن مات عن عشرة خلف كل اولاد
حتى وصلوا الى مائة في الرطب العاشر يعطى الواحد نصف الوقف والنصف
الاخر تقسم بين المائة وان استوا في الذرية وهذا فرع عدم انقضى القسم
في الوظيف ثم اعلم ان المراد من قولهم بحسب الطبقة العليا الطبقة كلها
ان لم يشترط انتقال نصيب من مات له له وخبرنا في قوله ان المراد الى
قوله ان كل اصل نجح ورحمة وخرج غيره فلا حتى اصل الرطب الثاني مادام ولد
من اصل الرطب الاول موجودا وان شرط انتقال الى الولد فاخراد ان اصل

ألا أفرطون حتى لو قدر أن المصيبة
كانت من ولد واحد خلف واحد
وعلقه أصح

تجب فرع نفسه لا فرع غيره من لوازمه انما انقل نصيبه اليه وله مع وجود
الظن الاول لكن يتضح في بعض كتب الاوقات اهمية الواقفين يقولون ان
بطنا بعد لطفهم ثم يقولون تجب العطية العليا السخية ولا شك انما هي الثانية
من باب التاكيد وان تجب العليا للسخية مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة و
بطنا بعد لطفهم ونسلا بعد نسلا ولا شك انما اذا اجتمع بين ثم وما ذكرناه
من قوله لطف بعد لطف وطبقة بعد طبقة او نسلا بعد نسلا كان ما بعد ثم تاكيدا
لا اعادة ثم لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما اعادة الصريح في النسخ
الواسع ثم اعلم ان العلامة شهاب الدين السخنة يقول في شرح منظومته عن
فتوى السبك والفتاوى غير ما ذكره الاسطوخوي وذكر ان بعضهم نسب السبك
الي الثاني وفي حقه انه كتب بخطه تحت جواب ابن النجاشي ثم نسب
له فهاذه فرج منه فالحال في تقريره ونظم الواقعة ايضا من رام زيادة الا
الاطلاع في شرح السبك ولم ير الا على انه سائر الا على ان محققين في فهم السبك
الواقفين الا من رحم الله والله الحافظ الميسر كل خير تنبيه بدظن هؤلاء
الفاشدة اني فائدة هي الكلام اول من اياه له قولهم التاكيد لا فيه من اعادة
غير المقادير من التاكيد وكذا قولهم الاعادة غير من الاعادة فاما دار اللفظ فيهما
اي بين التاكيد والتاكيد على التاكيد لانه خير ولذا قال صاحبنا لو كان
لزوجته كذا خزانة انت طائف طائف طائف طائف فانت قال اردت به
التاكيد للماء وصدف وبانة لا ففادان الفاضي فاصور ما يتبع اللفظ والله مع سؤالي
السرير والمرأة كالفاضي لا يحملها ان ممكنة اذا سمعت منه ذلك او علمت به
لانها لا تعلم الا لفظ وكذا موضع كان القول قوله انما بعد في الجبين لانه هو في الجوار
عنا ضميره والقول قوله مع عبده ذكره الزباجي في الكتابات من كتاب الطلاق وفيه التاكيد
اذ حلف على امرائه لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر لا يفعل
بما ثم فعل ان قول الثاني بمعنى اخر والتشديد على نفسه او لم يبرأ منها فعليه
الكفارة بمبني وان نوي بالثالث الاول اي كبره الاول وكبره عليه كذا في واحدة
لكون الجبين واحدة وفي الخبر عن الجراح ثم اذا حلف بايمان فعليه الكفارة في
بعضت والمجلس الموصوف والمجلس فيه اي في حق نكر الجبين سواء جحدت فاذ روي
السجدة لا تقدم ولو قال عنيث بالثالث الاول لم يستقم ذلك في الجبين بالدهم
او حلف تحية او حنيفة ثم قال عنيث بالثالث الاول يستقيم ذلك وفي الاصل
ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا عنيث واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل
كذا هو نصراني ان فعل كذا ففما عنيثات وفي البنوار بطر قال لا حلف والله لا اكلمه
يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ففما عنيث عليه عشرة ايام فان قاله
بعد ساعة فعليه منه ايام اي كفارة كذا منها ففما عنيث عن كبره وان كبره بعد ان
فعليه عنيثات اي كفارة كذا كونه حاشا بالثالث والثالث وان كبره بعد شهر فعليه
عنيث واحدة كونه حاشا بالثالث فقط وان قاله بعد سنة ففما عنيث عليه كونه بار
في كل من الابن اثنتي عشرة مائة ففما عنيث في كل من الابن اثنتي عشرة مائة وهو حديث صحيح

وَأَمَّا خَيْرُ الدُّعَا فَهَذَا

14

رواه احمد والبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان رضي الله عنهم
وفي بعض النسخ ذكر السبب اي ذكر سبب ورود الحديث المذكور وهو ان السبب
ان رجلا ابتاع ابنا اغترى عليه فاقام العبد عنده اي عند ذلك الرجل ما شاء
تعلق اي شرب ما شاء والله ان يقيم ثم وجد الرجل به غيبا فانه وجب الرقعة
اي الرقعة البايعة اليه عليه السلام وسئل عن رجل سأل الله ما له عليه رقعة
عليه فقال البايعة اليه النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل على كل كانه يرد ان عليه
الاخر منه لاستعماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المخرج بالحقان ثم اشد الرقعة اليه
رقعة الحديث الشريف بقوله قال ابو حنيفة اخراج في هذا الحديث عليه العبد
بشبهة الرجل فبطلت زمانا ثم بعث منه على عيب وراى اخفاء البايعة فبطلت
اي البايعة على البايع وبانخذ جميع خلق من البايع ويجوز للمشتري عليه اي العبد
كلها بلا شيء منها للبايع لانه اي العبد كان في حمة اي ضمان المشتري ولو لم
في ضمانه لو حصلت العبد في يد المشتري من مالكم اي من مال المشتري استقر على
ابو حنيفة وذكر في الفائق كل ما خرج عن النبي فهو خارجة يخرج الشجر منه لانه
خرج منه فخرج بقوله اي البنية وسئل اي ولد استقر في الفائق وذكر في
الاسلام في احواله ان الحديث من جوامع الحكم اي من الكلمات الجامعة لمعاني
كثيره لا يقدح في غير الشيء على ما ذكر في كتابنا بعبارة ومن جوامع الحكم ايضا
قوله لا ضرر ولا ضرار في الاسلام كيقدم وقوله لا يضرهم باعهم كفي الضمان لا يضر
بقوله لا يضرهم فان تصور الحديث لا يضره فبعض اصول الحديث الضمان لا يضرهم
الله احسن من مقالته فاما ما ذكرنا من كسبه ومانه ام مخصوص جوامع الحكم
وعنه عامة العلماء ويجوز ولا شك ان التبرك بالفضل ام او لا لكن لا يضر
المعنى وسبب اللفظ فالضرورة واجبة اليه التقرب بالمعنى ثم الحديث في ذلك النوع
فان كان حكما يجوز لاحكام باللفظ وما كان ظاهرا جعلا الغير كعام جعلا لخصوص
ومضاهة جعلا لخاص يجوز لخصمه بلفظ وما كان مشتركا وجعلا لخصمه
او من جوامع الحكم لا يجوز التقيد بالمعنى فيها اصلا فانما مشترك ان يمكن ان
فتاويله لا يضره حجة على غيره والمجمل والمشتبه لا يمكن تقديرها بالمعنى وما كان
من جوامع الحكم لا يؤمن باللفظ فيه كما حاطه بحمان بقصر عنها فتقول عقرون
عليه السلام كانه الكسب وقال الله تعالى في خبر العيب ان الزيادة المفقولة
المذكورة من كل امر اي المبيع لا يمنع الرد بالعيب واعلم ان الزيادة غير المبيع
نوعا متميزة ومفضلة فالمقصود من قوله من الاصل كالسنة والمجال
وغير متولدة منه كالبيع والتمسك بالسوق يسمن فالاول ترجيح كونها وصفا
فلا يمنع الرد بالعيب والثاني يمنعه وانما يرجع فيه بالحقان لعدم الرد بسبب
الزيادة ان الفسخ في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانها لا يملكه عند وقوع الزيادة
ايضا لا يمكن لان العقد لم يرد عليها فكذا الفسخ اذ هو فاقا برطية العقد والا
ما كان سحوا ولو اخذت المكان بها والمفضلة انما هي من الاصل
كالولد والتمرد اللين وغير متولدة منه كالسب قالوا لم يمنع الرد لانه لا وجه له الفسخ

44

فيهما متصورا لان الحق لم يرد عليهم ولا تبعا لانها لم يردوا اليه الفسخ في الحال
 بكون الزيادة لانه لو كان المشتري اذا رد البيع واخذ الثمن بفسخ
 الزيادة في ملكه بالقبض والشا في البيع الرد والفسخ بالقبض والاشهاد
 بفسخ الزيادة في ملكه بالقبض والشا في البيع الرد والفسخ بالقبض والاشهاد
 لم تكن جزء من المبيع بحال لانها متولدة من الفسخ والمنازع ليست جزءا من المبيع
 فلم يملك المشتري بالثمن حتى يترجم من حصولها بحال الزيادة واما ملكها المشتري به
 بالقبضان وبفسخ البيع في ثمن المبيع فاسد للحديث المذكور وحصلنا
 سلكا لم يفسخا لانها كانت متعينة بزمانها واما السوقي كما سيجري في البيع
 لو كان الخرج في مقابلته الاثمان فكان الزيادة اي زوائد المبيع قبل القبض لا يخرجه
 سواء في العقد او في البيع لكونه اي المبيع في تمامه اي البايع واعلم ان الزوائد
 بعد القبض قد ذكرت احكامها فيما سبق واما الزوائد قبل القبض فانها كانت
 متعلقة متولدة من الاصل كالكبر والحسن والسمن لا يبيع الزوائد بالبيع
 وان كانت متعلقة بغير متولدة من الاصل كالصنع والعرض والبناء فاحرار
 المشتري فابدا باحداث هذه الزيادة فصارت كائنها حذفت بعد القبض
 فبفسخ الرد بالبيع ويرجع بالنقصان ولو كانت الزيادة متعلقة متولدة
 كالولد والنمر والابن والوصف والارض والعقر وتخصا لا يبيع الرد وهو
 بالقبضان ساد واما ان شاذ رضى بهما جميع الثمن ولو كانت الزيادة
 متعلقة بغير متولدة منه كالحراصة والهدية والكسب لا يبيع الرد فاذا رد
 قال الزائد المشتري بغير ثمنه وكان يطيع له خيرا حتى يفسخه له والاصل عنده ان
 الزيادة في البيع المثل للمشتري ثم البيع او الفسخ وفي البيع مع الخيار موقوف
 ان ثم البيع يكون للمشتري وان انفسخ يكون للبائع كانه خياره فقول
 وحده لما الزوائد للبائع ولا يطيع له في الخيار فيقول ولو قال في محل
 حيث واجب عن هذا السؤال بان خراج بطل لكونه له ياتي بالملك وبما
 وبالفهمان معا لا بالفهمان وحده واقتصر في الحديث على التعليل بالملك لانه
 اظهر منه البايع واظهر له لاسبه واظهر له لاستيفاده ان الخراج للمشتري
 او بعد القول بان المبيع في ضمان المشتري لم يفسخ للبائع بحال كالمنازعة
 فيكون خراج المشتري لظهور كون الغرم بالغرم والمبيع قبل القبض وان كان
 في ضمان البايع لانه ليس بملك له والضمن وحده لا يكون سببا للخراج
 فلا يرد الفسخ به انما في ضمانه لو كانت الفسخ بالضمن لزم ان يكون الزوائد
 اي زوائد المذهب كالمذهب للمعاقب وليس الامر كذلك فان زوائد المذهب
 متعلقة متولدة منه او متعلقة متولدة او غير متولدة انما يكون للمالك
 لا للضامن غير انه لا يكون في حكم المذهب بل يكون في حكم الامانة واما ان
 فذلك لان ضمانه اي الضامن انما من ضمان غيره حتى لزم ثمنه الضمان بالملك
 والامانة لانه ضمان الامانة اذ لا ضمان فيها الا بالثمن وان لم
 يكن كذلك فيما نحن فيه وبهذا اي ويكون الخراج بالفهمان اجماعا لا بحقيقة

المشتري في البيع المثل للمالك
 المبيع ملكه وكونه امانة الضمان
 بغير ثمنه

فبفسخ البيع
 من سلك الفسخ

ان من طرقة في قوله ان الضامن لا يضمن من منافع الغصب على خلاف قول الشافعي
 واجيب عنه ايضا اولاه بانه متى قضى ذلك اي يكون الخراج الضامن في ضمان المالك
 فان المشتري انما يضمن المبيع عند الهالك في بده لكونه ملكه فيكون ضامن المالك
 ان الخراج بالفهمان بسبب الملك وحصله من الخراج لمن هو ملكه اي مالك المبيع
 وقوله اذا انفك المبيع تلف على ملكه صفة لاني اذكر وهو اي ذلك المالك المشتري
 والقابض لا يملك المذهب فلا يرد المذهب واجيب عنه ثانيا بان الخراج في ضمان
 المالك في ضمانه النبي صلى الله عليه وسلم لكونه الضامن بسبب الملك والاصل ان القابض
 لا يملك المذهب بل الخراج اذا انفك اي تلف الضامن المانع فانه يضمنه الضامن
 دون الخفية وحصله من فاطمات بينهم في حجب ضمانه اي المانع عليه اي الضامن فانما
 الحديث موضع الخلاف بين الفريقين لعدم ملك الضامن المانع ليعين على البيع لا يحتاج
 اليه في عدم وجوب وجوب ضمان المانع لكن بالحققة قد استغنى عن الاحتجاج به
 بما ذكرنا من ان عمود عليهما ان الضامن ضامن بغيره اجروا المفسر ووجوب رد الخراج
 مع حرقه على المالك ولم يجزى بوجوب جرم منافع الخراج والاولاد مع علمهم بان
 جميع حقه وان المفسر كان يستحقه ما مع اولادها ولو كان ذلك واجبا لكان
 عن بيانه ولان المانع حذفت بفعله وكسبه والكسب للضامن بقوله كل
 الناس احق بسنة اليه غير ذلك من الخراج كانه غصب الزبني ذكره السوقي في
 لا يجزى ان الجواب بقوله وبان الخراج اه كالجواب الاول مبني على كل الضامن الخراج
 على ضمان المالك فلا يكون في ابراره بعد الجواب الاول كغيره فقامت اية بوجوب
 على تلك القاعدة بقوله وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا وقع الاجل اي حله وجه القضاء
 لا على وجه الرسالة الدين اليه الكفيل قبل الادا عنه اي قبل ادائه الكفيل الدين عن الاجل
 فخرج الكفيل منه اي فيما دفع اليه وكان المدفوع مما يتعين كالعروض واما ما كان
 كالدراهم والذات غير فالامام فيه معها كما سئى ان الزم يطيع له اي الكفيل وانه
 ابن الرهام على ذلك في صحيح القدر بالحدوث المذكور قال الامام ابو جبريل اي الرجم
 على الاجل خبثه في رواية ومصدق به في رواية اخرى لكن هذه الخلاف انما هو اذا
 قضى الاجل واما اذا قضاه الكفيل فلا خبث فيه بالاجماع كما سئى واما قد روي
 يكون على وجه القضاة الا ان الخراج على وجه الرسالة ليس على وجه الوجوه كالزوائد والخراج
 المفضل بالال الذي فيه من المطالب قبل ان يوفى هو للمالك طاب له الرجح لانه
 ملكه بالقبض فكان الرجح بدل ملكه فلا يرد في سوا وقضى الدين هو الاجل
 لانه بالقبض وجب له على الاجل دين الامة تاخر مطالبته حتى يدفع غير الزوائد
 الدين الموطر فملكه بالقبض الا ان فيه نوع خبث اذا قضى الاجل الدين خبثا لانه
 فلا يجر فيها لاسيما وان قضى الكفيل فلا خبث فيه بالاجماع ثم هذا اذا قضاه على وجه
 الفضا وان قضاه على وجه الرسالة لا يطيع له الرجح عنه اجماع ومحمد عدم الملك
 وعلى قول ابو يوسف يطيع لعدم الضمان والاصل الخلاف في الرجح بالدرهم المفضل
 انتهى وقوله انما يبيع فاسد او الفسخ فانه يطيع للبائع ما ربح بالثمن ولا يطيع
 للمشتري ما ربح بالمبيع والاصل ان الحديث ان كان لعدم الملك فان الرجح لا يرضى

انما قال ابو يوسف في البيع المثل للمالك
 انما يبيع فاسد او الفسخ فانه يطيع للبائع ما ربح بالثمن ولا يطيع
 للمشتري ما ربح بالمبيع

ان كان الحق المقصود والامانة والافق فيه بين المتعاقبين وعنده من هذا عندنا
 يوجب في غير المتعاقبين لان غيره وان كان الحث لفساد الملك كما في البيع الفاسد
 الرجوع فيها لا يتبعان من الدرهم والدينار لا يلزم في غيره ذكره الزبيدي في البيع الفاسد
 وقال الزبيدي في مسئلة ضمان نقصان الارض المضمونة في كتاب الفقه ثم يذهب الى
 راس مال وهو الميزان وما غرم من النقصان وما انفق على الترخيص ويستوفى بالفضل
 عند البيع ومحمد بن حنفية اذا مضى ارضاً فزعمها كرسى فخرجت ثمانية اكرار فخرجت
 من المونة فزكر في نقص ضرر كرسى فانه يخرجه من اربعة اكرار وينصف بالباقي وقال
 ابو يوسف لا ينصف بل يبيئ لان الزيادة حصلت في ضمانه وحكمه لان ما ضمن من الف
 بماله باء الضمان والمضمونان في ملك باء الضمان عندنا مستند الى وقت وجوب
 السبب وهو الفقه هنا فحينئذ انما حدث في ملكه انما خرج بالضمان بخلاف
 ما اذا لم ينقصه لان عدم الملك لعدم الضمان وهذا لانه لو جيب عليه ضمان كره ملك
 كله وكذا البعض ولما انا حدث بسبب حيث وهو المقر في ملك الغير فيكون
 سببه النقص اذ الفرج يحصل على وصف الاصل فصار كالم ينقص بالاستقلال
 ولان الملك المستند ثابت من وجه دون وجه فكان ناسخاً فلا يظهر في حق اخذ
 اخذت انتهى قال ابو يوسف خرج من عند الاصل اي عن قاصد الخروج بالضمان مستند
 وفي مالوا شقت المرأة ثم كان ولان يكون لاسمها ولو جيب للمنفقة جناية خطا
 فاعقل على خصمها ودون اي دون الابن قالوا ان الولد الابن المنفقة دون اخيهما
 وعقل من سبها على خصمها لانه من قوم اسبها وروي ان علي بن ابي طالب والزبير بن
 عوام اخضا الى عثمان فنه في معنف صغيرة بنت محمد المطلب حينئذ فقال علي
 رضي الله عنه لم يجرى فينا احق بارث لانه اعقل منها ومنه وقال الزبير هو مولاي
 فانما ارثها فلما ارثت منصرفا فنفق علي عثمان الزبير بالولد وبالمفقر على علي كان في
 ومقتضى الفقرة المذكورة ان يكون للارث لمن عليه المفقة في المسئلة المذكورة وقد
 يجرى مسئلة في بعض الوصيات يعقل والارث كالح المفقة في مسئلة المستفدة كما
 كلام ابو يوسف واما مفقولة من جهة الخفية فيها جواب لما لم يوجد في عامة نسخ الرق
 عن نسخة الرق بان في هذه المسئلة لم يكن المراد من هذا الجواب فافق موضع لا في
 ثم لم ينصف نه اكره وقد مر منه في هذا الكتاب خبر مرة والاعلم ان هذه المسئلة في عشر
 اسوال معاد في الجواب اي ما في اسوال معاد فيه لا نقض السوال قال الزبيدي في فتاواه
 البرزانية من قولها في نقص الساج منها وعن الامام الثاني يعني ابو يوسف قال امرأة
 طالق او عده فزاد عليها من بيت الله ثم ان دخل هذه الدار فقال له نعم
 لان طالقها بملك لان الجواب بيمين عادة ما في سوار فقول نعم كان بمنزلة قول وان
 طالق او عده فزاد عليها من بيت الله ان دخلت هذه الدار ولو قال له اكره
 نعم اجزى ذلك ولم يزل نعم هو لم يملك على بيتي ولو قال اجزى علي ان دخلت
 الدار والرحمة نفسي ان دخلت لزم وكان طالقاً ولكن ان دخل بعد ما ان طالق
 امرأة زيد طالق وعده فزاد الاجارة اي فزاد له اجزى عليه والرحمة على نفسه
 لا يقع شي وانما يقع ان دخل بعد الاجارة الى اخره واخره قولان يعني يفتي في

مطلقه فذهب الزبيدي

في المستقبل

في المستقبل وانما يصير هذا تبيناً لهذا الاجارة تنقص عليها فبما في غير طهر بعد الاجارة
 بخلاف الجميع الموقوف على اجارة المالك حيث يعتبر من وقت العقد لاسيما وقت
 الاجارة حتى صار الزوال الحاصل قبل الاجارة بعد العقد من اضيف اليه العقد
 والقرن ان كل قرن توقف حكمه على شئ فيجعل ذلك القرن منعقبة
 لان في جعله سبباً من وقت وجوده تخلف الحكم عن السبب ثم لا يقرن
 لا يجعل المنعقبة كالبيع وقوله تخلف جعله منعقبة فاعتبر به سبباً من
 وقت وجوده متأخر عنه حكمه الى وقت الاجارة فعند الاجارة استند الى
 وقت العقد واما ما جعل من المنعقبة فاعتبر به معنى المنعقبة فكانت عاقبة
 بالاجارة فيعتبر من وقت الاجارة حكمه كما هو في هذه المنعقبة انتهى وفي نسخة
 كتاب الايمان من الخاتمة قال رجل قال لا اله الا الله فيكون له الوارث فقال
 الاخر نعم فان اراد المبتدئ الخلف واراد الجيب الخلف يكون له واحد منهما
 حالاً لان قوله نعم جواب والجواب ليس على اجارة ما في السوال فصار كانه
 قال كانه قال نعم والله لا فاعلم كذا وان نوي المبتدئ الاختلاف ونوي
 الجيب الخلف فالجيب خالف وان لم يتكلم واحد منهما شيئاً من قوله الله
 قال الخالف هو الجيب في قوله والله مع الوارث قال الخالف هو المبتدئ فان اراد
 المبتدئ ان يكون مخالفاً واراد الجيب ان لا يكون عليه يمين وان نوي
 قوله نعم على مبادى من غير يمين فهو كانه نوي ولا يمين على واحد منهما
 رجل قال لزيد ونة امرأتك خالفت ان لم تقضي ديني فقال لزيد نعم
 فقال الرجل قول نعم فقال نعم واراد جوابه قال يمين لازمة وان دخل بينهما
 انقطاع فاعطى في جميع التوارث رجل قال والله لا اجبى الى ضاكتك
 فقال الاخر ولا يجبى ايضا الى ضاقتي فقال نعم ثمة يصير حاله في الثاني انما
 انتهى وفيها اي في البرزانية من كتاب الهادي فقلت له اي للزوج ان طلق
 فقال الزوج نعم نطق ولو قالت لم تفتي فقال نعم لا اي لا تطلق وان نوي
 لان معنى نعم في الطلاق فيكون طلاقاً بالطلاق لا بتجيز فيكون له السكينة
 امرأته فقال له طلقك امرأته لانه اي هذا الجواب جواب الامتناع بما
 بالانبات لان على الجواب النفي فصار كانه قال على طلقك ولو قال بل
 بلى نعم لا تطلق لانه اي هذا الجواب جواب الامتناع بالقبول لان نعم مقرر
 لما سبق فيها او ثباتاً فصار كانه قال نعم ما طلقك انتهى كلام البرزانية
 وقال في البرزانية ايضا من كتاب الاقرار قال فقلت كذا من اعين فقال
 نعم فقال كذا والله لقد فعلتها فقال نعم فهو اي الجيب خالف انتهى
 كلام البرزانية وفي آخر القصة اي في كتاب الاقرار منها قال في حصة
 عليك كذا من الدرهم فادفعها الي فقال النجا طبع استمر او نعم استمر
 فهو اي هذا الجواب اقرار عليه وبما قد انتهى في القصة انما قد خفف
 عبارات الكتب في الاقرار استمر او حيث ذكرته طوري الكنية في هذه
 المسئلة برغم من لو قال المحدث عليه في خالي دعوى الامار عليه بيت الجبار

١٢٢

فمنها هذا اقرار ان يكون على وجه الاستمرار ثم رجع حجب مثله ثم قال لا يكون
ذلك بناء على عدم تسليم كونه استمرارا واجبا بعد التسليم فليست ان يكون اقرار
وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبيع وذكرنا ما خرج على ذلك الفرق في شرح من لم يزل
الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج من جواب الجواب في من رام الاطلاق فليزج
اليه وان شئت جازتها والفرق بينهما في كسبه نحو في باب حرم الابواب فمن رام
الاستفهام فليزج اليه وفي بيته الفرض في شواي اهل العصر قالت لزوجها اخطف
علي ثم فسر الخطف بغيرها فقلت قلت ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج
طابقا فقلت لم يرد عليه صوابين الجواب المذكور من الزوج اعاده في الحكم
ان اخذت هذا الشيء فيكون الجواب بغيرها ام لا يفتن ويكسر في خبرنا
لا يكون بخبرنا انتهى ما في نسخة الدار فلهذا المسئلة يكون خلاصة من الفاو
المذكورة الفقرة ثمانية لا ينسب الى السكت قول فلوري اجيبنا احترازا
اذا سكت منه بيع زوجه او غيره كما سيجي في هذه الفقرة في بيع ماله
فقلت ولم يفرق لم يكن وكيل بسكوته ولو راي القاضي البهي او الفتوة
او غيره ما يبيع ويشترى فقلت لا يكون سكوته اذنا في التجارة لانه لا يجب له
في مال الغير حتى يكون السكون منه اذنا واستقاما فقلت ولو راي الممنون الركن
بيع الركن فقلت لا يبيح الركن ولا يكون سكوته رضى في رده اياه في رده
غير الطحاوي واما في رده فانه رضى ويبيح الركن به ولو راي غيره فقلت
ماله فقلت لا يكون سكوته اذنا باقائه لان له صاحب المال فيه فراجحنا
يلزم بدون التزامه صريحا ولكن ذكر في كتاب الخلاصة ما يدل على خلاف هذه
المسئلة حيث قال من راي غيره يملك رقبه فقلت حتى سال ما فيه لم
يضمن الثا في ماله رضى واجتج على صاحب الرقب سكوته انتهى وسلي في
رؤيها في هذه الفقرة ايضا ولو راي غيره يبيع حبيبا من اعيان المالك
فقلت لم يكن سكوته اذنا كذا ذكره الزبلي في كتاب المادون وعدم كون كون
المولى اذنا في هو ما ذكره فافضيان واما ما ذكره في المسئلة فانه ينبغي ان لا
للعبد سكون المولى عند ما يراه بشرا ويبيع ولا فرق في ذلك بين البيع
عليها مملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا كذا ذكره
الزبلي في اربابا ولو سكت عن وطن امته لم يسقط المهر ان كان المهر بالدين
الكتاب فاما معنى سقوط المهر ولو اذن صريحا وان كان المهر الزنا خلاصا من
المهر فلهذا المادون وطعن شعبة وبن المراه المهر العقر وكذا لو سكت عن
عوضه لم يسقط موجب الفطخ وانما ذلك احترازا عن حكم سكوته في المالك ماله
حيث لا يكون سكون فيه اذنا كما تقدم فكذا السكون عن الوطني او قطع لانه
انما في اربابا فلو راي المالك رجلا يبيع متاعه وهو فاجر ساكت لا يكون سكوته
رضى عنه في المسئلة المنقذة في ابتداء فروع الفاعلة هي هذه المسئلة وانما
السماح بان يفرقها فانما لان السبا ولو راي فقه يزوج ولم يفرقه او راي امته
تزوج ولم يفرقها عن التزوج لا يغير سكوته اذنا لهما في التزوج لان المولى فيه

فمنها هذا اقرار ان يكون على وجه الاستمرار ثم رجع حجب مثله ثم قال لا يكون
ذلك بناء على عدم تسليم كونه استمرارا واجبا بعد التسليم فليست ان يكون اقرار
وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبيع وذكرنا ما خرج على ذلك الفرق في شرح من لم يزل
الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج من جواب الجواب في من رام الاطلاق فليزج
اليه وان شئت جازتها والفرق بينهما في كسبه نحو في باب حرم الابواب فمن رام
الاستفهام فليزج اليه وفي بيته الفرض في شواي اهل العصر قالت لزوجها اخطف
علي ثم فسر الخطف بغيرها فقلت قلت ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج
طابقا فقلت لم يرد عليه صوابين الجواب المذكور من الزوج اعاده في الحكم
ان اخذت هذا الشيء فيكون الجواب بغيرها ام لا يفتن ويكسر في خبرنا
لا يكون بخبرنا انتهى ما في نسخة الدار فلهذا المسئلة يكون خلاصة من الفاو
المذكورة الفقرة ثمانية لا ينسب الى السكت قول فلوري اجيبنا احترازا
اذا سكت منه بيع زوجه او غيره كما سيجي في هذه الفقرة في بيع ماله
فقلت ولم يفرق لم يكن وكيل بسكوته ولو راي القاضي البهي او الفتوة
او غيره ما يبيع ويشترى فقلت لا يكون سكوته اذنا في التجارة لانه لا يجب له
في مال الغير حتى يكون السكون منه اذنا واستقاما فقلت ولو راي الممنون الركن
بيع الركن فقلت لا يبيح الركن ولا يكون سكوته رضى في رده اياه في رده
غير الطحاوي واما في رده فانه رضى ويبيح الركن به ولو راي غيره فقلت
ماله فقلت لا يكون سكوته اذنا باقائه لان له صاحب المال فيه فراجحنا
يلزم بدون التزامه صريحا ولكن ذكر في كتاب الخلاصة ما يدل على خلاف هذه
المسئلة حيث قال من راي غيره يملك رقبه فقلت حتى سال ما فيه لم
يضمن الثا في ماله رضى واجتج على صاحب الرقب سكوته انتهى وسلي في
رؤيها في هذه الفقرة ايضا ولو راي غيره يبيع حبيبا من اعيان المالك
فقلت لم يكن سكوته اذنا كذا ذكره الزبلي في كتاب المادون وعدم كون كون
المولى اذنا في هو ما ذكره فافضيان واما ما ذكره في المسئلة فانه ينبغي ان لا
للعبد سكون المولى عند ما يراه بشرا ويبيع ولا فرق في ذلك بين البيع
عليها مملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا كذا ذكره
الزبلي في اربابا ولو سكت عن وطن امته لم يسقط المهر ان كان المهر بالدين
الكتاب فاما معنى سقوط المهر ولو اذن صريحا وان كان المهر الزنا خلاصا من
المهر فلهذا المادون وطعن شعبة وبن المراه المهر العقر وكذا لو سكت عن
عوضه لم يسقط موجب الفطخ وانما ذلك احترازا عن حكم سكوته في المالك ماله
حيث لا يكون سكون فيه اذنا كما تقدم فكذا السكون عن الوطني او قطع لانه
انما في اربابا فلو راي المالك رجلا يبيع متاعه وهو فاجر ساكت لا يكون سكوته
رضى عنه في المسئلة المنقذة في ابتداء فروع الفاعلة هي هذه المسئلة وانما
السماح بان يفرقها فانما لان السبا ولو راي فقه يزوج ولم يفرقه او راي امته
تزوج ولم يفرقها عن التزوج لا يغير سكوته اذنا لهما في التزوج لان المولى فيه

فمنها هذا اقرار ان يكون على وجه الاستمرار ثم رجع حجب مثله ثم قال لا يكون
ذلك بناء على عدم تسليم كونه استمرارا واجبا بعد التسليم فليست ان يكون اقرار
وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبيع وذكرنا ما خرج على ذلك الفرق في شرح من لم يزل
الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج من جواب الجواب في من رام الاطلاق فليزج
اليه وان شئت جازتها والفرق بينهما في كسبه نحو في باب حرم الابواب فمن رام
الاستفهام فليزج اليه وفي بيته الفرض في شواي اهل العصر قالت لزوجها اخطف
علي ثم فسر الخطف بغيرها فقلت قلت ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج
طابقا فقلت لم يرد عليه صوابين الجواب المذكور من الزوج اعاده في الحكم
ان اخذت هذا الشيء فيكون الجواب بغيرها ام لا يفتن ويكسر في خبرنا
لا يكون بخبرنا انتهى ما في نسخة الدار فلهذا المسئلة يكون خلاصة من الفاو
المذكورة الفقرة ثمانية لا ينسب الى السكت قول فلوري اجيبنا احترازا
اذا سكت منه بيع زوجه او غيره كما سيجي في هذه الفقرة في بيع ماله
فقلت ولم يفرق لم يكن وكيل بسكوته ولو راي القاضي البهي او الفتوة
او غيره ما يبيع ويشترى فقلت لا يكون سكوته اذنا في التجارة لانه لا يجب له
في مال الغير حتى يكون السكون منه اذنا واستقاما فقلت ولو راي الممنون الركن
بيع الركن فقلت لا يبيح الركن ولا يكون سكوته رضى في رده اياه في رده
غير الطحاوي واما في رده فانه رضى ويبيح الركن به ولو راي غيره فقلت
ماله فقلت لا يكون سكوته اذنا باقائه لان له صاحب المال فيه فراجحنا
يلزم بدون التزامه صريحا ولكن ذكر في كتاب الخلاصة ما يدل على خلاف هذه
المسئلة حيث قال من راي غيره يملك رقبه فقلت حتى سال ما فيه لم
يضمن الثا في ماله رضى واجتج على صاحب الرقب سكوته انتهى وسلي في
رؤيها في هذه الفقرة ايضا ولو راي غيره يبيع حبيبا من اعيان المالك
فقلت لم يكن سكوته اذنا كذا ذكره الزبلي في كتاب المادون وعدم كون كون
المولى اذنا في هو ما ذكره فافضيان واما ما ذكره في المسئلة فانه ينبغي ان لا
للعبد سكون المولى عند ما يراه بشرا ويبيع ولا فرق في ذلك بين البيع
عليها مملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا كذا ذكره
الزبلي في اربابا ولو سكت عن وطن امته لم يسقط المهر ان كان المهر بالدين
الكتاب فاما معنى سقوط المهر ولو اذن صريحا وان كان المهر الزنا خلاصا من
المهر فلهذا المادون وطعن شعبة وبن المراه المهر العقر وكذا لو سكت عن
عوضه لم يسقط موجب الفطخ وانما ذلك احترازا عن حكم سكوته في المالك ماله
حيث لا يكون سكون فيه اذنا كما تقدم فكذا السكون عن الوطني او قطع لانه
انما في اربابا فلو راي المالك رجلا يبيع متاعه وهو فاجر ساكت لا يكون سكوته
رضى عنه في المسئلة المنقذة في ابتداء فروع الفاعلة هي هذه المسئلة وانما
السماح بان يفرقها فانما لان السبا ولو راي فقه يزوج ولم يفرقه او راي امته
تزوج ولم يفرقها عن التزوج لا يغير سكوته اذنا لهما في التزوج لان المولى فيه

فلو لم يقع فيه استراح يظهر ان العلامة بيع النجاسة ثم قال احمد في علانية واصله
وقال قلنا كذا وكذا في السر وقد بدوا ان جعله بيعة صحيحة او حاصبه حاضر لبيع ذلك
ففسكت ثم نبأنا فابى البيع جائز وسكونه رضى الثانية عشر سكوت الاما لك فقيم
حين قسم مالك بين الفاضل رضى فلو استرحى لمسلم فوقع في الفسخة و
قسم ومولاه حاضر فسكت ولم يبدله بطل حقه فيه الثانية عشر ساكن في السر
بالخيار حين رأى العبد المشتري ببيع وشركى بفسخ الخيار ولزم البيع ولو كان
الخيار للبايع لما يبطل الخيار بذلك الرابعة عشر سكوت البايع الذي له حقت
جميع البيع لاستيفاء الثمن حين رأى المشتري قبض البيع اذن بقبضه
فان المشتري لو قبض البيع بعد اذن البايع بطل حقه في ان كان للبايع ان يسرق
لكن لو كان القبض على هذا الوجه يكون سكونه اذئنا له فلا يبيى له ذلك المستوفى
صحيحا كالبيع اذئنا له في جامع الفصولين الصحيح والفاصل فيه سوانه رواية وهو
رضى بالقبض في الفاسد لانه الفسخ في رواية اخرى الخ مائة عشر سكوت الجميع حين
علم بالفسخ فبطل به شفعته السادسة عشر سكوت المولى حين رأى غيبه ببيع
وشرى اذن في التجارة وما سلف من قوله وادرى خبره ببيع غيبنا من احوال الاما
فسكت لم يكن اذئنا له ما ذكره فافهم ان كما استرنا به وخرجه حقه فلا فسخ
على ما ذكره صاحب الكفاية وعللوا ذلك بما قالوا من انه خرجت العادة ان من لا
يرضى بفرضه يبرأ منه ويؤديه عليه فاذا سكوت ولو على رضاه به فصار
اذئنا له ثم دفع الفرض عن الناس فانهم يعتقدون ذلك اطلاقا فانه فيما سلف
هو افعاله على ما يقتضيه الشرع والوفى فصار سكوت النبي علم خبره امره بانه على الخبر
والاخبار وسكون البكر والفتنة والمولى القديم عند ما يرى مالك يقسم بين الشرايين
كذا في قوله في هذا السكون انما يابون اذئنا له بالثبوت لا المخذل كما في رواية
والبرائة والفصولين السابعة عشر احوال المولى لا اذئنا له اى العبد فسكت
حين ما رآه ببيع وشرى حيث في ظاهر الرواية الثانية عشر سكوت الثمن وادى
خبره ببيع اى بيع المولى اياه او عند رضىه او عند رضىه بجنابة اى بجنابة العبد فانه
اقراره بركته في كل من ذلك ان كان الثمن يعطى لا ما اذا كان حبيبا او جنونا
مختلفا سكونه عند اجارته او حرقه للبيع او تزوجه فانه لا يكون اقرارا بان
الاساسه عند احواله ما يترك فانه وادى وهو اى والمحال ان قد انما رآه وادى
فسكت ولم يبطل اخرج حيث اى لا يثبت لو قال اخرج منها ما يان اخرج
منها فسكت بعد ذلك القولان فاما ان لم يكن ملكه بكنى او كنع او ثور او غيره
بارا في جنبة العشرين سكوت الزوج عند ولادة المرأة اكثر من يومين وكذا
سكونه عند ثلثينه اقراره اى بالولد على ملكه بعد ذلك فان الزوج
ان نفى ولده وادى في يوم او يومين انتفى نسب الولد ويلزم اللعان وان سكوت
غيره بثلث وكذا منه ويلزم اللعان بثلثه ايضا ولا يلزم بنفسه نسب
الولد الحادى والعشرون سكوت المولى عند ولادة امه وكذا ايران رضى اكثر
من يومين اقراره اى بالولد بانه منه فلا يبيع نفيه بعد ذلك ولا طلاق سكونه

عن نفی

ان السكون من الغنى وله الزوجة اولم الولد الكرم يومين او ثلثة السبعة اقرب
فلا يصح النفي بعد ذلك الثانية والعشرون السكون قبل البيع عند الاخبار بالعيب
رضي بالعيب حتى لو تاجر رجل اخر هذا العيب معيب فبطلت وانه من ذلك
فهو رضي بالعيب لكن ان كان الخبز حلالا لولا فاسدا فله ان يخذ الامام ويخذها
اي هذا السكون رضي ولو كان الخبز فاسدا الثانية والعشرون السكون
المكروه الاخبار بنزوح الوالي لكن على هذا الخلاف اي على الخلاف الذي هو ظاهر
عن العيب فيكون سكون البر رضي ان كان الخبز حلالا لولا فاسدا لولا فاسدا
وان كان الخبز فاسدا الرابعة والعشرون سكون عند بيعه وحده او غيره فصار
اقرب منه بانه اي البيع ليس له اي للسكوت الحاضر على ما اتفق به من ان سكره قطعا
لا اطلاع الفاسد حلالا كمشايخ تجاري فينبطه المضي اي فيه فان كان في ربه
انه لا يصح الاظهار كمدعي مجلبة وتليس واقعي به لو كان فاسدا لولا فاسدا
والمدكور في البرازية سكون الزوجة ثلثة من الزوج لا سكون الزوج ثلثة من الزوجة
كمن الظاهر الفرق بينهما قال في البرازية باع شيئا وزوجته او بعض اقاربها
سكوت ثم اداهه لا يصح واخرا الفاضل في فتاواه انه يبيع في الزوجة لا في غيرها
واخرا في حوازم ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوت وقت البيع ولو جاز
لا يكون رضي بخلاف سكون الجار وقت البيع والتسليم والفرق بينهما فيه زكاه وبناء
حيث يفيظ دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا اطلاقا فاسدا لولا فاسدا
سكون الجار في الركن بقوله الحاشية والعشرون راه يبيع خرقا او دارا فخرق فيه
وتمشيت فيه زمانا وهو ان سقط دعواه في الزوجة والا قارب لم يقط
الزوجي بخلاف سكون ثلثة البيع وامان غيره فاني بدين السكون عند النفي
ايضا السادسة والعشرون احد شرطي العنان قال الاخر في الفتوى هذه
الامة لنفسه خاصة يعني لا للشركة فثبت الشريك الاخر لا يكون المشرك
ببعضها بل يكون للمشرك خاصة لكن هذه المذاهب مخالفة ما ذكره جامع
الفصولين حيث قال احد شرطي العنان قال الاخر في الفتوى هذه الامة لنفسه
فثبت الشريك فشره لا يكون له عالم بقوله ثم نعم انتهى واما شرطي العنان
فصحيح ان لا يكون السكون فيه ايضا اذ لا بل هو اوله لان لا يكون اذنا السكة
والعشرون سكون الموكول حين قال الموكول شرطي العنان في الفتوى هذه
لنفسه لا لك فشره بعد سكونه كان له اي للموكول لا للموكول ان مشرك
والعشرون سكون في الركن العاقل اذ راه يبيع ويشري اذ في التجارة ذلك
له السادسة والعشرون سكون اي المالك عند رذية غيره اذ انفق رقه حتى
ساكرانه من الحسن واليس رضي بالنفقة اشرنا فبطلت من نافقة هذه السكة
مفسدة عدم كونه سكون عند اتفاق ماله اذنا له بالاتفاق الثلثون سكون الخائف
بانه لا يستخرج مملوكه اذ اخذته بغير امره ولم يسمه اي المملوك من اخذته له حيث
الخائف هذه السكة الثلثون مذكرة في جامع الفصولين وعنه وقد انما هو
اشبه من كان الثلث من الغنية الاوجه منها وقعت الكراهة في خبرها انتهى

المفتي
الشيخ
سلا

عن امته الالب وهو الالب ساكت مع علمه به فليس كراي الالب الاستعداد
 الثانية انفق الام في خبرها اي البت ما هو معناه فسكت الالب لم يسمع
 الام ما انفقته الثانية من تلك الثلث ناع حارة وعظيمة حتى وقطعت ولم
 يترك ذلك كمنزلة ولكن سكت المشتري الكارثة وذهب بها والبايع سكت
 كان سكونه بمنزلة التسليم اي تسليم الحلي فكان الحلي كراي في الظهيرة وفيه
 الى ان الحلي ياب في البيع من غير ذكر ما لم يسلم تجلات نياح الشرفاها
 تخرجه البتة ومن لم يكن على البيع وقت البيع كان في الخاصة وزدت مسئلة
 اخرى وتلك المسئلة هي قوله القراء على الشئ وهو الالب ساكت تنزل
 منزلة لطفه يعني الحديث في الاصح لما قالوا ان السكون عند الحاجة الى
 بيان وزدت مسئلة اخرى لكن على خلاف غيرها وهي سكون المدة على غيره
 الذي عوى عليه ولا عند له من اخيه وحجها انكار فطلب من المدة في البيعة
 وقيل لا اي لا يكون انكارا فيجس حتى يفر او ينكر وهي في نقا الحلي
 قال في فعل البعين منها رجلا وعي على اخر ما لا فزده السكون فلم يجبه اهلا
 بوقد منه لفضل لم يسأل جبرته عسى به آفة في لسانه او سمعه فان اخبره
 لا آفة في جهر مجلس الحكم فان سكت ولم يجبه ينزله منكر في الامام لم يسمع
 هذا قوله وما عنة في يوسف فيجس حتى يجيب انهي وهو اي المسائل
 المشتقات من القادة خمس وثلثون مسئلة ثم رتب اخرى كتبها في البيع
 من الشهادات وهي اي تلك المسئلة سكون المترك عند سؤاليه عن ذلك
 بعد ذلك احد قال المص في البيع ويكتفي بالسكون من اصل العلم والصلاح
 فيكون سكونه منزلة للشهادة لما في المختص كان البت ابن سنان
 فاحتاج الى قد يشاهد وكان المترك مريضا فعاده القاضي فقال ان
 فسكت المعدل ثم سأل فسكت المعدل فقال سالك فيا تجيبني فقال
 اما بليانك من مثل السكون انهم اذارت المسائل فاشين الى بعد الترتيب
 منها سكون الراعي عند قس الموكان العين الموصولة كانه كتاب الزعن
 من الغنية وانظر نظرت بما لا اخر يكون السكون فيها ايضا بمنزلة ذلك
 منها سكون المدي عليه بل آفة عند الاختلاف تكون بمنزلة قوله لا حلف كالحج
 ومنها سكون الموكان عند بيع الراعي الزعن رضى على رواية الطحاوي كانه كتاب
 الما دون من الزباني ومنها لم يصادف اناس في كتاب الفصول فسكت فهو
 اجازة كانه كتاب الكتاب من الحادي ومنها كحلف اذنت لها فانه حاد
 الى انفس فذكرنا فاحترت بذلك فسكت ولم يعبه فسكت كانه الاجان من
 الحادي في فصل البعين على المترك والاساس والاذن ومنها لو اوى الى رجل
 فسكت في صوته فاما ما باع الوصي بعض المترك او القاضي ربه فهو قبول اللواية
 كما في جاح الفصول ومنها لو تزوجت البائعة بغير اذن الولي من غير كنف
 فسكت الولي حتى لا يكون سكونه رضى فان في الزباني لا يكون السكون من
 الولي لاني لان السكون من المطالبة حتى فلا يجعل رضى الذي في مواضع مخصوصة

هذا من قبلها اما اذا سكت الى ان لم يسمع رضى ولا امر انتهى وقد رتب من قبلها
 عن الدرر في هذا القادة ومنها لو ان عبده يذهب الى الجمعة فسكت يكون سكونه
 بمنزلة الرضى ذكره المص في باب الجمعة من حجر ومنها سكون الصانع المعروف بالحق
 عن سمية الاجرة لكن بمنزلة شرط الاجرة كما تقدم في تحت الثالث من قاعدة العاق
 حكمة ومنها سكون المالك على شرط الاجرة في المدة لا يستلزم اذ لم يدفعه بل بقي العاق
 فصار المستثنان سقا واربعة ثم رتب مسائل زدها المولي في رده على ما ذكره
 المص في بعضها غير ما ذكرنا اولها سكون الموج وقت وضع الودعة قبول الودعة
 ذكره المص في شرح الكز وما بينهما ان امر وصي كسبت استكرى في ابن جحش
 الجنابة والاخر ساكت او استاجر ذلك بعض الرتبة محضت الوصية
 وصحها كان جاز ذلك ويكون من جميع المال وفي لفظها سكون منها جاز في
 اذا قال صاحب الدار اسكن بكذا او ان فخرج فسلم فانه كان مستاجرا لم يسمع
 وان لم يتكلم اخول وقد مر ذلك في اجازات حاد من المينة واربعة سكون
 المالك فيها اذا قال الراعي اذار رضى عباسيت وانا ارضى بكذا فسكت المالك
 فرعى الراعي لزوم ما سماه الراعي وخا مسته رقت اليه خطبة باجرها فله مطالبة
 اب المرأة بما بعث اليه من الدابة والدرهم ولو سكت بعد الزفاف فمردا لم يسمع
 به رفاه لم يكن له المطالبة ذلك قد ذكر ذلك ايضا في حاد من الغنية مضافا
 وصحب الدين ممن عليه الدين فسكت الموصوب له سقط الدين لان سكونه دليل
 القبول وان حال في ساقته لا اعتبار بطل وبقي الدين وذكر ذلك في الكز
 وما بعثه انتهى عهد على انه باخيار فله الام ثم ان المشتري راي العينة ثم الناس باجر
 فسكت فهو رضى وان كان يحكم من اجرة يكون رضى قدر نظره المولي المولى من العارة
 ونما منها قال اخر اجلي على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فاحالة جازة كما في حاد
 البزارة وهذا ما ذكره المولي المذكور ثم حضرت بمسائل ثلث ان يحول منها او لم يحول
 الغنية وهي اخر اجرة الشئ بين حمار صاحب الحاق وصحن به بغير اذنه فالحق في ذلك
 في الرخا فان لم يرض لوجود الاذن والمالة وما بينهما رجل اشترى ثوبا فقال للبائع اقبل
 البيع بهذا الثوب فاقطعه فقبض قبل ان يفيدها ولم يتكلم حارثا له كانه الكا
 والثالثة منها فمع شئ في تزوج خطبة الى من لا يقدر الاصلاح والافساد ولم يقبل
 هو اجرة ذلك على الزعاب والالباب يكون حجة جاز الرجوع ان لم يوجد ثمن من موطن
 الرجوع ولو على المدة فخرج اليه شئ خطبة فخرج المدة فخرج به وصنع الزوج ذلك
 منه او من غيره فقبض او سكت لا يرجع والا يرجع كانه نكاح حاد من الغنية والراجحة
 قال هذا الثوب بغير رضى وقال المشتري لا اريد ثم رجع فخرج من موطن ثوبا في الفصل
 الثاني من بيع الحلي فباعت المشتقات فان وحسب في الثانية كانه
 من قوله الفرج الثاني الفرق اول من الفصل وكذا قبل لو اراد ان يفتقر زدها اول
 ثم صلاها كانه منسقة في نقل عن الغنية الا في مسائل فان التفويض يكون افضل
 لغير الحاد منها ابراهيم المص اي ابراهيم الغيرة منه وبه اذا جيب على الدائن
 اسقاط حقه ومع ذلك هو افضل لان فيه تمام البروز بالمشقة على النفس وافضل الاما

في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية
 في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية
 في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية

في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية
 في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية
 في ان يكون في البيع ما فيه حاد من الغنية

وکیل و مشاوران و کرامت و خیر و برکت و انوار و
عشق و محبت و کرم و سخا و سخا و سخا و سخا

انما قوله به خمسة و الاربعة كونها كونها ان يستوفى غائب على المال اي على المال البتة فيه
 اي الموهبي و انما في الجملة من الغائب كان في التي منه و يعبر بجزء دفع القيمة لمن سار في ذلك
 اي انما كون يومه نزل في شرح المنفرد فيه مقتضى اصل القاعدة و قوله اي
 حرمة الدفع لما ان اخذه حرام فكذا الاطعاما و على القاعدة المذكورة و انما قال اصل
 القاعدة ما ذكره من جواز الدفع في بعض الموانع مع حرمة الاخذ فيه بلا مرتبة و قوله اي
 علم على ان حقت و لو جاز على فرض بدل على جواز الدفع الا ان يقال ان القيمة هناك
 انما تكون مع كون يومه خمسة كما مضى على القبي كما ان المضى على القبي خمسة و في
 هذا الحديث بعد ما يتحقق لانه يقتضي ان يعرف الفقير و اعني في قولهم السبعة على الفقير
 صدقة و الزينة على القبي خمسة عن معناه الا انما خمسة بقرب مستها من معدة
 القاعدة فائدة فيها حرم قبله حرم عليه من غيره الا في مستلزم الاولي منها انما على
 و عوى قاعدة فانه ذلك العزم ما ادعاه عليه في الحديث في تحليفه اي طلبة حلفه
 على عدم صرف ما ادعاه فان هذا خلاف حرام الكوفة و كوف ومع ذلك جاز طلبة
 من الفرم لمن يملك ان يقال هذا وان كان طلبة خلاف ظاهره ولكنه في حقيقة طلب
 لنكوله و الزامه الثانية منها الجوزية بطرية لها من الذي مع انه حرم عليه اي على الذي
 اعطاه و لانه متمكن من ازالة الكفر عن نفسه بالاسماء فاعطاه انما هو على
 نفسه كما ستره على الكفر و هو حرام المسئلة الاولى مستوفى كذا و لم المسئلة الثانية
 يعني ان الثانية مما خرجها عن و بقرب من هذا القاعدة في قولهم ما حرم عليه حرام الناس
 و من ثم حرم الناس الاخر للصغير و كذا بقرب مستها ما حرم عليه حرام الناس و لا حرم
 الكلمة حرم الطمانه كالم و كعبه **الحكمة** من استعمل النبي قبل او في غيره
 مجرمانه و من فريدها حراما القاصد من الارث فاق اوان الارث اوان موت المرن
 بلا دفع من الارث على استعمل الارث المبرن و لم يتجمل في مونة بنفسه و قوله حرم
 منه و منها ما ذكره الطحاوي في مسلك الآثار ان المكاتب اذا كان له قدره على الاداء
 اي اذا قبل المكاتب فخره اي الاداء ليدوم له النظر اليه سبعة فاقول له الدوا على
 غلوكان نظره كمنظر الجانب عندنا فلو ادب ببلد بدل الكسبة كان كالا حاشية في ذلك
 اي انما يدوم له النظر اليه لم يتجمل في ذلك التي خبر لانه منع و يجب عليه ليعبى ما حرم عليه
 من النظر اليه سبعة اذا ادركه كبحر قبل الاداء و نقلة في هذا الفرع خبر اي عن الطحاوي
 السبك و قال انه مخبر عن حسن لا يبعد عنه من جهة الفقه انتهى ما ذكره السبك
 و لم يظهر له كونها من فروعه و نقل من الاسودعي انه قال في اشباهه و كذا سبعة
 الطحاوي اي في نفس من الاستحجار و اما في هذه المسئلة و تذكر الصبر في قوله كونه
 باعتبار كونه في حق من فروعه ضد ما فهم بين الفقه فصوله و هو ان من اخذ
 اوانه ثلثا حرمه فحكم عليه بما يناسب فكلما ذلك بقوله فانه اي الطحاوي و لم
 به انما عدم الجواز لا الحرام من معنى فحكم بعبادة هذا المكاتب على هذا البناء
 بل انما يجوز في معرض الحرام ان ينظر في الاداء و يجوز عنه فبما و مع من الكفر
 عليه ما مشا في بعد ذلك عليه انه استعمل النظر اليه سبعة قبل اوانه ان هو ان تركه
 بعد ادائه و كذا في قوله فبما انه في معرض الحرام على تقدير كونه من فروعه

الحرم رجا فقلت فان الدال لا يضمن لان دلالة سبب محض لان كون صلا الحرم
محفوظا ليس باليؤمن الناس حتى يكون الدال عليه ازالة الامن وموجبه للضمان
ولا يوفق بكونه صلا الحرم الذي جباله المانع امنا يبقى مدة بقا الدال بنا فنفس العبدية
بمنزلة الامان الا موالا كالمساوية وكلمة موقوفة ولست اريد ان يكون ضامه ضمانا لا يضمنه
بتعدو الجاني في خلاف الضمان الواجب بالاحرام فلو دل الحرم على صلا الحرم كان الضمان
بالجناية على الاحرام لا يضمنه الا من استلزم الحرام منه انما افادته من
السعي وهو قولنا انما يضمن الضمان فان في النسخ فان قلنا الضمان
الى الدال الظاهر سبب محض وقد وجب الضمان على الساعي فقلت سئل عنها
اقتواضها بغير الضمان استحقاقا لثبوتها لثبوت الساعات استلزم السادسة منها لو وقع
اليه من سكتها لثبوتها له فوقع الضمان عليه اي على السكتين فخرجه من على الدال
الضمان لانه لم يخلو صلا الحرم على غير ضمان الحرام اليه السبب وهو دفع الكيف
تخلو ما تقدم فانه في حق البكر يناسب ان تذكر صلا الحرم وتلك الفاعلة هي
قوله قال الدال في سبب الحب الى البكر فلو لم يضمن الضمان وقال الدال في سبب الحب
فلا يلزم في القول الثاني لانه يرد على صاحبه العلة التي هي السقوط لا الفاعلة وتقطع
الا فافقه عن الشرط الذي هو خسران من حيث كماله لا كونه في التوضيح مع ما ذكرنا
من التعليق **باب** سبب بقاء الحكم في الضمان الى غير البكر في غير ملكه
بلا اذن وحق الزنى اي زنى دهن سائر وقطع قبل القيد وينبغي باب القفص
على قول محمد وشيخه لا ضمان بغير الضمان كماله انه لا ضمان عند صلا الحرام المطلقة
مع ان ضمانا انما هو في فتح باب القفص على ما ذكرنا في الفصول حيث قال في الوصف
زنى دهن سائر حتى سال او قطع قبل القيد في مثل كضمان وفاقا ولو فتح باب
قفص او صطلح خرج ما له او حرق قبل قيد في ثياب او فتح الزنى والسن جامد
قيد اب وخرج لم يضمن وخبر محمد بن اسحاق فان يدان يكون قوله على قول محمد منطلقا
بالاجرة ويكون ضمانا فيما فيها لانه الكفر قبل العبد اي كمال الضمان في حرق العبد وفي
التوضيح بعد ما ذكره من الضمان في حرق العبد قال وكذا اذا افتق باب القفص
او صطلح في كماله فعل القهر والبرهنة صدرنا فاخرجا على قولنا في حرق الضمان
كانه ضمانا بالزنى فان الضمان طبيعي للضمان كالباب كمالا او سائر وهذه التعليق ايضا
بل على عدم الضمان في غير فتح باب القفص وفيما في سبب الضمان على كماله والله اعلم
وهذا اخر ما كتبت من النوع الاول من الافشاء والنظام ثم بين النوع الاول والقبول
من القواعد الكلية وهو في النوع الاول الضمان المهم اذ به يرتفع العقبه اليه وجهه اليها
ولو في الفتوى كما سبق في ديباجة المص منها اليها الاضواء والنظام ووجهه اليها
حارت القواعد في وشر من ثا عدة كاتبة ست منها قد عرفت المص اذا وجبها
نوعا في ثا عدة وستة عشرة منها جملها من نوع ثا ثا وثلاثة من النوع الاول
الضمان الثاني وهو من القواعد من القواعد السبعة التي اشتملها هذا الكتاب وهذا هو
ما يقتضيه من طرح الفن الاول من تراجم الاشعار وتماثلها على احوال العوائف وتواضعها
فالله اعلم بالصواب في كل الاحوال والله اعلم على سبيلنا محمد والله اعلم في كل الاحوال

وارجوا الله ثم ان يحول شراي مرفوعا كالدرة الفاخرة ثم يحمله زعموا الى الدار الآخرة
واسأل العفو والعافية في الدين والدار والآخرة في الدنيا والآخرة فقلت حلو البكر
والاشتمال اليها الف اربعين قد وقع الغرض من هذه السجدة المباركة لبنة الخسيس
من الشهر الثالث من اول شهر الرابع من المائة الثالثة من الالف الثاني من مائة
من انزل عليه سبع المثاني عليه صلوات الله وسلامه على ما قلناه في الاول من الثاني من
بر العبد المحقر مفتي زاده محمد اديب ابن بزرگدين جواد الله الشقي زاده واوفا
فتوهم في البرزخ وزاده واصل الله على سيد ولد آدم واله وصحبه وسلم

منتم
م

Süleymanîye U. Müd. Hesi
Hacı İsmail P.
V
Eski Kay. 413